الفروق اللغوية

للإمام الأديب اللغوي أبي هلال العسكري

أحد أعلام القرن الرابع الهجري

حققه وعلق عليه

محمد إبراهيم سليم

دار العلم والثقافة

للنشر والتوزيع

٦١ شارع الشيخ محمد النادي ــ المنطقة السادسة

مدينة نصر ــ القاهرة

ت: ٢٧٤٩٥٠٤٠ ــ فاكس ٣٩٠٩٦١٨

فهرس
الفروق اللغوية

رقم الإيداع : ٩٨/٣٢٢١
977-5829-05-4

الإهداء

إلي حفيدتي الغالية :

ريــــم

كان لتساؤلك عن سر تعدد أسماء الغزلان والظِّباء ، وغيرها من الناس ، والحَيوان ، والأشياء – أثره في تلبية «دعوة كريمة» إلي تحقيق كتاب «الفروق اللغويّة» لأبي هلال العسكري ؛ لعله يُجيب عن كل تساؤلاتك حول ما يسمي بالمترادفات !

وها هو ذا بين يديك ؟

جدك

محمد إبراهيم سليم

الحب الذى تفتقده

لُغَتُنا الجميلة فى عصرنا الحاضر

مَن أَحَبّ اللهَ أحبَّ رسولَه المصطفى ﷺ .

ومَن أَحَبّ النبىَّ العربىّ أحبّ العربَ .

ومَن أحبّ العربَ أحب لغتَهم العربية التى نزل بها القرآنُ الكريم ، أفضلُ الكتب ، على أفضلِ العَرَبِ والعَجَم !

ومَن أحبّ العربيَّةَ عُنِىَ بها ، وثابر عليها ، وصرف همَّته إليها !

ومَن هداه اللهُ للإسلام ، وشرح صدرَه للإيمان ، وآتاه حُسْنَ سَريرة فيه، اعتقد أن محمدًا ﷺ خيرُ الرسل ! ، والإسلامَ خيرُ المِلل ، والعربَ خيرُ الأمم ، والعربيةَ خيرُ اللغات والألسنة. والإقبالُ على تفهمها من الديانة ؛ إذ هى أداة العِلْم ، ومِفتاح التفقّه فى الدين ، وسبب إصلاح المعاش والمعاد !

«الثعالبى»

مقدمة المحقق

الحمد لله الذى جعل أمتَّنا خيـر الأمم ، ورسولَنا خـاتَمَ الأنبياء والمرسلين، وأنزل عليه القرآنَ الكريم بلسان عربى مبين .

أمـا بعـد .. فـقـد قلت لنفسى : إذا كنا نسـائل أبناءنا وبناتنا فى مـراحل التعليم المتنوعة عن سـر التعبيـر بكلمة دون أخرى ، وأى الكلمتين أجمل ؟ وأىّ التعبيـرين أدق وأفضل ؟ إلى غير ذلك من أسئلة التذوق الجمالى ، فجدير بنا أن ننمى فيهم ألوانا من المهارات اللغوية لإقدارهم على معرفة تلك «الفروق اللغوية» ، وحسن التذوق ، وتحديد الأفكار ، وتمييـز بعضـهـا من بعض «ولاشك أن الألفـاظ هى الوسيلة لتحديد الأفكار ، وتمييز بعضها من بعض .

وإذا كانت المدلولات متنوعة فمن اللازم أن تتنوع الدوالّ تبعا لها .

ولاشك فى أن الأفكار متفاوتة معنى ومدلولا ، عموما وخصوصا ، جنسا ونوعا[1].

ولولا الألفاظ ما أمكن تقسيمها ، وتصنيفها ، ولا تحليلها وتركيبها .

وآية الفكر الدقيق تعبير دقيق يؤديه ، والعبارة المحكمة تؤدى إلى تفكير محكم» .

وقـديمـا وجـه «أبو هـلال العسكرى» أحد أعـلام القرن الرابع الهجرى - أنظارَنا إلى تلك الفـروق الدقيقة بين مـا يسمى «بالمترادفات» وصولا إلى تعبيـر دقيق يكون آية فكر دقيق ، وعبارة محكمة تقودنا إلى تفكير محكم .

ولقد شـهد القرن الرابع الهجرى قمـة ما بلغته الثقـافة العربيـة ، ومـا أنجزته فى ميادين التقدم على اختلافها .

فـلاعجب إذا رأينا عـالما من العلمـاء يُدلى بدلوه بين الدّلاّء ، ولا عـجب إذا رأيناه قد أحب العربية ، وعُنى بها وثابر عليها ، وصرف همته إليها .

والكلمات الصادرة عن حب من حقها أن تحيا وقد مضى عليه أكثر من عشرة قرون منذ أن وقف أبو هـلال العسكرى يتصدى لظـاهرة شـغلت العلمـاء والأدباء فى عصـره ، وكانت لهم فيهـا آراء وآراء تلك هى «قضيـة الترادف» التى ظلت حتى عصـرنا موضع اهتمام العلماء من رجال اللغة والأدب .

---

(١) دكتور ابراهيم بيومى مدكور . سلسلة اقرأ - في اللغة والأدب ص ١٩ .

ولقد كانت للعلماء فى الترادف آراء متباينة :

١- فالمبرد ، وثعلب ، وابن فارس ، والفارسى ، والعسكرى وغيرهم من الاشتقاقيين أصحاب الحسّ الأدبى ينكرون وجود الترادف التام ، ويؤكدون وجود المعانى الفارقة بين الألفاظ التى تبدو وكأنها مترادفة .

ومن أجل هذا وضع أبو هلال العسكرى كتابه هذا : «الفروق اللغوية» للإبانة عن الفروق الدقيقة بين المترادفات مدللا بصورة عملية على ماذهب إليه .

ويعبر الدكتور المعاصر عثمان أمين - رحمة الله عليه - عن وجود تلك المعانى الفارقة بلغة العصر ، وإن شئت فقل بلغته «الجُوَّانِيَّة» فيقول : تكاد اللغة العربية تنفرد عن اللغات الحية الأخرى بخِصِّيصَةٍ جديرة بالتنويه ، وإن تكن قد خفيت زمانا على الكثيرين : شرقيين وغربيين ، تلك هى وفرة الألفاظ الدالة على الشىء منظورًا إليه فى مختلف درجاته وأحواله ، ومتفاوت صوره وألوانه : «فالظمأ ، والصّدَى ، والأُوام ، والهُيَام» كلمات تدل على العطش إلا أن كلا منها ، يصور درجة من درجاته :

فأنت تعطش إذا أحسست بحاجة إلى الماء !

ثم يشتد بك العطش فتظمأ !

ويشتد بك الظمأ فتَصْدَى !

ويشتد بك الصَّدَى فتَئُوم !

ويشتد بك الأُوام فتَهيم !

وإذا قلت : إن فلانا عطْشان : فقد أردت أنه بحاجة إلى جرعات من الماء لا يضيره أن تبطئ عليه .

أما إذا قلت : إنه هائم فقد علم السامع أن الظمأ برّح به حتى كاد يقتله.

والعشق ، والغرام ، والولَع ، والولَه ، والتَّيْمُ ، صور من الحب ، أو درجات متفاوتة منه تبين حالاته المختلفة فى نفوس المحبين ؛ فليس كل محبّ مُغرمًا، ولا كل مغرم مولَعًا، ولا كل مُوَلَّه متيمًا» .

وواضح أن هذه الخاصية العربية ، «خاصية التلوين الداخلى» الذى كأنما يرسم للماهية الواحدة بالأطياف والظلال صورًا ذهنية متعددة تغنينا باللفظ الواحد عن عبارة مطولة ، نحدد بها المعنى المقصود ، وتجعلنا نقول للمشرف على الموت عطشا :

(١) د عثمان أمين - فلسفة اللغة العربية - المكتبة الثقافية .

إنه «هائم»[1] .

وعلى هذا النحو تصدى العسكرى قديما فى هذا الكتاب لدراسة هذا النمط من اختلاف التعبير بين المترادفات فى «ثلاثين بابا» ضَمت الكثير مما يحتاج إليه الباحثون ، والمدققون ، وأصحاب الحسّ الأدبى .

وإذا كنا ننادى بوضع الرجل المناسب فى المكان المناسب ، فأحرى بنا أن نعرف أن لكل كلمة مع صاحبتها مقام ، وأن غيرها لايُغنى عنها ولا يكون ذلك إلا بإدراك الفروق الدقيقة بين ما يسمى بالمترادفات .

٢- ولم يخلُ الجوّ لأبى هلال ومؤيديه ، فقد ظهر على الساحة فريق آخر ينكر وجود المعانى الفارقة بين المترادفات ، مؤكدا وجود الترادف[1] التَّامّ .

وقالوا : لو لم يكن هناك ترادف تامّ ، وكان لكل لفظة معنى خاص بها لما أمكن أن نعبر عن الشىء بغير عبارته ، فنُصبّح كمن يفسر الماء بعد الجهد بالماء !

ألا تراهم يقولون فى تفسير : «لاريب فيه» : «لاشك فيه» فلوكان «الريب» غير «الشك» لكان التعبير عن معنى الريب بالشك خطأ ، فلما عبر بهذا عن هذا دلّ على أن المعنى واحد .

ومن أصحاب هذا الرأى «الفخر الرازى» الذى أنكر على الاشتقاقيين تلمس المعانى الفارقة ، ومعه التاج السبكى .

وكان ابن خالويه أشدهم تحمّسًا له ، وانشغالاً به ، ولقد كان للفيروزآبادى ولع شديد بهذا الرأى كما يبدو من كتابه : «الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف» .

* ويميل المحدثون من علماء اللغة إلى هذا الرأى مسلمين بوجود الترادف التام مكتفين فيه باشتراك ألفاظه فى «المعانى العامة» دون النظر إلى «المعانى الفارقة» معتدّين فى ذلك بالفهم العادى لدى متوسطى الناس !

وعلى ذلك «فالمتساهلون» يكتفون بتقارب الألفاظ فى معانيها العامة ، ويحكمون عليها بالترادف .

و«المدققون» فى المعانى الخاصة ينكرون الترادف بينها ، فالخلاف بينهما أشبه ما يكون بالخلاف الشكلى[2] :

---

(١) جاء فى المعجم الوسيط : ترادف الكلمتين ؛ أن تكونا بمعنى واحد ، وكذلك ترادف الكلمات . (مولد) .

(٢) أسرار الترادف فى القرآن الكريم . د. على اليمنى دردير .

ونستطيع أن نقول :

إن هناك لغة ميسرة بسيطة يتعامل بها الناس فى شئونهم العامة ، ويكتفون منها بتقارب الدلالات ، ولا يكادون يفرقون بين الكلمات ، وهذه اللغة تقر الترادف ، وتتوسط فيه .

وهناك اللغة الفنية الراقية الدقيقة المحكمة ، وهى لغة تتحرى الدقة ، وتَتَوخّى الإحكام فى البيان ، وترى للألفاظ خصائصها الفارقة ، وسماتها المميزة، وهى بهذا لا تعترف بالترادف .

والعالم الناقد ، والفاحص الفنى حين يفاضل بين المنشئين ، فاحصا أساليبهم، يحتكم إلى اللغة الفنية ليتعرف من خلالها على دقائق المعانى ، وسمات التفوق والإبداع التعبيرى ، والتصويرى .

وحين يشرح الأساليب ويبسطها ، ويقرب معانيها للعامة يستعين باللغة البسيطة مكتفيا من الألفاظ بمعانيها القريبة دون أن يكون متناقضا فى حالتيه !

فإلى الذين يزنون الكلمات ، ويُريدون لها أن تعبر عن أفكارهم ومشاعرهم ، وأحاسيسهم ، ونبضات قلوبهم أقدم كتاب «الفروق اللغوية» مُحَقَّقًا فى ثوب جديد .

وكل أملى أن ينفع الله به أهل الكلمة ،

محمد إبراهيم سليم

القاهرة فى ٦ من ربيع الأول ١٤١٨ هـ

١١ من يوليه ١٩٩٧ م

أضواء كاشفة تتناول ما يأتى :

* المؤلف .
* الكتاب : «الفروق اللغوية» .
* مؤلفات أبى هلال العسكرى .
* مخطوطات الكتاب ومختصراته .
* ظاهرة الترادف كما يراها أحد علماء اللغة المعاصرين .

أولاً - المؤلف

هو الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكرى أبو هلال الشاعر الناثر الأديب الفقيه .

وصفه عارفوه بالعلم والفقه معا ، وكان الغالب عليه الأدب والشعر .

وذكروا أنه كان ابن أخت «أبى أحمد العسكرى» وأنه تتلمذ عليه ، ووافق اسمه اسم شيخه ، واسم أبيه ، وهو عسكرىّ أيضا ، وكلاهما ينتمى إلى «عَسْكر مُكرَم» من كور الأهواز .

وربما اشتبه ذكرهُ بذكر شيخه إذا قيل : الحسن بن عبد الله العسكرى غير أن شيخه يكنى أبا أحمد ، وهذا يكنى أبا هلال .

ووصفوه بالعلم والعفة ، فكان يذهب إلى السوق احترازا من الطمع والدناءة والتبذل ، ويبيع الثياب ، حين رأى بضاعته من الأدب كاسدة أمام رواج بضاعة خاله وأستاذه ، وشهرته دونه !

وفى ذلك يقول :

جلوسِىَ فى سوقٍ ابيعُ واشترى
دليلٌ على ان الأنامَ قُرودُ !
ولا خيرَ فى قوم تَذِلّ كِرامُهم
ويَعظُم فيهم نَذْلُهم ويَسُودُ !
وتهجوهُمُ عَنِّى رَثَاثَةُ كُسْوتى
هجاءً قَبيحًا ما عليه مَزِيدُ

ومما أنشده أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكرى لنفسه عندما حل به المشيب :

قد تَعاطاكَ شبابٌ وتَغَشّاك مَشيبُ
فأتى ماليس يَمضى ومَضَى ماليس يئوبُ
فتأهّبْ لِسِقَامٍ ليس يَشْفيه طبيبُ
لا تَوَهّمْهُ بعيداً إنما الآتى قريبُ

مولده ووفاته :

أما مولده فلم تذكره المراجع التى بين أيدينا ، ويقول ياقوت : وأما وفاته فلم يبلغنى فيها شىء غير أنى وجدت فى آخر كتاب «الأوائل» من تصنيفه :

«وفرغنا من إملاء هذا الكتاب يوم الأربعاء لعشر خلت من شعبان سنة خمس وتسعين وثلاث مئة» .

والظاهر أن شهرة أستاذه : «أبى أحمد» قد غطت عليه حيث انتهت إليه رياسة التحديث والإملاء للآداب والتدريس بقطر خوزستان مما جعل الصاحب بن عباد يسعى إليه بعسكر مكرم ويغدق عليه ، وعلى تلاميذه .

ولم يُسْعِد الجَدّ أبا هلال فعاش فى شبه عزلة ، وشيخه حى إلى جانبه !

ومن يتتبع شعره يجد أنه قد سجل على نفسه تجاوزه الثمانين بخمس سنوات، وإن كنا لا ندرى كم عاش بعدها ؟ وفى ذلك يقول :

لى خمسٌ وثمانون سَنَهْ فإذا قدّرتها كانت سِنَهْ

إن عُمرَ المرء ما قد سَرّهُ ليس عمرُ المرءِ مَرُّ الأزمنهْ

رحم الله أبا هلال ، وجزاه عما قدمه للعربية خير الجزاء .

ثانيا - كتاب (الفروق اللغوية)

للإمام الأديب اللغوى أبى هلالٍ العسكريّ

ذكره بروكلمان فى موسوعته بين مؤلفاته ورسائله التى جاوزت العشرين - باسم : «معرفة الفروق فى اللغة» أو «الفروق اللغوية» .

وذكره أنه نشر بالقاهرة سنة ١٩٣٥ م .

والكتاب بأبوابه الثلاثين مبنى على ماذهب إليه أبو هلال من أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني .

ولقد قدم لرأيه هذا بمقدمة ذكر فيها الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعانى فى كل لغة .

ثم تعرض لما يعرف به الفرق بين هذه المعانى المختلفة ، وذكر ثمانية أشياء .

الباعث له على تأليفه :

ولقد كان الباعث له على تأليفه أنه لم ير نوعًا من العلوم ، وفنا من الآداب إلا وقد صُنِّف فيه كتب تجمع أطرافه ، وتنظم أصنافه إلا الكلام فى الفرق بين معان تقاربت حتى أشكل الفرق بينها ، نحو ؛ العلم والمعرفة ، والفطنة والذكاء ، والإرادة والمشيئة إلخ .. ؛ فإنه لم ير فى الفرق بين هذه المعانى وأشباهها كتابا يَكفى الطالب ، ويُقنع الراغب مع كثرة منافعه فيما يؤدى إلى المعرفة بوجوه الكلام ، والوقوف على حقائق معانيه ، والوصول إلى الغرض فيه ، كما قال فى تقديمه له .

أسلوبه :

جاء أسلوبه - كما أراد له - مشتملا على ما فيه الكفاية به من غير إطالة ولا تقصير ، تاركا الغريب الذى يقل تداوله ليكون الكتاب وسطا ، وخير الأمور الوسط .

المجالات التى تناولها :

جعل أبو هلال كلامه فى الفروق اللغوية متناولا ثلاثة مجالات ، أو اتجاهات:

(١) ما يعرض منه فى كتاب الله تعالى .

(٢) ما يجرى فى ألفاظ الفقهاء والمتكلمين .

(٣) ما يدور بين الناس من محاورات .

هدف هذه الدراسة :

تهدف هذه الدراسة - أول ما تهدف - إلى دحض فكرة التأكيد اللفظى.

هذا وللراغب الأصفهانى جهد فائق فى هذا الميدان ، فقد تتبع فى كتابه «المفردات» الألفاظ القرآنية ، وأبرز معانيها الخاصة بشكل لم يرقَ إليه غيره .

وبعد : فلعل الشوق يحدوك إلى معرفة مؤلفات «أبى هلال العسكرى» لمعايشته على صفحاتها وها هى ذى ..

ثالثا - مؤلفات أبى هلال العسكرى

عدّ بروكلمان من مؤلفاته أربعة وعشرين مؤلفا على الوجه الآتى :

١- جمهرة الأمثال - ط .

٢- كتاب الصناعتين : الكتابة والشعر ، أو المختصر فى صناعتى النظم والنثر - ط .

٣- ديوان المعانى فى اثنى عشر بابا - ط . جزآن .

٤- كتاب المصون (وليس له بل لخاله أبى على) .

٥- كتاب المعجم فى بقية الأشياء - ط .

٦- كتاب الزواجر والمواعظ (عزى إلى خاله) .

٧- شرح ديوان أبى محجن الثقفى - ط . أصدرته مكتبة القرآن .

٨- كتاب الأوائل - ط.

٩- معرفة الفروق فى اللغة ، أو الفروق اللغوية ، وهو ما نحن بصدده .

١٠- رسالة فى ضبط وتحرير مواضع من ديوان الحماسة لأبى تمام . وهذه النسخة هى : «الرسالة الماسّة فيما لم يضبط من الحماسة» .

١١- النوادر فى العربية (وهى جوابات على مسائل كثيرة فى اللغة والأدب).

١٢- كتاب الكرماء ، ونشر فى القاهرة ١٣٥٣ هـ بعنوان : فضل العطاء على العسر .

١٣- التلخيص فى معرفة أسماء الأشياء .

١٤- الحث على طلب العلم .

١٥- ما احتكم فيه الخلفاء إلى القضاة .

١٦، ١٧- المعرب عن المغرب ومنه رسالة فيما يشق على الإنسان ثم إذا اعتاده سهل.

١٨- تفسير القرآن - خمس مجلدات .

١٩- أشعاره .

٢٠- محاسن النثر والنظم من الكتابة والشعر .

٢١- مجموعة رسائل العسكرى .

ومما ذكره هو من مصنفاته :

١- كتاب الدينار والدرهم . (ذكره فى كتاب الكرماء) .

٢- صنعة الكلام . (ذكره فى كتاب الأمثال) .

٣- شرح الفصيح . (ذكره فى كتاب الأمثال) .

رابعا - مخطوطات الكتاب ومختصراته

لهذا الكتاب أكثر من مخطوطة ، عزيت كلها لأبى هلال ، وبيانها كالآتى:

١- الإسكندرية ١٦ لغة .

٢- آصفية ٢ : ١٤٤٠ رقم ١٧٢ .

٣- راغب ١٤٢٩ - ١٤٣٠ .

٤- القاهرة ثان ٢ : ٢٢ .

٥- مكتبة أحمد تيمور (انظر مجلة المجمع العلمى العربى (٣: ٣٤٠) .

٦- ذكر الأب أنستاس الكرملى وجود نسخة ببغداد .

وذكر بروكلمان أنه نشر بالقاهرة ١٩٣٥ م .

المختصرات :

ذكر بروكلمان أن له مختصرين :

أحدهما : فى امبروزيانا : ٥ : ٧٥ A .

والثانى : اختصره أحد تلامذة العسكرى بعنوان : اللُّمَع من الفروق نشر فى بولاق ١٣٢٢ هـ ، ونشر بمصر أيضا ١٣٤٥ هـ .

خامسا - عملى فى هذا الكتاب

١- كان بين يدى الطبعة التى ظهرت سنة ١٣٥٣ هـ وهى غير محققة ، وإلى جانبها «المخطوطة التيمورية» ، فراجعت الأبواب فقرة فقرة ، وأثبت أصحهما ، وأدقهما عبارة مستعينا بلسان العرب ، ومفردات الراغب ، ومعجم ألفاظ القرآن الكريم إصدار مجمع اللغة ، وإصلاح المنطق لابن

السكيت ، وغيرها من المراجع .

٢- كما عزوت الآيات إلى سورها مصحوبة بأرقامها ، وخرجت الأحاديث المستشهد بها .

٣- عزوت معظم الشواهد الشعرية إلي قائليها .

٤- علقت على بعض الفقرات بما يلقى الضوء عليها .

٥- قدمت للكتاب بما يخدم موضوعه ، ويلقى الضوء على ما سمى بظاهرة الترادف ، ومصادرها ، وآراء العلماء والباحثين فيها .

٦- ترجمت لأبى هلال العسكرى ، وألقيت الضوء على مؤلفاته . ولعل الكتاب يحدثك عن نفسه ، وما بذل فيه من جهد .

ظاهرة الترادف
فى عصرنا الحديث

* مصادرها .
* رأى العلم فيها .

المترادفات

■ **تمهيد :**

مما امتازت به لغتنا العربية من الخصائص : «المترادفات» ، وهى بحر زاخر لا يُسبر غورُه ، ولا تُحصى دررُه .

ومن مزايا المترادفات أنها تعين على إفراغ المعنى فى قوالب متعددة ، ونظمها فى سلك من البلاغة ، ولا تنكر مزاياها فى النظم والنثر ، فبتعددها يسهل تخير ما طابق المعنى ؛ فيأتى الكلام جَزْلاً بليغا .

ويعد الترادف مظهر ثراء فى اللغة ، فهو حشد لغوى تترادف فيه الألفاظ ، وتتوالى على المعنى الواحد .

وشواهد الترادف فى اللغة كثيرة ، ومتنوعة تشمل الأسماء ، والأفعال ، والصفات ، والحروف .

وهذه الكثرة ، وذلك التنوع فى المترادفات العربية أمر استرعى انتباه اللغويين على مر العصور ، وأثار دهشة المستشرقين ، فللماء مئة وسبعون اسمًا ، وللسيف ألف اسم ، وللداهية مالا يحصى من الأسماء حتى قالوا : «أسماء الدواهى من الدواهى» والكلام عن المترادفات يستدعى البحث عن مصادرها ، ورأي العلم فيها ..

مصادر ظاهرة الترادف فى لغتنا العربية الفصحى

من المفيد ، وقد دار الخلاف حول «ظاهرة الترادف» ، أن نتناول مصادرها فى لغتنا الفصحى ، وقد ذكر الدكتور «تمام حسان» فى كتابه : «الأصول» مصادر تلك الظاهرة فقال : من القضايا المتصلة بالمعنى المعجمى قضية «الترادف» وهى حقيقة بأن تثير عددا من الملاحظات المتصلة ببعض المسلّمات ، أو المصادرات كالاقتصاد اللغوى ، والفرق بين الاسمية والوصفية، والعلاقات بين الاستعمالات القبلية المختلفة ، وحدود الحقيقة والمجاز إلخ .

* ويتمثل المصدر الأول لظاهرة الترادف فى التساهل فى العزْو ، فقد يختلف اللفظ من حيٍّ إلى حَيٍّ ، ويتحد المدلول عند الحيين جميعا ، حتى إذا ما ظفر الرواة باللفظين فى الحَيَّيْن من أحياء القبيلة الواحدة ،

سجلوهما للمعنى الواحد، دون أن يعنوا فى الكثير من الحالات إلى الاختلاف فى الاستعمال بين الحيين ، على نحو ما أشار السيوطى فى معترك الأقران(١) .

فحين رأى المتأخرون الكلمات المتعددة ترد على المعنى الواحد ، دون إشارة إلى مصادرها ، جعلوها مترادفة ، كما لو كانت قد وردت على لسان المتكلم الواحد .

* **أما المصدر الثانى لظاهرة «الترادف» فيتمثل** فى أن الرواة لم «يهجروا» المهجور ، وربما أهملوا الإشارة إلى بعض المهجور بأنه من المهجور، فكانوا إذا ورد المهجور فى شعر جاهلى أو نحوه احتفظوا به ، وقيدوه ، ووضعوه موضع المستعمل ، فبقى فى المعاجم مرادفا للمستعمل ، ولو من الناحية النظرية فقط .

وهكذا شغل الدارسون به أنفسهم ، وجعلوه مظهرا من مظاهر الترادف .

* **والمصدر الثالث** أن اللفظ قد ترد عليه الحقيقة والمجاز ، لأن المعروف أن ألفاظ اللغة متناهية ، وأن المعانى غير متناهية ، ومن المحال أن تستطيع لغة مّا أن تقدم لفظا منفصلا لكل معنى يرد على الخاطر ، لما ذكرنا ، ولأن الذاكرة الإنسانية ذات طاقة اختزانية معينة لا تمكنها من استيعاب مالا يقع تحت الحصر من الألفاظ .

فإذا كان ذلك كذلك فلابد من التوسع فى استعمال اللفظ بأن نَجوز به معناه الحقيقى الذى كان له بأصل الوضع ، ونستعمله بواسطة هذا «الجواز» أو «المجاز» (مصدر ميمى من جاز يجوز» فى معنى آخر تطبيقا لفكرة الاقتصاد فى الاستعمال اللغوى ، وأى اقتصاد أفضل من أن تعبر بالقليل من الألفاظ عن الكثير من المعانى ؟

كل ما هنالك أن هذا المجاز مشروط دائما بوجود العلاقة والقرينة .

وهكذا يمكن للفظين أن يستعملا لمعنى واحد يكون أحدهما مستعملا على سبيل الحقيقة ، والآخر على سبيل المجاز .

كما يمكن أن يكون كلاهما على سبيل المجاز ، فإذا اشتهر هذا المجاز على الألسنة لصق المجاز باللفظ حتى صار كالحقيقة فيه ، فإذا دل لفظ

(١) ص ٢٠١ وما بعدها .

آخر بالحقيقة على هذا المعنى عد اللفظان مترادفين .

ومن هذا القبيل أيضا أن يشتهر الوصف فى الدلالة على الموصوف ، حتى يصبح دالاً عليه دون ذكر الموصوف كالبازل ، واللّبون ، والهندوانى ، واليمانى ، والضِّرعام ، والجوارح إلخ .

* **والمصدر الرابع** التوليد والتعريب الذى يحمل اللفظ القديم ولكنه لا يميته ، فيظل المولد ، أو المعرب ، يستعمل على لسان طبقة من طبقات المجتمع ، ويظل اللفظ القديم يستعمل على ألسنة الطبقات الأخرى ، فلا يجد اللغوى مَفَرًّا من اعتبار اللفظين : القديم والمولّد مترادفين ، دون أن يعنى بذكر الفروق الاجتماعيّة فى استعمالهما ، وهذا شبيه بإهمال الفروق الجغرافية بين اللهجتين .

* **والمصدر الخامس** يعود إلى تاريخ الكتابة العربية التى كانت فى فترة من هذا التاريخ تسمح بالكثير من التصحيف الذى يؤدى بدوره إلى إيجاد الألفاظ الجديدة التى تؤخذ بنفس معانى الكلمات القديمة ، فتصبح مرادفة لها ، ويتضح هذا فى المترادفات التى يتحد رسمها ويختلف نقطها كما فى «ناض» ، و«ناص» وكلاهما بمعنى «تحرك» .

ويقول الدكتور تمام حسان : هذه -فيما أرى- أشهر روافد ما اصطلح اللغويون على تسميته بالترادف .

أما رأى علماء اللغة قديما فيما اصطلح اللغويون على تسميته بالترادف :

فقد أنكره بعضهم كأحمد بن فارس[١] ، وشيخه ثعلب[٢] ، وأبى على الفارسى[٣] .

ولكن إنكارهم لهذه الظاهرة يحمل فى طيه قدرا من التحكم ، والتسرع ، فهذه الظاهرة قائمة فى اللغة العربية ، ولكنها لا تقوم على نحو ما رآها المدافعون عنها ، والجاعلون إياها مظهرا من مظاهر الغنى فى اللغة الفصحى .

* فلو صح أن هذه الظاهرة قائمة على نحو ما ادعوا لاتجه إلى اللغة

(١) الصاحبى : ٦٥ ، ٦٦ .   (٢) المزهر : ١ : ٤٠٣ .   (٣) المزهر : ١ : ٤٠٥ .

العربية اتهام بالإسراف ، ومجافاة الاقتصاد .

ولو صح من جهة أخرى أنها لا توجد فى اللغة العربية مطلقا لاتجه إلينا نحن الاتهام بجهل لغتنا ، وعدم التفريق بين معانى مفردات نزعمها مرادفة.

وكلا الاتهامين غير قائم وغير صحيح ، وليس الأمر إلا تراكبا للمعانى ، والتقاء جزئيا لمعنى الكلمتين ، ثم افتراقا بين الكلمتين فيما عدا هذا الجزء من المعنى .

والدليل على ذلك ماثل فيما ألفه السلف أنفسهم من كتب «الفروق» ككتاب أبى هلال العسكرى الذى يشير فى صدره إلى رأى المبرد فى قوله تعالى : ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [المائدة : ٤٨] أن الله تعالى عطف المنهاج على الشرعة ، لأن الشّرعة لأول الشىء والمنهاج لمعظمه ومتسعه .

وإن الناظر فى فهرس هذا الكتاب ، وفى صلب نصه ، ليرى من المفردات ما يبدو للوهلة الأولى أن المتعدد منه يدل على مدلول واحد ، ولكن العسكرى مايزال يبدى له الفروق فى الدلالة ، حتى يتضح لك تراكب المعانى ، وعدم تطابقها تطابقا تاما ، فلا تقع فى فهم الترادف كما لو كان «مطلق التساوى» .

وبعد : فقد آن لك بعد هذا العرض ، وتلك الدراسة أن تعايش أبا هلال فى فروقه اللغوية .

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

الحمد لله القائم بالقسط ، المالك للقَبض والبَسط ، الذى لا رادَّ لما يَقضيه ولا دافعَ لما يُمضيه . أحمده على نعمه التى لا يُحصَى عددُها ولا ينقطع مددُها ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريكَ له شهادة تُزلفُ إليه وتُكسب الحُظْوةَ لديه ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ، المبعوث بالرحمة المختار لهداية الأمة ، أرسله رافعًا لأعلام الحق ، صلى الله عليه وعلى آله مصابيح الخلق .

ثم إنى ما رأيت نوعا من العلوم ، وفَنًّا من الآداب إلا وقد صنف فيه كتب تجمع أطرافَه ، وتَنْظِمُ أصنافَه إلا الكلام فى الفرق بين معان تقاربت حتى أشكل الفرق بينها نحو : العلم والمعرفة ، والفطنة والذكاء ، والإرادة والمشيئة ، والغضب والسّخط ، والخطأ والغلط ، والكمال والتمام ، والحسن والجمال ، والفِصَل والفَرْق ، والسبب والآلة ، والعام والسنة ، والزمان والمدة، وما شاكل ذلك ؛ فإنى ما رأيت فى الفرق بين هذه المعانى وأشباهها كتابًا يكفى الطالب ، ويُقنع الراغب مع كثرة منافعه فيما يؤدى إلى المعرفة بوجوه الكلام ، والوقوف على حقائق معانيه والوصول إلى الغرض فيه ؛ فعملت كتابى هذا مشتملا على ماتقع الكفاية به من غير إطالة ولا تقصير، وجعلت كلامى فيه على : ما يعرض منه فى كتاب الله وما يجرى فى ألفاظ الفقهاء والمتكلمين ، وسائر محاورات الناس . وتركت الغريب الذى يقل تداولهُ ليكونَ الكتاب قَصّدًا بين العالى والمنحَطّ ، وخير الأمور أوسطها .

وفرقت ما أردت تضمينه إياه من ذلك فى ثلاثين باباً .

الباب الأول

فى الإبانة عن كون اختلاف العبارات والأسماء مُوجباً لاختلاف المعانى فى كل لغة ، والقول فى الدلالة على الفروق بينها .

قال الشيخ أبو هلال الحسن عبد الله بن سهل ـ رحمه الله تعالى ـ : الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعانى : أن الاسم كلمة تدل على معنى الإشارة ، وإذا أشير إلى الشىء مرة واحدة فعرف ، فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة . وواضع اللغة حكيم لا يأتى فيها بما لا يفيد ، فإن أشير منه فى الثانى ، والثالث إلى خلاف ما أشير إليه فى الأول ، كان ذلك صوابا ؛ فهذا يدل على أن كل اسمين يجريان على معنى من المعانى ، وعين من الأعيان فى لغة واحدة ، فإن كل واحد منهما يقتضى خلاف ما يقتضيه الآخر ، وإلا كان الثانى فضلاً لا يُحتاج إليه . وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء ، وإليه أشار المبرد فى تفسير قوله تعالى ﴿ لِكُلٍّ جعلْنا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً ﴾ قال فعطف منهاجا على شرعة لأن الشرعة لأول الشىء ، والمنهاج لمعظمه ومتسعه . واستشهد على ذلك بقولهم: شرع فلان فى كذا ؛ إذا ابتدأه ، وأنهج البِلَى فى الثوب إذا اتسع فيه . قال: ويعطف الشىء على الشىء وإن كانا يرجعان إلى شىء واحد إذا كان فى أحدهما خلاف لآخر ، فأما إذا أريد بالثانى ما أريد بالأول فعطف أحدهما على الآخر خطأ ؛ لاتقول : جاءنى زيد ، وأبو عبد الله ، إذا كان زيد هو: أبو عبد الله ولكن مثل قوله :

أمرتُكَ الخيرَ فافعل ما أُمرتَ به ... فقد تركتُك ذاَ مالٍ ، وذا نَشَبِ(1)

وذلك أن المال إذا لم يقيد فإنما يعنى به الصامت(2) ، كذا قال : والنَّشَبُ

(1) هذا البيت قد نسبه قوم إلى عمرو بن معد يكرب الزبيدى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٧) ومن شواهد مغنى اللبيب رقم ٥٣١ ، ومن شواهد المبرد فى الكامل (٢١/١) ، ونسبه إلى أعشى طرود ، واسمه إياس بن عامر .

والنشب : المال الثابت كالضياع ونحوها ، وكأنه أراد بالمال الذى ذكر قبل ذلك : الإبل خاصة ؛ لأنها غالب أموال العرب .

(2) جاء فى المعجم الوسيط : الصامت من المال : الذهب والفضة ، ويقولون : ماله صامت ، ولا ناطق : لا يملك شيئا . والنشب : المال والعقار .

ما ينشب ويثبت من العقارات .

وكذلك قول الحُطَيْئة :

الا حبذا هندٌ ، وارضٌ بها هندٌ وهند اتى من دُونِها النأىُ والبُعْدُ

وذلك أن النَّأى يكون لما ذهب عنك إلى حيث بلغ ، وأدنى ذلك يقال له : النَّأىُ. والبُعْدُ تحقيق التروح ، والذهاب إلى الموضع السحيق . والتقدير : أتى من دونها النأى الذى يكون أول البعد ، والبعد الذى يكاد يبلغ الغاية . قال أبو هلال - رحمه الله - ؛ والذى قاله هاهنا فى العطف يدل على أن جميع ما جاء فى القرآن ، وعن العرب من لفظين جاريين مجرى ما ذكرنا من العقل واللب ، والمعرفة والعلم ، والكسب والجَرح ، والعمل ، والفعل ، معطوفا أحدهما على الآخر ، فإنما جاز هذا فيهما ؛ لما بينهما من الفرق فى المعنى ، ولولا ذلك لم يجز عطف زيد على أبى عبد الله إذ كان هو هو .

قال : ابو هلال - رحمه الله - : ومعلوم أن من حق المعطوف أن يتناول غير المعطوف عليه ليصحَّ عطف ما عطف به عليه إلا إذا علم أن الثانى ذكر تفخيما، وأفرد عما قبله تعظيما نحو عطف جبريل وميكائيل على الملائكة فى قوله تعالى: ﴿ من كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾

[البقرة : ٩٨]

وقال بعض النحويين لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين حتى تضاف علامة لكل واحد منهما ، فإن لم يكن فيه لذلك علامة أشكل وألبس على المخاطب ، وليس من الحكمة وضع الأدلة المشكلة إلا أن يدفع إلى ذلك ضرورة أو علة ولا يجىء فى الكلام غير ذلك إلا ما شذّ وقلّ .

وكما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين ، فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد لأن فى ذلك تكثيرًا للغة بما لا فائدة فيه .

قال : ولا يجوز أن يكون فَعَلَ ، وأَفْعَل بمعنى واحد(٣) ، كما لا يكونان على

(٣) فقد قالوا : إن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى .

بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين ؛ فأما في لغة واحدة ؛ فمحال أن يختلف اللفظان ، والمعنى واحد ؛ كما ظن كثير من النحويين واللغويين . وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها ، وما في نفوسها من معانيها المختلفة ، وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها ، ولم يعرف السامعون تلك العلل والفروق ، فظنوه من ذلك ، وتأولوا على العرب مالا يجوز في الحكم . **وقال المحققون من أهل العربية:** أن تختلف الحركتان في الكلمتين ومعناهما واحد قالوا : فإذا كان الرجل عُدّةً للشيء قيل فيه : مِفْعَل مثل : مِرْجَم ومِحْرَب[٤] ، وإذا كان قويًا على الفعل قيل : فَعولٌ مثل صَبور وشكور، وإذا فعل الفعل وقتًا بعد وقت قيل : فَعّال مثل عَلاّم وصَبّار . وإذا كان ذلك عادة له قيل : مِفعال : مثل : مِعوان ومِعطاء ومِهداء .

ومن لا يتحقق المعاني يظن أن ذلك كله يفيد المبالغة فقط وليس الأمر كذلك ، بل هي مع إفادتها المبالغة تفيد المعاني التي ذكرناها .

وكذلك قولنا : فعلت يفيد خلاف ما يفيد أفعلت في جميع الكلام إلا ما كان من ذلك لغتين فقولك : سقيت الرجل يفيد أنك أعطيته ما يشربه ، أوصببت ذلك في حلقه . وأسقيته يفيد أنك جعلت له سقيًا أو حظًا من الماء . وقولك : شَرقَت الشمس يُفيد خلاف غَربت وأشرقت يفيد أنها صارت ذات إشراق . ورعدت السماء أتت برعد ، وأرعَدَت صارت ذات رعد

فأما قول بعض أهل اللغة إن الشَّعْر والشَّعَر ، والنَّهْر والنَّهَر بمعنى واحد فإن ذلك لغتان ، وإذا كان اختلاف الحركات يوجب اختلاف المعاني فاختلاف المعاني أنفسها أولى أن يكون كذلك ؛ ولهذا المعنى . أيضاً قال المحققون من أهل العربية : إن حروف الجر لا تتعاقب[٥] ؛ حتى قال ابن دَرَسْتويه في جواز تعاقبها إبطال حقيقة اللغة ، وإفساد الحكمة فيها ، والقول بخلاف ما يوجبه العقل والقياس .

قال : أبو هلال[٦] – رحمه الله – وذلك أنها إذا تعاقبت خرجت عن

(٤) قال في الوسيط : المِحْرَب من الرجال : الخبير بالحرب الشجاع .
(٥) تعاقب الشيئان : خلَفَ أحدهما الآخر .
(٦) يعني نفسه ، على طريقة المؤلفين القدامى .

حقائقها ، ووقع كل واحد منهما بمعنى الآخر فأوجب ذلك أن يكون لفظان مختلفان لهما معنى واحد فأبى المحققون أن يقولوا بذلك ، وقال به من لا يتحقق المعانى .

ولعل قائلا يقول : إن امتناعك من أن يكون للفظين المختلفين معنى واحد رد على جميع أهل اللغة ، لأنهم إذا أرادوا أن يفسروا اللب قالوا : هو العقل . أو الجرح قالوا : هو الكسب . أو السكْب قالوا : هو الصَّبّ ، وهذا يدل على أن اللب والعقل عندهم سواء ، وكذلك الجَرْحُ والكسْب ، والسّكب والصَّبّ وما أشبه ذلك ، قلنا : ونحن أيضاً كذلك نقول ، إلا أنا نذهب إلى قولنا : اللب وإن كان هو العقل فإنه يُفيد خلاف ما يفيد قولنا العقل ، ومثل ذلك القول وإن كان هو الكلام ، والكلام **هو القول فإن كل واحد منهما يفيد بخلاف ما يفيده الآخر ، وكذلك المؤمن وإن** كان هو المستحق للثواب فإن قولنا : مستحق للثواب يفيد خلاف ما يفيده قولنا : مؤمن ، وكذلك جميع مافى هذا الباب : ولهذا المعنى قال المبرد : الفرق بين أبصرته و بَصُرْتُ به على اجتماعهما فى الفائدة أن بَصُرْتُ به معناه أنك صرت بصيرا بموضعه وفعلت أى انتقلت إلى هذا الحال ، وأما أبصرته فقد يجوز أن يكون مرة ، ويكون لأكثر من ذلك . وكذلك أدخلته ، ودخلت به ، فإذا قلت أدخلته جاز أن تُدْخِلَه وأنت معه ، وجاز ألا تكون معه . ودخلتُ به إخبار بأن الدخول لك وهو معك بسببك . وحاجتنا إلى الاختصار تلزمنا الاقتصار فى تأييد هذا المذهب على ماذكرناه وفيه كفاية.

فأما مايعرف به الفرق بين هذه المعانى وأشباهها فأشياء كثيرة :

(١) منها أختلاف مايستعمل عليه اللفظان اللذان يراد الفرق بين معنييهما.

(٢) ومنها اعتبار صفات المعنيين اللذين يطلب الفرق بينهما .

(٣) ومنها اعتبار مايئول إليه المعنيان .

(٤) ومنها اعتبار الحروف التى تعدى بها الأفعال .

(٥) ومنها اعتبار النقيض .

(٦) ومنها اعتبار الاشتقاق .

(٧) ومنها مايوجبه صيغة اللفظ من الفرق بينه وبين مايقاربه .

(٨) ومنها اعتبار حقيقة اللفظين أو أَحدهما فى أصل اللغة .

(١)فأما الفرق الذى يعرف من جهة ماتستعمل عليه الكلمتان فكالفرق بين العلم والمعرفة ، وذلك أن العلم يتعدى إلى مفعولين ، والمعرفه تتعدى إلى مفعول واحد فتصرفهما على هذا الوجه ، واستعمال أهل اللغة إياهما عليه يدل على الفرق بينهما فى المعنى : وهو: أن لفظ المعرفة يفيد تمييز المعلوم من غيره ، ولفظ العلم لايفيد ذلك إلا بضرب آخر من التخصيص فى ذكر المعلوم . وسنتكلم فى ذلك بما فيه كفاية إذا انتهينا إلى موضعه .

(٢) وأما الفرق الذى يعرف من جهة صفات المعنيين ؛ فكالفرق بين الحلم والإمهال ، وذلك أن الحلم لا يكون إلا حسَنًا ، والإمهال يكون حسنا وقبيحا . وسنبين ذلك فى موضعه إن شاء الله .

(٣) وأما الفرق الذى يعرف من جهة اعتبار مايئول إليه المعنيان فكالفرق بين المزاح والاستهزاء ، وذلك أن المُزاح لا يقتضى تحقير الممازَح ، ولا اعتقاد ذلك فيه ألا ترى أن التابع يمازح المتبوع من الرؤساء والملوك ، فلا يدل ذلك منه على تحقيرهم ، ولااعتقاد تحقيرهم ، ولكن يدل على استئناسه بهم ، والاستهزاء يقتضى تحقير المستهزَأ به فظهر الفرق بين المعنيين بتباين مادلاعليه وأوجباه .

(٤) وأما الفرق الذى يعلم من جهة الحروف التى تعدى بها الأفعال فكالفرق بين : العفو والغفران ، وذلك أنك تقول : عفوت عنه ، فيقتضى ذلك أنك محوت الذم والعقاب عنه، وتقول : غفرت له ، فيقتضى ذلك أنك سترت له ذنبه ولم تفضحه به . وبيان هذا يجىء فى بابه إن شاء الله .

(٥) وأما الفرق الذى يعرف من جهة اعتبار النقيض ؛ فكالفرق بين الحفظ والرعاية ، وذلك أن نقيض الحفظ الإضاعة ، ونقيض الرعاية

الإهمال ، ولهذا يقال للماشية إذا لم يكن لها راع :هَمَل . والإهمال مايؤدى إلى الإضاعة ، فعلى هذا يكون الحفظ صرف المكاره عن الشىء ، لئلا يهلك ، والرعاية فعل السبب الذى يصرف به المكاره عنه . وسنشرح هذا فى موضعه إن شاء لله .

ولو لم يعتبر فى الفرق بين هاتين الكلمتين ومابسبيلهما النقيض لصعب معرفة الفرق بين ذلك .

(٦) وأما الفرق الذى يعرف من جهة الاشتقاق ؛ فكالفرق بين السياسة والتدبير . وذلك أن السياسة هى : النظر فى الدقيق من أمور المسوس مشتقة من السوس هذا الحيوان المعروف ؛ ولهذا لايوصف الله تعالى بالسياسة ؛ لأن الأمور لاتدق عنه . والتدبير مشتق من الدُّبُر ، ودُبُر كل شىء آخره . وأدبار الأمور عواقبها فالتدبيرآخر الأمور ، وسوقها إلى مايصلح به أدبارها أى عواقبها ؛ ولهذا قيل للتدبير المستمر : سياسة ؛ وذلك أن التدبير إذا كثر ، واستمر عرض فيه مايحتاج إلى دقة النظر فهو راجع إلى الأول . وكالفرق بين التلاوة والقراءة ، وذلك أن التلاوة لاتكون فى الكلمة الواحدة . والقراءة تكون فيها ؛ تقول : قرأ فلان اسمه ، ولا تقول : تلا اسمه . وذلك أن أصل التلاوة من قولك : تلا الشىءُ الشىءَ يتلوه ؛ إذا تبعه ، فإذا لم تكن الكلمة تتبع أختها لم تستعمل فيها التلاوة ، وتستعمل فيها القراءة ؛ لأن القراءة اسم لجنس هذا الفعل .

(٧) وأما الفرق الذى توجبه صيغة اللفظ ؛فكالفرق بين : **الاستفهام والسؤال**؛ وذلك أن الاستفهاملايكون إلا لما يجهله المستفهم ، أويشك فيه لأن المستفهم طالب، لأن يفهم ، وقد يجوز أن يسأل فيه السائل عما يعلم وعما لا يعلم ، فصيغة الاستفهام وهو استفعال ، والاستفعال للطلب ينبئُ عن الفرق بينه وبين السؤال ؛ وكذلك كل مااختلف صيغته من الأسماء والأفعال، فمعناه مختلف مثل الضُّعف والضَّعف ، والجَهد والجُهد وغير ذلك مما يجرى مجراه .

(٨) وأما الفرق الذى يعرف من جهة اعتبار أصل اللفظ فى اللغة

وحقيقته فيها ، فكالفرق بين الحنين والاشتياق ، وذلك أن أصل الحنين فى اللغة هو : صوت من أصوات الإبل تحدثها إذا اشتاقت إلى أوطانها ، ثم كثر ذلك حتى أجرى اسم كل واحد منهما على الآخر ، كما يجرى على السبب وعلى المسبب اسم السبب ، فإذا اعتبرت هذه المعانى وماشاكلها فى الكلمتين ولم يتبين لك الفرق بين معنييهما فاعلم أنهما من لغتين مثل : القِدْر بالبصرية ، والبُرْمَة بالمكية ومثل قولنا : الله بالعربية ، وآزر بالفارسية .

وهذه جملة إذا اعتمدتها أوصلتك إلى بُغيتك من هذا الباب إن شاء الله.

الباب الثانى

فى الفرق بين ماكان من هذا النوع كلاماً

فمن الكلام : الاسم ، والتسمية ، واللقب ، والصفة .

فالفرق بين الاسم والتسمية ، والاسم واللقب : أن الاسم - فيما قال ابن السراج - : مادل على معنى مفرد شخصا كان ، أوغير شخص .

وفيما قال أبو الحسن على بن عيسى - رحمه الله - : كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة ، واشتقاقه من السمو ، وذلك أنه كالعَلَم يُنْصَبُ ليدل على صاحبه .

وقال أبو العلاء المازنى - رحمه الله - : الاسم قول دال على المسمى غير مقتضٍ لزمان من حيث هو اسم . والفعل مااقتضى زمانا أو تقديره من حيث هوَ فعل .

قال : والاسم اسمان : اسم محض وهو قول دال دلالة الإشارة ، واسم صفة ، وهو قول دال دلالة الإفادة . وقال على بن عيسى : التسمية تعليق الاسم بالمعنى على جهة الابتداء . وقال أبو العلاء : اللقب ماغلب على المسمَّى من اسم علم بعد اسمه الأول ؛ فقولنا : زيد ليس بلقب ، لأنه أصل، فلا لقب إلا علم ، وقد يكون علم ليس بلقب . وقال النحويون : الاسم الأول هو الاسم المستحق بالصورة مثل : رجل وظبى وحائط وحمار . وزيد هو اسم ثان . واللقب ماغلب على المسمى من اسم ثالث . وأما النبز فإن المبرد قال : هو اللقب الثابت ، قال : والمنابزة الإشاعة باللَّقب يقال : لبنى فلان نبز يعرفون به ؛ إذا كان لهم لقب ذائع شائع ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ [الحجرات : ١١] وكان هذا من أمر الجاهلية فنهى الله تعالى عنه . وقيل : النبز ذكر اللقب ؛ يقال : نبز ونزب كما يقال جذب وجبذ ، وقالوا فى تفسير الآية : هو أن يقول للمسلم : يايهودى ، أو يانصرانى فينسبه إلى ماتاب منه .

الفَرق بين الاسم والصفة : أن الصفة ماكان من الأسماء مخَصِّصًا

مفيدا مثل زيد الظريفُ ، وعَمْرٌ والعاقِلُ ، وليس الاسم كذلك فكل صفة اسم، وليس كل اسم صفة ، والصفة تابعة للاسم فى إعرابه وليس كذلك الاسم من حيث هو اسم ، ويقع الكذب والصدق فى الصفة لاقتضائها الفوائد ، ولا يقع ذلك فى الاسم واللقب ؛ فالقائل للأسود : أبيض على الصفة كاذب ، وعلى اللقب غير كاذب ، والصحيح من الكلام ضربان : أحدهما يفيدفائدة الإشارة فقط ، وهو الاسم العلم واللقب ، وهوماصح تبديله ، واللغة مجالهاكزيد وعمرو لأنك لوسميت زيدا عَمْرًا لم تتغير اللغة.

والثانى ينقسم أقساما : **فمنها** مايفيد إبانة موصوف من موصوف كعالم وحى . **ومنها** مايبين نوعا من نوع كقولنا : جوهر وسواد ، وقولنا : شىء ، يقع على مايعلم ، وإن لم يفد أنه يعلم .

الفرق بين الصفة والنعت : أن النعت فيما حكى أبو العلاء - رَحمه الله- لما يتغير من الصفات . **والصفة** لما يتغير ، ولما لايتغير فالصفة أعم من النعت . قال: فعلى هذا يصح أن ينعت الله تعالى بأوصافه لفعله لأنه يفعل ولا يفعل. ولا ينعت بأوصافه لذاته إذ لا يجوز أن يتغير . ولم يستدل على صحة ماقاله من ذلك بشىء والذى عندى : أن النعت هو مايظهر من الصفات ويشتهر ، ولهذا قالوا : هذا نعت الخليفة ؛ كمثل قولهم : الأمين ، والمأمون ، والرشيد . وقالوا : أول من ذكر نعته على المنبر الأمين ، ولم يقولوا : صفته ، وإن كان قولهم : الأمين صفة له عندهم ، لأن النعت يفيد من المعانى التى ذكرناها مالا تفيده الصفة ، ثم قد تتداخل الصفة والنعت فيقع كل واحد منهما موضع الآخر لتقارب معناهما ، ويجوز أن يقال : الصفة لغة ، والنعت لغة أخرى ، ولا فرق بينهما فى المعنى .

والدليل على ذلك أن أهل البصرة من النُّحاة يقولون : الصفة ،وأهل الكوفة يقولون : النعت ولايفرقون بينهما .

فأما قولهم نعت الخليفة فقد غلب على ذلك كما يغلب بعض الصفات على بعض الموصوفين بغير معنى يخصه ، فيجرى مجرى اللقب فى الرفعة ثم كثرا حتى استعمل كل واحد منهما فى موضعِ الآخر .

الفرق بين الصفة والحال : أن الصفة تفرق بين اسمين مشتركين فى اللفظ . والحال زيادة فى الفائدة والخبر . قال المبرد : إذا قلت : جاءنى عبد الله ، وقصدت إلى زيد فخفت أن يعرف السامع جماعة أو اثنين كل واحد عبد الله ، أو زيد قلت : الراكب ، أو الطويل ، أو العاقل ، وما أشبه ذلك من الصفات لتفصل بين من تعنى ، وبين من خفت أن يُلْبَس به ، كأنك قلت : جاءنى زيد المعروف بالركوب ، أو المعروف بالطول ، فإن لم ترد هذا ، ولكن أردت الإخبار عن الحال التى وقع فيها مجيئه ، قلت : جاءنى زيد راكبا ، أو ماشيا ، فجئت بعده بذكر ما لا يكون نعتا له ، لأنه معرفة وإنما أردت أن مجيئه وقع فى هذه الحال ، ولم ترد جاءنى زيد المعروف بالركوب، فإن أدخلت الألف واللام صارت صفة للاسم المعروف وفرقا بينه وبينه .

الفرق بين الوصف والصفة : أن الوَصف مصدر ، والصفة فِعْلَة. وفِعْلَة نقصت فقيل : صِفَة وأصلها وِصْفَة ؛ فهى أخص من الوَصف ، لأن الوصف اسم جنس يقع على كثيره وقليله . والصفة ضرب من الوصف مثل : الجلسة والمِشية وهى هَيئة الجالس والماشى. ولهذا أجريت الصفات على المعانى فقيل : العفاف ، والحياء من صفات المؤمن ، ولا يقال : أوصافه بهذا المعنى ، لأن الوصف لا يكون إلا قولا ، والصفة أجريت مجرى الهيئة ، وإن لم تكن بها ؛ فقيل للمعانى : نحو العلم والقدرة : صفات لأن الموصوف بها يُعقل عليها ، كما ترى صاحب الهيئة على هيئته ، وتقول : هو على صفة كذا ، وهذه صِفتك كما تقول : هذه حِلْيتك ،ولاتقول : هذا وَصفك إلا أن يعنى به وصفه للشىء .

الفرق بين التحلية والصفة : أن التحلية فى الأصل فعل المحَلِّى ، وهو تركيب الحِلْية على الشىء ، مثل السيف وغيره . وليس هى من قبيل (1) القول . واستعمالها فى غير القول . مجاز، وهو أنه قد جعل مايعبر عنه بالصفة صفة ، كما أن الحقيقة من قبيل القول . ثم جعل مايعبر عنه بالحقيقة حقيقة وهو الذات، إلا أنه كثر به الاستعمال حتى صار كالحقيقة.

(1) جاء فى المعجم الوسيط : حَلّى الجارية : اتخذ الحَلْىَ لها لتلبسه ، وألبسها الحَلْى . والسيفَ : جعل له حلية ، وفلانا : وصفه ونعته بما يحليه .

الفرق بين الاسم والحد : أن الحدّ يوجب المعرفة بالمحدود من غير الوجه المذكور في المسألة عنه ؛ فيجمع للسائل المعرفة من وجهين . وفرق آخر ، وهو أنه قد يكون في الأسماء مشترك ، وغير مشترك مما يقع الالتباس فيه بين المتجادلين ، فإذا توافقا على الحد زال ذلك . وفرق آخر ، وهو أنه قديكون مما يقع عليه الاسم ماهو مشكل ، فإذا جاء الحد زال ذلك. مثاله قول النحويين : الاسم والفعل والحرف . وفي ذلك إشكال فإذا جاء الحد أبان . وفرق آخر وهو : أن الاسم يستعمل على وجه الاستعارة والحقيقة فإذا جاء الحدبين ذلك وميزه .

الفرق بين الحد والحقيقة : أن الحد ما أبان الشيء وفصّله من أقرب الأشياء ؛ بحيث منع من مخالطة غيره له ، وأصله في العربية : المنع . والحقيقة ما وضع من القول موضعه في أصل اللغة . والشاهد أنها مقتضية المجاز ،وليس المجاز إلا قولا فلا يجوز أن يكون ما يناقضه إلا قولا.

ومثل ذلك الصدق لمّا كان قولا كان نقيضه وهو الكذب قولا ، ثم يسمى مايعبر عنه بالحقيقة وهو الذات حقيقة مجازا ، فهي على الوجهين مفارقة للحد مفارقة بينة . والفرق بينهما أيضا : أن الحد لايكون إلالما له غير يجمعه واياه جنس قد فصل بالحد بينه وبينه . والحقيقة تكون كذلك ولما ليس له غير كقولنا : شيء ؛ والشيء لا حد له من حيث هو شيء ، وذلك أن الحد هو المانع للمحدود من الاختلاط بغيره، والشيء لاغير له ، ولو كان له غير لما كان شيئا ، كما أن غير اللون ليس بلون ، فتقول : ماحقيقة الشيء؟ ولا تقول : ماحد الشيء ؟

وفرق آخر وهو أن العلم بالحد هو علم به وبما يميزه ، والعلم بالحقيقة علم بذاتها .(٢)

الفرق بين الحد والرسم : أن الحد أتم مايكون من البيان عن المحدود .

---

(٢) الحدّ في اصطلاح المناطقة : القول الدال على ما هية الشيء ، وماهية الشيء : كنهه ، أخذت من النسبة إلى ما هو ؟ أو ما هي ؟ والرسم في علم المنطق : تعريف الشيء بخصائصه .

والرسم مثل السمة يخبر به حيث يعسر التحديد . ولابد للحد من الإشعار بالأصل إذا أمكن ذلك فيه ، والرسم غير محتاج إلى ذلك . **وأصل الرسم فى اللغة** : العلامة ومنه رسوم الديار . وفرق المنطقيون بين الرسم والحد ، فقالوا : الحد مأخوذ من طبيعة الشىء ، والرسم من أعراضه .

الفرق بين قولنا ماحده ؟ وبين قولنا ماهو ؟ : أن قولنا : ماهو ؟ يكون **سؤالا** عن الحد كقولك : ماالجسم ؟ **وسؤالا** عن الرسم كقولك ماالشىء ؟ وذلك أن الشىء لا يحد على ماذكرنا ، وإنما يرسم بقولنا : إنه الذى يصح أن يعلم ويذكر ويخبر عنه ، **وسؤالا** عن الجنس كقولك : ماالدنيا ، **وسؤالا عن التفسير اللغوى** ؛ كقولك : ما القِطْر ؟ فنقول : النحاس . وما القُطر ؟ فنقول : العُود[3] وليس كذلك قولنا ماحده ؟ لأن ذلك يبين الاختصاص من وجه من هذه الوجوه .

الفرق بين الحقيقة والذات : أنه لم يعرف الشىءَ من لم يعرف ذاته . وقد يعرف ذاته من لم يعرف حقيقته . **والحقيقة** أيضا من قبيل القول على ماذكرنا ، وليست الذات كذلك ، والحقيقة عند العرب مايجب على الإنسان حفظه يقولون: هو حامى الحقيقة ، وفلان لا يحمى حقيقته .

الفرق بين الحقيقة والحق : أن **الحقيقة** ماوُضع من القول موضعه فى أصل اللغة حسنًا كان أو قبيحا ، **والحق** ماوضع موضعه من الحكمة ؛ فلا يكون إلا حسنا ، وإنما شملهما اسم التحقيق لا شتراكهما فى وضع الشىء منهما موضعه من اللغة والحكمة .

الفرق بين الحقيقة والمعنى : أن **المعنى** هو القصد الذى يقع به القول على وجه دون وجه ، وقد يكون معنى الكلام فى اللغة ماتعلق به القصد . **والحقيقة** : ماوضع من القول موضعه منها على ماذكرنا ، يقال : عنيته أعنيه معنى . والَمفْعَل يكون مصدرا ، ومكانا ، وهو هاهنا مصدر ومثله قولك : دخلت مَدْخلا حسنا ؛ أى : دخولاً حسنا . ولهذا قال أبو على .

---

(٣) القطر – بكسر القاف – النحاس المذاب ، والحديد الذائب .
وقال فىّ اللسان «قطر» والقطر – بضم القاف والطاء وكذا سكون الطاء – مثل عُسْر وعُسُر : العود الذى يتبخر به .

رحمة الله عليه . إنّ المعنى هو القصد إلى مايقصد إليه من القول ، فجعل المعنى القصد لأنه مصدر .

قال : ولايوصف الله تعالى بأنه معنى، لأن المعنى هو قصد قلوبنا إلى ما نقصد إليه من القول ، والمقصود هو المعنى ، والله تعالى هو المعنى ، وليس بمعنى وحقيقة هذا الكلام : أن يكون ذكر الله هو المعنى ، والقصد إليه هو المعنى إذا كان المقصود فى الحقيقة حادثًا . وقولهم : عنيت بكلامى زيدا ؛ كقولك : أردته بكلامى ، ولا يجوز أن يكون زيد فى الحقيقة مرادًا مع وجوده ؛ فدل ذلك على أنه عَنَى ذكره وأريد الخبر عنه دون نفسه .

والمعنى مقصور على القول دون ما يقصد . الا ترى أنك تقول : معنى قولك كذا ، ولاتقول : معنى حركتك كذا ، ثم توسع فيه فقيل : ليس لدخولك إلى فلان معنى ؛ والمراد أنه ليس له فائدة تقصد ذكرها بالقول .

وتوسع فى الحقيقة مالم يتوسع فى المعنى ؛ فقيل :لاشىء إلا وله حقيقة ولا يقال : لا شىء إلا وله معنى . ويقولون : حقيقة الحركة كذا ، ولا يقولون : معنى الحركة كذا هذا على أنهم سموا الأجسام والأعراض معانى إلا أن ذلك توسع ، والتوسع يلزم موضعه المستعمل فيه ولا يتعداه .

الفرق بين المعنى والموصوف : أن قولنا : موصوف يجىء مطلقًا، وقولنا: معنى لا يجىء إلا مقيدًا ؛ تقول : هذا الشىء موصوف ، ولا تقول : معنى ، حتى تقول : معنى بهذاالقول ، وبهذا الكلام ؛ وذلك أنّ «وصفتُ» تتعدى إلى مفعول واحد بنفسه كضَربتُ ، تقول وصفت زيدا ، كما تقول ضربت زيدًا ، فإن أردت زيادة فائدة عدّيته بحرف ، فقلت : وصفته بكذا ، كما تقول : ضربته بعصا أو بسيف . وعنيت يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه ، والآخر بالحرف تقول : عنيت زيدا بكذا ، فالفائدة فى قولك : بكذا ، فهو كالشىء الذى لابد منه . فلهذا يقيد المعنى ، ويطلق الموصوف .

الفرق بين الغرض والمعنى: أن المعنى : القصد الذى يقع به القول على وجه دون وجه ، على ما ذكرنا . والكلام لايترتب فى الإخبار والاستخبار

وغير ذلك إلا بالقصد ؛ فلو قال قائل : محمد رسول الله ، ويريد محمدَ بنَ جعفر ، كان ذلك باطلا ، ولو أراد محمد بن عبد الله ـ عليه السلام ـ كان حقًا ، أوقال : زيد فى الدار ، يريد بزيد تمثيل النَّحويين(٤)لم يكن مخبرا . والغرض هو المقصود بالقول أو الفعل بإضمار مقدمة ولهذا لا يستعمل فى الله تعالى تقول : غرضى بهذا الكلام كذا ، أى هو مقصودى به . وسُمِّى غرضا تشبيها بالغرض الذى يقصده الرامى بسهمه . وهو الهدف . وتقول : معنى قول الله كذا ؛ لأن الغرض هو المقصود ، وليس للقول مقصود .

فإن قلت : ليس للقول قصد أيضا . قلنا : هو مجاز ، والمجاز يلزم موضعه ، ولا يجوز القياس عليه فتقول : غرض قول الله ، كما تقول معنى قول الله قياسا . والغرض أيضا يقتضى أن يكون بإضمار مقدمة ، والصفة بالإضمار لا يجوز على الله تعالى ، ويجوز أن يقال : الغرض : المعتمد الذى يظهر وجه الحاجة إليه ، ولهذا لايوصف الله تعالى به ؛ لأن الوصف بالحاجة لايلحقه .

الفرق بين الكلام والتكليم : أن التكليم : تعليق الكلام بالمخاطب ؛ فهو أخص من الكلام ، وذلك أنه ليس كل كلام خطابا للغير ، فإذا جعلت الكلام فى موضع المصدر فلا فرق بينه وبين التكليم ، وذلك أن قولك : كلّمته كلاما وكلّمته تكليما سواء .

وأما قولنا : فلان يخاطب نفسه ، ويكلّم نفسه فمجاز وتشبيه بمن يكلم غيره ، ولهذا قلنا :

إن القديم لو كان متكلما فيما لم يزل ، لكان ذلك صفة نقص ، لأنه كان تكلّم ولا مكلّم ، وكان كلامه أيضا يكون إخبارًا عما لم يوجد فيكون كذبا .

الفرق بين المتكلم والكِلْمانى : أن المتكلم هو : فاعل الكلام ، ثم استعمل في القاصّ ، ومن يجرى مجراه من أهل الجدل على وجه الصناعة . والكِلْمانى(٥) ألحقت به الزوائد للمبالغة ومثله الشّعرانى . والصفة به تلحق

---

(٤) فى قولهم : جاء زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد .

(٥) جاء فى مختار الصحاح : الكِلْمانى – بكسر الكاف وسكون اللام – المِنْطيق – بكسر الميم .

الذَّربَ اللسان المقتدر على الكلام القوى على الاحتجاج ولا يوصف الله تعالى به لأن الصفة بالذَّرَابَةِ لا تلحقه .

الفرق بين الكَلِمَة والعِبارة : أن الكلمة الواحدة من جملة الكلام ، ثم سميت القصيدة كلمة لأنها واحدة من جملة القصائد . والعبارة عن الشيء هي الخبر عنه بما هو عليه من غير زيادة ولا نُقصان ؛ ألا ترى أنه لو سُئل عن الجسم ، فقيل هو الطويل العريض العميق المايع ، لم يكن ذلك عبارة عن الجسم لزيادة المايع فى صفته ، ولو قيل : هو الطويل العريض لم يكن ذلك عبارة عنه أيضًا ، لنقصان العمق من حَدّه . ويقال فلان يُعَبر عن فلان إذا كان يؤدى معانى كلامه على وجهها من غير زيادة فيها ولا نقصان منها وإذا زاد فيها أو نقص منها لم يكن معبِّرا عنه . وقيل العبارة من قولك : عَبَّرت الدنانير ، وإنما يعبِّرها ليعرف مقدار وزنها فيرتفع الإشكال فى صفتها بالزيادة والنقصان . وسميت العبارة عبارة : لأنها تعبُر المعنى إلى المخاطب ، والتعبير وزن الدنانير لأنها تعبر به من حال جهل المقدار إلى ظهوره . والعَبرة : الدمعة المترددة فى العين لعبورها من أحد الجانبين إلى الآخر، والعِبْرة الآية التى يعبر بها من منزلة الجهل إلى العلم ، والتَّعبير تفسير الرؤيا لأنه يعبر بها من حال النوم إلى اليقظة ، والعبارة بمنزلة القول فى أنها اسم لما يَتكلم به المتكلم أجمع ، وأنها تقتضى معبرا عنه ، وتكون مفردًا وجملة ، فالمفرد قولك : عبرت عن الرجل بزيد ، والجملة قولك : عبرت عما قلته بقام زيد ، وبزيد منطلق .

والفرق بينهما وبين القول : أن القول يقتضى المقول بعينه مفردًا كان أو جملة ، أو ما يقوم مقام ذلك ولذلك تعدى تعديًا مطلقًا ، ولم يتعد إلى غير المقول ، والعبارة تعدت إلى معنى القول بحرف فقيل : عبرت عنه .

الفرق بين العبارة عن الشيء والإخبار عنه يكون بالزيادة فى صفته والنقصان منها ، ويجوز أن يخبر عنه بخلاف ما هو عليه فيكون ذلك كذبًا ، والعبارة عنه هى الخبر عنه بما هو عليه من غير زيادة ولا نقصان فالفرق بينهما بَيِّن .

* **ومن قبيل الكلام السؤال :**

الفـرق بين السـؤال والاسـتخبار : أن الاسـتخبـار طلب الخَبَـر فـقط ، والسـؤال يكون طلب الخبـر ، وطلب الأمـر والنهى ، وهو أن يسـأل السـائل غيـره أن يأمـره بالشىء أو ينهاه عنه ، والسؤال والأمر سـواء فى الصيغة ، وإنما يختلفـان فى الرتبة، فـالسؤال من الأدنى فى الرتبـة ، والأمر من الأرفع فيها .

الفـرق بين السـؤال والاسـتفـهـام : أن الاسـتفـهـام لا يكون إلا لما يجـهله المسـتفـهم ، أو يشك فيـه ، وذلك أن المستفـهم طالب لأن يفـهـم ، ويجـوز أن يكون السـائل يسـأل عـمـا يعلم وعَمّـا لا يعلم ؛ فـالفـرق بينهمـا ظاهـر ، وأدوات السؤال : هل ، والألف[٦] وأم ، ومـا ، ومن ، وأى ، وكيف ، وكم ، وأين، ومتى.

والسؤال هو طلب الإخبار بأداته فى الإفهام ، فإن قـال : ما مـذهبك فى حدوث العـالم ؟ فهو سؤال ، لأنه قد أتى بصيغة السؤال ، وأن قال : أخبرنى عن مذهبك فى حدوث العالم فمعناه معنى السؤال ، ولفظه لفظ الأمر .

الفـرق بين الدعـاء والمسألة : أن المسـألة يقـارنهـا الخضوع والاسـتكانة ، ولهـذا قـالوا : المسـألة ممن دونك ، والأمـر ممن فـوقك ، والطلب ممن يسـاويك ؛ فـأمـا قـوله تعـالى : ﴿وَلا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾ [محمد : ٣٦] . فـهـو يجرى مجرى الرفق فى الكلام ، واستعطاف السامع به ، ومثله قوله تعالى : ﴿إِن تُقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [التغابن : ١٧] . فـأمـا قـول الحصين بن المنذر ليزيد بن المهلب .

أمرتُك أمرًا جازمًا فعَصَيْتَنى ... وكان من التوفيق قتلُ ابنِ هاشمِ

فهو على وجه الازدراء بالمخاطب ، والتخطئة له ليقبل لرأيه الإدلال عليه أو غـيـر ذلك ممـا يجـرى مـجـراه ، والأمـر فى هذا الموضع هـو المشـورة ، وسـميت المشـورة أمرًا لأنهـا على صيـغة الأمـر ، ومعلوم أن التـابع لا يـأمـر المتبوع ، ثم يعنفـه على مخالفته أمـره ، لا يجوز ذلك فى باب الدين والدنيا ، ألا ترى أنه لا يجـوز أن يقـال : إن المسكين أمـر الأميـر بإطعـامه ، وإن كـان

(٦) أى الهمزة .

المسكين أفضل من الأمير في الدين ، والدعاء إذا كان لله تعالى فهو مثل المسألة ، معه استكانة وخضوع ، وإذا كان لغير الله جاز أن يكون معه خضوع ، وجاز أن لا يكون معه ذلك كدعاء النبى ﷺ أبا جهل إلى الإسلام ، لم يكن فيه استكانة ، ويُعَدَّى هذا الضرب من الدعاء بإلى فيقال : دعاه إليه ، وفى الضرب الأول بالباء فيقال : دعاه به ؛ تقول دعوت الله بكذا ، ولا تقول دعوته إليه لأن فيه معنى مطالبته به ، وقوْدَه إليه .

الفرق بين الدعاء والنداء : أن النداء هو رفع الصوت بماله معنى والعربى يقول لصاحبه ناد معى ليكون ذلك أندَى لصوتنا ؛ أى : أبعد له ، والدعاء يكون برفع الصوت وخفضه ؛ يقال : دعوته من بعيد ، ودعوت الله فى نفسى ، ولا يقال : ناديته فى نفسى ، وأصل الدعاء طلب الفعل دعا يدعو ، وادعى ادعاءً لأنه يدعو إلى مذهب من غير دليل ، وتداعى البناء يدعو بعضه بعضاً إلى السقوط ، والدعوى مطالبة الرجل بمال يدعو إلى أن يُعطاه ، وفى القرآن ﴿تَدْعُو مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [المعارج : ١٧] . أى : تأخذه بالعذاب كأنها تدعوه إليها .

الفرق بين النِّداء والصِّياح : أن الصياحَ رفعُ الصوتِ بما لا معنى له ، وربما قيل للنداء : صياح ؛ فأما الصياح فلا يقال له نداء ، إلا إذا كان له معنى .

والفرق بين الصوت والصياح : أن الصوت عام فى كل شىء تقول : صوت الحجر ، وصوت الباب ، وصوت الإنسان ، والصياح لا يكون إلا لحيوان فأما قول الشاعر :

تصيحُ الرُّدَيْنيَاتُ فينَا وفيهمُ   صِياحَ بناتِ الماءِ أصبحْن جُوّعا(٧)

فهو على التشبيه والاستعارة .

الفرق بين الصوت والكلام : أن من الصوت ماليس بكلام ، مثل صوت الطَّستِ ، وأصوات البهائم والطيور . أما ما أشكل معناه فهو من الشُّكْلَة

(٧) الردينيات : نسبة إلى امرأة السمهرى كان اسمها ردينة ، ويقال : الرماح الردينية ، والقناة الردينية . وقال فى اللسان : الواحدة جوعى ، والجمع جوعى وجياع ، وجوّع وجيع .

وهى حُمْرةٌ تخالط بياض العين وغيرها ، والمختلط بغيره قد يظهر للمتأمل، فكذلك المعنى المشكل قد يعرف بالتأمل والذى فيه لبس كالمستور ، والمستور خلاف الظاهر .

الفرق بين الاستعارة والتشبيه : أن التشبيه صيغة لم تُغَيّر ، واللفظ المستعار قد نقل من أصل إلى فرع فهو مُغَيّر عما كان عليه ، فالفرق بينهما بَيّن .

الفرق بين الإعادة والتكرار : أن التكرار يقع على إعادة الشىء مرة ، وعلى إعادته مرات ، والإعادة للمرة الواحدة . ألا ترى أن قول القائل : أعاد فلان كذا لا يفيد إلا إعادته مرة واحدة ، وإذا قال : كرر كذا كان كلامه مُبْهَمًا لم يُدْرَ أعاده مرتين أو مرات ، وأيضا فإنه يقال : أعاده مرات ، ولا يقال : كرره مرات إلا أن يقول ذلك عامىّ لا يعرف الكلام ، ولهذا قالت الفقهاء : الأمر لا يقتضى التكرار ، والنهى يقتضى التكرار ، ولم يقولوا الإعادة ، واستدلوا على ذلك بأن النهى : الكف عن المنهى ولا ضيقَ فى الكف عنه ولا حرجَ ؛ فاقتضى الدوام والتكرار ، ولو اقتضى الأمر التكرار لَلَحِق المأمور به الضِّيق والتشاغل به عن أموره ، فاقتضى فعله مرة ، ولو كان ظاهر الأمر يقتضى التكرار ، ما قال سراقة للنبى ﷺ : ألعامنا هذا أم للأبد ؟ فقال النبى ﷺ : **«للأبد قال لو قلت نعم لوجبت»**(٨) ، فأخبر أن الظاهر لا يوجبه ، وأنه يصير واجبًا بقوله . والمنهى عن الشىء إذا عاد إلى فعله لم يُقَل : إنه قد انتهى عنه ، وإذا أمر بالشىء ففعله مرة واحدة لم يُقَل: إنه لم يفعله . **فالفرق بين الأمر والنهى فى ذلك ظاهر ،** ومعلوم أن من يُوَكِّل غيرَه بطلاق امرأته كان له أن يطلق مرة واحدة ، وما كان من أوامر القرآن مقتضيا للتكرار ، فإن ذلك قد عُرف من حاله بدليل لا بظاهره ، ولا يتكرر الأمر مع الشرط أيضا ؛ ألا ترى أن من قال لغلامه : اشترِ اللحم إذا دخلت السوق لم يقتضِ ذلك التكرار .

---

(٨) ذكره ابن الأثير فى النهاية «أبد» وقال : وفى حديث الحج ، قال له سراقة بن مالك : أرأيت متعتنا هذه ، ألعامنا أم للأبد ؟ فقال : «بل هى للأبد» ، وفى رواية : ألعامنا هذا أم لأبد ؟ فقال : «بل لأبد الأبد» . والأبد : الدهر ، أى هى لآخر الدهر .

الفرق بين الاختصار والإيجاز : أن الاختصار هو إلقاؤك فضول[٩] الألفاظ من الكلام المؤلف ، من غير إخلال بمعانيه ، ولهذا يقولون : قد اختصر فلان كتب الكوفيين أو غيرها إذا ألقى فضول ألفاظهم ، وأدى معانيهم فى أقل مما أدوها فيه من الألفاظ . **فالاختصار** يكون فى كلام قد سبق حدوثه وتأليفه ، **والإيجاز** هو أن يبنى الكلام على قلة اللفظ ، وكثرة المعانى . يقال : أوجَزَ الرجلُ فى كلامه ؛ إذا جعله على هذا السبيل ، واختصر كلامَه أو كلامَ غيره إذا قَصّره بعد إطالة ، فإن استعمل أحدهما موضع الآخر فلتقارب معنيهما .

الفرق بين الحذف والاقتصار : أن الحذف لابد فيه من خَلَف ليستغنىَ به عن المحذوف ، **والاقتصار** تعليق القول بما يحتاج إليه من المعنى دون غيره مما يستغنى عنه ، **والحذف** إسقاط شىء من الكلام وليس كذلك الاقتصار .

الفرق بين الإسهاب والإطناب : أن **الإطناب** هو بسطُ الكلام لتكثير الفائدة ، **والإسهاب** : بسطه مع قلة الفائدة ؛ فالإطناب بلاغة ، والإسهاب عِىٌّ ، **والإطناب** بمنزلة سلوك طريق بعيدة تحتوى على زيادة فائدة ، والإسهاب بمنزلة سلوك ما يبعد جهلا بما يقرب ، **وقال الخليل** : يُختصرُ الكلام ليُحفظَ ، ويُبسطُ ليفهمَ ، وقال أهل البلاغة : الإطناب إذا لم يكن منه بُدٌّ فهو إيجاز ، وفى هذا الباب كلام كثير استقصيناه فى «كتاب صنعة الكلام» .

*** ومن قبيل القول الخبر :**

الفرق بين الخبر وبين الحديث : أن الخبر هو القول الذى يصح وصفه بالصدق والكذب ، ويكون الإخبار به عن نفسك وعن غيرك ، **وأصله** أن يكون الإخبار به عن غيرك ؟ وما به صار الخبر خبرًا هو معنى غير صيغته، لأنه يكون على صيغة ماليس بخبر ، كقولك : رحم الله زيدًا ، والمعنى اللهمَّ

(٩) الفضول : جمع فضل ، وهو الزيادة . وفضول الألفاظ مازاد منها على الوفاء بالمعنى . ويقول الفيومى : وقد استعمل الجمع استعمال المفرد فيما لا خير فيه .

ارحم زيدًا . **والحديث** في الأصل هو ما تخبر به عن نفسك من غير أن تُسنده إلى غيرك ، وسمى حديثًا لأنه لا تقدم له ، وإنما هو شيء حدث لك، فَحدَّثْتَ به ، ثم كثر استعمال اللفظين حتى سمى كل واحد منهما باسم الآخر ؛ فقيل للحديث خبر ، وللخبر حديث ، ويدل على صحة ما قلنا ، أنه يقال : فلان يحدّثُ عن نفسه بكذا ، وهو حديث النفس ، ولا يقال : مخبر عن نفسه ، ولا هو خبر النفس ، **واختار مشايخنا قولهم** : إن سأل سائل فقال : أخبروني ، ولم يختاروا حدثوني ؛ لأن السؤال استخبار ، والمجيب مُخْبر ، ويجوز أن يقال : إنّ الحديثَ ما كان خبرين فَصَاعدًا ، إذا كان كل واحدَ منهما متعلقًا بالآخر ، فقولنا : رأيت زيدًا خبر ، ورأيت زيدًا منطلقًا حديث ، وكذلك قولك : رأيت زيدًا وعمرًا حديث مع كونه خبرًا .

الفرق بين النبأ والخبر : أن النبأ لا يكون إلا للإخبار بما لا يعلمه المخبر ، ويجوز أن يكون الخبر بما يعلمه وبما لا يعلمه ؛ ولهذا يقال : تخبرني عن نفسي ، ولا يقال تنبئني عن نفسي ، وكذلك تقول : تخبرني عما عندي، ولا تقول : تنبئني عما عندي ، وفي القرآن : ﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام : ٥] . وإنما استهزءوا به ؛ لأنهم لم يعلموا حقيقته ولو علموا ذلك لتوقوه ؛ يعني العذاب ، وقال تعالى :﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْقُرَى نَقُصُّهُ عَلَيْكَ﴾[هود : ١٠٠] . وكان النبي ﷺ لم يكن يعرف شيئًا منها ، وقال علي بن عيسى في النبأ معنى عظيم الشأن ، وكذلك أخذ منه صفة النبي ﷺ ، قال أبو هلال - أيده الله - ولهذا يقال سيكون لفلان نبأ ، ولا يقال خبر بهذا المعنى ، وقال الزجاج في قوله تعالى : ﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ أنباؤه تأويله ، والمعنى : سيعلمون ما يئول إليه استهزاؤهم . قلنا : وإنما يطلق عليه هذا لما فيه من عظم الشأن .

قال أبو هلال : والإنباء عن الشيء أيضاً قد يكون بغير حمل النبأ عنه ، تقول : هذا الأمر ينبئ بكذا ، ولا تقول : يخبر بكذا لأن الإخبار لا يكون إلا بحمل الخبر .

الفرق بين القَصَص والحَديث : أن القصص ما كان طويلا من

الأحاديث متحدَّثاً به عن سلف ، ومنه قوله تعالى : ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ ﴾[يوسف : ٣] . ﴿ وَكُلاًّ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَاءِ الرُّسُلِ ﴾ [هود : ١٢] .ولا يقال لله : قاصّ ؛ لأن الوصف بذلك قد صار علما لمن يتخذ القَصَصَ صناعةً ، وأصل القَصَص فى العربية : اتباع الشىء الشىءَ ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتْ لأُخْتِهِ قُصِّيهِ ﴾ [القصص : ١١] .وسمى الخبز الطويل قصصًا لأن بعضه يتبع بعضًا ، حتى يطول ، وإذا استطال السامع الحديث قال هذا قَصَص . والحديث يكون عمن سلف ، وعمن حضر ، ويكون طويلا وقصيرًا، ويجوز أن يقال : القصص هو الخبر عن الأمور التى يتلو بعضها بعضًا ، والحديث يكون عن ذلك وعن غيره ، والقَصّ قطع يستطيل ويتبع بعضه بعضًا مثل قص الثوب بالمِقَصّ وقَصّ الجناح ، وما أشبه ذلك ، وهذه قصة الرجل ؛ يعنى الخبر عن مجموع أمره، وسميت قصة لأنها يتبع بعضها بعضًا حتى تحتوى على جميع أمره .

الفرق بين الخبر والشهادة : أن شهادة الاثنين عند القاضى يوجب العمل عليها ، ولا يجوز الانصراف عنها ، ويجوز الانصراف عن خبر الاثنين والواحد إلى القياس ، والعمل به ، ويجوز العمل به أيضا ، والتعبد إخرج الشهادة عن حكم الخبر المحض ، ويفرق بين قولك : شهد عليه ، وشهد على إقراره ، فتقول : إذا جرى الفصل أو الأخذ بحضرة الشاهد ، كُتِبَ : شَهِدَ عليه ، وإذا جرى ذلك رؤية ثم أقربه عنده ، كُتب : شَهِدَ على إقراره .

الفرق بين الخبر والأمر : أن الأمر لا يتناول الآمر لأنه لا يصح أن يأمر الإنسان نفسه ، ولا أن يكون فوق نفسه فى الرتبة ، فلا يدخل الآمر مع غيره فى الأمر ، ويدخل مع غيره فى الخبر ، لأنه لا يمتنع أن يخبر عن نفسه كإخباره عن غيره ، ولذلك قال الفقهاء : إن أوامر النبى ﷺ تتعداه إلى غيره من حيث كان لا يجوز أن يختص بها ، وفصلوا بينها وبين أفعاله بذلك فقالوا : أفعاله لا تتعداه إلا بدليل ، وقال بعضهم بل حكمنا وحكمه فى فعله سواء ، فإذا فعل شيئا فقد صار كأنه قال لنا : إنه مباح ، قال : ويختص العام بفعله ، كما يختص بقوله . ويفرق بينهما أيضا من وجه آخر ،

وهو أن النسخ يصح فى الأمـر ، ولا يصح فى الخـبـر عند أبى على وأبى هاشم - رحمهما الله تعالى - وذهب أبو عبد الله البصرى - رحمه الله - إلى أن النسخ يكون فى الخبـر كما يكون فى الأمـر ، قـال : وذلك مـثل أن يقـول : الصـلاة تلزَمُ المكلفَ فى المسـتقـبل ، ثم يقـول : بعد مـدة إن ذلك لا يلزمـه ، وهذا أيضـا عند القـائلين بالقـول الأول أمـر ، وإن كـان لفظه لفظ الخبـر . وأما الخبر عند حال الشىء الواحد المعلوم أنه لا يجوز خروجه عن تلك الحـال ، فـإن النسـخ لا يصح فى ذلك عند الجـمـيـع نحـو الخـبـر عن صفات الله بأنه عالم وقادر .

*** ومن أقسام القول الكذب :**

الفرق بين الكذب والمُحَال : أن المُحَال[١٠] ما أحيل من الخبـر عن حقه حتى لا يصح اعتقاده ويعلم بطلانه اضطرارًا مثل قولك : سأقوم أمس ، وشربت غدًا والجسم أسود أبيض فى حال واحدة . والكذب هو الخبر الذى يكون مخبره على خلاف ماهو[١١] عليه ، ويصح اعتقاد ذلك ، ويعلم بطلانه استدلالا . والمحال ليس بصدق ولا كذب ، ولا يقع الكذب إلا فى الخبـر ، وقد يكون المحال فى صورة الخبـر ؛ مثل قولك : هو حسن قبيح من وجه واحد ، وفى صورة الاستخبار ؛ مثل قولك : أقدم زيد غدًا ؟ وفى صورة التمنى : كقولك ليتنى فى هذه الحال بالبصرة ومكة ، وفى صورة الأمـر : اتق زيدًا أمس ، وفى صورة النهى : كقولك لا تلق زيدًا فى السنة الماضية ، ويقع فى النداء : كقولك يازيدُ بكرُ على أن تجعل زيدًا بكرًا . وخلاف المحال المستقيم ، وخلاف الكذب الصدق .

والمحال على ضربين : تجويز الممتنع ، وإيجابه ، فتجويزه قولك : المقيد يجوز أن يعدو ، وإيجابه كقولك : المقيد يعدو . والآخر مالا يفيد مُمْتَنِعًا ، ولا غير ممتنع بوجه من الوجوه ، كقول القائل : يكون الشىء أسود أبيض

(١٠) المُحال - بضم الميم - من الكلام ، ما عُدل به عن وجهه . والمحال : ما اقتضى الفساد من كل جهة كاجتماع الحركة والسكون فى جسم واحد .
(١١) قال فى المعجم الوسيط الكذب : الإخبار عن الشىء بخلاف ما هو عليه فى الواقع . وكذب عليه : أخبر عنه بما لم يكن فيه .

وقائمًا قاعدًا .

الفـرق بين المحال والممتنع على ما قال بعض العلماء : أن المحال مالا يجوز كونه ولا تصوره مثل قولك : الجسم أسود أبيض فى حال واحدة ، والممتنع مالا يجوز كونه ، ويجوز تصوره فى الوهم ، وذلك مثل قولك للرجل: عش أبدا فيكون هذا من الممتنع لأن الرجل لا يعيش أبدا مع جواز تصور ذلك فى الوهم .

الفـرق بين المحال والمتناقض : أن من المتناقض ماليس بمحال ؛ وذلك أن القائل ربما قال صدقا ، ثم نقضه فصار كلامه متناقضا قد نقض آخره أوله ، ولم يكن محالا لأن الصدق ليس بمحال ، وقولنا محال لا يدخل إلا فى الكلام ، ولكن المتكلمين يستعملونه فى المعنى الذى لا يصح ثبوته كالصفة ، وهو فى اللغة قول الواصف ، ثم تعارفه المتكلمون فى المعانى . والمناقضة تنقسم أقساما : فمنها مناقضة جملة بتفصيل كقول المخبر : الله عادل ولا يظلم ، مع قولهم : إنه خلق الكفار للنار من غير جُرْم ، ومنها نقض جملة بجملة وهو قولهم : إن جميع جهات الفعل بالله ، ثم يقولون : إنه ليثاب العبد ، ومنها نقض تفصيل بتفصيل ؛ كقول النصارى : واحد ثلاثة ، وثلاثة واحد لأن إثباته واحدًا نفى لثانٍ وثالث ، وفى إثباته ثلاثة إثبات لما نفى فى الأول بعينه .

الفـرق بين التضاد والتناقض : أن التناقض يكون فى الأقوال ، والتضاد يكون فى الأفعال يقال : الفعلان متضادان ، ولا يقال : متناقضان ، فإذا جعل الفعل مع القول استعمل فيه التضاد ، فقيل : فِعْلُ زيد يضاد قوله ، وقد يوجد النقيضان من القول ، ولا يوجد الضدان من الفعل ؛ ألا ترى أن الرجل إذا قال بلسانه : زيد فى الدار ، فى حال قوله فى الضد: إنه ليس فى الدار ، فقد أوجد نقيضين معا ، وكذلك لو قال أحد القولين بلسانه ، وكتب الآخر بيده ، أو أحدهما بيمينه ، والآخر بشماله ولا يصح ذلك فى الضدين ، **وحد الضدين هو :** ما تنافيا فى الوجود ، **وحدّ النقيضين :** القولان المتنافيان فى المعنى دون الوجود ، **وكل متضادين** متنافيان ، وليس

كل متنافيين ضدين عند أبى على كالموت والإرادة ، وقال أبو بكر : هما ضدان لتمانعهما وتدافعهما قال : ولهذا سمى القِرْنَان[١٢] المتقاومان ضِدّين.

ومما يجرى مع هذا - وإن لم يكن قولا - التنافى والتضاد والفرق بينهما أن التنافى لا يكون إلا بين شيئين يجوز عليهما البقاء ، والتضاد يكون بين ما يبقى ومالا يبقى .

الفــرق بين الكذب والخَــرْص: أن الخَــرصَ هو الحَــزْر ، وليس من الكذب[١٣] فى شىء ، والخـرص مـا يُحْـزَرُ من الشىء ، يقـال كم خـرصُ نخلِك؟ أى : كم يجىء من ثمرته ؟ وإنما استعمل الخرص فى موضع الكذب، لأن الخَرْصَ يجرى على غير تحقيق فشُبّه بالكذب ، واستعمل فى موضعه ، وأما التكذيب فالتصميم على أن الخبر كذب بالقطع عليه ، ونقيضه التصديق ، ولا تُطْلَق صفة المكذب إلا لمن كذب بالحق ، لأنها صفة ذم ، ولكن إذا قيدت فقيل : مكذب بالباطل ، كان ذلك مستقيما وإنما صار المكذب صفة ذم ، وإن قيل : كَذّب بالباطل لأنه من أصل فاسد ، وهو الكذب فصار الذّم أغلبَ عليه ، كما أن الكافر صفة ذم وإن قيل كفر بالطاغوت لأنه من أصل فاسد وهو الكفر .

الفرق بين الكذب والإفك : أن الكذب اسم موضوع للخبر الذى لا مُخبِرَ له على ما هو به ، وأصله فى العربية التقصير ، ومنه قولهم : كذب على قِرْنه فى الحرب إذا ترك الحملة عليه ، وسواء كان الكذب فاحشَ القبح ، أو غير فاحش القبح ، **والإفك** هو الكذب الفاحشُ القبح مثل الكذب على الله ورسوله ، أو على القرآن ، ومثل قذف المُحْصَنَة وغير ذلك مما يفحُش قبحُه، وجاء فى القرآن على هذا الوجه قال الله تعالى : ﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ أَفَّاكٍ

(١٢) مثنى قِرن - بكسر القاف - وهو المكافئ فى الشجاعة .
(١٣) قال الراغب فى مفرداته : وحقيقة ذلك أن كل قول مقول عن ظن وتخمين ، يقال : خرص ، سواء كان مطابقا ، أو مخالفا له من حيث إن صاحبه لم يقله عن علم ولا غلبة ظن ، ولا سماع ، بل اعتمد فيه على الظن والتخمين كفعل الخارص فى خرصه . وكل من قال قولا على هذا النحو قد يسمى كاذبا وإن كان قوله مطابقا للمقول المخبر عنه .

أثيم﴾ [الجاثية : ٧]. وقوله تعالى : ﴿إنَّ الَّذينَ جَاءُوا بالإفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ [النور : ١١]. ويقال للرجل إذا أخبر عن كون زيد فى الدار، وزيد فى السوق: أنه كذب ولا يقال إفك حتى يكذب كذبة يفحش قبحها على ما ذكرنا، وأصله فى العربية : الصَّرْف وفى القرآن : ﴿أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [المائدة : ٧٥]. أى يصرفون عن الحق، وتسمى الرياح «المؤتفكات» لأنها تقلب الأرض فتصرفها عما عهدت عليه، وسُمِّيت ديار قوم لوط «المؤتفكات» لأنها قلبت بهم .

الفرق بين الإنكار والجَحْد : أن الجَحْد أخص[١٤] من الإنكار وذلك أن الجَحْدَ إنكار الشىء الظاهر، والشاهد قوله تعالى : ﴿بآياتنا يَجْحَدُونَ﴾ [فصلت : ١٥]. فجعل الجحد مما تدل عليه الآيات، ولا يكون ذلك إلا ظاهرًا، وقال تعالى ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّه ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ [النحل : ٨٣]. فجعل الإنكار للنعمة، لأن النعمة قد تكون خافية، ويجوز أن يقال : الجحد هو إنكار الشىء مع العلم به، والشاهد قوله : ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل : ١٤]. فجعل الجَحْدَ مع اليقين، والإنكار يكون مع العلم وغير العلم .

الفرق بين قولك : جحَده وجحدَ به : أن قولك جَحَدَهُ يفيد : أنه أنكره مع علمه به، وجحد به يفيد أنه جحد مادل عليه، وعلى هذا فسر قوله تعالى : ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ﴾ أى جحدوا مادلت عليه من تصديق الرسل، ونظير هذا قولك : إذا تحدث الرجل بحديث كذَّبْتهُ وسميته كاذبا، فالمقصود المحدِّث، وإذا قلت كذبت به فمعناه كذبت بما جاء به، فالمقصود هاهنا الحديث، وقال المبرد لا يكون الجحود إلا بما يعلمه الجاحد كما قال الله تعالى : ﴿فَإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام : ٣٣] .

الفرق بين الجحد والكذب : أن الكذب هو الخبر الذى لا مُخبرَ له على ما هو به، والجَحد : إنكارك الشىءَ الظاهرَ، أو إنكارك الشىءَ مع علمك

(١٤) قال الراغب فى مفرداته :

الجحْد : نفى ما فى القلب إثباته، وإثبات ما فى القلب نفيه . يقال : جحد جحودا وجحداً .

به ، فليس الجحد له إلا الانكار الواقع على هذا الوجه ، والكذب يكون فى إنكار وغير إنكار .

الفرق بين قولك انكر منه كذا ، وبين قولك : نَقَم منه كذا : أن قولك : أنكر منه كذا يفيد أنه لم يجوِّز فعله ، وقولك : أنكره عليه يفيد أنه بين أن ذلك ليس بصلاح له ، وقوله : نَقَم منه يفيد أنه أنكر عليه إنكار من يريد عقابه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلاَّ أَن يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ ﴾ [البروج : ٨]. وذلك أنهم أنكروا منهم التوحيد ، وعذبوهم عليه فى الأخدود المقدم ذكره فى السورة ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا نَقَمُوا إِلاَّ أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِن فَضْلِهِ ﴾ [التوبة : ٧٤]. أى : ما أنكروا من الرسول حين أرادوا إخراجه من المدينة وقتله إلا أنهم استغنوا ، وحسنت أحوالهم منذ قدم بلدهم ، والدليل على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا ﴾ [التوبة : ٧٤]. أى هموا بقتله ، أو إخراجه ، ولم ينالوا ذلك ، ولهذا المعنى سمى العقاب انتقاما ، والعقوبة نِقْمةً .

الفرق بين الزُّور والكذب والبُهتان : أن الزُّورَ هو الكذب الذى قد سوى وحسن فى الظاهر ، ليحسب أنه صدق ، وهو من قولك زَوَّرْتُ الشىء إذا سويتَه وحسنتَهُ ، وفى كلام عمر «زَوَّرْت يوم السقيفة كلاما» ، وقيل أصله فارسى(١٥) من قولهم : زُور ، وهو القوة وزَوَّرته قويته ، وأما **البُهتان** فهو مواجهة الإنسان بما لم يحبه ، وقد بهتّه .

الفرق بين قولك اختلق ، وقولك افترى : أن افترى قطع على كذب ، وأخبر به ، واختلق قدر كذبا وأخبر به ، لأن أصل افترى قطع(١٦) ، وأصل اختلق قدر على ما ذكرنا .

*** ومما يخالف الكذب الصدق :**

الفرق بين قولك صَدَق الله ، وصَدَّق به : أن المعنى فيما دخلته الباء أنه أيقن بالله لأنه بمنزلة صدق الخبر بتثبيت الله ، ومعنى الوجه الأول أنه

(١٥) قال فى القاموس المحيط : والزور القوة ، وهذه وفاق بين لغة العرب ولغة الفرس .
(١٦) قال الراغب : الفرى : قطع الجلد للخرز والإصلاح .

صدق الله فيما أخبر به .

الفرق بين الصدق والحق : أن الحق أعم ؛ لأنه وقوع الشىء فى موقعه الذى هو أولى به ، والصدق الإخبار عن الشىء على ما هو به ، والحق يكون إخبارًا وغير إخبار .

*** ومن قبيل القول الإقرار :**

الفرق بين الإقرار والاعتراف : أن الإقرار فيما قاله أبو جعفر الدامغانى حاصله : إخبار عن شىء ماض وهو فى الشريعة جهة ملزمة للحكم ، والدليل على أنه جهة ملزمة قولهُ تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ ﴾ [البقرة : ٢٨٢]. إلى قوله : ﴿ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ ﴾ فأمر بالإصغاء إلى قول مَن عليه الحق فى حال الاستيثاق ، والإشهاد ليثبت عليه ذلك ، فلولا أنه جهة ملزمة ، لم يكن لإثباته فائدة ، وقال بعضهم : الاعتراف مثل الإقرار ، إلا أنه يقتضى تعريف صاحبه أنه قد التزم ما اعترف به ، وأصله من المعرفة ، وأصل الإقرار من التقرير وهو تحصيل مالم يصرح به القول ، ولهذا اختار أصحاب الشروط أَقرَّبِه ولم يختاروا اعْتَرفَ به .

قال الشيخ أبو هلال – أيده الله تعالى – : يجوزُ أن يُقر بالشىء وهو لا يعرف أنه أقر به ، ويجوز أن يُقرّ بالباطل الذى لا أصل له ، ولا يقال لذلك اعتراف ، إنما الاعتراف هو الإقرار الذى صحبته المعرفة بما أقربه مع الالتزام له ؛ ولهذا يقال : والشكر اعتراف بالنعمة ، ولا يقال : إقرار بها لأنه لا يجوز أن يكون شكرًا إلا إذا قارنت المعرفة موقع المشكور ، وبالمشكور له فى أكثر الحال ، فكل اعتراف إقرار ، وليس كل إقرار اعترافًا ، ولهذا اختار أصحاب الشروط ذكر الإقرار لأنه أعم ، ونقيض الاعتراف الجَحْدُ ، ونقيض الإقرار الإنكار .

*** ومن قبيل القول الشكر :**

الفرق بين الشكر والحمد : أن الشكر هو الاعتراف بالنعمة على جهة

التعظيم للمنعم ، والحمد الذكر بالجميل على جهة التعظيم المذكور به أيضا، ويصح على النعمة وغير النعمة ، والشكر لا يصح إلا على النعمة ، ويجوز أن يَحْمَدَ الإنسان نفسه فى أمور جميلة يأتيها ، ولا يجوز أن يشكرها ؛ لأن الشكر يجرى مجرى قضاء الدين ، ولا يجوز أن يكون للإنسان على نفسه دين ، فالاعتماد فى الشكر على ما توجبه النعمة وفى الحمد على ما توجبه الحكمة . ونقيض الحمد الذم ، إلا على إساءة ، ويقال : الحمد لله على الإطلاق ؛ ولا يجوز أن يطلق إلا لله لأن كل إحسان فهو منه فى الفعل ، أو التسبيب ، والشاكر هو الذاكر بحق المنعم بالنعمة على جهة التعظيم ، ويجوز فى صفة الله الشاكر مجازًا ، والمراد : أنه يجازى على الطاعة جزاء الشاكرين على النعمة ونظير ذلك قوله تعالى : ﴿مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة : ٢٤٥]. وهذا تلطف فى الاستدعاء إلى النفقة فى وجوه البر ، والمراد أن ذلك بمنزلة القرض فى إيجاب الحق ، وأصل الشكر : إظهار الحال الجميلة فمن ذلك دابّة شَكُور إذا ظهر فيها السِّمَن مع قلة العلف ، وأَشْكَرَ الضَّرْعُ إذا امتلأ ، وأشكَرَتْ السحابةُ : امتلأتْ ماءً ، والشَّكير: قُضبان غَضّة تخرُجُ رَخْصةً بين القضبان العاسية ، والشكير من الشعر والنبات صِغار نَبْت خرَج بين الكِبار مُشَبَّهة بالقضبان الغضة ، والشُّكْر بُضْع المرأة ، والشُّكر على هذا الأصل إظهار حق النعمة لقضاء حق المنعم ، كما أن الكُفرَ تغطية النعمة لإبطال حق المنعم ، فإن قيل : أنت تقول : الحمد لله شُكْرًا ، فتجعل الشكر مصدرًا للحمد ، فلولا اجتماعهما فى المعنى لم يجتمعا فى اللفظ ، قلنا هذا مثل قولك قتلته صبرًا[١٧] وأتيته سعيًا ، والقتل غير الصبر ، والإتيان غير السعى ، وقال سيبويه هذا باب ما ينصب من المصادر لأنه حال وقع فيها الأمر ، وذلك كقولك : «قتلته صبرًا» ومعناه : أنه لما كان القتل يقع على ضروب وأحوال ، بيّن الحالَ التى وقع فيها القتل ، والحال التى وقع فيها الحمد ، فكأنه قال: قتلته فى هذه الحال ، والحمد لله شكرًا أبلغ من قولك الحمد لله حَمْدًا ؛ لأن ذلك للتوكيد ، والأول لزيادة معنى ، وهو أى : أحمده فى

(١٧) يقال قتله صبراً : حبسه حتى مات .

حال إظهار نِعَمِه عَلَيّ .

الفرق بين الحمد والإحماد : أن الحمد من قبيل الكلام على ماذكرناه ، والإحماد معرفة تضمرها ، ولذلك دخلته الألف فقلت : أحمدته ، لأنه بمعنى : أصبته ووجدته ، فليس هو من الحمد فى شىء .

الفرق بين الشكر والجزاء : أن الشكر لا يكون إلا على نعمة ، والنعمة لا تكون إلا لمنفعة ، أو ما يؤدى إلى منفعة كالمرض ، يكون نعمة لأنه يؤدى إلى الانتفاع بعوض ، والجزاء يكون منفعة ومضرة كالجزاء على الشر .

الفرق بين الشكر والمكافأة : أن الشكر على النعمة سمى شكرًا عليها ، وإن لم يكن يوازيها فى القدر ؛ كشكر العبد لنعم الله عليه ، ولا تكون المكافأة بالشر مكافأة به حتى تكون مثله ، وأصل الكلمة ينبئ عن هذا المعنى ، وهو الكفء يقال : هذا كفء هذا إذا كان مثله ، والمكافأة أيضًا تكون بالنفع والضر ، والشكر لا يكون إلا على النفع ، أو ما يؤدى إلى النفع على ماذكرنا ، والشكر أيضا لا يكون إلا قولا ، والمكافأة تكون بالقول والفعل وما يجرى مع ذلك .

الفرق بين الجزاء والمقابلة : أن المقابلة هى : المساواة بين شيئين كمقابلة الكتاب بالكتاب ، وهى فى المجازاة استعارة ، قال بعضهم : قد يكون جزاء الشىءأنقص منه ، والمقابلة عليه لا تكون إلا مثله ، واستشهدوا بقوله: ﴿ وجزاء سيئة سيئة مثلها ﴾ [الشورى : ٤٠] . قال : ولو كان جزاء الشىء مثله لم يكن لذكر المِثل هاهنا وجه ، والجواب عن هذا : أن الجزاء يكون على بعض الشىء ، فإذا قال : مِثلها ؛ فكأنه قال : على كلها .

الفرق بين الحَمْد والمَدح : أن الحمد لا يكون إلا على إحسان ، والله حامد لنفسه على إحسانه إلى خلقه ، فالحمد مُضَمّن بالفعل ، والمدح يكون بالفعل والصفة وذلك مثل أن يمدح الرجل بإحسانه إلى نفسه ، وإلى غيره ، وأن يمدحه بحسن وجهه وطول قامته ، ويمدحه بصفات التعظيم من نحو قادر ، وعالم ، وحكيم ، ولا يجوز أن يحمده على ذلك ، وإنما يحمده على

إحسان يقع منه فقط .

الفرق بين المدح والتقريظ : أن المدح يكون للحى والميت ، و«التقريظ» لا يكو إلا للحىّ ، وخلافه «التأبين» ولا يكون إلا للميت ؛ يقال : أبَّنَه يُؤَبِّنُه تأبينًا ، وأصل التقريظ من القَرَظ وهو شىء يدبغ به الأديم ، وإذا دبغ به حسن وصلح وزادت قيمته ، فشبه مدحك للإنسان الحى بذلك ، كأنك تزيد فى قيمته بمدحك إياه ، ولا يصح هذا المعنى فى الميت ، ولهذا يقال مدح الميت ولا يقال قرظه .

الفرق بين المدح والثناء : أن الثناء مدح مكرر من قولك : ثَنَيْتُ الخيطَ ؛ إذا جعلته طاقين ، وثنَّيتُه بالتشديد إذا أضفت إليه خيطا آخر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي ﴾ [الحجر : ٨٧] . يعنى «سورة الحمد» لأنها تكرر فى كل ركعة .

الفرق بين الثناء والنَّثا على ما قال أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد رحمه الله(١٨) : أن الثناء يكون فى الخير والشر ؛ يقال : أثنى عليه بخير ، وأثنى عليه بشر والنثا مقصور لا يكون إلا فى الشر ، ونحن سمعناه فى الخير والشر ، والصحيح عندنا أن النثا هو : بسطُ القول فى مدح الرجل أو ذمه ، وهو مثل النَّثّ يقال : نث الحديث نثا إذا نشره ، ويقولون : جاءنى نَثًا خبر ساءنى ؛ يريدون انتشاره واستفاضته ، وقال أبو بكر الثناء بالمد لا يكون إلا فى الخير ، وربما استعمل فى الشر ، والنّثا يكون فى الخير والشر ، وهذا خلاف ما حكاه أبو أحمد والثناء هو بسط القول مدحًا أو ذمًا والنثا تكريره فالفرق بينهما(١٩) بين .

الفرق بين المدح والإطراء : أن الإطراء هو المدح فى الوجه ، ومنه قولهم: الإطراء يورث الغفلة ، يريدون المدح فى الوجه ، والمدح يكون مواجهة وغير مواجهة .

---

(١٨) هو شيخ المصنف .

(١٩) قال صاحب القاموس : نَثا الحديث : حدث به وأشاعه ، والشىء فرقه وأذاعه ، والنّثا : ما أخبرت به عن الرجل من حسن أو سيِّئ . وجاء فى الوسيط : نث الخبر نثا : أفشاه وحقه أن يكتمه ، وفلانا : اغتابه .

* **ومما يخالف ذلك الهجو :**

الفرق بين **الهجو والذم** : أن الذم نقيضُ الحمد، وهما يدلان على الفعل، وحمد المكلَّف يدل على استحقاقه للثواب بفعله ، وذمه يدل على استحقاقه للعقاب بفعله ، **والهجو** نقيض المدح وهما يدلان على الفعل والصفة كهجوك الإنسان بالبخل ، وقبح الوجه ، وفرق آخر : أن الذم يستعمل فى الفعل والفاعل ، فتقول : ذممته بفعله ، وذممت فعله **والهجو** يتناول الفاعل ، والموصوف دون الفعل والصفة ، فتقول : هجوته بالبخل وقبح الوجه ، ولا تقول : هجوت قبحه وبخله ، وأصل الهجو فى العربية الهدم ؛ تقول : هجوت البيتَ إذا هدمتَه ، وكان الأصل فى الهجو أن يكون بعد المدح ، كما أن الهدم يكون بعد البناء ، إلا أنه كثر استعماله فجرى فى الوجهين .

الفرق بين **السب والشتم** : أن الشتم تقبيح أمر المشتوم بالقول ، وأصله من الشَّتَامة ، وهى قبح الوجه ، ورجل شتيم : قبيح الوجه ، وسمى الأسد شَتيمًا لقبح منظره ، والسب : هو الإطناب فى الشتم والإطالة فيه ، واشتقاقه من السِّبّ ، وهى الشُّقة الطويلة[20] ويقال لها : سَبِيبٌ أيضاً ، وسبيبُ الفرس شعرُ ذَنَبه سمى بذلك لطوله خلاف العرف والسب العمامة الطويلة فهذا هو الأصل ، فإن استعمل فى غير ذلك فهو توسع .

الفرق بين **البَهْل واللعن** : أن اللعن هو الدعاء على الرجل بالبُعد ، **والبَهْل** الاجتهاد فى اللعن ، قال المبرد : بَهلَه الله يُنبئ عن اجتهاد الداعى عليه باللعن ، ولهذا قيل للمجتهد فى الدعاء : المبتهل .

الفرق بين **الشتم والسَّفَه** : أن الشتم يكون حسنا ؛ وذلك إذا كان المشتوم يستحق الشتم ، والسفه لا يكون إلا قبيحًا ، وجاء عن السلف فى تفسير قوله تعالى : ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ ﴾ [البقرة : ١٨]. أن الله وصفهم بذلك على وجه الشتم ، ولم يقل على وجه السَّفَه لما قلناه .

الفرق بين **الذم واللوم** : أن اللوم هو تنبيه الفاعل على موقع الضرر فى

(٢٠) قال فى اللسان : والسِّبّ ، والسبيبة : الشُّقة ، وخص بعضهم به الشُّقة البيضاء .

فعله ، وتهجين طريقته فيه ، وقد يكون اللوم على الفعل الحسن ، كاللوم على السخاء ، والذم لا يكون إلا على القبيح ، واللوم أيضًا يواجه به الملوم ، والذم قد يواجه به المذموم ، ويكون دونه ، وتقول : حمدت هذا الطعام ، أو ذَمَمْتُه وهو استعارة ولا يستعار اللوم فى ذلك .

الفرق بين العتاب واللّوم : أن العتاب هو الخطاب على تضييع حقوق المودّة والصداقة فى الإخلال بالزيارة ، وترك المعونة ، وما يشاكل ذلك ، ولا يكون العتاب إلا ممن له مواتّ يَمُتّ (٢١) بها ، فهو مفارق للّوم مفارقةً بَيِّنَةً .

الفرق بين اللوم ، والتثريب ، والتفنيد : أن التثريبَ شبيه بالتقريع والتوبيخ ؛ تقول : وبخه ، وقرّعه ، وثَرَّبه بما كان منه ، واللوم قد يكون لما يفعله الإنسان فى الحال ، ولا يقال لذلك : تقريع ، وتثريب ، وتوبيخ ، واللوم يكون على الفعل الحسن ، ولا يكون التثريب إلا على قبيح ، والتفنيد: تعجيز الرأى يقال : فنَّده إذا عجَّز رأيه ، وضعّفه ، والاسم الفَنَد، وأصل الكلمة الغِلَظُ ، ومنه قيل للقطعة من الجبل : فِنْد ، ويجوز أن يقال : التثريب الاستقصاء فى اللوم والتعنيف ، وأصله من الثرب ، وهو شحم الجوف(٢٢) لأن البلوغ إليه هو البلوغ إلى الموضع الأقصى من البدن .

الفرق بين قولك عابه وبين قولك لمزَه : أن اللمز هو أن يعيب الرجلَ بشىء يتهمه فيه ولهذا قال تعالى : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ ﴾ [التوبة :٥٨] . أى يعيبك ويتهمك أنك تضعها فى غير موضعها ، ولا يصح اللمز فيما لا تصح(٢٣) فيه التهمة ، والعيب يكون بالكلام وغيره ، يقال: عاب الرجل بهذا القول ، وعاب الإناء بالكسر له ، ولا يكون اللمز إلا قولا .

الفرق بين الهمز واللمز : قال المبرد : الهمز هو أن يهمز الإنسانَ بقول قبيح من حَيث لا يسمع ، أو يحثه ويُوسِدُه على أمر قبيح ؛ أى : يغريه به ،

(٢١) قال صاحب اللسان : المَتّ كالمدّ ، إلا أن المتّ يوصل بقرابة ودالّة يُمَتّ بها ، والماتّة : الحرمة والوسيلة ، وجمعها موَاتّ . يقال : فلان يمت إليك بقرابة . والمَوَاتّ : الوسائل .

(٢٢) جاء فى مختار الصحاح «ثرب» الثَّرب : شحم قد غشى الكرش ، والأمعاء رقيق . والتثريب : التعيير والاستقصاء فى اللوم .

(٢٣) جاء فى معجم ألفاظ القرآن «لمز» لمز فلانا لمزا : عابه ، أو طعن فى عرضه بقول أو فعل ، فهو لامز خلافا لما قاله المصنف من أن اللمز لا يكون إلا قولا .

واللمز أجهر من الهمز وفى القرآن : ﴿ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ ﴾ [المؤمنون : ٩٧] ولم يقل : لمزات ؛ لأن مكايدة الشيطان خفية ، قال الشيخ - رحمه الله - : المشهور عند الناس أن اللمز العيب سرًا ، والهمز العيب بكسر(٢٤) العين وقال قتادة: ﴿ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ ﴾ [التوبة : ٥٨]. يطعن عليك وهو دال على صحة القول الأول .

* ومما يوصف به الكلام المستقيم :

الفرق بين المستقيم والصحيح والصواب : أن كل مستقيم صحيح وصواب، وليس كل صواب وصحيح مستقيما ، والمستقيم من الصواب ، والصحيح ما كان مؤلفا ومنظوما على سَنَن لا يحتاج معه إلى غيره ، والصحيح والصواب يجوز أن يكونا مؤلفين وغير مؤلفين ، ولهذا قال المتكلمون : هذا جواب مستقيم ، إذا كان مؤلفًا على سنن يغنى عن غيره ، وكان مقتضيًا لسؤال السائل ، ولا يقولون للجواب إذا كان كلمة نحو لا ونعم: مستقيم ، وتقول العرب : هذه كلمة صحيحة وصواب ، ولا يقولون : كلمة مستقيمة ، ولكن كلام مستقيم ؛ لأن الكلمة لا تكون مؤلفة ، والكلام مؤلف.

الفرق بين المستقيم والصواب : أن الصوابَ إطلاق الاستقامة على الحسن والصدق ، والمستقيم هو الجارى على سنن ، فتقول للكلام إذا كان جاريا على سنن لا تفاوت فيه : إنه مستقيم ، وإن كان قبيحا ، ولا يقال له صواب إلا إذا كان حسنا ، وقال سيبويه : مستقيم حسن ، ومستقيم قبيح ، ومستقيم صدق ، ومستقيم كذب . قلنا : ولا يقال : صواب قبيح .

الفرق بين الخَطأ والخِطء : أن الخَطأ هو أن يقصد الشىء فيصيب غيرَه ولا يطلق إلا فى القبيح ، فإذا قُيِّد جاز أن يكون حسنًا مثل أن يقصد القبيح فيصيب الحسن ، فيقال : أخطأ ما أراد ، وإن لم يأت قبيحًا ، والخِطء تعمد(٢٥) الخَطأ ، فلا يكون إلا قبيحًا ، والمصيب مثل المخطىء إذا أطلق لم يكن إلا ممدوحا ، وإذا قيد جاز أن يكون مذمومًا كقولك : مصيب

(٢٤) قال فى اللسان : «لمزه» وأصله الإشارة بالعين .

(٢٥) قال فى الوسيط : الخطء : الذنب ، أو ما تعمد منه ، أما الخَطأ : فهو ما لم يتعمد من الفعل ، وضد الصواب .

فى رميه ، وإن كان رميه قبيحًا فالصواب لا يكون إلا حَسنًا ، والإصابة تكون حسنة وقبيحة ، والخاطئ فى الدين لا يكون إلا عاصيا لأنه قد زَلّ عنه لقصده غيره ، والمخطئ يخالفه لأنه قد زل عما قصد منه وكذلك يكون المخطئ من طريق الاجتهاد مطيعا لأنه قصد الحق ، واجتهد فى إصابته .

الفرق بين الخطأ والغلط : أن الغلط (٢٦) هو وضع الشىء فى غير موضعه ، ويجوز أن يكون صوابا فى نفسه والخطأ لا يكون صوابا على وجه، مثال ذلك: أن سائلا لو سأل عن دليل حدوث الأعراض ، فأجيب بأنها لا تخلو من المتعاقبات ولم يوجد قبلها كان ذلك خطأ ، لأن الأعراض لا يصح ذلك فيها ، ولو أجيب بأنها على ضربين : منها ما يبقى ، ومنها مالا يبقى كان ذلك غلطا ، ولم يكن خطأ لأن الأعراض هذه صفتها إلا أنك قد وضعت هذا الوصف لها فى غير موضعه ، ولو كان خطأ لكان الأعراض لم تكن هذه حالها ، لأن الخطأ ما كان الصواب خلافه ، وليس الغلط ما يكون الصواب خلافه ، بل هو وضع الشىء فى غير موضعه ، **وقال** بعضهم : الغلط أن يُسَهّى عن ترتيب الشىء وإحكامه ، والخطأ أن يُسَهى عن فعله ، أو أن يوقعه من غير قصد له ولكن لغيره .

الفرق بين اللحن والخطأ : أن اللحن صرفك الكلام عن جهته ، ثم صار اسما لازما لمخالفة الإعراب ، والخطأ إصابة خلاف ما يقصد ، وقد يكون فى القول والفعل ، **واللحن** لا يكون إلا فى القول ؛ تقول : لحن فى كلامه ، ولا يقال لحن فى فعله ، كما يقال أخطأ فى فعله إلا على استعارة بعيدة ، ولحنُ القول : مادل عليه القول ، وفى القرآن : ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد : ٣٠] .وقال ابن الأنبارى : لحن القول : معنى القول ومذهبه، واللحن أيضا : اللغة ؛ يقال : هذا بلحن اليمن ، واللحَن -بالتحريك- الفطنة ومنه قوله عليه السلام «**فلعل بعضكم ألحن بحجته**»(٢٧) .

---

(٢٦) جاء فى اللسان : الغلط : أن تعيا بالشئ فلا تعرف وجه الصواب فيه . والخطأ : ضد الصواب .

(٢٧) ذكره ابن الأثير فى تذكرته نقلا عن الهروى وأبى موسى ، وتمامه : «إنكم لتختصمون إلىّ وعسى أن يكون بعضكم ألحن بحجته من الآخر ، فمن قضيت له بشئ من حق أخيه فإنما أقطع له قطعة من النار» ثم قال : اللحن الميل عن جهة الاستقامة ، يقال : لحن فى كلامه ؛ إذا مال عن صحيح المنطق .

الفرق بين خَطَل اللسان وزَلَق اللسان : أنه يقال : فلان خَطِلُ اللسان إذا كان سفيهًا لا يبالى ما يقول ، وما يقال له . قال أبو النجم :

* اخطلَ والدهرُ كثيرٌ خَطَلُه *(٢٨)

أى لا يبالى ما أتى به من المصائب وأصله من استرخاء الأذن ، ثم استعمل فيما ذكرناه ، والزَّلِقُ اللسانِ : الذى لا يزال يسقطُ السقطَة ، ولا يريدُها ، ولكن تجرى على لسانه .

الفرق بين المهمَل والهذَيان والهذَر : أن المُهْمَلَ خلاف المستعمل ، وهو لا معنى له فى اللغة التى هو مهمل فيها ، والمستعمل ما وضع لفائدة مفردا كان أو مع غيره ، والهذيان كلام مستعمل أخرجه على وجه لا تنعقد به فائدة ، والهَذَر الإسقاط فى الكلام ولا يكون الكلام هَذَرًا حتى يكون فيه سقط قل أو كثر ، وقال بعضهم : الهذَرُ : كثرة الكلام ، والصحيح هو الذى تقدم .

* ومن قبيل الكلام القسم :

الفرق بين القَسَم والحَلِف : أن القسمَ أبلغُ من الحَلِف ، لأن معنى قولنا ؛ أقسم بالله ؛ أنه صار ذا قسم بالله ، والقسم النصيب ، والمراد أن الذى أقسم عليه من المال وغيره قد أحرزه ودفع عنه الخصم بالله ، والحلف : من قولك : سيف حليف أى قاطع ماض ، فإذا قلت : حلف بالله فكأنك قلت : قطع المخاصمة بالله ؛ فالأول أبلغ لأنه يتضمن معنى الآخر مع دفع الخصم ؛ ففيه معنيان ، وقولنا : حلف يفيد معنى واحدًا ، وهو قطع المخاصمة فقط ، وذلك أن من أحرز الشىء باستحقاق فى الظاهر فلا خصومة بينه وبين أحد فيه ، وليس كل من دفع الخصومة فى الشىء فقد أحرزه ، واليمين : اسم للقسم مستعار ، وذلك أنهم كانوا إذا تقاسموا على شىء تصافقوا بأيمانهم ثم كثر ذلك حتى سمى القَسَمُ يمينًا .

---

(٢٨) ذكره فى اللسان وتمامه :

لما رأيت الدهر جمًا خبَلُه ... اخطَل والدهر كثير خطلُه

إنما عنى أنه لا يقصد فى أعماله ، ولا يعتدل فى أفعاله .

الفرق **بين العَقْد والقَسَم :** أن العقد هو : تعليق القسم بالمقسم عليه ، مثل قولك : والله لأدخلن الدار ، فتعقد اليمين بدخول الدار ، وهو خلاف اللغو من الأيمان ، واللغو من الأيمان مالم يعقد بشيء كقولك في عرض كلامك : هذا حسن والله ، وهذا قبيح والله .

الفرق **بين العقد والعهد :** أن العقد أبلغ من العَهد ؛ تقول : عهدت إلى فلان بكذا أي : ألزمته إياه ، وعقدت عليه ، وعاقدته ألزمته باستيثاق ، وتقول : عاهد العبد ربه ، ولا تقول : عاقد العبد ربه ، إذ لا يجوز أن يقال استوثق من ربه ، وقال تعالى : ﴿ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ [المائدة : ١] . وهي ما يتعاقد عليه اثنان ، وما يعاهد العبد ربه عليه ، أو يعاهده ربه على لسان نبيه عليه السلام ، ويجوز أن يكون العقد ما يعقد بالقلب ، واللغو ما يكون غلطًا ، والشاهد قوله تعالى : ﴿ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٢٥] . ولو كان العقد هو اليمين لقال تعالى : ولكن يؤاخذكم بما عقدتم أي حلفتم، ولم يذكر الأيمان ، فلما أتى بالمعقود به الذي وقع به العقد علم أن العقد غير اليمين ، وأما قول القائل : إن فعلت كذا فعبدي حر ، فليس ذلك بيمين في الحقيقة ، وإنما هو شرط وجزاء به فمتى وقع الشرط وجب الجزاء ، فسمي ذلك يمينا مجازا وتشبيها ، كأن الذي يلزمه من العتق مثل ما يلزم المقسم من الحِنث ، وأما قول القائل ؛ عبده حر وامرأته طالق فخبر ، مثل قولك : عبدي قائم ، إلا أنه ألزم نفسه في قوله : عبدي حر ؛ عتق العبد ، فلزمه ذلك ، ولم يكن في قوله : عبدي قائم إلزام .

الفرق **بين العهد والميثاق :** أن الميثاق توكيد العهد من قولك : أوثقتُ الشيءَ إذا أحكمتَ شدّه ، وقال بعضهم : **العهد** يكون حالا من المتعاهدين ، والميثاق يكون من أحدهما .

الفرق **بين الوعد والعهد :** أن العهد ما كان من الوعد مقروناً بشرط نحو قولك : إن فعلتَ كذا فَعَلْتُ كذا ، وما دمت على ذلك فأنا عليه ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ ﴾ [طه :١١٥] . أي : أعلمناه أنك لا تخرج من الجنة مالم تأكل من هذه الشجرة ، والعهد يقتضي الوفاء ، والوعد

يقتضى الإنجاز ، ويقال : نقض العهد ، وأخلف الوعد .

الفرق بين الوعد والواى : أن الوعد يكون مؤقتاً ، وغير مؤقت فالمؤقت كقولهم : جاء وعد ربك ، وفى القرآن : ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولاهُمَا﴾ [الإسراء:٥]. وغير المؤقت كقولهم : إذا وعد زيد أخلف ، وإذا وعد عمرو وَفّى ، والوَأْيُ ما يكون من الوعد غير مؤقت ألا ترى أنك تقول : إذا وأى زيد أخلف أو وَفّى ، ولا تقول : جاء وأى زيد ، كما تقول : جاء وعده .

* **ومن قبيل الكلام : التفسير ، والتأويل :**

الفرق بين التأويل والتفسير : أن التفسير هو الإخبار عن أفراد آحاد الجملة ، والتأويل الإخبار بمعنى الكلام ، وقيل : التفسير إفراد ما انتظمه ظاهر التنزيل ، والتأويل : الإخبار بغرض المتكلم بكلام . وقيل التأويل : استخراج معنى الكلام لا على ظاهره ، بل على وجه يحتمل مجازًا أو حقيقة، ومنه يقال : تأويل المتشابه ، وتفسير الكلام إفراد آحاد الجملة ، ووضع كل شىء منها موضعه ومنه أخذ تفسير الأمتعة بالماء ، والمفسر عند الفقهاء ما فهم معناه بنفسه ، والمجمل مالا يفهم المراد به إلا بغيره ، والمجمل فى اللغة ما يتناول الجملة ، وقيل : المجمل ما يتناول جملة الأشياء أو ينبئ عن الشىء على وجه الجملة دون التفصيل ، والأول هو العموم وما شاكله لأن ذلك قد سمى مجملا من حيث يتناول جملة مسميات ، ومن ذلك قيل : أجملت الحساب ، والثانى هو مالا يمكن أن يعرف المراد به خلاف المفسر ، والمفسر ما تقدم له تفسير ، وغرض الفقهاء غير هذا ، وإنما سموا ما يفهم المراد منه بنفسه مفسرًا لما كان يتبين كما يتبين ما له تفسير، وأصل التأويل فى العربية من أُلْتُ إلى الشىء أَؤُول إليه ؛ إذا صرت إليه ، وقال تعالى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران : ٧]. ولم يقل : تفسيره لأنه أراد ما يئول من المتشابه إلى المُحْكَم .

الفرق بين الشرح والتفصيل : أن الشرح : بيان المشروح وإخراجه من وجه الإشكال إلى التجلى والظهور ، ولهذا لا يستعمل الشرح فى القرآن ، والتفصيل : هو ذكر ما تضمنه الجملة على سبيل الإفراد ، ولهذا قال

تعالى: ﴿ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود : ١] . ولم يقل شرحت ، وفرق آخر : أن التفصيل هو وصف آحاد الجنس وذكرها معا ، وربما احتاج التفصيل إلى الشرح والبيان والشىء لا يحتاج إلى نفسه .

الفرق بين التفصيل والتقسيم : أن فى التفصيل معنى البيان عن كل قسم بما يزيد على ذكره فقط ، والتقسيم يحتمل الأمرين ، والتقسيم يفتح المعنى ، والتفصيل يُتِمّ بيانه .

الفرق بين القرآن والفُرقان : أن القرآن يُفيد جمع السور ، وضم بعضها إلى بعض ، والفُرقان يفيد أنه يفرق بين الحق والباطل ، والمؤمن والكافر .

*** ومن قبيل القول السلام والتحية :**

الفرق بين السلام والتحية : أن التحية أعمُّ من السلام ، وقال المبرد : يدخل فى التحية : حَيّاك الله ، ولك البُشْرى ، ولقيتَ الخير ، وقال أبوهلال – أيده الله تعالى – ولا يقال لذلك سلام ، إنما السلام قولك : سلامٌ عليك ، ويكون السلام فى غير هذا الوجه السلامة مثل الضلال والضلالة ، والجلال والجلالة ، ومنه دار السلام أى دار السلامة وقيل : دار السلام ؛ أى دار الله ، والسلام اسم من أسماء الله ، والتحية أيضا المُلْك ، ومنه قولهم: التحيات لله .

*** ومن الكلام الخاص :**

الفرق بين الخاصّ والخصوص : أن الخصوص يكون فيما يراد به بعض ما ينطوى عليه لفظه بالوضع ، والخاص ما اختص بالوضع لا بإرادة ، وقال بعضهم : الخصوص ما يتناول بعض ما يتضمنه العموم ، أو جرى مجرى العموم من المعانى ، وأما العموم فما استغرق ما يصلح أن يستغرقه وهو عام ، والعموم لفظ مشترك يقع على المعانى والكلام ، وقال بعضهم : الخاص ما يتناول أمرًا واحدًا بنفس الوضع ، والخصوص أن يتناول شيئا دون غيره وكان يصح أن يتناوله وذلك الغير .

الفرق بين العام والمبهم : أن العامّ يشتمل على أشياء ، والمبهم يتناول

واحدَ الأشياء ؛ لكن غير معين الذات ؛ فقو لنا : شىء ؛ مبهم ، وقولنا : الأشياء ؛ عام .

الفرق بين التخصيص والنسخ : أن التخصيص هو مادل على أن المراد بالكلمة بعض ما تناولته دون بعض ، والنسخ مادل على أن مثل الحكم الثابت بالخطاب زائل فى المستقبل على وجه لولاه لكان ثابتا ، ومن حق التخصيص أن لا يدخل إلا فيما يتناوله اللفظ ، والنسخ يدخل فى النص على عين ، والتخصيص مالا يدخل فيه ، والتخصيص يُؤْذن بأن المراد بالعموم عند الخطاب ماعداه ، والنسخ يحقق أن كل ما يتناوله اللفظ مراد فى حال الخطاب ، وإن كان غيره مرادًا فيما بعد ، والنسخ فى الشريعة لا يقع بأشياء يقع بها التخصيص ، والتخصيص لا يقع ببعض ما يقع به النسخ فقد بان لك مخالفة أحدهما للآخر فى الحد والحكم جميعا ، وتساويهما فى بعض الوجوه لا يوجب كون النسخ تخصيصا .

الفرق بين النَّسخ والبَداء :[٢٩] أن النسخ رفع حكم تقدم بحكم ثان أوجبه كتاب أو سنة ؛ ولهذا لا يقال : إن تحريم الخمر وغيرها مما كان مطلقا فى العقل نسخ لإباحة ذلك ، لأن إباحته عقلية ، ولا يستعمل النسخ فى العقليات ، والبَداء أصله الظهور ، تقول : بدا لى الشىءُ إذا ظهر ، وتقول : بدا لى فى الشىء إذا ظهر لك فيه رأى لم يكن ظاهرًا لك ، فتركته لأجل ذلك ، ولا يجوز على الله البَداء لكونه عالما لنفسه ، وما ينسخه من الأحكام ويثبته إنما هو على قدر المصالح ، لا أنه يبدو له من الأحوال مالم يكن باديًا ، والبداء هو : أن تأمر المكلَّف الواحد بنفس ما تنهاه عنه على الوجه الذى تنهاه عنه ، والوقت الذى تنهاه فيه عنه ، وهذا لا يجوز على الله ، لأنه يدل على التردد فى الرأى ، والنسخ فى الشريعة لفظة منقولة عما وضعت له فى أصل اللغة كسائر الأسماء الشرعية مثل : الفسق والنِّفاق ونحو ذلك وأصله فى العربية الإزالة ؛ ألا تراهم قالوا : نسخَتِ الريحُ الآثارَ . فإن قلت : إن الريح ليست بمزيلة لها على الحقيقة . قلنا :

(٢٩) قال فى الوسيط : البَداء : ظهور الرأى بعد أن لم يكن ، واستصواب شىءٍ علم بعد أن لم يعلم . ويقال : بدا لى فى هذا الأمر بداء ، أى ظهر لى فيه رأى آخر .

اعتقد أهل اللغة أنها مزيلة لها كاعتقادهم أن الصنم إله .

الفرق بين **فحوى الخطاب** ، **ودليل الخطاب** : أن **فحوى الخطاب** ما يعقل عند الخطاب لا بلفظه كقوله تعالى : ﴿فَلا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ﴾ [الإسراء:٢٣] . فالمنع من ضربهما يعقل عند ذلك ، **ودليل الخطاب** هو أن يعلق بصفة الشيء ، أو بعدد ، أو بحال ، أو غاية ، فما لم يوجد ذلك فيه فهو بخلاف الحكم ، **فالصفة** قوله : "فى سائمة الغنم الزكاة" . فيه دليل على أنه ليس فى المعلوفة زكاة ، **والعدد** تعليق الحد بالثمانين ، فيه دليل على سقوط مازاد عليه ، **والغاية** قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة:٢٢٢] . فيه دليل على أن الوطء قبل ذلك محظور ، **والحال** مثل ماروى أن يعلى بن أمية قال لعمر : مالنا نقصر وقدأمنًا ؟ يعنى الصلاة . فقال عمرُ : تعجبتُ مما تعجبت منه ، وسأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : «**صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته**»(٣٠)، وهذا مذهب بعض الفقهاء ، وآخرون يقولون : إن جميع ذلك يعرف بدلائلَ أُخر ، دون دلائل الخطاب المذكورة هاهنا ، وفيه كلام كثير ليس هذا موضع ذكره ، **والدليل** لو قرن به دليل لم يكن مناقضه ، ولو قرن باللفظ فحواه لكان ذلك مناقضه ، ألا ترى أنه لو قال فى سائمة الغنم الزكاة ، وفى المعلوفة الزكاة ، لم يكن تناقضا ، ولو قال فلا تقل لهما أفّ ، واضربهما لكان تناقضًا ، وكذلك لو قال : هو مؤتمن علي قنطار ثم قال : يخون فى الدرهم ، يعد تناقضا وقوله تعالى : ﴿وَلا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء : ٧٧] . يدل فحواه على نفى الظلم فيما زاد على ذلك، ودلالة هذا كدلالة النص لأن السامع لا يحتاج فى معرفته إلى تأمل ، وأما قوله تعالى : ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة:١٨٤] . فمعناه فأفطرَ بعده ، وقد جعله بعضهم فحوى الخطاب ، وليس ذلك بفحوى عندهم ، ولكنه من باب الاستدلال ؛ ألا ترى أنك لو قرنت به فحواه لم يكن تناقضا ، فأما قوله تعالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة : ٣٨] . فإنه يدل على المراد بفائدته لا بصريحه ولا فحواه ، وذلك أنه لما ثبت أنه زجر أفاد أن القطع هو لأجل السرقة ، وكذلك

(٣٠) رواه مسلم .

قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾ [النور : ٢] .

الفرق بين البيان والفائدة : قال على بن عيسى : ماذكر ليعرف به غيره فهو البيان ؛ كقولك : غلام زيد ، وإنما ذكر زيد ليعرف به الغلام فهو للبيان ، وقولك : ضربت زيدًا إنما ذكر زيد ليعرف أن الضرب وقع به ، فذكر ليعرف به غيره ، والفائدة ماذكر ليعرف فى نفسه نحو قولك : قام زيد إنما ذكر قام ليعرف أنه وقع القيام ، وأما معتمد البيان فهو الذى لا يصح الكلام إلا به نحو قولك : ذهب زيد ، فذلك معتمد الفائدة ، ومعتمد البيان ، وأما الزيادة فى البيان فهو البيان الذى يصح الكلام دونه ، وكذلك الزيادة فى الفائدة هى التي يصح الكلام دونها . نحو : الحال فى قولك مرَّ زيدٌ ضاحكا ، والبيان فى قولك : أعطيت زيدًا درهمًا . فعلى هذا يجرى البيان ، والفائدة ، ومعتمد الفائدة والحال أبدًا للزيادة فى الفائدة فالمفعول الذى ذكر فاعله للزيادة فى البيان ، فأما الفاعل فهو معتمد البيان ، وكذلك مالم يسم فاعله ، وقولك : قام زيد معتمد الفائدة ، فإذا كان صفة فهو للزيادة فى البيان نحو قولك : مررت برجل قام فهو هاهنا صفة مذكورة للزيادة فى البيان .

الفرق بين عطف البيان وبين الصفة : أن عطف البيان يجرى مجرى الصفة فى أنه تبيين للأول ، ويتبعه فى الإعراب ؛ كقولك مررت بأخيك زيد إذا كان له أخوان : أحدهما زيد ، والآخر عمرو ، فقد بيّن قولك : زيد أىّ الأخوين مررتَ به ، والفرق بينهما : أن عطف البيان يجب بمعنى إذا كان غير الموصوف به عليه كان له مثل صفته ، وليس كذلك الاسم العلم الخالص لأنه لا يجب بمعنى لو كان غيره على مثل ذلك المعنى استحق مثل اسمه ، مثال ذلك ، مررت بزيد الطويل ؛ فالطويل يجب بمعنى الطول ، وإن كان غير الموصوف على مثل هذا المعنى وجب له صفة طويل ، وأما زيد فيجب المسمى به من غير معنى لو كان لغيره لوجب له مثل اسمه إذ لو وافقه غيره فى كل شىء لم يجب أن يكون زيدٌ كما لو وافقه فى كل شىء لوجب أن يكون له مثل صفته ، ولا يجب أن يكون له مثل اسمه . قال[٣١]

(٣١) هذه الفقرة حتى نهايتها إلى قوله من الأدلة لم أجدها بالتيمورية .

أبوهلال أيده الله : والبيان عند المتكلمين : الدليل الذى تتبين به الأحكام ؛ ولهذا قال أبوعلى وأبوهاشم - رحمهما الله - الهداية هى الدلالة والبيان ؛ فجعلا الدلالة والبيان واحدًا ، وقال بعضهم : هو العلم الحادث الذى يتبين به الشىء ، ومنهم من قال : البيان حصر القول دون ماعداه من الأدلة ، وقال غيره : البيان هو الكلام ، والخط ، والإشارة ، وقيل : البيان هو الذى أخرجه الشىء من حيز الإشكال إلى حد التجلّى ، ومن قال : هو الدلالة ذهب إلى أنه يتوصل بالدلالة إلى معرفة المدلول عليه ، والبيان هو ما يصح أن يتبين به ماهو بيان له ، وكذلك يقال : إن الله قد بين الأحكام بأن دل عليها بنصبة الدلالة فى الحكم المظهر ظنا ، وكذلك يقال للمدلول عليه : قد بان ، ويوصف الدال بأنه يبين ، وتوصف الأمارات الموصلة إلى غلبة الظن بأنها بيان ، كما يقال : إنها دلالة تشبيها لها بما يوجب العلم من الأدلة .

* ومن قبيل الكلام النَّجْوَى :

الفرق بين النجوى والسر : أن النجوى اسم للكلام الخفى الذى تناجى به صاحبك ، كأنك ترفعه عن غيره ، وذلك أن أصل الكلمة الرفعة ، ومنه النجوة من الأرض ، وسمى تكليم الله تعالى موسى عليه السلام : مناجاة لأنه كان كلامًا أخفاه عن غيره ، والسر إخفاء الشىء فى النفس ، ولو اختفى بستر أووراء جدار لم يكن سرًا ، ويقال : فى هذا الكلام سر تشبيها بما يخفى فى النفس ، ويقال : سِرِّى عند فلان تريد : ما يخفيه فى نفسه من ذلك ، ولا يقال : نجواى عنده ، وتقول لصاحبك : هذا ألقيه إليك تريد المعنى الذى تخفيه فى نفسك ، والنجوى تتناول جملة ما يتناجى به من الكلام ، والسر يتناول معنى ذلك ، وقد يكون السر فى غير المعانى مجازًا تقول : فعل هذا سرًا وقد أَسَرّ الأمر ، والنجوى لا تكون إلا كلاما .

الفرق بين القراءة والتلاوة : أن التلاوة لا تكون إلا لكلمتين فصاعدا ، والقراءة تكون للكلمة الواحدة ؛ يقال : قرأ فلان اسمه ولا يقال : تلا اسمه وذلك أن أصل التلاوة إتباع الشىءِ الشىءَ يقال : تلاه إذا تبعه ، فتكون

التلاوة فى الكلمات يتبع بعضُها بعضًا ولا تكون فى الكلمة الواحدة إذ لا يصح فيها التلو .

الفرق بين إلا ولكن : أن الاستثناء هو تخصيص صيغة عامة ، فأما لكن فهى تحقيق إثبات بعد نفى ، أو نفى بعد إثبات ، تقول ما جاءنى زيد ، لكن عمروٌ جاءنى ، وأتى عمرو لكن زيد لم يأت ، فهذا أصل لكن ، وليس باستثناء فى التحقيق ، وقال ابن السراج : الاستثناء هو إخراج بعض من كل .

الفرق بين الاستثناء والعطف : أنك إذا قلت : ضربت القوم فقد أخبرت أن الضرب قد استوفى القوم ثم قلت : وعمرًا ؛ فعمرو غير القوم والفعل الواقع به غير الفعل الواقع بالقوم وإنما أشركته معهم فى فعل ثان وصل إليه منك ، وليس هذا حكم الاستثناء لأنك تمنع فى الاستثناء أن يصل فعلك إلى جميع المذكور .

* **ومن قبيل الكلام المنازعة :**

الفرق بين المنازعة والمطالبة : أن المطالبة تكون بما يعرف به المطلوب كالمطالبة بالدين ، ولا تقع إلا مع الإقرار به ، وكذلك المطالبة بالحجة على الدعوى ، والدعوى قول يعترف به المدعى ، **والمنازعة** لا تكون إلا فيما ينكر المطلوب ، ولا يقع فيما يعترف به الخصمان منازعة .

الفرق بين المعارضة والإلزام : أن كل معارضة إلزام ، وليس كل إلزام معارضة ، ألا ترى أن قولك لمن أنكر حدوث الأجسام : ما أنكرت أنها سابقة للحوادث إلزام ، وليس بمعارضة ، **والمعارضة** أن تبدأ بما فى عرض المسألة ، وبما فى رأيه ثم تأتى بالمسألة فتجمع بينهما ، وبين ذلك إما بعلة أو بغير علة . **فالمعارضة** بالعلة كقولك : إن كان الله تعالى يفعل الجور فلا يكون الجور لأنه القادر المالك ، **والمعارضة** على غير علة نحو قولنا : لمن يقول : إن السواء والحركة جسم : ما أنكرت أن البياض والسكون أيضًا جسم .

الفرق بين المعارضة وإجراء العلة فى المعلول : أن المطالب بإجراء العلة فى المعلول يبدأ بتقرير خصمه على جهة الاعتلال ، ثم يأتى بالموضع الذى رام أن يجرى فيه كما تقول لأصحاب الصفات : إذا قلتم : إن كل موجود لم يكن غير الله محدث فقولوا : إن صفاته محدثة لأنها ليست هى الله ، وكذلك قولك للملحد : إذا قلت إن الاجسام قديمة لأن قدمها متصور فى العقل ، فلا يتصور فى العقل مالا حقيقة له .

الفرق بين المَسْألة والفُتْيا : أن المسألة عامة فى كل شىء ، والفُتْيَا سؤال عن حادثة ، وأصله من الفَتَاء وهو الشباب ، والفتى الشاب ، والفتاة الشابة ، وتقول للأمة وإن كانت عجوزًا : فتاة لأنها كالصغيرة فى أنها لا تُوَقَّر توقير الكبيرة ، والفتوة حال الغِرة والحَداثة ، وقيل للمسألة عن حادثة فُتْيا لأنها فى حالة الشابة فى أنها مسألة عن شىء حدث .

الفرق بين المعارضة وقلب المسألة : أن قلب المسألة هو الرجوع على السائل بمثل مطالبته فى مذهب له يلزمه فيه مثل الملك : كقولنا للمحيرة إذا قالوا : إن الفاعل فى الشاهد لا يكون إلا جسما ، فلما كان الله فاعلا وجب أن يكون جسما : ما أنكرتم إذا كان الفاعل فى الشاهد لا يكون إلا محدثا مربوبا ؛ أي لا يكون فى الغائب إلا كذلك ، وقلب المسألة يكون بعد الجواب فإذا كان قبل الجواب كان ظلما إلا أن يجعل على صيغة الجواب ، والمعارضة هو أن يذكر المذهبان جميعًا فيجمع بينهما ، وقلب السؤال لا يكون إلا ذكر مذهب واحد .

الفرق بين الإبلاغ والأداء : أن الأداء إيصال الشىء على ما يجب فيه ، ومنه أداء الدين ، فلان حسن الأداء لما يسمع وحسن الأداء للقراءة ، والإبلاغ إيصال ما فيه بيان للأفهام ، ومنه البلاغة ، وهى إيصال المعنى إلى النفس فى أحسن صورة .

الفرق بين الإبلاغ والإيصال : أن الإبلاغ أشد اقتضاء للمنتهى إليه من الإيصال ، لأنه يقتضى بلوغ فهمه وعقله كالبلاغة التى تصل إلى القلب ، وقيل : الإبلاغ اختصار الشىء على جهة الانتهاء ، ومنه قوله تعالى :

﴿ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ﴾ [التوبة : ٦] .

الفرق بين الاسم العُرفى والاسم الشرعى : أن الاسم الشرعى : ما نقل عن أصله فى اللغة ، فسمى به فعل ، أو حكم حدث فى الشرع نحو : الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والكفر ، والإيمان ، والإسلام ، وما يقرب من ذلك ، وكانت هذه أسماء تجرى قبل الشرع على أشياء ، ثم جرت فى الشرع على أشياء أُخَر ، وكثر استعمالها حتى صارت حقيقة فيها ، وصار استعمالها على الأصل مجازًا ، ألا ترى أن استعمال الصلاة اليوم فى الدعاء مجاز ، وكان هو الأصل ، **والاسم العُرْفى** : ما نقل عن بابه بعرف الاستعمال نحو قولنا : «دابة» وذلك أنه قد صار فى العرف اسما لبعض ما يدب ، وكان فى الأصل اسما لجميعه ، وكذلك الغائط كان اسما للمطمئن من الأرض ، ثم صار فى العرف اسما لقضاء الحاجة ، حتى ليس يعقل عند الإطلاق سواه ، وعند الفقهاء أنه إذا ورد عن الله خطاب قد وقع فى اللغة لشىء ، واستعمل فى العرف لغيره ، ووضع فى الشرع لآخر فالواجب حمله على ما وضع فى الشرع ؛ لأن ما وضع له فى اللغة قد انتقل عنه ، وهو الأصل ، فما استعمل فيه بالعرف أولى بذلك ، وإذا كان الخطاب فى العُرف لشىء ، وفى اللغة بخلافه ، وجب حمله على العُرف لأنه أولى ، كما أن اللفظ الشرعى يحمله على ما عدل عنه ، وإذا حصل الكلام مستعملا فى الشريعة أولى على ماذكر قبل ، وجميع أسماء الشرع تحتاج إلى بيان نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [البقرة : ٤٣]. إذ قد عرف بدليل أنه أريد بها غير ما وضعت له فى اللغة وذلك على ضربين :

أحدهما يراد به مالم يوضع له البتَّةَ نحو : الصلاة والزكاة .

والثانى يراد به ما وضع له فى اللغة لكنه قد جعل اسما فى الشرع لما يقع منه على وجه مخصوص أو يبلغ حدًّا مخصوصًا ، فصار كأنه مستعمل فى غير ما وضع له وذلك نحو : الصيام ، والوضوء ، وما شاكله .

الفرق بين بلى ونعم : أن بلى لا تكون إلا جوابًا لما كان فيه حرف جَحْد كقوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ [الأعراف : ١٧٢]. وقوله عز وجل :

﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنكُمْ﴾ ثم قال فى الجواب :﴿قَالُوا بَلَىٰ﴾[الزمر : ٧١]. ونعم تكون للاستفهام بلا جحد كقوله تعالى :﴿ فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف :٤٤]. وكذلك جواب الخبر إذا قال : قد فعلت ذلك . قلت : نعم لعمرى قد فعلته ، وقال الفراء : وإنما امتنعوا أن يقولوا فى جواب الجحود : نعم ؛ لأنه إذا قال الرجل : مالكَ عَلَيَّ شىءٌ فلو قال الآخر : نعم كان صدقه ، كأنه قال : نعم ليس لى عليك شىء، وإذا قال بلى فإنما هو رد لكلام صاحبه أى بلى لى عليك شىء ، فلذلك اختلف بلى ونعم .

الفرق بين الوَسوسة والنَّزْغ : أن النَّزْغَ هو الإغواء بالوسوسة وأكثر ما يكون عند الغضب ، وقيل : أصله للإزعاج بالحركة إلى الشر ، ويقال هذه نزغة من الشيطان للخصلة الداعية إلى الشر ، وأصل الوسوسة الصوت الخفى ، ومنه يقال لصوت الحَلْى : وَسْواس ، وكل صوت لا يفهم تفصيله لخفائه ، وَسْوَسة وَوَسواس ، وكذلك ماوقع فى النفس خَفِيًّا ، وَسمّى اللّهُ تعالى الموسوس وَسْواسا بالمصدر فى قوله تعالى: ﴿مِن شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ﴾ [الناس : ٤] .

الباب الثالث

فى الفرق بين الدلالة والدليل والاستدلال، وبين النظر والتأمل وبين النظر والرؤية، وما يجرى مع ذلك

الفرق بين الدّلالة والدّليل:[1] أن الدّلالة تكون على أربعة أوجه :

أحدها ما يمكن أن يُستَدلَّ به ، قصد فاعله ذلك أو لم يقصد ، والشاهد أن أفعال البهائم تدل على حدثها ، وليس لها قصد إلى ذلك ، والأفعال المحكمة دلالة على علم فاعلها ، وإن لم يقصد فاعلها أن تكون دلالة على ذلك ، ومن جعل قصد فاعل الدلالة شرطًا فيها احتج بأن اللص يستدل بأثره عليه ، ولا يكون أثره دلالة ، لأنه لم يقصد ذلك فلو وصف بأنه دلالة لوُصِفَ هو بأنه دال على نفسه ، وليس هذا بشىء لأنه ليس بمنكر فى اللغة أن يسمى أثره دلالة عليه ، ولا أن يوصف هو بأنه دال على نفسه بل ذلك جائز فى اللغة معروف ، يقال : قد دل الحارب[2] على نفسه بركوبه الرّمل ويقال :

اسلُك الحَزْن ؛ لأنه لا يدل على نفسك ويقولون :استدللنا عليه بأثره ، وليس له أن يحمل هذا على المجاز دون الحقيقة إلا بدليل ولا دليل .

والثانى - العبارة عن الدلالة يقال للمسئول : أَعِدْدِلالتك .

والثالث - الشبهة يقال : دلالة المخالف كذا أى : شبهته .

والرابع - الأمارات يقول الفقهاء : الدلالة من القياس كذا ، والدليل فاعل الدلالة ، ولهذا يقال لمن يتقدم القوم فى الطريق :

دليل ، إذ كان يفعل من التقدم ما يستدلون به ، وقد تسمى الدلالة دليلا مجازا، والدليل أيضاً فاعل الدلالة مشتق من فعله ، ويستعمل الدليل فى العبارة ، والأمارة ، ولا يستعمل فى الشبه ، والشبهة هى الاعتقاد الذى يختار صاحبه الجهل ، أو يمنع من اختيار العلم ، وتسمى العبارة عن كيفية

---

(١) جاء في المعجم الوسيط . الدّلالة – بفتح الدال المشدّدة – ما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه . وبالكسر أيضا .

(٢) الحارب . من يسلب غيره جميع ما يملك . والمفعول محروب .

ذلك الاعتقاد شبهة أيضًا ، وقد سمى المعنى الذى يعتقد عنده ذلك الاعتقاد شبهة ، فيقال : هذه الحيلة شبهة لقوم اعتقدوها معجزة .

الفرق بين الدلالة والشبهة - فيما قال بعض المتكلمين- أن النظر فى الدلالة يوجب العلم ، والشبهة يعتقد عندها أنها دلالة ، فيختار الجهل ، لا لمكان الشبهة، ولا للنظر فيها ، والاعتقاد هو الشبهة ، فى الحقيقة لا المنظور فيه .

الفرق بين الدلالة والأَمارة : أن الدلالة عند شيوخنا ما يؤدى النظر فيه إلى العلم ، والأمارة ما يؤدى النظر فيه إلى غلبة الظن لنحو ما يطلب به من جهة القبلة ، ويعرف به جزاء الصيد ، وقِيَم المُتلَفَات ، والظن فى الحقيقة ليس يجب عن النظر فى الأمارة لوجوب النظر عن العلم فى الدلالة ، وإنما يختار ذلك عنده، فالأمارة فى الحقيقة ما يختار عنده الظن، ولهذا جاز اختلاف المجتهدين مع علم كل واحد منهم بالوجه الذى منه خالفه كاختلاف الصحابة فى مسائل الجَدّ ، واختلاف آراء ذوى الرأى فى الحروب وغيرها مع تقاربهم فى معرفة الأمور المتعلقة بذلك ، ولهذا تستعمل الأمارة فيما كان عقليًا وشرعيًا .

الفرق بين الدلالة والحُجَّة : قال بعض المتكلمين الأدلة تنقسم أقسامًا: وهى دلالة العقل ، ودلالة الكتاب ، ودلالة السنة ، ودلالة الإجماع ، ودلالة القياس، فدلالة العقل ضربان : أحدهما ؛ ما أدى النظر فيه إلى العلم بسوى المنظور فيه ، أو بصفة لغيره ، والآخر : ما يستدل به على صفة له أخرى ، وتسمى طريقة النظر ، ولا تسمى دلالة لأنه يبعد أن يكون الشىء دلالة على نفسه، أو على بعض صفات نفسه ، فلا يبعد أن يكون يدل على غيره ، وكل ذلك يسمى حجة فافترقت الحجة والدلالة من هذا الوجه .

وقال قوم : لا يسميان حجة ودلالة إلا بعد النظر فيهما ، وإذا قلنا : حجة الله، ودلالة الله ، فالمراد أن الله نصبهما ، وإذا قلنا : حجة العقل ، ودلالة العقل، فالمراد أن النظر فيهما يُفْضى إلى العلم من غير افتقار إلى أن ينصبهما ناصب .

وقال غيره : الحجة هى الاستقامة فى النظر ، والمضى فيه على سَنَن مستقيم من ردّ الفرع إلى الأصل ، وهى مأخوذة من المَحَجَّة ، وهى الطريق المستقيم وهذا هو فعل المستدل ، وليس من الدلالة فى شىء ، وتأثير الحجة فى النفس كتأثير البرهان فيها ، وإنما تنفصل الحجة من البرهان ، لأن الحجة مشتقة من معنى الاستقامة فى القصد حَجّ يَحُجُّ إذا استقام فى قصده ، والبرهان لا يعرف له اشتقاق ، وينبغى أن يكون لغة مفردة .

الفرق بين الاحتجاج والاستدلال : أن الاستدلال طلب الشىء من جهة غيره ، والاحتجاج هو الاستقامة فى النظر على ماذكرنا سواء كان من جهة ما يطلب معرفته ، أو من جهة غيره .

الفرق بين دلالة الكلام ودلالة البُرهان :أن دلالة البُرهان هى : الشهادة للمقالة بالصحة ، ودلالة الكلام :إحضاره المعنى النفسَ من غير شهادة له بالصحة إلا أن يتضمن بعض الكلام دلالة البرهان ، فيشهد بصحة المقالة .

ومن الكلام ما يتضمن دلالة البرهان ، ومنه مالا يتضمن ذلك ، إذ كل برهان ، فإنه يمكن أن يظهر بالكلام ، كما أن كل معنى يمكن ذلك فيه ، والاسم دلالة على معناه ، وليس برهانًا على معناه ، وكذلك هداية الطريق دلالة عليه ، وليس برهانًا عليه فتأثير دلالة الكلام خلاف تأثير دلالة البرهان .

الفرق بين الاستدلال والدلالة : أن الدلالة ما يمكن الاستدلال به ، والاستدلال فعل المستدلّ ، ولو كان الاستدلال والدلالة سواء لكان يجب أن لو صنع جميع المكلفين للاستدلال على حدث العالم أن لا يكون فى العالم دلالة على ذلك .

الفرق بين الدلالة والعلامة : أن الدلالةعلى الشىء ما يمكن كل ناظر فيها أن يستدل بها عليه كالعَالَم لما كان دلالة على الخالق كان دالا عليه لكل مستدل به ، وعلامة الشىء ما يعرفُ به المعلِّم له ، ومن شاركه فى معرفته دون كلّ واحدٍ كالحجَر تجعله علامة لدفين تدفنه ، فيكون دلالة لك دون

غيرك ، ولا يمكن غيرك أن يستدل به عليه إلا إذا وافقته على ذلك كالتصفيق تجعله علامةً لمجيء زيد ، فلا يكون ذلك دلالة إلا لمن يوافقك عليه ، ثم يجوز أن تُزيل علامة الشيء بينك وبين صاحبك ، فتخرج من أن تكون علامة له ، ولا يجوز أن تخرج الدلالة على الشيء من أن تكون دلالة عليه ، فالعلامة تكون بالوضع والدلالة بالاقتضاء .

الفرق بين العلامة والآية : أن الآية هى العلامة الثابتة، من قولك تأَيَّيْت بالمكان إذا تحبست به وتثبتَّ ، قال الشاعر :

وعلمتُ أَنْ لَيْسَتْ بدار ثابتة فكصفقةٍ بالكفُ كانَ رُقَادِى

أى ليست بدار تَحَبسُ وتُثبت ، وقال بعضهم: أصل آية أَيية ولكن لما اجتمعت ياءان قلبوا إحداهما ألفا كراهة التضعيف ، وجاز ذلك لأنه اسم غير جار على فعل .

الفرق بين العلامة و الأثر : أن أثر الشيء يكون بعده ، وعلامته تكون قبله تقول : الغيوم والرياح علامات المطر ، ومدافع السيول آثار المطر .

الفرق بين العلامة والسِّمة : أن السمة ضرب من العلامات مخصوص، وهو ما يكون بالنار في جسد حيوان مثل سمات الإبل ، وما يجرى مجراها وفي القرآن: ﴿ سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرْطُومِ ﴾ [سورة القلم : ١٦] وأصلها التأثير فى الشيء ومنه الوَسْمِيّ لأنه يؤثر في الأرض أثراً(٣) ، ومنه الموسم لما فيه من آثار أهله والوسمة : معروفة سميت بذلك لتاثيرها فيما يخضب بها(٤) .

الفرق بين الدلة والبرهان أن البرهان لايكون الا قولاً، يشهد بصحة الشيء ، والدلالة تكون قولاً ، تقول العالم دلالةعلى القديم وليس العالَمُ قولا، وتقول : دلالتى على صحة مذهبك . وقال بعض العلماء : البرهان : بيان يشهد بمعنى آخر حق فى نفسه وشهادته، مثال ذلك أن الإخبار بأن الجسم مُحدث هو بيان بأن له مُحْدِثًا، والمعنى الأول حق فى نفسه ،

(٣) الوسمى – كما جاء فى اللسان – مطر أول الربيع وهو بعد الخريف ؛ لأنه يسم الأرض بالنبات ، فيصير فيها أثرا فى أول السنة .

(٤) الوسمة – كما فى اللسان – أهل الحجاز يثقلونها ، وغيرهم يخففها ، كلاهما شجر له ورق يختضب به .

والدليل : ماينبىء عن معنى من غير أن يشهد بمعنى آخر ، وقد ينبىء عن معنى يشهد بمعنى آخر ، **فالدليل** : أعم ، وسمعت من يقول : **البرهان** ما يقصد به قطع حُجّةِ الخصم فارسى معرب وأصله بُرَان ؛ أى اقطع ذاك، ومنه البرهة وهى القطعة من الدلالة ولا يعرف صحة ذلك ، وقال على بن عيسى: الدليل يكون وضعيًا قد يمكن أن يجعل على خلاف ما جعل عليه نحو دلالة الاسم على المسمى، **وأما دلالة** البرهان فلا يمكن أن توضع دلالة علي خلاف ما هى دلالة عليه نحو دلالة الفعل على الفاعل ، لا يمكن أن تجعل دلالةعلى أنه ليس بفاعل.

الفرق بين الأمارة والعَلاَمة : أن الأَمارة هي العلامة الظاهرة ، ويدل على ذلك أصل الكلمة وهو الظهور ، ومنه قيل أمر الشىءُ إذا كثر ، ومع الكثرة ظهور الشأن ، ومن ثم قيل : الأمارة لظهور الشأن ، وسميت المشورة أمارًا لأن الرأى يظهر بها، وائتمر القوم إذا تشاوروا قال الشاعر :

*** ففيم الإمارةُ، فيكم والأَمار؟ ***

الفرق بين العلامة والرسم : أن الرسمَ هو إظهار الأثر فى الشىء ليكون علامة فيه ، **والعلامة** تكون ذلك وغيره ؛ ألا ترى أنك تقول : علامة مجى ء زيد تصفيق عمرو ، وليس ذلك بأثر .

الفرق بين الرَّسْم والخَتْم : أن الختم ينبىء عن إتمام الشىء ، وقطع فعله وعمله تقول : ختمت القرآن ؛ أى : أتممت حفظه وقرأته ، وقطعت قراءته ، وختمت الكتاب لأنه آخر ما يفعل به لحفظه ، ولا ينبىء الرسم عن ذلك ، وإنما الرسم إظهار الأثر بالشىء ليكون علامة فيه ، وليس يدل على تمامه ؛ ألا ترى أنك تقول : ختمت القرآن ، ولا تقول : رسمته ، فإن استعمل الرسم فى موضع الختم فى بعض المواضع فلقرب معناه من معناه ، والأصل فى الختم ختم الكتاب لأنه يقع بعد الفراغ منه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [سورة يس : ٦٥]مَنْعٌ ، وقوله تعالى: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾[سورة البقرة :٧] ليس بَمنْع ، ولكنه ذم بأنها كالممنوعة من قبول الحق ، على أن الرسم فارسى معرَّب لا أصل له فى العربية فيجوز أن يكون

بمعنى الختم لا فرق بينهما لأنهما لغتان .

الفرق بين الخَتْم والطَّبْع : أن الطبع أثر يثبت فى المطبوع ويلزمه ، فهو يفيد من معنى الثبات واللزوم مالا يفيده الختم ؛ ولهذا قيل : طبَعَ الدرهمَ طبعًا ، وهو الأثر الذى يؤثّره فيه ، فلا يزول عنه ، كذلك أيضًا قيل : طبع الإنسان لأنه ثابت غير زائل ، وقيل : طبع فلان على هذا الخلق إذا كان لا يزول عنه ، وقال بعضهم : الطبع علامة تدل على كُنْهِ الشىء ، قال : وقيل: طبع الإنسان لدلالته على حقيقة مزاجه من الحرارة والبرودة ، قال : وطبع الدرهم علامة جوازه .

الفرق بين العلة والدلالة : أن كل علة مطردة منعكسة ، وليس كل دلالة تطرد وتنعكس ، ألا ترى أن الدلالة على حدث الأجسام هى استحالة خلوها عن الحوادث ، وليس ذلك بمطرد فى كل محدث لأن العرض محدث ، ولا تحله الحوادث ، والعلة فى كون المتحرك متحركا هى الحركة ، وهى مطردة فى كل متحرك ، وتنعكس ، فليس بشىء يحدث فيه حركة إلا وهو متحرك ، ولا متحرك إلا وفيه حركة .

الفرق بين العلة والسبب : أن من العلة ما يتأخر عن المعلول ، كالربح وهو علة التجارة يتأخر ويوجد بعدها ، والدليل على أنه علة لها أنك تقول إذا قيل لك : لِمَ تتجر ؟ قلت : للربح .

وقد أجمع أهل العربية أن قول القائل لِمَ ؟ مطالبة بالعلة لا بالسبب ، فإن قيل : ما أنكرت أن الربحَ علّة لحسن التجارة ، وسبب له أيضاً ، قلنا : أول ما فى ذلك أنه يوجب أن كل تجارة فَيها ربحٌ حَسَنَةٌ ، لأنه قد حصل فيها علة الحسن ، كما أن كل ما حصل فيه ربح فهو تجارة ، **والسبب** لا يتأخر عن مسببه على وجه من الوجوه ألا ترى أن الرمى الذى هو سبب لذهاب السهم لا يجوز أن يكون بعد ذهاب السهم ، **والعلة فى اللغة** : ما يتغير حكم غيره به ، ومن ثم قيل للمرض : علة لأنه يغير حال المريض ، ويقال للداعى إلى الفعل علة له ، تقول فعلت كذا لعلة كذا ، وعند بعض المتكلمين أن العلة ما توجب حالا لغيره كالكون والقدرة ، ولا تقول ذلك فى

السواد لما لم يوجب حالا ، والعلة فى الفقه ما تعلق الحكم به من صفات الأصل المنصوص عليه عند القايس .

الفرق بين السبب والشرط : أن السببَ يُحتَاجُ إليه فى حدوث المسبَّب ولا يحتاج إليه فى بقائه ؛ ألا ترى أنه قد يوجد المسبَّب والسببُ معدوم ، وذلك نحو : ذهاب السهم يوجد مع عدم الرمى ، والشرط يُحتاج إليه فى حال وجود المشروط وبقائه جميعا ، نحو : الحياة لما كانت شرطًا فى وجود القدرة ، لم يجز أن تبقى القدرة مع عدم الحياة .

الفرق بين السبب والآلة : أن السبب يُوجِبُ الفعل ، والآلة لا توجبه ، والآلة هى التى يحتاج إليها بعض الفاعلين دون بعض ، فلا ترجع إلى حسن الفعل وهى كاليد والرجل .

الفرق بين النظر والاستدلال : أن الاستدلال طلب معرفة الشىء من جهة غيره . والنظر طلب معرفته من جهته ، ومن جهة غيره ، ولهذا كان النظر فى معرفة القادر قادرًا من جهة فعله استدلالا ، والنظر فى حدوث الحركة ليس باستدلال ، وحد النظر : طلب إدراك الشىء من جهة البصر أو الفكر ، ويحتاج فى إدراك المعنى إلى الأمرين جميعًا كالتأمل للخط الدقيق بالبصر أولا ، ثم بالفكر لأن دلالة الخط الدقيق التى بها يقرأ طريق إلى إدراك المعنى ، وكذلك طريق الدلالة المؤدية إلى العلم بالمعنى ، وأصل النظر المقابلة فالنظر بالبصر الإقبال به نحو المبصر ، والنظر بالقلب الإقبال بالفكر نحو المفكر فيه ، ويكون النظر باللمس ليُدْرَى اللين من الخشونة ، والنظر إلى الإنسان بالرحمة هو الإقبال عليه بالرحمة ، والنظر نحو ما يتوقع ، والإنظار إلى مدة هو الإقبال بالنظر نحو المتوقع ، والنظر بالأمل هو الإقبال به نحو المأمول ، والنظر من المَلِك لرعيته هو إقباله نحوهم بحسن السياسة ، والنظر فى الكتاب بالعين والفكر هو الإقبال نحوه بهما ، ونظرَ الدهرُ إليهم ؛ أى : أهلكهم وهو إقباله نحوهم بشدائده ، والنظير المثيل ، فإنك إذا نظرت إلى أحدهما ، فقد نظرت إلى الآخر ، وإذا قرن النظر بالقلب فهو الفكر فى أحوال ما ينظر فيه . وإذا قرن بالبصر

كان المراد به تقليب الحدقة نحو ما يلتمس رؤيته مع سلامة الحاسة .

الفرق بين النظر والتأمل : أن النظر هو ما ذكرناه ، والتأمل هو النظر المؤمَّل به معرفة مايطلب ، ولا يكون إلا فى طول مدة ؛ فكل تأمل نظر ، وليس كل نظر تأملا .

الفرق بين النظر والبديهة : أن البديهة أول النظر يقال : عرفته على البديهة أى : فى أول أحوال النظر ، وله فى الكلام بديهة حسنة إذا كان يرتجله من غير فكر فيه .

الفرق بين البديهة والرَّوِيّة : أن الرويَّة فيما قال بعضهم: آخر النظر ، والبديهة أولا ، ولهذا يقال للرجل إذا وصف بسرعة الإصابة فى الرأى : بديهتهُ كَرَوِيَّةِ غيره ، وقال بعضهم : الرَّوِيّة طول التفكر فى الشىء وهو خلاف البديهة ، وبديهة القول ما يكون من غير فكر ، والروِيّة إشباع الرأى، والاستقصاء فى تأمله تقول : روَّأت فى الأمر بالتشديد ، وفَعَّلت بالتشديد للتكثير والمبالغة ، وتركت همزة الروية لكثرة الاستعمال .

الفرق بين النظر والفكر : أن النظر يكون فكرًا ويكون بديهة ، والفكر ماعدا البديهة .

الفرق بين النظر والانتظار : أن الانتظار طلب ما يقدر النظر إليه ، ويكون فى الخير والشر ، ويكون مع شك ويقين ، وذلك أن الإنسان ينتظر طعامًايعمل فى داره وهو لا يشك أنه يحضر له ، وينتظر قدوم زيد غدًا ، وهو شاك فيه .

الفرق بين التفكير والتدبر : أن التدبر تصرف القلب بالنظر فى العواقب ، والتفكر تصرف القلب بالنظر فى الدلائل . وسنبين اشتقاق التدبر، وأصله فيما بعد .

الفرق بين النظر والرؤية : أن النظر طلب الهدى ، والشاهد قولهم : نظرت فلم أر شيئا ، وقال على بن عيسى : النظر طلب ظهور الشىء ، والناظر الطالب لظهور الشىء ، والله ناظر لعباده بظهور رحمته إياهم ،

ويكون الناظر الطالب لظهور الشيء بإدراكه من جهة حاسة بصره ، أو غيرها من حواسه ، ويكون الناظر إلى لين هذا الثوب من لين غيره ، والنظر بالقلب من جهة التفكر ، **والإنظار** : التوقف لطلب وقت الشيء الذى يصلح فيه . قال : والنظر أيضا هو الفكر والتأمل لأحوال الأشياء ، ألا ترى أن الناظر على هذا الوجه لابد أن يكون مفكرًا ، والمفكر على هذا الوجه يسمى ناظرًا ، وهو معنى غير الناظر ، وغير المنظور فيه ، ألا ترى أن الإنسان يفصل بين كونه ناظرًا ، وكونه غير ناظر ، ولا يوصف القديم بالنظر ؛ لأن النظر لا يكون إلا مع فقد العلم ، ومعلوم أنه لا يصلح النظر فى الشيء ليعلم إلا وهو مجهول ، والنظر يشاهد بالعين فيفرق بين نظر الغضبان ونظر الراضى ، وأخرى فإنه لو طلب جماعة الهلال ليعلم من رآه منهم ممن لم يره مع أنهم جميعا ناظرون ؛ فصح بهذا أن النظر تقليب العين حِيالَ مكان المرئى طلبًا لرؤيته ، والرؤية هى إدراك المرئى ، ولما كان الله تعالى يرى الأشياء من حيث لا يطلب رؤيتها صح أنه لا يوصف بالنظر .

الفرق بين قولنا : مد إليه بصره ، واستشرفه ببصره : أن قولنا استشرفه ببصره معناه أنه مدّ إليه بصره من أعلاه .

*** ومما يجرى مع ذلك :**

الفرق بين الانتظار والترجى : أن الترجى انتظار الخير خاصة ، ولا يكون إلا مع الشك ، وأما الانتظار والتوقع فهو طلب ما يقدر أن يقع .

الفرق بين الانتظار والتربص : أن التربص طول الانتظار : يكون قصير المدة وطويلها ، ومن ثم يسمي المتربص بالطعام وغيره متربصا ؛، لأنه يطيل الانتظار لزيادة الربح ، ومنه قوله تعالى : ﴿فَتَرَبَّصُوا بِهِ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [سورة المؤمنون: ٢٥]وأصله من الرُّبْصَةِ ، وهى التلبث ، يقال : مالى على هذا الأمر رُبْصَة ، أى تلبث فى الانتظار حتى طال .

الفرق بين الانتظار والإمهال : أن الانتظار مقرون بما يقع فيه النظر والإمهال مبهم .

الفرق بين قولهم : آنست ببصرى ، وأحسست ببصرى : أن الإحساس يفيد الرؤية وغيرها بالحاسّة ، والإيناس يفيد الأنس بما تراه ، ولهذا لا يجوز أن يقال : إن الله يؤنس ويحس ، إذ لا يجوز عليه الوصف بالحاسة والأنس ، ويكون الإيناس فى غير النظر .

الفرق بين الخاطر والنظر : أن الخاطر مرور معنى بالقلب بمنزلة خطاب مخاطب يحدث بضروب الأحاديث ، والخواطر تنقسم بحسب المعانى إذ كل معنى فله خاطر يختصه يخالف جنس ما يختص غيره ، ومن كمال العقل تصرف القلب بالخواطر ، ولا يصح التكليف إلا مع ذلك ، وعند أبى على أن الخاطر جنس من الأعراض لا يوجد إلا فى قلب حيوان ، وأنه شىء بين الفكر والذكر ، لأن الذكر علم ، والفكر جنس من النظر الذى هو سبب العلم ، والخواطر تنبه على الأشياء وتكون ابتداءً ولا تولد علمًا ، ومنزلة الخاطر فى ذلك منزلة التخيل فى أنه بين العلم والظن لأنه تمثّل شىءٍ من غير حقيقة ، وعند البلخى - رحمه الله - أنه كلام يحدثه الله تعالى فى سمع الإنسان ، أو يحدثه الملك ، أو الشيطان فإذا كان من الشيطان سُمّى وَسواسًا ، وإلى هذا ذهب أبو هاشم رحمه الله ، والذى يدل على أن الخاطر ليس بكلام ، ما يدل من أفعال الأخرس على خطور الخواطر بقلبه ، وهو لا يعرف الكلام أصلا ، ولا يعرف معانيه ، وعن إبراهيم أنه لابد من خاطرين : أحدهما يأمر بالإقدام ، والآخر بالكف ليصح الاختيار ، وعن ابن الراوندى : أن خاطر المعصية من الله تعالى ، وأن ذلك كالعقل والشهوة لأن الشهوة ميل الطبع إلى المشتهَى ، والعقل التمييز بين الحسن والقبيح .

الفرق بين الذكر والخاطر : أن الخاطر يكون ابتداءً ، ويكون عن عُزُوب، والذكر لا يكون إلا عن عُزوب لأنه إنما يذكر ما عَزب(٥) عنه ، وهو عَرَضٌ ينافى النسيان .

---

(٥) عزب كنصر وضرب : بَعُد ، والعازب : المتباعد فى طلب الكلأ عن أهله . [مفردات الراغب] .

* **ومما يجرى مع الاستدلال القياس :**

الفرق بين القياس وبين الاجتهاد : أن القياس حمل الشىء على الشىء فى بعض أحكامه لوجه من الشبه ، وقيل حمل الشىء على الشىء وإجراء حكمه عليه لشبه بينهما عند الحامل(٦) ، وقال أبو هاشم رحمه الله : حمل شىء على شىء ، وإجراء حكمه عليه ، ولذلك سمى المكيال مقياسًا من حيث كان يحمل عليه ما يراد كيله ، وكذلك يسمون ما يقدّر به النعال مقياسًا أيضًا ، ولذلك لا يستعمل القياس فى شىء من غير اعتبار له بغيره، وإنما يقال قست الشىء بالشىء ؛ فلا يقال لمن شبه شيئًا بشىء من غير أن يحمل أحدهما على الآخر ، ويجرى حكمه عليه -قايس ، ولو جاز ذلك لجاز أن يسمى الله تعالى : قايسًا لتشبيهه الكافر بالميت ، والمؤمن بالحى ، والكفر بالظلمة ، والإيمان بالنور .

ومَنْ قال : القياس استخراج الحق من الباطل فقد أبعد ؛ لأن النصوص قد يستخرج بها ذلك ولا يسمى قياسًا ، ومثال القياس قولك : إذا كان ظلم المحسن لا يجوز من حكيم ، فعقوبة المحسن لا تجوز منه .

والفقهاء يقولون : هو حمل الفرع على الأصل لعلة الحكم ، والاجتهاد موضوع فى أصل اللغة لبذل المجهود ؛ ولهذا يقال : اجتهدَ فى حمل الحجر، إذا بذل مجهوده فيه ، ولا يقال : اجتهدت فى حمل النواة .

وهو عند المتكلمين ما يقتضى غلبة الظن فى الأحكام التى كل مجتهد فيها مصيب ، ولهذا يقولون : قال أهل الاجتهاد كذا ، وقال أهل القياس كذا ، فيفرقون بينهما ؛ فعلى هذا الاجتهاد أعم من القياس ، لأنه يحتوى على القياس وغيره .

وقال الفقهاء : الاجتهاد بذل المجهود فى تعرف حكم الحادثة من النص لا بظاهره ولا فحواه ، ولذلك قال معاذ : «أجتهد رأيى فيما لا أجد فيه كتابًا ولا سنة . **وقال الشافعى** : الاجتهاد والقياس واحد وذلك أن **الاجتهاد** عنده هو أن يعلّل أصلاً ، ويرد غيره إليه بها ، فأما الرأى فما أوصل إليه

(٦) وهو من يحمل الشىء على الشىء ، ويجرى حكمه عليه لشبه بينهما عنده .

الحكم الشرعى من الاستدلال والقياس ، ولذلك قال معاذ : «أجتهد رأيى» ، وكتب عمر هذا ما رأى عمر ، وقال على - رضي الله عنه - رأيى ورأى عمر أن لا يُبعن ثم رأيت بَيعهن ؛ يعنى : أمهات الأولاد ، وفيه دلالة على بطلان قول من يرد الرأى ويذمه ، والترجيح ما أيد به العلة ، والخبر إذا قابله ما يعارضه ، والاستدلال أن يدل على أن الحكم فى الشىء ثابت من غير رده إلى أصل ، والاجتهاد لا يكون إلا فى الشرعيات وهو مأخوذ من بذل المجهود واستفراغ الوسع فى النظر فى الحادث ليرده إلى المنصوص على حسب ما يغلب فى الظن وإنما يوسع ذلك مع عدم الدلالة والنص ، ألا ترى أنه لا يجوز لأحد أن يقول : إن العلم بحدوث الأجسام اجتهاد ، كما أن سهم الجد اجتهاد ، ولا يجوز أن يقال : وجوب خمسة دراهم فى مائتى درهم مسألة اجتهاد ، لكون ذلك مُجمعًا عليه ، وقد يكون القياس فى العقليات فالفرق بينه وبين الاجتهاد ظاهر .

الفرق بين دلالة الآية وتضمين الآية : أن دلالة الآية على الشىء هو ما يمكن الاستدلال به على ذلك الشىء ؛ كقوله : الحمد لله ، يدل على معرفة الله إذا قلنا : إن معنى قوله : الحمد لله أمرٌ لأنه لا يجوز أن يحمد من لا يعرف ، ولهذا قال أصحابنا : إن معرفة الله واجبة ؛ لأن شكره واجب ؛ لأنه لا يجوز أن يشكر من لا يعرف ، وتضمين الآية هو احتمالها للشىء بلا مانع، ألا ترى أنه لو احتملته لكن منع منه القياس ، أو سنة ، أو آية أخرى لم تتضمنه ، ولهذا نقول : إن قوله : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [سورة المائدة :٣٨] لا يتضمن وجوب القطع على من سرق . دانقاً(٧) ، وإن كان محتملا لذلك لمنع السُّنة منه ، وهذا واضح والحمد لله تعالى .

(٧) الدانق : سدس الدرهم ، والجمع دوانق ، ودوانيق .

الباب الرابع

فى الفرق بين أقسام العلوم، وما يجرى مع ذلك من الفرق بين الإدراك والوجدان، وفى الفرق بين ما يضاد العلوم ويخالفها

الفرق بين العلم والمعرفة : أن المعرفةَ أخصٌّ من العلم ، لأنها علم بعين الشيء مفصلا عما سواه ، والعلم يكون مُجْملا ومفصَّلا . قال الزهرى : لا أصف الله بأنه عارف ، ولا أعنّف من يصفه بذلك ، لأن المعرفة مأخوذة من عِرفان الدار ، يعنى آثارها التى تعرف بها . قال : ولا يجوز أن يكون علم الله تعالى بالأشياء من جهة الأثر والدليل ، قال : والمعرفة تمييز المعلومات ، فأومأ إلى أنه لا يصفه بذلك كما لا يصفه بأنه مميز ، وليس ما قاله بشيء لأن آثار الدار إن كانت سُمِّيت عرفانا فسميت بذلك لأنها طريق إلى المعرفة بها ، وليس فى ذلك دليل على أن كل معرفة تكون من جهة الأثر والدليل .

وأما وصف العارف بأنه يفيد تمييز المعلومات فى علمه ، فلو جعله دليلا على أن الله عارف ، كان أولى من أن المعلومات متميزة فى علمه بمعنى أنها متخيلة له ، وإنما لم يُسمَّ علمه تمييزًا لأن التمييز فينا هو استعمال العقل بالنظر والفكر اللذين يؤديان إلى تمييز المعلومات ، فلم يمتنع أن توصف معلوماته بأنها متميزة ، وإن كان لا يوصف بأنه مُمَيِّز ، لأن تميزها صفة لها لا له ، والمعرفة بها تفيد ذلك فيها لا فيه ، فكل معرفة علم ، وليس كل علم معرفة ، وذلك أن لفظ المعرفة يفيد تمييز المعلوم من غيره ، ولفظ العلم لا يفيد ذلك إلا بضرب آخر من التخصيص فى ذكر المعلوم ، والشاهد قول أهل اللغة : إن العلم يتعدى إلى مفعولين ليس لك الاقتصار على أحدهما إلا أن يكون بمعنى المعرفة ؛ كقوله تعالى : ﴿ لا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾[سورة الأنفال:٦٠] أى لا تعرفونهم الله يعرفهم ، وإنما كان ذلك كذلك ، لأن لفظ العلم مبهم ، فإذا قلت : علمت زيدا فذكرته باسمه الذي يعرفه به المخاطب لم يفد ، فإذا قلت قائمًا أفدت ؛ لأنك دللت بذلك على أنك علمت زيدا

على صفة جاز أن لا تعلمه عليها مع علمك به فى الجملة ، وإذا قلت : عرفت زيدا أفدت لأنه بمنزلة قولك : علمته متميزا من غيره ، فاستغنى عن قولك متميزًا من غيره لما فى لفظ المعرفة من الدلالة على ذلك . والفرق بين العلم والمعرفة إنما يتبين فى الموضع الذى يكون فيه جملة غير مبهمة ؛ ألا ترى أن قولك : علمت أن لزيد ولدا ،وقولك : عرفت أن لزيد ولدًا ، يجريان مجرًى واحدًا .

الفرق بين العلم واليقين : أن العلم هو اعتقاد الشىء على ما هو به على سبيل الثقة ، واليقين هو سكون النفس وثلج الصدر بما علم ، ولهذا لا يجوز أن يوصف الله تعالى باليقين ، ويقال : ثَلَجُ اليقين ، وبَرْد اليقين ، ولا يقال : ثَلَجُ العلم ، وبرْدُ العلم ، وقيل : الموقن العالم بالشىء بعد حَيْرَة الشك ، والشاهد : أنهم يجعلونه ضد الشك فيقولون : شك ويقين ، وقلما يقال : شك وعلم ، فاليقين مايزيل الشك دون غيره من أضداد العلوم ، والشاهد قول الشاعر :

بكى صاحبى لما رأى الدربَ دونَه وأيقن أنّا لاحقان بقَيْصَرَا[(١)]

أى : أزال الشك عنه عند ذلك ، ويقال : إذا كان اليقين عند المصلّى أنه صلى أربعًا فله أن يُسَلِّم ، وليس يراد بذلك أنه إذا كان عالمًا به ، لأن العلم لايضاف إلى ماعند أحد إذا كان المعلوم فى نفسه على ما علم ، وإنما يضاف اعتقاد الإنسان إلى ما عنده سواء كان معتقده على ما اعتقده أولا إذا زال به شكه ، وسمى علمنا يقينًا ، لأن فى وجوده ارتفاع الشك .

الفرق بين العلم والشعور : أن العلم هو ماذكرناه ، والشعور علم يوصل إليه من وجه دقيق كدقة الشَّعْر ، ولهذا قيل للشاعر : شاعر لفطنته لدقيق المعانى ، وقيل للشعير : شعير للشظية الدقيقة التى فى طرفه خلاف الحنطة ، ولا يقال : الله تعالى يشعر ؛ لأن الأشياء لا تدق عنه ، وقال بعضهم : الذم للإنسان بأنه لا يشعر أشد مبالغة من ذمه بأنه لا يعلم ؛ لأنه إذا قال لا يشعر ، فكأنه أخرجه إلى معنى الحِمَار وكأنه قال : لا يعلم من

(١) قال فى اللسان : كل مدخل إلى الروم درب من دروبها . وأقول : هناك مثل قريب من هذا هو : كل الطرق مؤدية إلى روما .

وجه واضح ولا خفى ، وهو كقولك : لا يحس ، وهذا قول من يقول : إن الشعور هو أن يدرك بالمشاعر وهى الحواس ، كما أن الإحساس هو الإدراك بالحاسة ولهذا لا يوصف الله بذلك .

الفرق بين البَصير والمستَبصِر : أن البصير على وجهين ؛ أحدهما المختص بأنه يدرك المُبصَرَ إذا وجد ، وأصله البصر وهو صحة الرؤية ، ويؤخذ منه صفة مُبْصِر بمعنى رأى ، والرأى هو المدرك للمرئى والقديم رأى بنفسه ، والآخر البصير بمعنى العالم ، تقول منه : هو بصير وله به بَصَر وبصيرة ؛ أى : علم ، والمستبصر هو العالم بالشىء بعد تطلب العلم ، كأنه طلب الإبصار مثل المستفهم والمستخبر المتطلب للفهم والخبر ، ولهذا يقال : إن الله بصير ، ولا يقال مستبصر ، ويجوز أن يقال : إن الاستبصار هو أن يتضح له الأمر حتى كأنه يبصره ولا يوصف الله تعالى به لأن الاتضاح لا يكون إلا بعد الخفاء .

*** ومما يجرى مع هذا :**

الفرق بين البَصَر والعَيْن : أن العين آلة البصر وهى الحدقة ، والبصر اسم للرؤية ؛ ولهذا يقال : إحدى عينيه عمياء ، ولا يقال أحد بصريه أعمى، وربما يجرى البصر على العين الصحيحة مجازا ، ولا يجرى على العين العمياء ، فيدلك هذا على أنه اسم للرؤية على ما ذكرنا ، ويسمى العلم بالشىء إذا كان جليًا بصرا ، يقال لك فيه بصر ، يراد أنك تعلمه كما يراه غيرك .

الفرق بين التعليم والتلقين : أن التلقين يكون فى الكلام فقط ، والتعليم يكون فى الكلام وغيره تقول : لقنه الشعر وغيره ، ولا يقال : لقنه التجارة والنِّجارة والخياطة ، كما يقال : علمه فى جميع ذلك ، وأخرى فإن التعليم يكون فى المرة الواحدة ، والتلقين لا يكون إلا فى المرات ، وأخرى فإن التلقين هو مشافهتك الغير بالتعليم ، وإلقاء القول إليه ليأخذه عنك ، ووضع الحروف مواضعها والتعليم لا يقتضى ذلك . ولهذا لا يقال : إن الله يلقن العبد كما يقال : إن الله يعلمه .

الفرق بين العلم والرُّسوخ : أن الرسوخ هو أن يعلم الشىء بدلائل كثيرة أو بضرورة لا يمكن إزالتها ، وأصله الثبات على أصل يتعلق به ، وسنبين ذلك فى آخر الكتاب إن شاء الله ، وإذا علم الشىء بدليل لم يقل : إن ذلك رسوخ(٢) .

الفرق بين المعرفة الضرورية والإلهام : أن الإلهام ما يبدو فى القلب من المعارف بطريق الخير ليفعل ، وبطريق الشر ليترك ، والمعارف الضرورية على أربعة أوجه : أحدها : يحدث عند المشاهدة . والثانى : عند التجربة . والثالث : عند الأخبار المتواترة . والرابع : أوائل العقل .

الفرق بين العالم والمتحقق : أن المتحقِّق هو المتطلب حقّ المعنى حتى يدركه كقولك : تعَلّم ؛ أى : اطلب العلم ، ولهذا لا يقال : إن الله متحقق ، وقيل : التحقق لا يكون إلا بعد شك ؛تقول : تحققت ما قلته ؛ فيفيد ذلك أنك عرفته بعد شك فيه .

الفرق بين العلم والعقل : أن العقل هو العلم الأول الذى يزجر عن القبائح ، وكل من كان زاجره أقوى كان أعقل ، وقال بعضهم : العقل يمنع صاحبه عن الوقوع فى القبيح وهو من قولك : عقل البعيرَ إذا شده فمنعه من أن يثور ولهذا لا يوصف الله تعالى به ، وقال بعضهم : العقل الحفظ ، يقال : عقلت دراهمى ؛ أى : حفظتها وأنشد قول لبيد :

واعقلى إن كُنْتِ لَمّا تَعْقِلِى ولقد افلح من كان عَقَلْ

قال : ومن هذا الوجه يجوز أن يقال : إن الله عاقل ، كما يقال له : حافظ ، إلا أنه لم يستعمل فيه ذلك ، وقيل : العقل يفيد معنى الحَصر والحبس ، وعقل الصبى إذا وجد له من المعارف ما يفارق به حدود الصبيان وسميت المعارف التى تحصرمعلوماته عقلا ؛ لأنها أوائل العلوم ألا ترى أنه يقال للمخاطب : اعقل ما يقال لك ؛ أى : احصر معرفته لئلا يذهب عنك ، وخلاف العقل الحمق ، وخلاف العلم الجهل ، وقيل لعاقلة الرجل : عاقلة ،

(٢) قال الراغب فى مفرداته : رسوخ الشىء ثباته ثباتا متمكنا ، والراسخ فى العلم المتحقق به الذى لا يعرضه شبهة.

لأنهم يحبسون عليه حياته ، والعِقال ما يحبس الناقة عن الانبعاث ، قال : وهذا أحب إلى فى حَدّ العقل من قولهم : **هو علم بقبح القبائح والمنع من ركوبها** ؛ لأن فى أهل الجنة عقلاء ، لا يشتهون القبائح وليست علومهم منعًا ،ولو كان العقل منعًا لكان الله تعالى عاقلا لذاته وكنا معقولين لأنه الذى منعنا ، وقد يكون الإنسان عاقلا كاملا مع ارتكابه القبائح ، ولما لم يجز أن يوصف الله بأن له علومًا حَصَرت معلوماته ، لم يجز أن يسمى عاقلا ، وذلك أنه عالم لذاته بما لا نهاية له من المعلومات ، ولهذه العلة لم يجز أن يقال : إن الله معقول لنا لأنه لا يكون محصورًا بعلومنا كما لا تحيط به علومنا .

الفرق بين العَقْل والأرَب : أن قولنا : الأرَب يفيد وفور العقل من قولهم: عظم مؤرَّب إذا كان عليه لحم كثير وافر ، وقدح أريب وهو المعَلّى وذلك أنه يأخذ النصيب المؤرب أى الوافر(٣) .

الفرق بين العقل واللُّب : أن قولنا : اللب يفيد أنه من خالص صفات الموصوف(٤) به ، والعقل يفيد أنه يحصر معلومات الموصوف به ، فهو مفارق له من هذا الوجه ، ولُباب الشىء ولُبه خالصه ، ولما لم يجز أن يوصف الله تعالى بمعان بعضها أخلص من بعض لم يجز أن يوصف باللب .

الفرق بين العقل والنُّهى : أن النُّهى هو النهاية(٥) فى المعارف التى لا يحتاج إليها فى مفارقة الأطفال ، ومن يجرى مجراهم وهى جمع واحدها النُّهْية ، ويجوز أن يقال : إنها تفيد أن الموصوف بها يصلح أن يُنْتَهَى إلى رأيه، وسمى الغدير نِهْيًا لأن السيل ينتهى إليه ، والتنهية المكان الذى ينتهى إليه السيل ، والجمع التناهى ، وجمع النِّهى : أَنْهٍ(٦) وأَنْهاَ ء.

(٣) قال فى اللسان «أرب» كل ما وُفِّر فقد أُرِّب ، وكل موفر مؤرب .

(٤) قال الراغب فى مفرداته «لَبّ» اللُّبّ العقل الخالص من الشوائب ، وسُمّي بذلك لكونه خالص ما فى الإنسان من معانيه كاللباب ، واللب من الشىء ، وقيل : هو ما زكا من العقل ، فكل لُبّ عقل ، وليس كل عقل لبًا ، ولهذا علق الله – تعالى – الأحكام التى لايدركها إلا العقول الزكية بأولى الألباب .

(٥) قال الراغب فى مفرداته : والنُّهية : العقل الناهى عن القبائح جمعها نُهًى .

(٦) النِّهْى – بالكسر – الغزير فى لغة أهل نجد . وجمعه كما جاء فى اللسان : أَنْهٍ ، وأَنْهاء ، ونُهِىٌّ ، ونِهاء . وقيل النِّهى :الموضع الذى له حاجز بنهى الماء أن يفيض منه .

الفرق بين العقل والحِجا : أن الحِجَا هو ثبات العقل من قولهم تَحَجّى بالمكان إذا قام به .

الفرق بين العقل والذهن : أن الذهن هو نقيض سوء الفهم ، وهو عبارة عن وجود الحفظ لما يتعلمه الإنسان ولا يوصف الله به لأنه لا يوصف بالتعلم .

الفرق بين العِلم والفِطنة : أن الفِطْنَةَ هى التنبُّه على المعنى ، وضدها الغفلة ورجل مُغفَّل : لا فِطنة له وهى الفِطنة والفَطانة ، والطَّبَانة مثلها ورجل طبِنٌ فَطِنٌ ، ويجوز أن يقال : إن الفِطنة ابتداء المعرفة من وجه غامض ، فكل فِطنة علم ، وليس كل علم فطنة ، ولما كانت الفطنة علمًا بالشىء من وجه غامض ، لم يجز أن يقال : الإنسان فطن بوجود نفسه وبأن السماء فوقه .

الفرق بين الفِطنة والذّكاء : أن الذكاء تمام الفِطنة من قولك : ذكت النار إذا تم اشتعالها ، وسميت الشمسُ ذُكَاءً لتمام نورها ، والتذكية تمام الذبح ففى الذكاء معنى زائد على الفطنة .

الفرق بين الفِطنة والحِذق والكَيْس : أن الكَيْسَ هو سرعة الحركة فى الأمور ، والأخذ فيما يعنى منها دون مالا يعنى ؛ يقال : غلام كَيِّس ، إذا كان يُسرع الأخذ فيما يؤمر به ، ويترك الفضول ، وليس هو من قبيل العلوم ، والحذق أصله حدة القطع ، يقال : حذقه إذا قطعه ، وقولهم : حذق الصبى القرآن معناه أنه بلغ آخره ، وقطع تعلمه وتناهى فى حفظه وكل حاذق بصناعة فهو الذى تناهى فيها وقطع تعلمها ، فلما كان الله تعالى لا توصف معلوماته بالانقطاع لم يجز أن يوصف بالحذق .

*** ومما يجرى مع هذا :**

الفرق بين الأَلْمَعِىّ واللَّوْذَعِىّ : أن اللَّوْذَعِىّ هو الخفيف الظريف مأخوذ من لَذْع النار وهو سرعة أخذها فى الشىء ، والألمعى هو الفَطِن الذكى الذى يتبين عواقب الأمور بأدنى لمحة تلوح له .

الفرق بين الفطنة والنفاذ : أن النفاذ أصله فى الذهاب ، يقال : نفذ السهم إذا ذهب فى الرَّمِيّة ، ويسمى الإنسان نافذًا إذا كان فكره يبلغ حيث لا يبلغ فكر البليد ، ففى النفاذ معنى زائد على الفطنة ، ولا يكاد الرجلُ يسمى نافذًا إلا إذا كثرت فطنته للأشياء ، ويكون خَرَّاجًا ولاَّجًا فى الأمور ، وليس هو من الكَيِّس أيضًا فى شىء ، لأن الكَيِّسَ هو سرعة الحركة فيما يعنى دون مالا يعنى ، ويوصف به الناقص الآلة مثل الصبى ، ولا يوصف بالنفاذ إلا الكامل الراجح وهذا معروف .

الفرق بين ذلك وبين الجَلادة : أن أصل الجلادة صلابة البدن ، ولهذا سمى الجلدُ جلْدًا لأنه أصلب من اللحم ، وقيل : الجليد لصلابته ، وقيل : للرجل الصُّلْب على الحوادث جَلْدٌ وجليد من ذلك ، وقد جالد قِرْنَه ، وهما يُجَالدان إذا اشتد أحدهما على صاحبه ، ويقال للأرض الصُّلبة : الجَلَد بتحريك اللام(٧) .

*** ومما يجرى مع ذلك وليس منه :**

الفرق بين القَريحة والطبيعة : أن الطبيعة ما طبع عليه الإنسان ، أى خُلق ، والقريحة فيما قال المبرد : ما خرج من الطبيعة من غير تكلف ، ومنه فلان جيد القريحة ، ويقال للرجل : اقترح ماشئت ؛ أى : اطلب ما فى نفسك ، وأصل الكلمة الخلوص ، ومنه ماء قَراح إذا لم يخالطه شىء ، ويقال للأرض التى لا تنبت شيئا قِرْواح إذا لم يخالطها شىء من ذلك ، والنخلة إذا تجردت وخَلُصت جلدتها قِرْوَاح وذلك إذا نمت ، وتجاوزت ، وأتى عليها الدهر ، والفرسُ القارح يرجع إلى هذا لأنه قد تم سنه ، قال وأما القَرْحُ والقَرْحَةُ فليس من ذلك ، وإنما القَرْحُ ثَلْم فى الجلد والقَرْحَة مشبهة بذلك .

الفرق بين عَلاّم وعَلاّمة : أن الصفة بعلاَّم صفة مبالغة ، وكذلك كل ما كان على فعّال ، وعلاّمة وإن كان للمبالغة ، فإن معناه ومعنى دخول الهاء فيه

---

(٧) المناسب أن يكون مكان هذه الفقرة مع الفقرة الآتية فيما بعد تحت عنوان : الفرق بين الشدة والجلد ؛ ولعل الذى دعاه إلى ذلك ذكره «النفاذ» .

أنه يقوم مقام جماعة علماء ، فدخلت الهاء فيه لتأنيث الجماعة التى هى فى معناه ، فأما قول من قال : إن الهاء دخلت فى ذلك على معنى الداهية، فإن ابن دَرستَويه رده واحتج فيه بأن الداهية لم توضع للمدح خاصة ، ولكن يقال فى الذم والمدح وفي المكروه والمحبوب ، قال : وفى القرآن : ﴿وَالسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ﴾[القمر :٤٦] وقال الشاعر :

لكل أخى عيش وإن طال عمرهُ دُوَيْهِيةٌ تصفرّ منها الأنَامِلُ

يعنى الموت ، ولو كانت الداهية صفة مدح خاصة لكان ما قاله مستقيما ، وكذلك قوله : لحانة شبّهوه بالبهيمة غلط لأن البهيمة لا تلحن ، وإنما يلحن من يتكلم ، والداهية اسم من أسماء الفاعلين الجارية على الفعل يقال : دهى يدهى فهو داه ، وللأنثى داهية ، ثم يلحقها التأنيث على ما يراد به للمبالغة فيستوى فيه الذكر والأنثى ، مثل الراوية ، ويجوز أن يقال : إن الرجل سمى داهية ، كأنه يقوم مقام جماعة دهاة ، وراوية كأنه يقوم مقام جماعة رواة على ما ذكر قبل وهو قول المبرد .

الفرق بين الفهم والعلم : أن الفهم هو العلم بمعانى الكلام عند سماعه خاصة ، ولهذا يقال فلان سَيّئ الفهم إذا كان بطيء العلم بمعنى ما يسمع ، ولذلك كان الأعجمى لا يفهم كلام العربى ، ولا يجوز أن يوصف الله بالفهم، لأنه عالم بكل شيء على ما هو به فيما لم يزل ، وقال بعضهم : لا يستعمل الفهم إلا فى الكلام ، ألا ترى أنك تقول : فهمت كلامه ، ولا تقول : فهمت ذهابه ومجيئه كما تقول : علمت ذلك . وقال أبو أحمد بن أبى سلمة -رحمه الله- الفهم يكون فى الكلام وغيره من البيان كالإشارة ؛ألا ترى أنك تقول فهمت ما قلت ، وفهمت ما أشرت به إلى . قال الشيخ أبو هلال -رحمه الله- الأصل هو الذى تقدم ، وإنما استعمل الفهم فى الإشارة لأن الإشارة تجرى مجرى الكلام فى الدلالة على المعنى .

الفرق بين العلم والفقه : أن الفقه هو العلم بمقتضى الكلام على تأمله ؛ ولهذا لا يقال : إن الله يفقه ، لأنه لا يوصف بالتأمل ، وتقول لمن تخاطبه تفقه ما أقوله ، أى تأمله لتعرفه ، ولا يستعمل إلا على معنى الكلام

قال ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴾[الكهف:٩٣] وأما قوله تعالى : ﴿ وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم ﴾[الإسراء:٤٤] فإنه لما أتى بلفظ التسبيح الذي هو قول ذكر الفقه كما قال : ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ ﴾[الرحمن:٣١] عقب قوله : ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ [الرحمن : ٢٩].

قال الشيخ أبو هلال : -رحمه الله- وسمى علم الشرع فقها ، لأنه مبنى على معرفة كلام الله تعالى وكلام رسول الله ﷺ .

الفرق بين العالم والعليم : أن قولنا : عالم دال على معلوم ، لأنه من علمت وهو متعدٍ ، وليس قولنا : عليم جاريًا على علمية ، فهو لا يتعدى ، وإنما يفيد أنه إن صح معلوم علمه ، كما أن صفة سميع تفيد أنه إن صح مسموع سمعه، والسامع يقتضى مسموعًا ، وإنما يسمى الإنسان وغيره سميعًا إذا لم يكن أصم ، وبصيرًا إذا لم يكن أعمى ، ولا يقتضى ذلك مبصَرًا ومسموعًا ؛ ألا ترى أنه يسمى بصيرًا وإن كام مغمضًا ، وسميعًا وإن لم يكن بحضرته صوت يسمعه فالسميع والسامع صفتان ، وكذلك المبصر والبصير ، والعليم والعالم ، والقدير والقادر لأن كل واحد منهما يفيدمالا يفيده الآخر ، فإن جاء السميع والعليم وما يجرى مجراهما متعديًا فى بعض الشعر فإن ذلك قد جعل بمعنى السامع والعالم ، وقد جاء السميع أيضا بمعنى مُسْمِع فى قوله :

أمن ريحانةَ الداعى السَّميعُ — يؤرقنى وأصحابى هُجُوعُ(٨)

الفرق بين الصفة بسامع ، والصفة بعالم : أنه يصح عالم بالمسموع بعد تَقَضِّيه ولا يصح سامع له بعد تقضِّيه .

(٨) القائل -كما فى اللسان - عمرو بن معد يكرب ، وقد أتى به شاهدا على أن «سميعا» بمعنى مسمع ، وهو شاذ، والظاهر الأكثر من كلام العرب أن يكون السميع بمعنى السامع مثل عليم وعالم ، وقدير وقادر ، ومناد بسميع: مسمع كخبير ومخبر . ويقول الأزهرى : ولست أنكر فى كلام العرب أن يكون السميع سامعا ، ويكون مسمعا . والعجب من قوم فسروا السميع بمعنى المسمع فراراً من وصف الله تعالى بأن له سمعا . فهو سميع ذو سمعٍ بلا تكييف ولا تشبيه بالسمع من خلقه ، ولا سمعه كسمع خلقه ، ونحن نصف الله تعالى بما وصف به نفسه بلا تحديد ، ولا تكييف .

ومما يجرى مع ذلك وليس من الباب :

الفرق بين السمع والإصغاء : أن السمع هو إدراك المسموع ، والسمع أيضا اسم الآلة التى يسمع بها ، والإصغاء هو طلب إدراك المسموع بإمالة السَّمْع إليه ، يقال : صغا يصغو إذا مال ، وأصغى غيره وفى القرآن : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [سورة التحريم : ٤] أى مالت ، وصغوك مع فلان أى ميلك .

الفرق بين السمع والاستماع : أن الاستماع هو استفادة المسموع بالإصغاء إليه ليفهم ، ولهذا لا يقال : إن الله[٩] يستمع ، وأما السماع فيكون اسما للمسموع يقال : لما سمعته من الحديث هو سماعى ، ويقال للغناء : سماع ، ويكون بمعنى السمع تقول : سمعت سماعًا ، كما تقول : سمعت سمعا، والتسمع طلب السمع مثل التعلم طلب العلم .

الفرق بين العلم والإدراك : أن الإدراك موقوف على أشياء مخصوصة، وليس العلم كذلك ، والإدراك يتناول الشىء على أخص أوصافه وعلى الجملة ، والعلم يقع بالمعدوم ، ولا يدرك إلا الموجود ، والإدراك طريق من طرق العلم ، ولهذا لم يجز أن يقوى العلم بغير المدرك قوته بالمدرك ، ألا ترى أن الإنسان لا ينسى ما يراه فى الحال كما ينسى ما رآه قبل .

الفرق بين قولنا : يدرك وبين قولنا يُحَس : أن الصفة بحس مضمنة بالحاسة ، والصفة بيدرك مطلقة ، والحاسة اسم لما يقع به إدراك شىء مخصوص؛ولذلك قلنا : الحواس أربع[١٠] : السمع ، والبصر ، والذوق والشم ، وإدراك الحرارة والبرودة لا تختص بآلة ، والله تعالى لم يزل مدر بمعنى أنه لم يزل عالما ، وهو مدرك للطعم والرائحة لأنه مبين لذلك مر وجه يصح أن يتبين منه لنفسه ، ولا يصح أن يقال : إنه يشم ويذوق ، لأن

---

(٩) جاء فى معجم ألفاظ القرآن «استمع» استمعه ، واستمع إليه ،واستمع له : سمعه ، وأصغى إليه ، فهو مستمع، وهم مستمعون والاستماع بالنسبة لله علمه بما يسمع .﴿ قال كلاَّ فاذهبا بآياتنا إنَّا معكم مُستمعون ﴾ .[الشعراء :١٥] .

(١٠) قال فى الوسيط : الحاسة قوة طبيعية لها اتصال بأجهزة جسمية بها يدرك الإنسان والحيوان ما يطرأ على جسمه من التغيرات ؛ والحواس خمس فى العرف العام وهى : البصر ، والسمع ، والشم ، والذوق ، واللمس ، وتسمى الحواس الظاهرة . ويرى العسكرى أن إدراك الحرارة والبرودة لا يختص بآلة .

الشم ملابسة المشموم للأنف ، والذوق ملابسة المذوق للفم ، ودليل ذلك قولك : شممته فلم أجد له رائحة وذقته فلم أجد له طعما ، ولا يقال :إن الله يحس بمعنى أنه يرى ويسمع ؛ إذ قولنا : يحس يقتضى حاسة .

الفرق بين الإدراك والإحساس : على ما قال أبو أحمد أنه يجوز أن يدرك الإنسان الشىء ، وإن لم يحس به ، كالشىء يدركه ببصره ويغفل عنه فلا يعرفه فيقال : إنه لم يحس به ، ويقال : إنه ليس يحس إذا كان بليدا لا يفطن ، وقال أهل اللغة كل ما شعرت به فقد أحسسته ، ومعناه أدركته بحسك وفى القرآن : ﴿ فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا ﴾ [الأنبياء:١٢] وفيه : ﴿ فَتَحَسَّسُوا من يُوسُفَ وأخيه ﴾[يوسف:٨٧] أى تعرفوا بإحساسكم . وقال بعضهم :

الفرق بين العلم والحس : أن الحس هو أول العلم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ ﴾[آل عمران:٥٢]أى : علمه فى أول وهلة ، ولهذا لا يجوز أن يقال : إن الانسان يُحِسُّ بوجود نفسه ، قلنا : وتسمية العلم حِسًا وإحساسًا مجاز ، ويسمى بذلك لأنه يقع مع الإحساس ، والإحساس من قبيل الإدراك والآلات التى يدرك بها حواس :كالعين والأذن والأنف والفم .

والقلب ليس من الحواس ، لأن العلم الذى يختص به ليس بإدراك ، وإذا لم يكن العلم إدراكا لم يكن محله حاسة ، وسميت الحاسة حاسة على النسب لا على الفعل ، لأنه لا يقال منه : حَسَسْتُ ، وإنما يقال : حسستُهم إذا أبدتَهم قتلا مستأصِلاً ، وحقيقته أنك تأتى على إحساسهم فلا تُبقى لهم حِسًا(١١) .

الفرق بين الإدراك والوجدان : أن الوجدان فى أصل اللغة لما ضاع ، أو لما يجرى مجرى الضائع فى أن لا يعرَفَ موضعه ، وهو على خلاف النِشْدَان، فأخرج على مثاله ، يقال : نَشَدْتُ الضالةَ إذا طلبتَها نِشدانا فإذا وجدتها قلت : وجدتها وِجدانا ، فلما صار مصدره موافقًا لبناء النِّشدان

(١١) قال فى اللسان : والحَسّ – بفتح الحاء – القتل الذريع ، وحسسناهم ، أى استأصلناهم قتلا ، وحَسّهم يحسُّهم حسًا : قتلهم قتلا ذريعًا مستأصلا .

استدل على أن وجدت هاهنا إنما هو للضالة ، والإدراك قد يكون لما يسبقك ، ألا ترى أنك تقول : وجدت الضالة ولا تقول : أدركت الضالة ، وإنما يقال : أدركت الرجل إذا سبقك ثم اتّبعته فلحقته ، وأصل الإدراك فى اللغة : بلوغ الشىء ، وتمامه ، ومنه إدراك الثمرة ، وإدراك الغلام وإدراكك من تطلب يرجع إلى هذا لأنه مبلغ مرادك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴾ [الشعراء:٦١] والدّرَك الحبل يقرن بحبل آخر ليبلغ ما يحتاج إلى بلوغه ، والدَّرَك المنزلة لأنها مبلغ من تجعل له ، ثم تُوُسِّع فى الإدراك ، والوجدان فأجريا مُجرًى واحدًا ؛ فقيل : أدركته ببصرى ، ووجدته ببصرى ، ووجدت حجمه بيدى وأدركت حجمه بيدى ، ووجدته بسمعى ، وأدركته بسمعى ، وأدركت طعمه بفمى ، ووجدت طعمه بفمى ، وأدركت ريحه بأنفى ، ووجدت ريحه بأنفى .

وحَدَّ المتكلمون الإدراك فقالوا : هو ما يتجلى به المدرك تجلى الظهور ثم قيل : يجد بمعنى يعلم ، ومصدره الوجود ، وذلك معروف فى العربية ومنه قول الشاعر :

وَجَدْتُ الله أكبرَ كُلُّ شىءٍ محاولةً وأكثرَهم جنودًا

أى علمته كذلك إلا أنه لا يقال للمعدوم موجود بمعنى أنه معلوم ، وذلك أنك لا تسمى واجدًا لما غاب عنك ، فإن علمته فى الجملة فذلك فى المعدوم أبعد ، وقال الله تعالى : ﴿ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء:١١٠] أى : يعلمه كذلك ، وقيل يجدونه حاضرًا فالوجود هو العلم بالموجود ، وسمى العالم بوجود الشىء واجدًا له لا غير وهذا مما جرى على الشىء اسم ما قاربه وكان من سببه ، ومن هاهنا يفرق بين الوجود والعلم .

الفرق بين العِلْم والبَصيرة : أن البصيرة هى تكامل العلم والمعرفة بالشىء ولهذا لا يجوز أن يسمى علم البارى تعالى بصيرة إذ لا يتكامل علم أحد بعظمته وسلطانه .

الفرق بين العلم والدراية : أن الدراية فيما قال أبو بكر الزبيرى بمعنى

الفهم قال : وهو لنفى السهو عما يرد على الإنسان فيدريه أى :يفهمه ، وحكى عن بعض أهل العربية أنها مأخوذة من دريت إذا ختلت وأنشد :

* يُصيبُ فما يدرى ويُخْطِى فما دَرَى *

أى ما ختل فيه يفوته ، وما طلبه من الصيد بغير ختل يناله فإن كانت مأخوذة من ذاك فهو يجرى مجرى ما يفطن الإنسان له من المعرفة التى تنال غيره فصار ذلك كالختل منه للأشياء ، وهذا لا يجوز على الله سبحانه وتعالى ، وجعل أبو على - رحمه الله - الدراية مثل العلم وأجازها على الله واحتج بقول الشاعر :

* لاَهُمَّ لا أَدْرِى وأنت الدَّارِى *

وهذا صحيح لأن الإنسان إذا سئل عما لا يدرى فقال : لا أدرى فقد أفاد هذا القول منه معنى قوله : لا أعلم لأنه لا يستقيم أن يسأل عما لا يعلم فيقول : لا أفهم ، لأن معنى قوله : لا أفهم ، أى : لا أفهم سؤالك ، وقوله : لا أدرى ، إنما هو لا أعلم ما جواب مسألتك ، وعلى هذا يكون العلم والدراية سواءً ، لأن الدراية علم يشتمل على المعلوم من جميع وجوهه ، وذلك أن الفِعَالة للاشتمال مثل العِصابة والعِمامة والقِلادة ، ولذلك جاء أكثر أسماء الصناعات على فِعَالَة نحو : القِصارة ، والخِياطة ، ومثل ذلك العِبارة لاشتمالها على ما فيها ، فالدراية تُفيد ما لا يفيده العلم من هذا الوجه ، والفِعالة أيضا تكون للاستيلاء ، مثل : الخِلافة ، والإمارة ، فيجوز أن تكون بمعنى الاستيلاء فتفارق العلم من هذه الجهة .

الفرق بين العلم والاعتقاد : أن الاعتقاد هو اسم لجنس الفعل على أى وجه وقع اعتقاده، والأصل فيه أنه مشبه بعقد الحبل والخيط، فالعالم بالشىء على ما هو به كالعاقد المحكم لما عقده ، ومثل ذلك تسميتهم العلم بالشىء حفظا له ولا يوجب ذلك أن يكون كل عالم معتقدًا ، لأن اسم الاعتقاد أجرى على العلم مجازا ، وحقيقة العالم هو من يصح منه فعل ما علمه متيقنًا إذا كان قادرًا عليه .

الفرق بين العِلم والحِفظ : أن الحفظ هو العلم بالمسموعات دون غيره من المعلومات ، ألا ترى أن أحدًا لا يقول : حفظت أن زيدا فى البيت ، وإنما استعمل ذلك فى الكلام ، ولا يقال للعلم بالمشاهدات : حفظ ، ويجوز أن يقال : إن الحفظ هو العلم بالشىء حالاً بعد حال من غير أن يخلله جهل أو نسيان ، ولهذا سمى حُفاظ القرآن حفاظا ، ولا يوصف الله بالحفظ لذلك .

الفرق بين العلم والذُكر : أن الذكر وإن كان ضربا من العلم فإنه لا يسمى ذكرا إلا إذا وقع بعد النسيان ، وأكثر ما يكون فى العلوم الضرورية ولا يوصف الله به لأنه لا يوصف بالنسيان ، وقال على بن عيسى : الذكر يضاد السهو ، والعلم يضاد الجهل ، وقد يجمع الذّكْرُ للشىء ، والجهل به من وجه واحد . وأما :

الفرق بين الذكر والخاطر : فإن الخاطر مرور المعنى على القلب ، والذكر حضور المعنى فى النفس .

الفرق بين التذكير والتنبيه : أن قولك ذَكَّره الشىءَ يقتضى أنه كان عالما به ثم نسيه ، فرده إلى ذكره ببعض الأسباب ، وذلك أن الذكر هو العلم الحادث بعد النسيان على ما ذكرنا ، ويجوز أن ينبه الرجل على الشىء لم يعرفه قط ، ألا ترى أن الله ينبه على معرفته بالزلازل والصواعق ، وفيهم من لم يعرفه البتة فيكون ذلك تنبيها له كما يكون تنبيها لغيره ، ولا يجوز أن يذكره مالم يعلمه قط .

الفرق بين العِلْم والخُبْر : أن الخُبْرَ هو العِلم بكنه المعلومات على حقائقها ففيه معنى زائد على العلم ، قال أبو أحمد بن أبى سلمة رحمه الله : لا يقال منه : خابر ، لأنه من باب فعلت ، مثل طرقت وكرمت ، وهذا غلط لأن فعلت لا يتعدى وهذه الكلمة تتعدى به ، وإنما هو من قولك : خَبَرْتُ الشىءَ إذا عرفتَ حقيقة خبره ، وأنا خابر وخبير من قولك خبرت الشىء إذا عرفته مبالغة مثل عليم وقدير ، ثم كثر حتى استعمل فى معرفة كنهه وحقيقته قال كعب الأشقر :

وما جاءنا من نحو ارضك خَابر ولا جاهل إلا يَذمُك ياعَمرُو[١٢]

الفرق بين قولنا : يُحسنُ وبين قولنا :يَعْلَم : أن قولنا :فلان يُحْسِن كذا بمعنى يعلمه مجازا ، وأصله فيما يأتى الفعل الحسن ، ألا ترى أنه لا يجىء له مصدر إذا كان بمعنى العلم البتة ، فقولنا : فلان يُحْسِنُ الكتابة :معناه أنه يأتى بها حسنة من غير توقف واحتباس ، ثم كثر ذلك حتى صار كأنه العلم، وليس به .

الفرق بين العلم والرؤية : أن الرؤية لا تكون إلا لموجود ، والعلم يتناول الموجود والمعدوم ، وكل رؤية لم يعرض معها آفة فالمرئى بها معلوم ضرورة ، وكل رؤية فهى لمحدود أو قائم فى محدود ، كما أن كل إحساس من طريق اللمس فإنه يقتضى أن يكون لمحدود ، أو قائم فى محدود . والرؤية فى اللغة على ثلاثة أوجه : أحدها العلم وهو قوله تعالى : ﴿ وَنَرَاهُ قَرِيباً ﴾[سورة المعارج:٧] أى : نعلمه يوم القيامة ، وذلك أن كل آت قريب ، والآخر بمعنى الظن وهو قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً ﴾[المعارج:٦] أى : يظنونه ، ولا يكون ذلك بمعنى العلم ، لأنه لا يجوز أن يكونوا عالمين بأنها بعيدة وهى قريبة فى علمْ اللّه ، واستعمال الرؤية فى هذين الوجهين مجاز ، والثالث رؤية العين وهى حقيقة.

الفرق بين العالم بالشىء والمحيط به : أن أصل المحيط المطيف بالشىء من حوله بما هو كالسُّور الدائر عليه يمنع أن يخرج عنه ماهو منه ، ويدخل فيه ماليس فيه ، ويكون من قبيل العلم ،وقبيل القدرة مجازًا فقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا ﴾ [النساء:١٢٦]يصلح أن يكون معناه : أن كل شىء فى مقدروه فهو بمنزلة ما قبض القابض عليه فى إمكان تصريفه ، ويصلح أن يكون معناه : أنه يعلم بالأشياء من جميع وجوهها، وقال :﴿ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾[الطلاق:١٢] أى علمه من جميع وجوهه وقوله : ﴿ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ ﴾[الجن:٢٨] يجوز فى العلم والقدرة وقال : ﴿ قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا ﴾ [الفتح:٢١]أى قد أحاط بهالكم بتمليككم إياها وقال :﴿ وَاللَّهُ مُحِيطٌ

(١٢) قال فى اللسان : الخابر : المختبر المجرب ، ورجل خابر وخبير : عالم بالخبر .

بِالْكَافِرِينَ﴾[البقرة:١٩] أى : لا يفوتونه ، وهو تخويف شديد بالغلبة فالمعلوم الذى علم من كل وجه بمنزلة ما قد أحيط به بضرب سور حوله ، وكذلك المقدور عليه من كل وجه فإذا أطلق اللفظ فالأولى أن يكون من جهة المقدور كقوله تعالى :﴿ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴾[سورة البقرة:١٩] وقوله : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا ﴾[النساء:١٢٦] ويجوز أن يكون من الجهتين فإذا قيد بالعلم ، فهو من جهة المعلوم لا غير ، ويقال للعالم بالشىء : عالم وإن عرف من جهة واحدة ، فالفرق بينهما بَيِّن ، وقد احتطت فى الأمر ، إذا أحكمته كأنك منعت الخلل أن يدخله ، وإذا أحيط بالشىء علما فقد عُلِم من كل وجه يصح أن يعلم منه ، وإذا لم يعلم الشىء مشاهدة لم يكن علمه إحاطة .

الفرق بين قولنا :الله أعلم بذَاته ولِذَاتِه : هو عالم بذاته يحتمل أن يراد أنه يعلم ذاته ، كما إذا قلنا : إنه عالم بذاته لما فيه من الإشكال ، ونقول : هو عالم لذاته ، لأنه لا إشكال فيه ، ويقال :هو إله بذاته ، ولا يقال: هو إله لذاته احترازا من الإشكال لأنه يحتمل أن يكون قولنا :إله لذاته ، أنه إله ذاته كما يقال : إنه إله لخلقه ، أى إله خلقه ، ويجوز أن يقال: قادر لذاته وبذاته ، لأن ذلك لا يُشْكِل ، لكون القادر لا يتعدى بالباء واللام وإنما يتعدى بعلى .

الفرق بين العلم والتبيُّن : أن العلم هو اعتقاد الشىء على ما هو به على سبيل الثقة ، كان ذلك بعد لَبْس أولا ، والتَّبَيُّن علم يقع بالشىء بعد لبس فقط ولهذا لا يقال : تبينت أن السماء فوقى كما تقول : علمتها فوقى، ولا يقال لله متبين لذلك .

الفرق بين المعروف والمشهور : أن المشهور هو المعروف عند الجماعة الكثيرة ، والمعروف معروف وإن عرفه واحد ، يقال : هذا معروف عند زيد ولا يقال : مشهور عند زيد ، ولكن مشهور عند القوم .

الفرق بين العلم والشهادة : أن الشهادة أخص من العلم ، وذلك أنها علم بوجود الأشياء لامن قبل غيرها ، والشاهد نقيض الغائب فى المعنى

ولهذا سمى ما يدرك بالحواس ويعلم ضرورة شاهدًا وسمى ما يعلم بشىء غيره وهو الدلالة غائبا كالحياة والقدرة ، وسمى القديم شاهدا لكل نجوى ، لأنه يعلم جميع الموجودات بذاته ، فالشهادة علم يتناول الموجود ، والعلم يتناول الموجود والمعدوم .

الفرق بين الشاهد والمشاهد : أن المشاهد للشىء هو المدرك له رؤية ، وقال بعضهم : رُؤْيةً وسمعًا ، وهو فى الرؤية أشهر ، ولا يقال : إن اللّه لم يزل مشاهدًا لأن ذلك يقتضى إدراكًابحاسة ، والشاهد لا يقتضى ذلك .

الفرق بين الشاهد والحاضر :أن الشّاهِدَللشىء يقتضى أنه عالم به ولهذا قُبلتِ الشهادة على الحقوق ، لأنها لا تصح إلا مع العلم بها ، وذلك أن أصل الشهادة الرؤية ، وقد شاهدت الشىء : رأيته ، والشهد العسل على ما شوهد فى موضعه ، وقال بعضهم : الشهادة فى الأصل إدراك الشىء من جهة سمع أو رؤية ، فالشهادة تقتضى العلم بالمشهود على ما بينا، والحضور لا يقتضى العلم بالمحضور ، ألا ترى أنه يقال : حضره الموت ، ولا يقال : شهده الموت ، إذ لا يصح وصف الموت بالعلم ، وأما الإحضار ، فإنه يدل على سخط وغضب ، والشاهد فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ .[سورة القصص :٦١] .

الفرق بين العالم والحكيم : أن الحكيم على ثلاثة أوجه ، أحدها : بمعنى المحكِم مثل : البديع بمعنى المبدِع والسميع بمعنى المسمع ، والآخر : بمعنى مُحْكَم ، وفى القرآن ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان : ٤] أى مُحْكَم، وإذا وصف اللّه تعالى بالحكمة من هذا الوجه كان ذلك من صفات فعله ، والثالث : الحكيم بمعنى العالم بأحكام الأمور ، فالصفة به أخص من الصفة بعالم، وإذا وصف اللّه به على هذا الوجه فهو من صفات ذاته .

الفرق بين الإعلام والإخبار : أن الإعلام التعريض لأن يعلم الشىء وقد يكون ذلك بوضع العلم فى القلب لأن اللّه تعالى قد علمنا ما اضطررنا إليه، ويكون الإعلام بنصب الدلالة والإخبار والإظهار للخبر علم به أو لم يعلم ، ولا يكون اللّه مخبرا بما يحدثه من العلم فى القلب .

* **الفرق بين ما يخالف العلم ويضاده :**

الفـرق بين العِلْم والتقليد : أن العلم هـو اعتقـاد على مـا هـو به على سبيل الثقة ، والتقليد قبول الأمر ممن لا يُؤْمَنُ عليه الغلط بلا حجة ، فهو وإن وقع معتقدعلى ما هو به فليس بعلم لأنه لا ثقة معه ، واشتقاقه من قول العرب قلدته الأمانة ، أى : ألزمته إياها فلزمته لزوم القلادة للعنق ، ثم قالوا : طوقته الأمانة لأن الطوق مثل القلادة ، ويقولون هذا الأمر لازم لك ، وتقليد عنقك ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾[الإسراء :١٣] أى : ما طار له من الخير والشر والمرادبه عمله يقال : طارلى منك كذا أى صار حظى منك ، ويقال : قلدت فلانا دينى ومذهبى ، أى : قلدته إثْمًا إن كان فيه وألزمته إياه إلزام القلادة عنقه ، ولو كان التقليد حقًا لم يكن بين الحق والباطل فرق .

الفرق بين التقليد والتَّبْحِيت : أن التَّبْحِيت هو الاعتقاد الذى يعتد به الإنسان من غير أن يرجحه على خلافه ، أو يخطر بباله أنه بخلاف ما اعتقده ، وهو مفارق للتقليد ، لأن التقليد ما يقلد فيه الغير والتَّبْحِيت لا يقلد فيه أحد(١٣) .

الفرق بين النسيان والسهو : أن النسيان إنما يكون عما كان ، والسهو يكون عما لم يكن ، تقول : نسيت ما عرفته ، ولا يقال : سهوت عما عرفته وإنما تقول : سهوت عن السجود فى الصلاة ، فتجعل السهو بدلا عن السجود الذى لم يكن ، والسهو والمسهو عنه يتعاقبان ، وفرق آخر أن الإنسان إنما ينسى ماكان ذا كرًا له ، والسهو يكون عن ذكر ، وعن غير ذكر لأنه خفاء المعنى بما يمتنع به إدرا كه ، **وفرق آخر** وهو أن الشىء الواحد محال أن يسهى عنه فى وقت ولا يسهى عنه فى وقت آخر ، وإنما يسهى فى وقت آخر عن مثله ويجوز أن ينسى الشىء الواحد فى وقت ويذكره فى وقت آخر.

(١٣) قال فى الوسيط : البحت : الصرف الخالص الذى لا يخالطه غيره .

الفرق بين السهو والغفلة : أن الغفلة تكون عما يكون ، والسهو يكون عما لا يكون ، تقول : غفلت عن هذا الشىء حتى كان ، ولا تقول : سهوت عنه حتى كان لأنك إذا سهوت عنه لم يكن ، ويجوز أن تغفل عنه ويكون ، وفرق آخر أن الغفلة تكون عن فعل الغير تقول : كنت غافلا عما كان من فلان ، ولا يجوز أن يسهى عن فعل الغير .

الفرق بين النوم والإغماء : أن الإغماء سهو يكون من مرض فقط والنوم سهو يحدث مع فتور جسم الموصوف به .

الفرق بين الظن والتصور : أن الظن ضرب من أفعال القلوب يحدث عند بعض الأمارات ، وهو رجحان أحد طرفى التجوز ، وإذا حدث عند أمارات غلبت وزادت بعض الزيادة فظن صاحبه بعض ما تقتضيه تلك الأمارات سمى ذلك غلبة الظن ، ويستعمل الظن فيما يدرك وفيما لا يدرك والتصور يستعمل فى المدرك دون غيره ، كأن المدرك إذا أدركه المدرك تصور نفسه ، والشاهد :أن الأعراض التى لا تدرك لا تتصور نحو العلم والقدرة ، والتمثل مثل التصور إلا أن التصور أبلغ ؛ لأن قولك : تصورت الشىء معناه: أنى بمنزلة من أبصر صورته ، وقولك : تمثلته معناه أنى بمنزلة من أبصر مثاله ، ورؤيتك لصورة الشىء أبلغ فى عرفان ذاته من رؤيتك لمثاله .

الفرق بين التصور والتوهم : أن تصور الشىء يكون مع العلم به ، وتوهمه لا يكون مع العلم به لأن التوهم من قبيل التجويز ، والتجويز ينافى العلم ، وقال بعضهم : التوهم يجرى مجرى الظنون يتناول المدرك وغير المدرك ، وذلك مثل أن لا يخبرك من لا تعرف صدقه عما لا يخيل العقل فيتخيل كونه ، فإذا عرفت صدقه وقع العلم بمخبره وزال التوهم ، وقال آخر : التوهم هو تجويز مالا يمتنع من الجائز والواجب ، ولا يجوز أن يتوهم الإنسان ما يمتنع كونه ألا ترى أنه لا يجوز أن يتوهم الشىء متحركا ساكنا فى حال واحدة .

الفرق بين الظن والشك : أن الشك استواء طرفى التجويز ، والظن رجحان أحد طرفى التجويز ، والشاك يجوز كون ماشكّ فيه على إحدى

الصفتين لأنه لا دليل هناك ولا أمارة ، ولذلك كان الشاكّ لا يحتاج فى طلب الشك إلى الظن ، والعلم وغالب الظن يطلبان بالنظر ، **وأصل الشك** فى العربية من قولك شككت الشىء إذا جمعته بشىء تدخله فيه ، **والشك** هو اجتماع شيئين فى الضمير ، **ويجوز** أن يقال : **الظن** قوة المعنى فى النفس من غير بلوغ حال الثقة الثابتة ، وليس كذلك **الشك** الذى هو وقوف بين النقيضين من غير تقوية أحدهما على الآخر .

الفرق بين الظن والحُسْبَان : أن بعضهم قال : **الظن** ضرب من الاعتقاد ، وقد يكون حسبان ليس باعتقاد ، ألا ترى أنك تقول : أحسب أن زيدًا قد مات ، ولا يجوز أن تعتقدأنه مات مع علمك بأنه حى .

قال أبو هلال - رحمه الله تعالى - أصل الحسبان من الحساب تقول : أحسبه بالظن قد مات كما تقول : أعده قد مات ، ثم كثر حتى سمى الظن حُسبانًا على جهة التوسع وصار كالحقيقة بعد كثرة الاستعمال ، وفرق بين الفعل منهما فيقال فى الظن : حَسِبَ ، وفى الحساب : حَسَبَ ولذلك فرق بين المصدرين فقيل : حِسْبان وحُسْبان ، والصحيح فى الظن ما ذكرناه .

الفرق بين الشك والارتياب : أن الارتياب شك مع تُهَمَة ، والشاهد أنك تقول : إنى شاك اليوم فى المطر ، ولا يجوز أن تقول : إنى مرتاب بفلان إذا شككت فى أمره واتهمته . فأما :

الفرق بين الرِّيبَة والتهمة : فإن الريبة هى الخصلة من المكروه تظن بالإنسان ، فيشك معها فى صلاحه ، والتهمة(١٤) الخَصلة من المكروه تظن بالإنسان أو تقال فيه ، ألا ترى أنه يقال : وقعت على فلان تهمة إذا ذكر بخصلة مكروهة ويقال أيضًا : اتهمته فى نفسى إذا ظننت به ذلك من غير أن تسمعه فيه فالمتهم هو المقول فيه التهمة والمظنون به ذلك ، **والمريب** المظنون به ذلك فقط ، وكل مريب متهم ويجوز أن يكون متهمٌ ليس بمريب .

الفرق بين الشك والامتراء : أن الامتراء هو استخراج الشُّبَه المشكلة ، ثم كثر حتى سُمِّىَ الشك مرية وامتراء وأصله المَرْى ، وهو استخراج اللبن

(١٤) التهمة - بسكون الهاء ، أو فتحها - الاتهام ، كما فى الوسيط .

من الضـرع ؛ مَـرى الناقـةَ يَمْـريهَـا مَـرْيًا ، ومنه مـاراه مُـمـاراة ومِـراء إذا استخرج ما عنده بالمناظرة ، وامترى امتراء إذا استخرج الشُّبَهَ المشْكِلَةَ من غير حل لها .

الفـرق بين العلم والظن : أن الظن يجوز أن يكون المظنون على خلاف ما هو ظنه ولا يحققه ، والعلم يحقق المعلوم وقيل : جاء الظن فى القرآن بمعنى الشك فى قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ ﴾ [البقرة : ٧٨] والصحيح أنه على ظاهره .

الفـرق بين الظن والجهل : أن الجاهل يتصور نفسه بصورة العالم ، ولا يجوز خلاف ما يعتقده ، وإن كان قد يضطرب حاله فيه لأنه غير ساكن النفس إليه ، وليس كذلك الظان .

الفـرق بين التصور والتخيل : أن التصور تخيل لا يثبت على حال ، وإذا ثبت على حال لم يكن تخيلا ، فإذا تصور الشىء فى الوقت الأول ، ولم يتصور فى الوقت الثانى قيل : إنه تخيل ، وقيل : التخيل تصور الشىء على بعض أوصافه دون بعض ، فلهذا لا يتحقق ، والتخيل والتوهم ينافيان العلم كما أن الظن والشك ينافيانه .

الفـرق بين التقليد والظن : أن المقلِّد وإن كان محسنا للظن بالمقلَّد ؛ لما عرفه من أحواله فهو سيظن أن الأمر على خلاف ما قلده فيه ، ومن اعتقد فيمن قلده أنه لا يجوز أن يخطئ فذاك لا يجوز كون ما قلده فيه على خلافه ، فلذلك لا يكون ظانًا ، وكذلك المقلد الذى تقوى عنده حال ما قلده فيه يفارق الظان ؛ لأنه كالسابق إلى اعتقاد الشىء على صفة لا ترجيح لكونه عليها عنده على كونه على غيرها ، والظن يكون له حكم إذا كان عن أمارة صحيحة ، ولم يكن الظان قادرًا على العلم ، فأما إذا كان قادرًا عليه فليس له حكم ، **ولذلك لا يعمل بخبر الواحد إذا كان بخلاف القياس وعند وجود النص .**

الفـرق بين الجَهل والحُمق : أن الحُمق هو الجهل بالأمور الجارية فى

العادة ، ولهذا قالت العرب : «أحمق[١٥] من دُغَة» ، وهى امرأة ولدت فظنت أنها أحدثت ، فحمَّقَتْها العرب بجهلها بما جرت به العادة من الولادة ، وكذلك قولهم : «أحمق من الممهورة إحدى خَدَمَتَيْها» وهى امرأة راودها رجل عن نفسها فقالت لا تنكحنى بغير مهر ، فقال . لها : مهرتك إحدى خدمتيك ؛ أى خَلخَاليك ، فرضيت ، فحمَّقَها العرب بجهلها بما جرت به العادة فى المهور ، **والجهل** يكون بذلك وبغيره ، ولا يسمى الجهل بالله حمقا، **وأصل الحمق** الضعف ومن ثَمّ قيل : البقلة الحمقاء لضعفها ، وأحمقَ الرجلُ : إذا ضعف فقيل للأحمق : أحمق لضعف عقله .

الفرق بين الحماقة والرُّقاعة : أن الرقاعةَ - على ما قال الجاحظ - : حمق مع رفعة وعلو رتبة ، ولا يقال للأحمق إذا كان وضيعا : رقيعًا ، وإنما يقال ذلك للأحمق إذا كان سيدا ، أو رئيسا ، أو ذا مال وجاه .

الفرق بين الأحمق والمائق : أن المائق هو السريعُ البكاء ، القليل الحزم والثبات ، والماقة البُكاء وفى المثل : «أنا تئق وصاحبى مئق فكيف نتفق؟ » ، وقال بعضهم : المائق السيئ الخلق ، وحكى ابن الانبارى أن قولهم : أحمق مائق بمنزلة عطشان نطشان وجائع نائع[١٦] .

(١٥) انظر فصل المقال ١٨٣ ، وجمهرة العسكرى ٥٤/١ ، ٣٨٩ ، والدرة الفاخرة ١٤٥ ، والفاخر ٢٤ والميدانى ١٤٧/١ ، والمستقصى : ٣٥ ، ودغة هى مارية بنت معنج ، وفى حمقها انظر ثمار القلوب ٣٠٩ .

(١٦) انظر الأمثال للميدانى ٤١/١ . قال أبو عبيد : التئق : السريع إلى الشر ، والمئق : السريع إلى البكاء . يضرب للمختلفين أخلاقا وقال فى الوسيط : الإتباع : أن يأتي بكلمتين على وزن واحد تؤكد أخراهما الأولى ، وهى إما أن تكون فى معنى الأولى مثل : هو قسيم وسيم ، وإما أن تكون خالية من المعنى مثل : حسن بسن .

الباب الخامس

فى الفرق بين الحياة والنماء ، والحى والحيوان ، وبين الحياة والعيش والروح ، وما يخالف ذلك ،وفى الفرق بين الحياة والقدرة والاستطاعة والقوة والقدرة ، وما يقرب من ذلك ، والفرق بين ما يضاده ويخالفه .

الفرق بين الحياة والنّماء : أن الحياة هى ما تصير به الجملة كالشىء الواحد فى جواز تعلق الصفات بها فأما قوله تعالى: ﴿ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾[فاطر:٩] فمعناه : أنا جعلنا حالها كحال الحى فى الانتفاع بها ، والصفة لله بأنه حى مأخوذة من الحياة على التقدير ، وقد دل الدليل على أن الحى بعد أن لم يكن حيا حى من أجل الحياة فالذى لم يزل حيًا ينبغى أن يكون حيًا لنفسه ، والنماء يزيد الشىء حالا بعد حال من نفسه ، لا بإضافة إليه فالنبات ينمى ويزيد ، وليس بحى و اللّه تعالى حَىٌّ ولا ينام ، ولا يقال لمن أصاب ميراثا ، أو أعُطِىَ عطيةً أنه قد نما ماله ،وإنما يقال : نما ماله إذا زاد فى نفسه ، والنماء فى الماشية حقيقة لأنها تزيد بتوالدها قليلا قليلا ، وفى الوَرِق [1] والذهب مجاز فهذا هو الفرق بين الزيادة والنماء ، ويقال للأشجارِ والنبات :نوامٍ ، لأنها تزيد فى كل يوم إلى أن تنتهى إلى حد التمام والنماء .

الفرق بين الحى والحيوان :أن الحيوان هو الحى ذو الجنس ، ويقع على الواحد والجمع ، وأما قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت:٥] فقد قال بعضهم : يعنى البقاء ؛يريد أنها باقية ، ولا يوصف اللّه تعالى بأنه حيوان ، لأنه ليس بذى جنس .

الفرق بين الحياة والعيش : أن العيش اسم لما هو سَبَبُ الحياة من الأكل والشرب وما بسبيل ذلك ، والشاهد قولهم : معيشة فلان من كذا يَعْنُون مأكلَه ومشربه مما هو سبب لبقاء حياته ، فليس العيش من الحياة فى شىء.

(١) الورق - بكسر الراء - الفضة مضروبة كانت أو غير مضروبة . الوسيط .

الفـرق بين الحـيـاة والروح : أن الروح جـسـم رقـيق من جنس الـريح ، وقيل: هو جسم رقيق حساس ، وتزعم الأطباء أن موضعَها فى الصدر من الحِجَاب والقَلب ، وذهب بعضهم : إلى أنها مبسوطة فى جميع البدن ، وفيه خلاف كـثـيـر ليس هذا موضـع ذكـره ، والروح والريح فى العـربيـة من أصل واحد، ولهذا يستعمل فيه النفخ ، فيقال : نفخ فيه الروح ، وسمى جبـريل عليه السلام روحًا ، لأن الناس ينتفعون به فى دينهم كانتفاعهم بالروح ولهذا المعنى سمى القرآن رُوحًا .

الفـرق بين الـروح، والمهـجـة ، والنفس والذات : أن المهـجـة خـالص دم الإنسـان الذى إذا خـرج خـرجت رُوحـه ، وهو دم القلب فى قـول الخليل ، والعرب تقول : سالتْ مُهَجُهمْ على رماحنا ، ولفظ النفس مشترك يقع على الروح ، وعلى الذات ، ويكون توكـيـدًا يقـال : خـرجت نفـسُـه أى رُوحـه ، وجاءنى زيد نفسه ، بمعنى التوكيد ، والسواد سواد لنفسه ، كما تقول لذاته، والنفس أيضا الماء، وجمعه أنفاس قال جرير :

تُعَلّل وهْىَ سَاغبةٌ بَنيها بأنفاسٍ من الشَّبِم القَراح(٢)

والنفس ملء الكف من الدباغ ، والنفْس التى تستـعـد بمعنى الذات مـا يصح أن تدل على الشىء من وجـه يخـتص به دون غـيـره ، وإذا قلت هو لنفسه على صفة كذا ، فقد دللت عليه من وجه يختص به دون ما يخالفه .

وقال على بن عيسى : الشىء والمعنى ، والذات ، نظائر وبينها فروق ، في المعنى المقصود ، ثم كثر حتى سمى المقصود معنى ، وكل شىء ذات ، وكل ذات شىء إلا أنهم ألزمـوا الذات الإضـافـة فـقـالوا ذات الإنسـان ، وذات الجوهر ، ليحققوا الإشارة إليه دون غيره ، قلنا: ويعبـر بالنفس عن المعلوم فى قولهم : قد صح ذلك فى نفسى ، أى : قد صار فى جملة ما أعلمـه ولا يقال صح فى ذاتى .

---

(٢) ديوان جرير – دار المعارف – ٨٨/١ . الساغبة الجائعة ، والنفس من الماء ما كان مُرْويًا كافيا ، والشبم : البارد. يقال منه شبم يشبم شبما ، والشبم : البرد .

*** ومما يضاد الحياة الموت :**

الفرق بين الموت والقتل : أن القتل هو نقص البنية الحيوانية ولا يقال له : قتل فى أكثر الحال إلا إذا كان من فعل آدمى ، وقال بعضهم : القتل إماتة الحركة : ومنه يقال ناقة مُقَتَّلة إذا كثر عليها الإتعاب حتى تموت حركتها ، والموت عرض أيضا يضاد الحياة مضادة القتل(٣) ولا يكون إلا من فعل الله ، والميتة الموت بعينه إلا أنه يدل علي الحال ، والموت ينفى الحياة مع سلامة البنية ، ولابد فى القتل من انتقاص البنية ، ويقال لمن حبس الإنسان حتى يموت : أنه قتله ، ولم يكن بقاتل فى الحقيقة ، لأنه لم ينقص البنية ، ويستعار الموت فى أشياء فيقال : مات قلبه إذا صار بليدًا ، ومات المتاع أى : كسد ، ومات الشىء بينهم : نقص ، وحظ ميت : ضعيف ونبات ميت : ذابل ، ووقع فى الماشية مَوَتَان إذا تماوتت ومَوَتَان الأرض إذا لم تعمر(٤).

الفرق بين القتل والذبح : أن الذبح عمل معلوم ، والقتل ضروب مختلفة ولهذا منع الفقهاء من الإجارة على قتل رجل قصاصًا ، ولم يمنعوا من الإجارة على ذبح شاة لأن القتل منه ما لا يدرى أيقتله بضربة أو بضربتين أو أكثر ، وليس كذلك الذبح .

الفرق بين الفناء والنفاد : أن النفاد آخر الشىء بعد فناء أوله ، ولا يستعمل النفاد فيما يفنى جملة ، ألا ترى أنك تقول فناء العالم ، ولا يقال : نفاد العالم ويقال : نفاد الزاد ، ونفاد الطعام ، لأن ذلك يفنى شيئا فشيئا .

الفرق بين الإهلاك والإعدام : أن الإهلاك أعم من الإعدام ، لأنه قد يكون بنقص البنية ، وإبطال الحاسة ، وما يجوز أن يصل معه اللذة والمنفعة،

---

(٣) قال الراغب فى مفرداته : أصل القتل إزالة الروح عن الجسد كالموت ، لكن إذا اعتبر بفعل المتولى لذلك يقال: قتل ، وإذا اعتبر بفوت الحياة يقال : موت .

(٤) قال فى القاموس : والموَتان – بالتحريك – خلاف الحيوان ، أو أرض لم تُحي بعد ، وبالضم – موت يقع فى الماشية ، وبفتح . وقال فى اللسان : الموَاتِ فى الأرض مثل الموتان ، يعنى مواتها الذى ليس ملكا لأحدٍ ، وفيه لغتان سكون الواو وفتحها مع فتح الميم . والموتان ضد الحيوان . ثم قال : والموات – بضم الميم ، والموتان – بضمها أو فتحها – كله الموت يقع فى المال والماشية . الفراء : وقع فى المال موتان ، وموات ، وهو الموت .

والإعدام نقيص الإيجاد فهو أخص ، فكل إعدام إهلاك ، وليس كل إهلاك إعداما .

الفرق بين الحياة والقُدرة : أن قدرة الحى قد تتناقص مع بقاء حياته على حدّ واحد ، ألا ترى أنه قد يتعذر عليه فى حال المرض والكبر كثير من أفعاله التى كانت مناسبة له مع كون إدراكه فى الحالين على حد واحد ، فيعلم أن ما صح به أفعاله قد يتناقص ، وما صح به إدراكه غير متناقص ، وفرق آخر :أن العضو قد يكون فيه الحياة بدليل صحة إدراكه ، وإن لم تكن فيه القدرة كالإذن ألا ترى أنه يتعذر تحريكها مباشرًا وإن كانت منفصلة ، وفرق آخر أن الحياة جنس واحد والقدرة مختلفة ولو كانت متفقة لقدرنا بقدرتين على مقدور واحد .

الفرق بين القُدرة والقهر : أن القدرة تكون على صغير المقدور وكبيره ، والقهر يدل على كِبَر المقدور ، ولهذا يقال : مَلِك قاهر إذا أريد المبالغة فى مدحه بالقدرة ، ولا يقال فى هذا المعنى ، ملك قادر لأن إطلاق قولنا : قادر، لا يدل على عظيم المقدور كما يدل عليه إطلاق قولنا :قاهر .

الفرق بين القهر والغلبة : أن الغلبة تكون بفضل القدرة وبفضل العلم يقال :قاتله فغلبه ، وصارعه فغلبه ، وذلك لفضل قدرته ، وتقول :حاجَّه فغلبه ، ولاعبه بالشِّطْرنج فغلبه(٥) بفضل علمه وفِطنته ، ، ولا يكون القهر إلا بفضل القدرة ألا ترى أنك تقول : ناواهُ فقهره ، ولا تقول حاجّه فقهره ، ولا تقول : قهره بفضل علمه كما تقول : غلبه بفضل علمه .

الفرق بين الغلبة والقدرة : أن الغلبة من فعل الغالب وليست القدرة من فعل القادر يقال : غلب خصمه غلبًا ، كما تقول طلّب طلبًا ، وفى القرآن : ﴿ وَهُم مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾[سورة الروم :٣] وقولهم :الله غالب من صفات

(٥) ذكر ابن حجر الهيثمى فى كتابه «كف الرعاع» أن هناك أقوالا أربعة فى تحريمه أو إباحته ، أو كراهته ، ثم قال : ومحل القول بالإباحة أو الكراهة ما لم تكن بيادق الشطرنج ونحوها مصورة كلها أو بعضها بصورة حيوان ، وإلاّ حرم اللعب بها . هذا وإذا اقترن بقمار فهو حرام اتفاقاً . هذا وقد قيد المبيحون ، ومنهم جماعة من أصحاب ابن حجر بحالة ما إذا سلمت الأموال عن الخسران ، واللسان عن الطغيان ، والصلاة عن النسيان ، فهو أنس بين الإخوان واشتغال عن الغيبة والبهتان .

الفعل ، وقولنا له: قاهر من صفات الذات ، وقد يكون من صفات الفعل ، وذلك أنه يفعل ما يصير به العدو مقهورا ، وقال على بن عيسى : الغالب القادر على كسر حدِّ الشىء عند مقاومته باقتداره ، والقاهر القادر على المستصعب من الأمور .

الفرق بين القادر والمُقيت : أن المُقيت على ما قال بعض العلماء يجمع معنى القدرة على الشىء والعلم به قال : والشاهد قول الشاعر :

أَلِيَ الفضلُ أم علَىَّ إذا حُو ... سبتُ إنى على الحساب مُقيت

قال ولا يمكن المحاسبة له مع القدرة عليها ، والعلم بها وفى القرآن : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيتًا ﴾[النساء:٨٥] أى مقتدرًا على كل شىء عالما به ، وقال غيره المقيت على الشىء الموقوف عليه ، وقيل :هو المقتدر وأنشد :

وَذى ضِغْنٍ كففتُ الضِّغْنَ عنه ... وكنتُ على إساءتِه مُقيتاً(٦)

وقيل : هو المجازى كأنه يجعل لكل فعل قدرة من الجزاء ، والقدرة والقوت متقاربان ، وقال ابن عباس : مقيتا حفيظا ، وقال مجاهد : شهيدا وحفيظا حسيبا ، وقال الخليل : المقيت الحافظ ، والحفيظ أشبه الوجوه لأنه مشتق من القوت والقوت يحفظ النفس ، فكأن المقيت الذى يعطى الشىء قدر حاجته من الحفظ ، وحكى الفراء : يَقُوت ويُقيت .

الفرق بين القادر والقوى : أن القوى هو الذى يقدر على الشى ء ، وعلى ما هو أكثر منه ، ولهذا لا يجوز أن يقال للذى استفرغ قدرته فى الشىء:إنه قوى عليه، وإنما يقال له إنه قوى عليه : إذا كان فى قدرته فضل لغيره ، ولهذا قال بعضهم : القوى القادر العظيم الشأن فيما يقدر عليه .

الفرق بين قولك : قادر عليه وقادر على فعله : أن قولك قادر عليه يُفيد أنه قادر على تصريفه ، كقولك : فلان قادر على هذا الحجر ، أى : قادر على رفعه ووضعه ، وهو قادر على نفسه ، أى قادر على ضبطها ومنعها

---

(٦) قاله الزبير بن عبد المطلب ؛ أى : رب ذى ضغن وحقد علىّ ، كففت السوء عنه ، وكنت مقتدرا على أن أصيبه بالمكاره . وفى حواشى الصحاح عن الصغانى . الرواية أُقيت ، والقافية مضمومة وبعده البيت السابق :

الى الفضل أم علَىّ إذا حو ... سبت ، وإنى على الحساب مقيتُ

فيما تنازع إليه ، وقادر على فعله يفيد : أنه قادر على إيجاده فبين الكلمتين فرق .

الفرق بين القادر على الشيء والمالك له : أن المالك يضاف إلى المقدور، وغير المقدور نحو : زيد مالك للمال ، وليس بقادر عليه ، فالقادر على الشيء قادر على إيجاده ، والمالك للشيء مالك لتصريفه ، وقد يكون المالك بمعنى القادر سواء ، وهو قوله تعالى : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾[فاتحة الكتاب :٤] ويوم الدين لم يوجد فيملك ، وإنما المراد أنه قادر عليه ، والمِلك في الحقيقة لا يكون إلا لموجود ، والقدرة لا تكون على الموجود .

الفرق بين القوة والشدة : أن الشدة في الأصل هي مبالغة في وصف الشيء في صلابة ، وليس هو من قبيل القدرة ، ولهذا لا يقال لله : شديد والقوة من قبيل القدرة على ما وصفنا ، وتأويل قوله وتعالى : ﴿ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾[فصلت :١٥] أي : أقوى منهم ، وفي القرآن : ﴿ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾ الذاريات :٥٨]أي : العظيم الشأن في القوة ، وهو اتساع .

الفرق بين الشدة والجَلد : أن الجَلد صلابة البدن ، ومنه الجِلد لأنه أصلب من اللحم ، والجَلَد الصُّلب من الأرض ، وقيل : يتضمن الجَلَدَ معنى القوة والصبر ، ولا يقال لله جليد لذلك .

الفرق بين الشدة والصُّعوبة : أن الشدة ما ذكرناه ، والصعوبة تكون في الأفعال دون غيرها يقال : صَعُب عليَّ الأمر ، يعني أن فعله صعب عليك ورجل صعب ، أي : مُقاسَاته صعبة ، وفيها معنى الغلبة لمن يزاولها ، ومن ثم سمي الفحل الشديد الغالب مُصْعَبًا ؛ فالصّعوبة أبلغ من الشدة ، وقد يكون شديدٌ غير صعب إذا استعمل فيما يستعمل فيه الصعب ، ولا صعب إلا شديد .

الفرق بين القوة والمتانة : أن المتانة صلابة في ارتفاع ، والمتن من الأرض الصُّلب المرتفع والجمع مِتان ، ومنه سمي عقب الظهر مَتنًا ، والصلابة قريبة من ذلك ، ولا تجوز الصفة بالصلابة والمتانة على الله ،

فأما قوله تعالى : ﴿ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات :٥٨] فالمتين فى أسمائه مبالغة فى الوصف بأنه قوىّ ، وهو فى الله توسّع لأن المتانة فى الأصل نقيضة الرخاوة ، فاستعملت فى نقيض الضعف للمبالغة فى صفة القوة ، والله أعلم .

الفرق بين القدرة والمُنة : أن المُنَّة[٧] تفيد أنها قدرة للمبالغة تقطع بها الأعمال الشاقة ، وأصل الكلمة القطع ومنه قوله تعالى : ﴿أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾[فصلت :٨] أى مقطوع ، والَمنون : المنِيّة ؛ لأنها قاطعة عن التصرف بالحياة ، وقيل للامتنان بالنعمة : امتنان لأنه يقطع الشكر .

الفرق بين الشدّة والصّلابة : أن الصلابة هى التئام الأجزاء بعضها إلى بعض من غير خلل مع يُبُوسة فيها ، والشّدة هى التزاق الأجزاء بعضها ببعض سواء كان الموصوف بها ملتئما أو مُتَحلّلاً ، والشدة مبالغة فى وصف الشىء والصلابة خلفه ، واستعمالها فى موضع الصلابة استعارة .

الفرق بين القوة والشهامة : أن الشهامة خُشُونة الجانب ، مأخوذة من الشَّيْهم[٨] وهو ذكر القنافذ ، ولا يسمى الله شَهْمًا لذلك .

الفرق بين الشهامة والجزالة : أن الجزالة أصلها شدة القطع تقول : جزلت الشىء إذا قطعته بشدة ، وقيل : حطب جزْل إذا كان شديد القطع صلْبًا ، وإذا كان كذلك كان أبقى على النار ، فشبه به الرجل الذى تبقى قوته فى الأمور ؛ فسمى جَزْلاً ، ولا يوصف الله به .

الفرق بين الشجاعة والبسالة : أن أصل البَسْل الحرام[٩] ، فكأن الباسل حرام أن يصاب فى الحرب بمكروه لشدته فيها وقوته ، والشجاعة الجرأة ، والشجاع : الجرىء المقدام فى الحرب ضعيفا كان أو قويا ،

---

(٧) المنّة – بضم الميم بعدها نون مشددة – القوة ، يقال : ليس لقلبه مُنة ، والجمع مِنن .

(٨) قال فى الوسيط : «الشيهم» : حيوان من القوارض له شوك طويل ، كأنه المسالّ من فصيلة القنافذ ، ويسمى الدُّلْدل أيضا .

(٩) جاء فى مفردات الراغب : البسل : ضم الشىء ومنعة ، ولتضمنه لمعنى الضم استعير لتقطيب الوجه ، فقيل : باسل ، ومبتسل الوجه ، ولتضمنه لمعنى المنع ، قيل للمحرّم ، والمرتهن : بسل .
والفرق بين الحرام والبَسْل : أن الحرام عامٌ فيما كان ممنوعا منه الحكم والقهر ، والبسل هو الممنوع منه بالقهر .

والجرأة قوة القلب الداعية إلى الإقدام على المكاره فالشجاعة تُنبئ عن الجرأة ، والبسالة تنبئ عن الشدة ، والقوة يجوز أن يكون الباسل من البُسُول وهى تكره الوجه مثل البُثُور وهما لغتان ، وسمى باسلا لتكرهه ، ولا تجوز الصفة بذلك على الله تعالى .

الفرق بين الشجاعة والنجدة : أن النجدة حسن البدن وتمام لحمه ، وأصلها الارتفاع ، ومنه سميت بلادهم المرتفعة نَجْدًا ، وقيل للنجَّادِ نجاد : لأنه يحشو الثياب فترتفع ، ثم قيل : للشجاعة نجْدة لأنها تكون مع تمام الجسم فى أكثر الحال .

ومما يجرى مع ذلك :

الفرق بين الصَّلابة والقسوة : أن القسوة تستعمل فيما لا يقبل العلاج ولهذا يوصف بها القلب ، وإن لم يكن صُلبا .

الفرق بين القدرة والصحة : أن الصِّحة يوصف بها الجملة والآلات ، والقدرة تتعلق بالجملة ، فيقال عَيْنٌ صحيحة ، وحاسة صحيحة ، ولا يقال : عين قادرة ، وحاسة قادرة .

الفرق بين الصحة والعافية : أن الصحة أعم من العافية ، يقال : رجل صحيح ، وآلة صحيحة ، وخشبة صحيحة إذا كانت ملتئمة لا كسر فيها ، ولا يقال خشبة معافاة ، وتستعار الصحة فيقال : صححت القول ، وصح لى على فلان حق ، ولا تستعمل العافية فى ذلك ، والعافية مقابلة المرض بما يضاده من الصحة فقط ، والصحة تنصرف فى وجوه على ما ذكرنا ، وتكون العافية ابتداءً من غير مرض ، وذلك مجاز كأنه فعل ابتداء ما كان من شأنه أن ينافىَ المرض ، يقال : خلقه الله معافًى صحيحا ، ومع هذا فإنه لا يقال: صح الرجل ، ولا عوفى إلا بعد مرض يناله ، والعافية مصدر مثل العاقبة والطاغية وأصلها الترك من قوله تعالى : ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة:١٧٨] أى : ترك له ، وَعَفتِ الدار : تُركَتْ حتى دَرَسَت ومنه «أَعْفُوا اللحى[١٠] » أى : اتركوها حتى تطول ، ومنه العفو عن الذنب ، وهو ترك

(١٠) ذكره العجلونى فى الكشف برقم ١/٤١٩ وقال : رواه أحمد عن أبى هريرة .

المعاقبة عليه ، وعافاه الله من المرض تركه منه بضده من الصحة ، وعفاه يعفوه ، واعتفاه يعتفيه إذا أتاه يسأله تاركا لغيره .

الفرق بين الصحة والسلامة : أن السلامة نقيضة الهلاك ، ونقيض الصحة الآفة من المرض والكسر وما بسبيل ذلك ، ألا ترى أنه يقال : سَلِمَ الرجلُ من علته إذا كان يُخاف عليه الهلاك منها ، أو على شئ من جسده، وإذا لم يكن يخاف عليه ذلك منها لم يُقَلْ : صح منها ، هذا على أن السلامة نقيضة الهلاك ، وليست الصحة كذلك ، وفى هذا وقوع الفرق بينهما ، ثم كثر استعمال السلامة حتى قيل للمتبرئ من العيب : سالم من العيب ، والسلامة عند المتكلمين ؛زوال الموانع والآفات مِمَّن يجوز عليه ذلك ، ولا يقال لله : سالم لأن الآفات غير جائزة عليه ، ولا يقال له : صحيح ، لأن الصحة تقتضى منافاة المرض والكسر ولا يجوزان على الله تعالى .

الفرق بين القدرة والطاقة : أن الطاقة غايةُ مقدرةِ القادر ، واستفراغ وُسْعه فى المقدور ، يقال : هذا طاقتى أى : قدر إمكانى ، ولا يقال لله تعالى: مُطيق لذلك .

الفرق بين القدرة والاستطاعة : أن الاستطاعة فى قولك : طاعت جوارحه للفعل ، أى : انقادت له ، ولهذا لا يوصف الله بها ، ويقال : أطاعه، وهو مطيع ، وطاع له وهو طائع له إذا انقاد له ، وجاءت الاستطاعة بمعنى الإجابة وهو قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾[المائدة:١١٢] أى : هل يُجيبك إلى ما تسأله ، وأما قوله تعالى : ﴿ لا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴾[الكهف:١٠١] فمعناه أنه يثقل عليهم استماع القرآن ليس أنهم لا يقدرون على ذلك ، وأنت تقول : لا أستطيع أن أبصر فلانًا ؛ تريد أن رؤيته تثقل عليك .

الفرق بين العزيز والقاهر : أن العزيز هو الممتنع الذى لا ينال بالأذى ، ولذلك سمى أبو ذؤيب[11] العُقاب عزيزة لأنها تتخذ وكرها فى أعلى الجبل

(١١) هو أبو ذؤيب الهذلى ، جاهلى إسلامي واسمه خويلد بن خالد ، وكان راوية ساعدة بن جؤية وجاء فى اللسان : والخصف : المثقب ، والإشفى ، قال أبو كبير يصف عقابا :

حتى انتهيت إلى فراش عزيزة
فتخاءَ روثةُ أنفها كالمخصَفِ

فهى ممتنعة على من يريدها فقال :

حتى انتهيتُ إلى فراشِ عزيزةٍ سوداءَ روثة انفها كالمخصف -

ويقال : عزَّ يَعِزُّ ، إذا صار عزيزًا ، وعَزَّ يَعُزُّ عَزًّا إذا قهر باقتدار على المنع والمثل : «مَن عَزَّ بَزَّ»(١٢) والعَزاز : الأرض الصُّلبة لامتناعها على الحافر بصلابتها كالامتناع من الضيم ، والصفة بعزيز لا تتضمن معنى القهر ، والصفة بقاهر تتضمن معنى العِزّ ، يقال قهر فلان فلانًا إذا غلبه ، وصار مقتدرًا على إنفاذ أمره فيه .

الفرق بين قولك : العزيز ، وبين قولك : عزيزى : أن قولك عزيزى بمعنى حبيبى الذى يَعِزّ عليك فقدهُ لميل طبعك إليه ، ولا يوصف العظماء به مع الإضافة ، وليس كذلك السيد وسيدى ، لأن الإضافة لا تقلب معنى ذلك إلا بحسب ما تقتضيه الإضافة من الاختصاص .

الفرق بين القادر والمتمكن : أن التمكن مضمن بالآلة ، والمكان الذى يتمكن فيه ، ولهذا لا تجوز الصفة به على الله تعالى ، وصفة القادر مطلقة لأنه لا يجوز أن يستغنىَ بنفسه عن القدرة كما يستغنى بها عن الآلة فى الكتابة ، ونحوها ، ويقال مكّنه ومَكَّنَ له ، قال بعضهم : معناهما واحد ، قال :ومنه قوله تعالى : ﴿مَكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَكُمْ﴾ [الأنعام:٦]قال:فجاء باللغتين للتوسع فى الكلام ، والصحيح : أن مكنت له : جعلت له ما يتمكن به ، ومكنته : أقدرته على ملك الشىء فى المكان .

الفرق بين التمكين والإقدار : أن التمكين إعطاء ما يصح به الفعل كائنا ما كان من الآلات والعُدَد والقُوَى ، والإقدار : إعطاء القدرة وذلك أن الذى له قدرة على الكتابة تتعذر عليه إذا لم يكن له آلة للكتابة ، ويتمكن منها إذا حضرت الآلة ، والقدرة ضد العجز ، والتمكن ضد التعذر .

---

(١٢) انظر أمثال العرب للمفضل الضبى / ١٢٤ ، وجمهرة العسكرى ٢٨٨/٢ ، والفاخر /٧٢ ، والزاهر ٤٥٦/١ ، والميدانى ١٧٤/٢ ، والمستقصى ٣١٤ ، واللسان بزز ، والوسيط ١٥٣ ، والتلخيص للعسكرى ١٩٥ ، والخزانة ٣٢٤/١ .

** الفرق بين ما يضاد القدرة ويخالفها :

الفرق بين العجز والمنع : أن العجز يضاد القدرة ، مضادة الترك ، ويتعلق بمتعلقها على العكس ، والمنع ما لأجله يتعذر الفعل على القادر ، فهو يضاد الفعل وليس يضاد القدرة ، بل ليس يسمى منعًا إلا إذا كان مع القدرة فليس هو من العجز فى شىء .

الفرق بين المنع والكف : أن المنع ماذكرنا ، والكف على ما ذكر بعضهم يستعمل فى الامتناع عما تدعو إليه الشهوة ، قال : والإمساك مثله ، يقال : كف عن زيارة فلان وأمسك عن الإفطار ، وليس الأمر كما قال ؛ بل يستعمل الإمساك والكف فيما تدعو إليه الشهوة ، وفيما لا تدعو إليه يقال : كف عن القتال ، كما يقال كف عن شرب الماء ، وأمسك عن ذلك أيضا ، وأصل الإمساك حبس النفس عن الفعل ومنه المَسَاكُ ، وهو مكان يُمسك الماء أى : يحبسه ، والجمع مسك والمسَك(١٣) السوار ، سمى بذلك لأنه يلزم المعصم فهو كالمحبوس فيه ، والماسكة جلدة تكون على وجه الولد فى بطن أمه لأنها محيطة به كإحاطة الحبس بالمحبوس ، واستمسك الشىء ، وتماسك كأن بعضه احتبس على بعض ، ونقيض الاستمساك الاسترسال ، ونقيض الإمساك الإرسال ، وأصل الكف الانقباض والتجمع ومنه سميت الكف كفا لأنها تقبض على الأشياء وتجتمع ، ويقال : جاءنى الناس كافّة أى جميعًا . فالكف عن الفعل هو الامتناع عن موالاة الفعل ، وإيجاده حالا بعد حال خلاف الانبساط فيه ، وإنما قلنا ذلك : لأن أصله الانقباض وخلاف الانقباض الانبساط ، والإمساك حبس النفس عن الفعل على ماذكرنا فالفرق بينهما بيّن .

الفرق بين الكف والترك : أن الترك عند المتكلمين فعل أحد الضدين اللذين يقدر عليهما المباشر ، وقال بعضهم : كل شيئين تضادا وقدر عليهما بقدرة واحدة مع كون وقت وجودهما وقتًا واحدًا وكانا يحلان محل القدرة ، وانصرف القادر بفعل أحدهما عن الآخر سمى الموجود منهما تركا ، وما لم

(١٣) قال فى المصباح : والمسَك – بفتحتين – أسورة . وقال فى اللسان : المسك : الأسورة والخلاخيل ، من عاج.

يوجد متروكا ، والترك عند العرب تخليف الشىء فى المكان الذى هو فيه ، والانصراف عنه ، ولهذا يسمون بيضة النعامة إذا خرج فرخها : تَرِيكة لأن النعامة تنصرف عنها ، والتريكة الروضةُ يُغفلها الناس ولا يَرْعَوْنها .

الفرق بين التَّرك والتَّخلية : أن الترك هو ماذكرنا ، والتخلية للشىء نقيض التوكيل به ، يقال : خلاّه إذا أزال التوكيل عنه كأنه جعله خاليًا لا أحد معه ، ثم صارت التخلية عند المتكلمين ترك الأمر بالشىء ، والرغبة فيه ، والنهى عن خلافه ، ويقولون : القادر مخلى بينه وبين مقدوره ، أى : لا مانع له منه شبه بمن ليس معه موكل يمنعه من تصرفاته .

الفرق بين قولك: تركت الشىء ، وقولك : لهيت عنه : أنه يقال : لهيت عنه إذا تركته سهوًا أو تشاغلا ، ولا يقال لمن ترك الشىء عامدًا : إنه لَهى عنه ، وقول صاحب الفصيح : لهيت عن الشىء إذا تركته غلط ؛ ألا ترى أنه لا يقال لمن ترك الأكل بعد شبع ، أو الشرب بعد الرى : إنه لهى عن ذلك ، وأصله من اللهو ميل الانفعال والمطاوعة .

الفرق بين التخلية والإطلاق : أن الإطلاق عند الفقهاء كالإذن إلا أن أصل الإذن أن يكون ابتداء ، والإطلاق لا يكون إلا بعد نهى ، ثم كثر حتى استعمل أحدهما فى موضع الآخر ، والإطلاق مأخوذ من الطلق وهو القيد أطلقه إذا فك طلقه ، أى : قيده كما تقول أنشط : إذ حل الأنشوطة ، ومنه طلق المرأة ، وذلك أنهم يقولون للزوجة : إنها فى حبال الزوج ، فإذا فارقها قيل : طلقها ، كأنه قطع حبلها وإنما قيل فى الناقة : أطلق ، وفى المرأة طَلّق للفرق بين المعنيين ، والأصل واحد .

الفرق بين الكف والإحجام : أن الإحجام هو الكف عما يسبق فعله خاصة يقال : أحجم عن القتال ، ولا يقال : أحجم عن الأكل والشرب .

الفرق بين الإقدام والتقحم : أن التقحم الإقدام فى المضيق بشدة يقال: تقحم فى الغار ، وتقحم بين الأقران ، ولا يقال : أقدم فى الغار ، وأصل التقحُّم الإقدام على القَحْم ، وهى الأمور الشديدة واحدها قَحْمَة ،

والإقدام هو حمل النفس على المكروه من قُدّام ، ويخالف التقدّم فى المعنى؛ لأن التقدم يكون فى المكروه والمحبوب ، والإقدام لا يكون إلا على المكروه .

الفرق بين المنع والصد : أن الصد هو المنع عن قصد الشىء خاصة ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الأنفال :٣٤]أى يمنعون الناس عن قصده ، والمنع يكون فى ذلك وغيره ألا ترى أنه يقال : منع الحائط عن الميل ، ولا يقال : صده عن الميل ، لأن الحائط لا قصد له ، ويقولون : صدنى عن لقائك ، يريد عن قصد لقائك وهذا بيّن .

الفرق بين قولك : منعته عن الفعل وبين قولك : ثنيته عنه : أن المنع يكون عن إيجاد الفعل ، والثنى لا يكون إلا المنع عن إتمام الفعل تقول : ثنيته عنه إذا كان قد ابتدأه فمنعته عن إتمامه واستبقائه وإلى هذا يرجع الاستثناء فى الكلام لأنك إذا قلت : ضربت القوم إلا زيدا ، فقد أخبرت أن الضرب قد استمر فى القوم دون زيد فكأنك أطلقت الضرب ، حتى إذا استمر فى القوم ثنيته فلم يصل إلى زيد .

الفرق بين الردّ والرجع : أنه يجوز أن ترجعه من غير كراهة له قال الله تعالى : ﴿فَإِن رَّجَعَكَ اللَّهُ إِلَىٰ طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ﴾[التوبة :٨٣] ولا يجوز أن ترده إلا إذا كرهت حاله ، ولهذا يسمى البهرج ردًا، ولم يسم رجعا ، هذا أصله ، ثم ربما استعملت إحدى الكلمتين موضع الأخرى لقرب معناهما .

الفرق بين الرد والرفع : أن الرد لا يكون إلا إلى خلف ، والرفع يكون إلى قدام وإلى خلف جميعًا .

*** ومما يجرى مع هذا :**

الفرق بين الحَصْر والحبس : أن الحصر هو الحبس مع التضييق يقال: حصرهم فى البلد ؛لأنه إذا فعل ذلك فقد منعهم عن الانفساح فى الرعى والتصرف فى الأمور ، ويقال : حبس الرجل عن حاجته ، وفى الحبس إذا منعه عن التصرف فيها ، ولا يقال : حصر فى هذا المعنى دون أن يضيق عليه ، وهو فى حصار أى : ضيق ، والحَصَر احتباس النَّجْو كأنه من ضيق

المخرج ، كذا قال أهل اللغة ، ويجوز أن يقال : إن الحبسَ يكون لمن تمكنت منه ، والحصر لمن لم تتمكن منه ، وذلك أنك إذا حاصرت أهل بلد فى البلد فإنك لم تتمكن منهم ، وإنما تتوصل بالحصر إلى التمكن منهم ، والحصر فى هذا سبب التمكن ، والحبس يكون بعد التمكن .

الفرق بين الحَصْر والإحصار : قالوا : الإحصار فى اللغة منع بغير حبس ، والحَصْر المنع بالحبس ، قال الكسائى : ما كان من المرض قيل فيه: أحصر ، وقال أبو عبيدة : ما كان من مرض أو ذهاب نفقة قيل فيه : أحصر ، وما كان من سجن أو حبس قيل فيه : حَصَر فهو محصور ، وقال المبرد : هذا صحيح ، وإذا حبس الرجل الرجل قيل : حبسه، وإذا فعل به فعلا عرضه به لأن يحبس قيل : أحبسه ، وإذا عرضه للقتل قيل : أقتله. وسقاه إذا أعطاه إناء يشرب منه ، وأسقاه إذا جعل له سقيا ، وقَبَره إذا تولى دفنه ، وأقبره جعل له قبرًا ، فمعنى قوله تعالى ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾ [سورة البقرة:١٩٦]عرض لكم شيء يكون سببًا لفوات الحج .

الفرق بين الوَهْن والضّعف : أن الضعف ضد القوة، وهو من فعل الله تعالى، كما أن القوة من فعل الله تقول : خلقه الله ضعيفًا ، أو خلقه قويا ، وفى القرآن ﴿ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء:٢٨]والوَهْن هو : أن يفعل الإنسان فعل الضعيف ، تقول : وَهَن فى الأمر يَهِن وَهْنًا وهو واهن ، إذا أخذ فيه أخذ الضعف ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ ﴾ [آل عمران:١٣٩]أى لا تفعلوا أفعال الضعفاء ، وأنتم أقوياء على ما تطلبونه بتذليل الله إياه لكم ، ويدل على صحة ما قلنا : أنه لا يقال : خلقه الله واهنا ، كما يقال : خلقه الله ضعيفًا ، وقد يستعمل الضعف مكان الوَهْن مجازا فى مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا ﴾[آل عمران:١٤٦] أى لم يفعلوا فعل الضعيف ، ويجوز أن يقال : إن الوهن هو انكسار الحد والخوف ونحوه ، والضعف نقصان القوة ، وأما الاستكانة فقيل : هى إظهار الضعف قال الله تعالى :﴿ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا ﴾[آل عمران:١٤٦] أى لم يضعفوا بنقصان القوة ، ولا استكانوا باظهار الضعف

عند المقاومة ، قال الخليل : إن الوهن الضعف فى العمل ، والأمر ، وكذلك فى العظم ونحوه يقال : وهن العظمُ يَهِن وَهْنًا وأوهنه مَوْهِنَة ، ورجل واهن فى الأمر ، والعمل وموهون فى العظم والبدن والموهن لغة ، والوهين بلغة أهل مصر :رجل يكون مع الأجير يحثه على العمل .

الفرق بين الضَّعف والضُّعف : أن الضُّعف - بالضم - يكون فى الجسد خاصة ، وهو من قوله[14] تعالى : ﴿ خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ﴾ [الروم:٥٤] والضَّعف بالفتح يكون فى الجسد والرأى والعقل يقال : فى رأيه ضَعف ، ولا يقال : فيه ضعف ، كما يقال : فى جسمه ضَعْف وضُعف .

---

(١٤) قال فى اللسان : الضَّعف والضُّعف : خلاف القوة ، وقيل : الضعف - بالضم - فى الجسد والضعف - بالفتح - فى الرأى والعقل . وقيل : هما جائزان فى كل وجه . قال قتادة : خلقكم من ضعف - بضم الضاد - قال من النطفة . ثم جعل من بعد قوة ضعفًا . قال : الهرم . وروى عن ابن عمر : أنه قال : قرأت على النبى ﷺ «الله الذى خلقكم من ضعف» فأقرأنى : من ضعف : بالضم» وقرأ عاصم وحمزة : «وعلم أن فيكم ضعفا» بالفتح. وقرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، ونافع ، وابن عامر ، والكسائى بالضم .

الباب السادس

فى الفرق بين القديم والعتيق والباقى والدائم وما يجرى مع ذلك

الفرق بين القديم والعتيق : أن العتيق : هو الذى يُدْرِكُ حديث جنسه فيكون بالنسبة إليه عتيقا ، أو يكون شيئًا يطول مُكثه ، ويبقى أكثر مما يبقى أمثالُه مع تأثير الزمان فيه فيسمى عتيقًا ، ولهذا لا يقال : إن السماء عتيقة وإن طال مُكثها ؛لأن الزمان لا يؤثر فيها، ولا يوجد من جنسها ما تكون بالنسبة إليه عتيقة ، ويدل على ذلك أيضًا أن الأشياء تختلف فيعتق بعضها قبل بعض ، على حسب سرعة تغيره وبطئه. والقديم : ما لم يزل موجودًا ، والقدم لا يستفاد ، والعتق يستفاد ألا ترى أنه لا يقال : سأقدم هذا المتاع ، كما تقول : سأعتقه ، ويتوسع فى القدم فيقال : دخول زيد الدار أقدم من دخول عمرو ، ولا يقال : أعتق منه ، فالعتق فى هذا على أصله لم يتوسع فيه .

الفرق بين الموجود والكائن : أن الموجود من صح له تأثير ، فتأثير القديم صحة الفعل منه ، وتأثير الجسم شغله للحيز ، وتأثير العرض تغييره للجسم ، وصفة الموجود من الوجود على التقدير ، وكذلك صفة القديم من القدم ، وصفة الحادث من الحدوث ، وإنما جرت الصفات على البيان بأصل رجع إليه ، إما محقق ، وإما مقدر ، وقد يكون الكلام المقدر أبلغ منه بالمحقق ، ألا ترى أن قول امرىء القيس :

* بمنجردٍ قيد الأوابدِ هَيْكَلِ[1] *

أبلغ من مانع الأوابد ، وهو مقدر تقدير المانع .

والكائن على أربعة أوجه :

أحدها بمعنى الموجود ويصح ذلك فى القديم كما يصح فى المحدث والناس يقولون : إن الله لم يزل كائنا ، والثانى بمعنى وجود الصنع والتدبير

---

(١) هذا عجُز بيت من معلقته التى مطلعها : «قفانبك» ، وتمامه :

وقد أغتدى والطير فى وُكُناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل

(الديوان ص ٥١ طبعة دار صادر) ، وانظر شرح المعلقات البيت رقم ٥٣ من المعلقة طبعة (دار الطلائع) بتحقيقى .

وهو قول الناس : إن الله تعالى كائن بكل مكان ، والمراد أنه صانع مدبر بكل مكان ، وأنه عالم بذلك غير غائب عن شيء من أحواله ، فيكون من هذا الوجه في حكم من هو كائن منه ، والثالث قولنا للجوهر : إنه كائن بالمكان ، ومعناه : أنه شاغل للمكان ، والرابع قولنا للعرض : إنه كائن في الجسم ، فالمراد حلوله .

الفرق بين الكائن والثابت : أن الكائن لا يكون إلا موجودا ، ويكون ثابت ليس بموجود وهو من قولهم : فلان ثابت النسب ، معنى ذلك أنه معروف النسب وإن لم يكن موجودا ، ويقال : شيء ثابت بمعنى أنه مستقر لا يزول ، ويستعمل الثبات في الأجسام والأعراض ، وليس كذلك الكون .

الفرق بين الدوام والخلود :أن الدوام هو استمرار البقاء في جميع الأوقات ، ولا يقتضي أن يكون في وقت دون وقت ألا ترى أنه يقال : إن الله لم يزل دائما ولا يزال دائمًا ، والخلود هو استمرار البقاء من وقت مبتدأ ، ولهذا لا يقال : إنه خالد كما أنه دائم .

الفرق بين الدائم والسَّرْمد : أن السَّرْمد هو الذي لا فصل يقع فيه ، وهو إتباع الشيءالشيء ، والميم فيه زائدة ، والعرب تقول : شربته سرمدًا مبردا كأنه إتباع .(٢)

الفرق بين الخلود والبقاء أن الخلود استمرار البقاء من وقت مبتدأ على ما وصفنا ، والبقاء يكون وقتين فصاعدا ، وأصل الخلود اللزوم، ومنه أخلد إلى الأرض ، وأخلد إلى قوله ، أي : لزم معنى ما أتى به ، فالخلود اللزوم المستمر(٣) ، ولهذا يستعمل في الصخور ، وما يجري مجراها ومنه قول لبيد :

* حُمْرٌ خَوالد ما يَبِينُ كَلامُها *

وقال على بن عيسى : الخلود مضمر بمعنى في كذا ، ولهذا يقال : خلده

(٢) قال في اللسان : السرمد : دوام الزمان من ليل أو نهار ، وليل سرمد طويل ، وفي حديث لقمان : جوّاب ليل سرمد . السرمد : الدائم الذي لا ينقطع .

(٣) قال الراغب في مفرداته : الخلود : هو تبرى الشيء من اعتراض الفساد ، وبقاؤه على الحالة التي هو عليها ، وكل ما يتباطأ عنه التغيير والفساد ، تصفه العرب بالخلود كقولهم للأثافيّ : خوالد . وذلك لطول مكثها ، لا لدوام بقائها .

فى الحبس ، وفى الديوان ، ومن أجله قيل للأثافى : خوالد ، فإذا زالت لم تكن خوالد ، ويقال لله تعالى دائم الوجود ، ولا يقال خالد الوجود .

الفرق بين القديم والباقى والمتقدم : أن الباقى هو الموجود لا عن حدوث في حال وصفه بذلك ، والقديم ما لم يزل موجودًاعلى ما ذكرنا ، وأنت تقول : سأبقى هذا المتاع لنفسى ، ولا تقول : سأقدمه، واستبقيت الشىء ، ولا تقول استقدمته ، وقال قوم : القديم فى اللغة مبالغة فى الوصف بالتقدم فى الوجود ، كلما تقدم وجوده حتى سمى قديما فذلك حقيقة فيه ، وقال من يرد ذلك: لو كان القدم يستفاد لجاز أن تقول لِما علمته سيبقى طويلا أنه سيقدم ، كما تقول : إنه سيبقى ، وفى بطلان ذلك دلالة على أنه فى المحدث توسع ، والمتقدم خلاف المتأخر ، والتقدم حصول الشىء قدام الشىء، ومنه القدوم لتقدمها فى العمل ، وقيل : لمضيها فى العمل لا تنثنى فتويع لها في الصفة كالمتقدم فى الأمر ، ومنه القَدَم لأنك تتقدم بها فى المكان فى المشى ، والسابقة فى الخير والشر قَدَم؛ وفى القرآن ﴿ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾[سورة يونس:٢] وقوادم الريش : العشر المتقدمات .ويقال قَدُمَ العهد ، وقَدُم البلى أى طال ، وكل ما يَقْدُم فهو قديم، وقَدِم .وفى الحديث : «**حتى يضع الجبار فيها قدمه**[٤] » أى فى النا يريد.: من سلف فى علمه أنه عاص ، ويجوز أن يكون من سلف بعصيانه والقديم على الحقيقة هو الذى لا أول لحدوثه .

الفرق بين قولنا : الأول ، وبين قولنا : قبل ، وبين قولنا : آخر ، وقولنا : بعد : أن الأول : هو من جملة ما هو أوله ، وكذلك الآخِر من جملة ما هو آخره ، وليس كذلك ما يتعلق بقبل وبعد ، وذلك : أنك إذا قلت : زيد أول من جاءنى من بنى تميم وآخره ، أَوْجَبَ ذلك أن يكون زيد من بنى تميم ، وإذا قلت جاءنى زيد قبل بنى تميم ، أو بعدهم لم يجب أن يكون زيد منهم ، فعلى هذا يجب أن يكون قولنا : الله أول الأشياء فى الوجود وآخرها ، أن

(٤) ذكر الحديث ابن الأثير فى تذكرته «جبر» ثم قال : المشهور فى تأويله : أن المراد بالجبار : الله تعالى ، ويشهد له قوله فى الحديث الآخر : «**حتي يضع رب العزة فيها قدمه**» والمراد بالقدم : أهل النار الذين قدمهم الله تعالى من شرار خلقه ، كما أن المؤمنين قدمه الذين قدمهم للجنة . وقيل : أراد بالجبار هاهنا : المتمرد العاتى ، ويشهد له قوله فى الحديث الآخر : إن النار قالت : «**وكِّلت بثلاثة : بمن جعل مع الله إلها آخر ، وبكل جبار عنيد ، وبالمصورين**» .

يكون الله من الأشياء ، وقولنا إنه قبلها أو بعدها لم يوجب أنه منها ، ولا أنه لا يجوز أن يطلق ذلك دون أن يقال : إنه قبل الأشياء الموجودة سواه ، أوبعدها فيكون استثناؤه من الأشياء لا يخرجه من أن يكون شيئا ، وقبلُ وبعدُ لا يقتضيان زمانا، ولو اقتضيا زماناً لم يصح أن يستعملا فى الأزمنة والأوقات بأن يقال : بعضها قبل بعض ، أو بعده لأن ذلك يوجب للزمان زمانا ، وغير مستنكر وجود زمان لا فى زمان ، ووقت لا فى وقت ، وقبل مُضَمَّنة بالإضافة فى المعنى واللفظ وربما حذفت الإضافة اجتزاء بما فى الكلام من الدلالة عليها ، وأصل قبل المقابلة فكأن الحادث المتقدم قد قابل الوقت الأول ، والحادث المتأخر قد بعد عن الوقت الأول ما يستقبل ، والآخر يجىء على تفصيل الاثنين ، تقول : أحدهما كذا والآخر كذا ، والأول والآخِر يقال بالإضافة ، يقال أوله كذا وآخره إلا فى أسماء الله تعالى ، والأول الموجود قبل ، والآخر الموجود بعد .

الفرق بين السابق والأول : أن السابق فى أصل اللغة يقتضى مسبوقا ، **والأول** لا يقتضى ثانيا ، ألا ترى أنك تقول : هذا أول مولود ولد لفلان ، وإن لم يولد له غيره ، وتقول : أول عبد يملكه حر ، وإن لم يملك غيره ، ولا يخرج العبد والابن من معنى الابتداء ، وبهذا يبطل قول الملحدين :إن الأول لا يسمى أولا إلا بالإضافة إلى ثان .

وأما تسمية الله تعالى بأنه سابق يفيد أنه موجود قبل كل موجود ، وقال بعضهم : لا يطلق ذلك فى الله تعالى إلا مع البيان لأنه يوهم أن معه أشياء موجودة قد سبقها ولذلك لا يقال : إن الله تعالى أسبق من غيره لأنه يقتضى الزيادة فى السبق ، وزيادة أحد الموصوفين على الآخر فى الصفة يوجب اشتراكهما فيها من وجه أو من وجوه .

الفرق بين قولك: يَقْدُمه ، وقولك يَسبقه : أن معنى قولك : يَقْدُمه يسير قُدّامَه ، ويسبقه يقتضى أنه يلحق قبله ، وقال تعالى : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [سورة هود :٩٨] قيل إنه أراد يمشى على قدمه يقودهم إلى النار ، وليس كذلك يسبقهم ، لأن يسبقهم يجوز أن يكون معناه، أنه يوجد قبلهم فيها .

الباب السابع

فى الفرق بين أقسام الإرادات ومايقرب منها وبين أقسام مايضادها ويخالفها ، وبين أقسام الأفعال .

الفرق بين الارادة والمحبة : أن المحبة تجري على الشىء ، ويكون المراد به غيره ، وليس كذلك الإرادة تقول : أحببت زيدًا والمراد : أنك تحب إكرامه و نفعه ، ولا يقال : أردت زيدا بهذا المعنى ، وتقول :أُحب الله أى : أحب طاعته ولا يقال: أريده بهذا المعنى ، فجعل المحبة لطاعة الله محبة له ، كما جعل الخوف من عقابه خوفا منه . و تقول : اللّه يحب المؤمنين ؛ بمعنى أنه يريد إكرامهم و إثابتهم ولا يقال: إنه يريدهم بهذا المعنى ، ولهذا قالوا: إن المحبة تكون ثوابا وولاية ، ولاتكون الإرادة كذلك ، ولقولهم: أحب زيدا مزية عن قولهم : أريدله الخير ، وذلك أنه إذا قال : أريد له الخير لم يبين أنه لا يريد له سوءًا أصلا وكذلك إذا قال :أكرهُ له الخير لم يبين أنه لا يريد له خيرًا البته ، والمحبة أيضًا تجرى مجرى الشهوة ، فيقال: فلان يحب اللحم ، أى يشتهيه ، وتقول :أكلت طعامًا لا احبه أي لا اشتهيه ومع هذا فإن المحبة هى الارادة ، والشاهد : أنه لا يجوز أن يحب الإنسان الشىء مع كراهته له .

الفرق بين المحبة و الشهوة : أن الشهوه توقان النفس ، وميل الطباع إلى المشتهى وليست من قبيل الإرادة ، والمحبة من قبيل الإرادة ونقضهاالبغضة، ونقيض الحب البُغْض ، والشهوة تتعلق بالملاذ فقط ، و المحبة تتعلق بالملاذ وغيرها .

الفرق بينها وبين الصداقة: ان الصداقة قوة المودّة مأخوذه من الشىء الصَّدّق وهو الصُّلْب القوي ، وقال أبو على - رحمه اللّه -:

الصداقة : اتفاق القلوب على المودة ولهذا لا يقال : إن اللّه صديق المؤمن، كما يقال : إنه حبيبه وخليله.

الفرق بين الشهوة واللذة : أن الشهوة توقان النفس الى ما يَلَذُّ ويَسُرُّ واللذة ما تاقت النفس إليه ونازعت إلى نيله ، فالفرق بينهما ظاهر.

الفـرق بين الإرادة والشـهـوة : إن الانسـان قـد يشـتـهى مـاهو كـاره له كالصائم يشتهى الماء ويكرهه ، وقد يريد الإنسان مالا يشتهيه كشرب الدواء المر ، والحِميَة والحجامة وما بسبيل ذلك ، وشهوة القبيح غير قبيحة، وإرادة القبيح قبيحة ، فالفرق بينهما بين.

الفـرق بين اللذة والراحـة : أن الراحـة من اللذة مـا تقـدمت الشهـوة له وذلك أن العطشـان إذا اشتـهى الشـرب ولم يشـربْ مليـا، ثم شـرب، سـميت لذته بالشـرب راحـة ، وإذا شـرب فـى أول أوقـات العطش لم يسم بذلك ، وكذلك الماشى إذا أطال المشى ثم قعد ، وقد تقدمت شهوته للقعود سميت لذته بالقعود راحة وليس ذلك من إرادات ، ولكنه يجرى معها ويشكل بها ، وعنه أبى هـاشم – رحمه الله – أن اللذة ليست بمعنًى ، وفى تعيين الملتذّ بها ، وبِضروبها الدالة عل اختلاف أجناسها دليل على أنها معنى ، ولو لم تكن معنًى مع هذه الحال لوجب أن تكون الإرادة كذلك .

الفـرق بين الحُبِّ والوُدّ : أن الحب يكون فـيمـا يوجبـه مـيل الطبـاع ، والحكمه جميعا والود من جهه ميل الطباع فقط . ألاَ ترى أنك تقول أحب فلانًا ، وأوده وتقول أحب الصلاة ، وتقول أود الصلاة وتقول: أود أن ذاك كان لى إذا تمنيت وداده ، وأود الرجل ودًا ومودة ، والودّ والوديد مثل الحِبّ والحبيب.

الفـرق بين المحبـة والعشق : أن العِشقَ شدة الشهـوة لنيل المراد من المعشوق إذا كان إنسانًا ، والعزم علي مواقعته عند التمكن منه ، ولو كان العشق مفارقًا للشهوة لجاز أن يكون العاشق خاليا من أن يشتهى النَّيْلَ ممن يعشقه ، إلا أنه شهوة مخصوصة لاتفارق موضعها ، وهي شهوة الرجل للنَّيْل ممن يعشقه ، ولا تسمي شهوته لشرب الخمر وأكل الطِّيِّب عِشقًا ، والعشق أيضا هو الشهوة التى إذا أفرطت ، وامتنع نيل ما يتعلق بها قتلت صاحبها ، ولا يقتل من الشهوات غيرها ، ألا ترى أن أحدًا لم يمت من شهوة الخمر ، والطعام ، والطِّيِّب ، ولا من محبة داره أو ماله ، ومات خلق كثير من شهوة الحلوة مع المعشوق والنيلِ منه .

الفـرق بين الإرادة والرضا : أن إرادة الطاعة تكون قـبلهـا ، والرضـا بهـا يكون بعدها أو معها ، فليس الرضا من الإرادة فى شىء ، وعند أبى هاشم - رحمه الله - أن الرضا ليس بمعنى ، ونحن وجدنا المسلمين يرغبون فى رضـا الله تعـالى ، ولا يجوز أن يرغب فى لاشىء ، والـرضـا أيضـا نقـيض السُّخط ، والسخط من الله تعالى إرادة العقاب ، فينبغى أن يكون الرضى منه إرادة الثواب أو الحكم به .

الفرق بين التمنى والإرادة : أن التمنى معنى فى النفس يقع عند فوت فعل كان للمتمنى فى وقوعه نفع ، أو فى زواله ضرر مستقبلا كان ذلك الفعل أو ماضيا ، والإرادة لا تتعلق إلا بالمستقبل ، ويجوز أن يتعلق التمنى بما لا يصح تعلق الإرادة به أصلا ، وهو أن يتمنى الإنسان أن الله لم يخلقه وأنه لم يفعل ما فعل أمس ولا يصح أن يريد ذلك ، وقال أبو على رحمه الله: التمنى هو قول القائل : ليت الأمر كذا فجعله قولا ، وقال فى موضع آخر : التمنى هو هذا القول ، وإضمار معناه فى القلب ، وإلى هذا ذهب أبو بكر بن الأخشاد ، والتمنى أيضاً : التلاوة قال الله تعالى : ﴿إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾[الحج : ٥٢]. وقال ابن الأنبارى : التمنى : التقدير ، قال: ومنه قوله تعالى ﴿مِن نُّطْفَةٍ إِذَا تُمْنَىٰ﴾ [النجم : ٤]. ، وتمنى كذب ، وروى أن بعضهم قال للشعبى : أهذا مما رويته أو مما تمنيته ، أى كذبت فى روايته ، وأما التمنى فى قوله تعالى : ﴿فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة : ٩٤]. فلا يكون إلا قولا ، وهو أن يقول أحدهم : ليته مات ، ومتى قال الإنسان : ليت الآن كذا فهو عند أهل اللسان متمن غير اعتبارهم لضميره ، ويستحيل أن يتحداهم بأن يتمنوا ذلك بقلوبهم مع علم الجميع بأن التحدى بالضمير لا يعجز أحدًا ، ولا يدل علي صحة مقالته ولا فسادها ، لأن المتحدى بذلك يمكنه أن يقول : تمنيت بقلبى فلا يمكن خصمه إقامة الدليل على كذبه ، ولو انصرف ذلك إلى تمنى القلب دون العبارة باللسان لقالوا : قد تمنينا ذلك بقلوبنا ، فكانوا مساوين له فيه ، وسقط بذلك دلالته على كذبهم ، وعلى صحة ثبوته ، فلما لم يقولوا ذلك علم أن التحدى وقع بالتمنى لفظًا .

الفـرق بين التـمنى والشـهـوة : أن الشـهـوة لا تتـعلق إلا بما يلذ من المدركـات بـالحـواس ، والتـمنى يتـعلق بمـا يلذ ، ومـا يكره مـثل أن يتـمنى الإنسان أن يموت . والشهوة أيضاً لا تتعلق بالماضى .

الفـرق بين الهوى والشهوة : أن الهوى لطف محل الشىء من النفس مع الميل إليه بما لا ينبغى ، ولذلك غلب على الهوى صفـةُ الذم ، وقد يشتهى الإنسان الطعام ولا يهوى الطعام .

الفـرق بين الإرادة والمشيـئـة : أن الإرادة تكون لما يتـراخى وقتـه ولما لا يتراخى ، والمشيئة لما يتراخى وقته ،والشاهد : أنك تقول : فعلت كذا شاء زيد أو أبى ، فيقابل بها إباءَهُ ، وذلك إنما يكون عند محاولة الفعل ، وكذلك مشيئته إنما تكون بدلا من ذلك فى حاله .

الفـرق بين المشيـئة والعـزم : أن العـزم إرادة يقطع بهـا المريد رويته فى الإقدام على الفعل أو الإحجام عنه ، ويختص بإرادة المريد لفعل نفسه لأنه لا يجوز أن يعزم على فعل غيره .

الفـرق بين العـزم والنية : أن النية إرادة متـقدمـة للفعل بأوقـات من قولك :انتوى إذا بعد ، والنوى والنية البُعْد ، فسميت بها الإرادة التى بعد ما بينها وبين مرادها ، ولا يفيد قطع الروية فى الإقدام على الفعل ، والعزم قد يكون متقدما للمعزوم عليه بأوقات وبوقت ، ولا يوصف الله بالنية ، لأن إرادته لا تتقدم فعله ، ولا يوصف بالعزم كما لا يوصف بالروية ، وقطعها فى الإقدام والإحجام .

الفـرق بين الإرادة والاختيار : أن الاختيار إرادة الشىء بدلا من غيره ، ولا يكون مع خطور المختار وغيره بالبال ، ويكون إرادة للفعل لم يخطر بالبال غيره وأصل الاختيار الخير ، فالمختار : هو المريد لخير الشيئين فى الحقيقة أو خير الشيئين عند نفسه من غير إلجاء واضطرار ، ولو اضطر الإنسان إلى إرادة شىء لم يُسَمَّ مختارًا له ، لأن الاختيار خلاف الاضطرار.

الفـرق بين الاختيار والإيثار : أن الإيثار على ما قيل هو الاختيار المقدم

والشاهد قوله تعالى : ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ [يوسف : ٩٤] . وذلك أنهم كلهم كانوا مختارين عند الله تعالى ، لأنهم كانوا أنبياء ، واتسع فى الاختيار فقيل حركة الجوارح اختيارية ، تفرقة بين حركة البطش ، وحركة المجس وحركة المرتعش ، وتقول اخترت المرويّ على الكَتان أى اخترت لبس هذا على لبس هذا ، وقال تعالى : ﴿ وَلَقَدِ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [الدخان : ٣٢] . أى اخترنا إرسالهم ، وتقول فى الفاعل : مختار لكذا ، وفى المفعول مختار من كذا ، وعندنا أن قوله تعالى ﴿ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ [يوسف : ٩٤] . معناه أنه فضلك الله علينا ، وأنت من أهل الأثرة عندى أى ممن أفضله على غيره بتأثير الخير والنفع عنده ، واخترتك أخذتك للخير الذى فيك فى نفسك ؛ ولهذا يقال : آثرتك بهذا الثوب وهذا الدينار ولا يقال اخترتك به وإنما يقال : اخترتك لهذا الأمر ؛ فالفرق بين الإيثار والاختيار بين من هذا الوجه .

الفرق بين العَزْم والزِّمَاع : أن العزم يكون فى كل فعل يختص به الإنسان ، والزِّماع يختص بالسفر ، يقال : أزمعتُ المسير قال الشاعر :

*** أأزمعتَ من آلِ ليلَى ابتكارا ***

ولا يقال أزمعت الأكل والشرب ، كما تقول : عزمت على ذلك ، والإزماع أيضاً لا يتعدى بعلى فالفرق بينهما ظاهر .

الفرق بين الإرادة والمعنى : أن المعنى إرادة كون القول على ما هو موضوع له فى أصل اللغة أو مجازها فهو فى القول خاصة إلا أن يستعار لغيره على ما ذكرنا قبل ، والإرادة تكون فى القول والفعل .

الفرق بين التيمم والإرادة : أن أصل التيمم التَّأَمم وهو قصد الشىء من أمام ؛ ولهذا لا يوصف الله به ، لأنه لا يجوز أن يوصف بأنه يقصد الشىء من أمامه ، أو ورائه ، والمتيمم القاصد ما فى أمامه ، ثم كثر حتى استعمل فى غير ذلك .

الفرق بين الإرادة والتحرى : أن التحرى هو طلب مكان الشىء مأخوذ من الحَرَى وهو المأوى ، وقيل لمأوى الطير حَرَاها ، ولموضع بيضها حَرًى

أيضـا ، ومنه تحـرّى القـبلة ، ولا يكون مـع الشك فـى الإصـابة ، ولهـذا لا يوصف الله تعالى به ، فليس هو من الإرادة فى شىء .

الفـرق بين الإرادة والتـوخى : أن التَّـوَخِّى مـأخـوذ من الوَخْى وهو الطريق القاصد المستقيم ، وتوخيت الشىء مثل تطرقته ، جعلته طريقى ، ثم استعمل فى الطلب والإرادة توسعا ، والأصل ما قلناه .

الفـرق بين الإرادة وتوطين النفس : أن توطين النفس على الشىء يقع بعد الإرادة له ، ولا يستعمل إلا فيما يكون فيه مشقة ، ألا ترى أنك لا تقول وَطّن فلان نفسه على ما يشتهيه .

الفرق بين القَصْد والإرادة : أن قصد القاصد مختص بفعله دون فعل غيره ، والإرادة غير مختصة بأحد الفعلين دون الآخر ، والقصد أيضا إرادة الفعل فى حال إيجاده فقط وإذا تقدمته بأوقات لم يسم قصدًا ، ألا ترى أنه لا يصح أن تقول : قصدت أن أزورك غدًا .

الفرق بين القصد والحج : أن الحج هو القصد على استقامة ، ومن ثَمّ سمى قصد البيت حَجًا ، لأن من يقصد زيارة البيت لا يعدل عنه إلى غيره. ومنه قيل للطريق المستقيم : مَحَجّة ، والحَجَّة فَعْلَة من ذلك لأنه قصد إلى استقامة رد الفرع إلى الأصل .

الفرق بين الحَرْدَ والقَصْد : أن الحرْدَ قصد الشىء من بُعد ، وأصله من قولك : رجل حَريد المحل ، إذا لم يخالط الناس ، ولم يزل معهم ، وكوكب حَريد مُنْتَح عن الكواكب ، وفى القرآن : ﴿ وَغَدَوْا عَلَىٰ حَرْدٍ قَادِرِينَ﴾ [القلم : ٢٥]. والمراد أنهم قصدوا أمرًا بعيدًا ، وذلك أن الله أهلك ثمرتهم بعد الانتفاع بها .

الفـرق بين الإرادة والإصابة : أن الإرادة سميت إصابة على المجاز فى قولهم : أصاب الصواب ، وأخطأ الجواب ؛ أى أراد ، قال الله تعالى:﴿ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ﴾ [ص : ٣٦]. وذلك أن أكثر الإصابة تكون مع الإرادة .

الفرق بين القصد والنحو : أن النحو قصد الشىء من وجه واحد ،

يقال : نحوته إذا قصدته من وجه واحد ، والناس يقولون : الكلام فى هذا على أنحاء ، أى : على وجوه ، وروى أن أبا الأسود عمل فى الإعراب وقال : لأصحابه : أُنْحُوا هذا النحو ، أى : اقصدوا هذا الوجه من الكلام ، فسمى الإعراب نحوًا ، وناحية الشىء الوجه الذى يقصد منه ، وهى فاعلة بمعنى مفعولة أى هى مَنْحُوَّة .

الفرق بين الهم والإرادة : أن الهم آخر العزيمة عند مواقعة الفعل ، قال الشاعر (٣) :

هَمَمْتُ ولَمْ أفعلْ وكدتُ ولَيْتَنى ... تركتُ على عثمانَ تبكى حلائلُه

ويقال : هَمَّ الشحمَ إذا أذابه ، وذلك أن ذوبان الشحم آخر أحواله ، وقيل: الهم تعلق الخاطر بشىء له قدرة فى الشدة ، والمهمات الشدائد ، وأصل الكلمة الاستقصاء ، ومنه هَمَّ الشحمَ إذا أذابه حتى أحرقه ، وهَمَّ المرض إذا هبط .

الفرق بين الهم والقصد : أنه قد يهم الإنسان بالأمر قبل القصد إليه، وذلك أنه يبلغ آخر عزمه ثم يقصده .

الفرق بين الهَمّ والهِمّة : أن الهمّةَ اتساع الهم وبعد موقعه ، ولهذا يمدح بها الإنسان فيقال : فلان ذو همة وذو عزيمة ، وأما قولهم : فلان بعيد الهمة ، وكبير العزيمة فلأن بعض الهمم يكون أبعد من بعض ، وحقيقة ذلك أنه يهتم بالأمور الكبار ، والهم هو الفكر فى إزالة المكروه واجتلاب المحبوب ومنه يقال : أهم بحاجتى ، والهَمّ أيضًا الشهوة قال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا ﴾ [يوسف:٢٤]. أى عزمت على الفاحشة ، واشتهاها هو ، والشاهد على صحة هذا التأويل قيام الدلالة على أن الأنبياء -صلوات

---

(٣) قيل : إن «عمير بن ضابئ البرجمى» أتى الحجاج ، وهو شيخ يرعد ، فقال : أيها الأمير ، إنى من الضعفة ، وإن لى ابنا هو أقوى منى على الأسفار ، واحتمال مشاق السهول والأوعار ، وقد خرج اسمى فى هذا البعث ، فإن رأى الأمير أن يقبله منى بديلا فعل ، فقال الحجاج : نفعل . فلما ولى قال قائل له : أيها الأمير ، هذا عمير الذى يقول : هممت ولم أفعل إلخ البيت . وقد دخل هذا الشيخ على عثمان وهو مقتول فوطئ بطنه ، وكسر ضلعا من أضلاعه ، فقال الحجاج : ردوه ، فردّ ، فقال له : هلا بعثت أيها الشيخ إلى أمير المؤمنين عثمان يوم الدار بديلا ؟! إن فى قتلك صلاحا ، يا حرسىّ ، اضرب عنقه .

الله عليهم- لا يعزمون على الفواحش ، وهذا مثل قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب:٥٦] . والصلاة من الله الرحمة ، ومن الملائكة الاستغفار ، ومن الآدميين الدعاء ، وقوله تعالى : ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلائِكَةُ﴾ [آل عمران : ١٨] . فالشهادة من الله تعالى إخبار ، وبيان ومنهم إقرار ، **والهم** أيضاً عند الحزن الذى يُذيب البدن من قولك : هَمّ الشحمَ إذا أذابه . وسنذكر الفروق بين الهمّ ، والغَمّ ، والحُزنٌ فى بابه إن شاء الله .

الفـرق بين الحسد والغَبْط : أن الغَبْطَ هو : أن تتمنى أن يكون مثل حال المغبوط لك من غير أن تريد زوالها عنه ، والحسد أن تتمنى أن تكون حاله لك دونه ، فلهذا ذم الحسد ولم يذم الغبط ؛ فأما ما روى أنه عليه السلام سئل فقيل له : أيضر الغبط ؟ فقال : **«نعم كما يضر العصا الخبط»**[٤] فإنه أراد أن تترك مالك فيه سعة لئلا تدخل فى المكروه ، وهذا مثل قولهم: ليس الزهد فى الحرام ، إنما الزهد فى الحلال ، والاغتباط الفرح بالنعمة، والغبطة الحالة الحسنة التى يغبط عليها صاحبها .

*** الفرق بين ما يضاد الإرادة ويخالفها :**

الفـرق بين الكراهة والإباء : أن الإباء هوأن يمتنع وقد يكره الشىء من لا يقدر على إبائه ، وقد رأيناهم يقولون للملك : أبيت اللعن ، ولا يعنون أنك تكره اللعن ، لأن اللعن يكرهه كل أحد ، وإنما يريدون أنك تمتنع من أن تلعن وتشتم ، لما تأتى من جميل الأفعال ، وقال الراجز :

---

(٤) ذكر هذا الحديث ابن الأثير فى تذكرته نقلا عن الهروى «غبط» بلفظ : أنه سئل : هل يضر الغَبْطُ ، قال : «لا ، إلا كما يضر العِضاهَ الخبْط» ثم قال :

الغَبْط : حسد خاص ، يقال : غبطت الرجل أغبطه غبطا ، إذا اشتهيت أن يكون لك مثل مالَه ، وأن يدوم عليه ما هو فيه . وحسدته أحسده حسَداً ؛ إذا اشتهيت أن يكون لك مالَه ، وأن يزول عنه ما هو فيه ، فأراد ﷺ : أن الغَبْط لا يضر ضرر الحسد ، وأن ما يلحق الغابط من الضرر الراجع إلى نقصان الثواب دون الإحباط ، بقدر ما يلحق العضاء من خبط ورقها الذى هو دون قطعها ، واستئصالها ، ولأنه يعود بعد الخبط ، وهو إن كان فيه طرف من الحسد ، فهو دونه فى الإثم . ا هـ .

* ولو أرادُوا ظُلْمَه أبينا *(٥)

أى امتنعنا عليهم أن يظلموا ، ولم يرد أنا نكره ظلمهم إياه لأن ذلك لا مدح فيه ، وقال الله تعالى : ﴿ وَيَأبى اللَّهُ إلاَّ أن يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ [التوبة : ٣٢] . أى يمتنع من ذلك ، ولو كان الله يأبى المعاصى كما يكرهها لم تكن معصية ولا عاص .

الفرق بين الإباء والمضادة : أن الإباء يدل على المنعة ، ألا ترى المتحرك ساكنًا . فلا يخرجه ذلك من أن يكون أتى بضد السكون ، ولا يصح أن يقال: قد أبى السكون ، والمضادة لا تدل على المنعة .

الفرق بين الكراهة والبغض : أنه قد اتسع بالبغض ما لم يتسع بالكراهة فقيل : أبغض زيدًا : أى : أبغض إكرامه ونفعه ، ولا يقال : أكرهه بهذا المعنى ، كما اتسع بلفظ المحبة فقيل : أُحب زيدًا بمعنى أحب إكرامه ونفعه ، ولا يقال : أريده فى هذا المعنى ، ومع هذا فإن الكراهة تستعمل فيما لا يستعمل فيه البغض فيقال : أكره هذا الطعام ، ولا يقال أبغضه ، كما تقول أحبه والمراد : أنى أكره أكله كما أن المراد بقولك : أريد هذا الطعام أنك تريد أكله أو شراءه .

الفرق بين الكراهة ونفور الطبع : أن الكراهة ضد الإرادة ، ونفور الطبع ضد الشهوة ، وقد يريد الإنسان شرب الدواء المر مع نفور طبعه منه ، ولو كان نفور الطبع كراهة لما اجتمع مع الإرادة ، وقد تستعمل الكراهة فى موضع نفور الطبع مجازا ، وتسمى الأمراض والأسقام مكاره ، وذلك لكثرة ما يكره الإنسان ما ينفر طبعه منه ، ولذلك تسمى الشهوة محبة ، والمشتهَى محبوبا لكثرة ما يحب الإنسان ما يشتهيه ويميل إليه طبعه ، ونفور الطبع يختص بما يؤلم ويشق على النفس ، والكراهة قد تكون كذلك ، ولما يلذ ويشتهى من المعاصى وغيرها .

الفرق بين قولك : يبغضه ، وقولك : لايحبه : أن قولك : لا يحبه أبلغ

(٥) لعله من ذلك الرجز الذى ردده حفار الخندق فى «غزوة الخندق» وقد جاء بلفظ :

إن الألى قد بغوا علينا   إذا أرادوا فتنة أبينا

من حيث يتوهم إذا قال : يبغضه أنه يبغضه من وجه ، ويحبه من وجه كما إذا قلت : يجهله جاز أن يجهله من وجه ، ويعلمه من وجه ، وإذا قلت : لا يعلمه لم يحتمل الوجهين .

الفرق بين الغضب والغيظ : أن الإنسان يجوز أن يغتاظ من نفسه ولا يجوز أن يغضب عليها ، وذلك أن الغضب إرادة الضرر للمغضوب عليه ولا يجوز أن يريد الإنسان الضرر لنفسه ، والغيظ يقرب من باب الغم .

الفرق بين الغَضَب والسُّخْط : أن الغضب يكون من الصغير على الكبير ومن الكبير على الصغير ، والسخط لا يكون إلا من الكبير على الصغير يقال : سخط الأمير على الحاجب ، ولا يقال : سخط الحاجب على الأمير، ويستعمل الغضب فيهما ، والسُّخط إذا عديته بنفسه فهو خلاف الرضا يقال : رضيه وسخطه ، وإذا عديته بعلى فهو بمعنى الغضب تقول : سخط الله عليه إذا أراد عقابه .

الفرق بين الغضب والاشتياط : أن الاشتياط خفة تلحق الإنسان عند الغضب ، وهو في الغضب كالطرب في الفرح ، وقد يستعمل الطرب في الخفة التي تعتري من الحزن ، والاشتياط لا يستعمل إلا في الغضب ، ويجوز أن يقال : الاشتياط سرعة الغضب ، قال الأصمعي يقال : ناقة مِشّياط إذا كانت سريعة السِّمَن ، ويقال : استشاط الرجل إذا التهب من الغضب كأن الغضب قد طار فيه .

الفرق بين الغضب الذي تُوجِبه الحمِيَّة ، والغضب الذي تُوجِبُه الحِكمة: أن الغضب الذي توجبه الحمية انتقاضُ الطبع بحال يظهر في تغير الوجه ، والغضب الذي توجبه الحكمة جنس من العقوبة يضاد الرضا ، وهو الغضب الذي يوصف الله به .

الفرق بين الغضب والحَرْد : أن الحَرْد هو : أن يغضب الإنسان فيبعد عمن غضب عليه ، وهو من قولك : كوكب حَريد : أي بعيد عن الكواكب ، وحيٌّ حَريد أي بعيد المحل ، ولهذا لا يوصف الله تعالى بالحرْد ، وهو الحَرْد

بالإسكان ولا يقال حَرَد بالتحريك ، وإنما الحَرَدُ استرخاء يكون فى أيدى الإبل يقال : جمل أحرد وناقة حرداء ، ويجوز أن يقال : إن الحَرْدَ هو القصد، وهو أن يبلغ فى الغضب أبعد غاية .

الفرق بين العداوة والبِغْضَة : أن العداوة البعادُ من حال النصرة ، ونقيضُها الولاية وهى الهرب من حال النصرة ، والبِغضة إرادة الاستحقار والإهانة ، ونَقيضها المحبة وهو إرادة الإعظام والإجلال .

الفرق بين العدو والكاشح : أن الكاشح هو العدو الباطن العداوة كأنه أضمر العداوة تحت كَشْحِه[٦] ويقال كاشحك فلان إذا عاداك فى الباطن والاسم الكشيحة والمكاشحة .

الفرق بين العداوة والشنآن : أن العداوة هى إرادة السوء لما تعاديه وأصله الميل، ومنه عدوة الوادى وهى جانبه ، ويجوز أن يكون أصله البعد ومنه عدواء الدار أى بعدها وعدا الشىء يعدوه إذا تجاوزه كأنه بعد عن التوسط ، والشنآن -على ما قال على بن عيسى- طلب العيب على فعل الغير لما سبق من عداوته . قال وليس هو من العداوة فى شىء ، وإنما أجرى على العداوة لأنها سببه وقد يسمى المسبب باسم السبب ، وجاء فى تفسير ﴿ شَنَآنُ قَوْمٍ ﴾ [المائدة : ٢]. أى بغض قوم فقرئ شَنْآن قوم بالإسكان ؛ أى : بغض قوم شنء وهو شنآن كما تقول : سُكْر وهو سَكران .

الفرق بين المعاداة والمخاصمة : أن المخاصمة من قبيل القول ، والمعاداة من أفعال القلوب ، ويجوز أن يخاصم الإنسان غيره من غير أن يعاديه ، ويجوز أن يعاديه ولا يخاصمه .

الفرق بين المعاداة والمناوأة : أن مناوأة غيرك مناهضتك له بشدة فى حرب أو خصومة ، وهى مفاعلة من النوء وهو النهوض بثقل ومشقة ، ومنه قوله تعالى ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾ [القصص :٧٦]. ويقال للمرأة البدينة إذا نهضت : إنها ناءت ، وينوءبها عجزها وهو من المقلوب ، أى : هى تنوء

(٦) الكشح : ما بين الخاصرة والضلوع ، ويقال : طوى كشحه على الأمر : أضمره وستره ، وطوى عنه كشحه : تركه وأعرض عنه .

به، وناء الكوكب إذا طلع كأنه نهض بثقل ، وقال صاحب الفصيح : تقول : إذا ناوأتَ الرجال فاصبر ، أى : عاديت ، وهى المناواة ، وليست المناوأة من المعاداة فى شىء ، ألا ترى أنه يجوز أن يعاديه ولا يناوئه .

الفرق بين الغضب ، وإرادة الانتقام : أن الغضب معنى يقتضى العقاب من طريق جنسه من غير توطين النفس عليه ، ولا يغير حكمه ، وليس كذلك الإرادة ؛ لأنها تقدمت فكانت عما توطن النفس على الفعل ، فإذا صحبت الفعل غيرت حكمه ، وليس كذلك الغضب ، وأيضًا فإن المغضوب عليه من نظير المراد وهو مستقل .

*** ومما يخالف الاختيار المذكور فى هذا الباب الاضطرار :**

الفرق بينه وبين الإلجاء : أن الإلجاء يكون فيما لا يجد الإنسان منه بُدًا من أفعال نفسه ، مثل أكل الميتة عند شدة الجوع ، ومثل العَدْو على الشوك عند مخافة السَّبُع فيقال : إنه مُلجَأ إلى ذلك ، وقد يقال إنه مضطر إليه أيضًا ، فأما الفعل الذى يفعل فى الإنسان وهو يقصد الامتناع منه مثل حركة المرتعش ، فإنه يقال هو مضطر إليه ولا يقال ملجأ إليه ، وإذا لم يقصد الامتناع منه لم يسم اضطرارًا ، كتحريك الطفل يد الرجل القوى ، ونحو هذا قول على بن عيسى : إن الإلجاء هو أن يحمل الإنسان على أن يفعل ، والضرورة أن يفعل فيه مالا يمكنه الانصراف عنه من الضر. والضر ما فيه ألم ، قال : والاضطرار خلاف الاكتساب ؛ ألا ترى أنه يقال له : باضطرار عرفت هذا أم باكتساب ؟ ولا يقع الإلجاء هذا الموقع ، وقيل : هذا الاصطلاح من المتكلمين ، قالوا : فأما أهل اللغة ، فإن الإلجاء والاضطرار عندهم سواء ، وليس كذلك لأن كل واحد منهما على صيغة ومن أصل ، وإذا اختلفت الصيغ والأصول اختلفت المعانى لا محالة ، والإجبار يستعمل فى الإكراه ، والإلجاء يستعمل فى فعل العبد على وجه لا يمكنه أن ينفك منه ، والمكره من فعل ما ليس له إليه داع ، وإنما يفعله خوف الضرر ، والإلجاء ما تشتد دواعى الإنسان إليه على وجه لا يجوز أن يقع مع حصول تلك الدواعى .

* الفرق بين أقسام الأفعال :

الفرق بين الحدوث والإحداث : أن الإحداث والمحدَث يقتضيان مُحدِثًا من جهة اللفظ ، وليس كذلك الحدوث والحادث ، وليس الحدوث والإحداث شيئًا غير المحدث والحادث ، وإنما يقال ذلك على التقدير ، وشبه بعضهم ذلك بالسراب وقال : هو اسم لا مسمى له على الحقيقة ، وليس الأمر كذلك ؛ لأن السراب سبخة تطلع عليها الشمس فتبرق ، فيحسب ماء فالسراب على الحقيقة شىء إلا أنه متصور بصورة غيره ، وليس الحدوث والإحداث كذلك .

الفرق بين المحْدَث والمفعول : أن أهل اللغة يقولون لما قَرُبَ حدوثه مُحْدَث ، وحديث يقال : بناء محدث وحديث ، وثمر حديث ، وغلام حديث ، أى : قريب الوجود ، ويقولون لما قرب وجوده أو بعد : مفعول ، والمحدث والمفعول فى استعمال المتكلمين واحد .

الفرق بين الفعل والاختراع : أن الفعل عبارة عما وجد فى حال كان قبلها مقدورًا سواء كان عن سبب أولا ، والاختراع هو الإيجاد عن غير سبب وأصله فى العربية اللين والسهولة ، فكأن المخترع قد سهل له الفعل ، فأوجده من غير سبب يتوصل به إليه .

الفرق بين الاختراع والابتداع : أن الابتداع إيجاد مالم يسبق إلى مثله يقال : أبدع فلان إذا أتى بالشىء الغريب ، وأبدعه الله فهو مبدع وبديع، ومنه قوله تعالى : ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [البقرة :١١٧]. وفعيل من أفعل معروف فى العربية يقال : بصير من أبصر ، وحليم من أحلم ، والبدعة فى الدين مأخوذة من هذا ، وهو قول مالم يعرف قبله . ومنه قوله تعالى : ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف : ٩]. وقال رؤبة :

* وليس وجه الحق أن يبدعا *

الفرق بين الفعل والفَطْر : أن الفَطْرَ إظهار الحادث بإخراجه من العدم إلى الوجود كأنه شق عنه فظهر ، وأصل الباب الشَّقّ ، ومع الشق الظهور ،

ومن ثم قيل تفطر الشجر إذا تشقق بالورَق ، وفطرتُ الإناء شققته ، وفطر الله الخلقَ أظهرَهم بإيجاده إياهم ، كما يظهر الورَقُ إذا تفطر عنه الشجر ، ففى الفَطْر معنى ليس فى الفعل ، وهو الإظهار بالإخراج إلى الوجود قبل مالا يستعمل فيه الظهور ، ولا يستعمل فيه الوجود ، ألا ترى أنك لا تقول : إن الله فطر الطعام والرائحة ، كما تقول فعل ذلك ، وقال على بن عيسى : الفاطر العامل للشىء بإيجاده بمثل الانشقاق عنه .

الفرق بين الفعل والإنشاء : أن الإنشاء هو الإحداث حالا بعد حال من غير احتذاء على مثال ، ومنه يقال : نشأ الغلام وهو ناشئ إذا نما وزاد شيئا فشيئا ، والاسم النشوء ، وقال بعضهم : الإنشاء ابتداء الإيجاد من غير سبب ، والفعل يكون عن سبب ، وكذلك الإحداث ، وهو إيجاد الشىء بعد أن لم يكن ، ويكون بسبب وبغير سبب ، والإنشاء ما يكون من غير سبب، والوجه الأول أجود .

الفرق بين المبدئ والمبتدئ : أن المبدئ للفعل هو المحدث له ، وهو مضمن بالإعادة وهى فعل الشىء كرة ثانية ، ولا يقدر عليها إلا الله تعالى ، فأما قولك : أعدت الكتاب فحقيقته أنك كررت مثله ، فكأنك قد أعدته ، والمبتدئ بالفعل هو الفاعل لبعضه من غير تتمة ، ولا يكون إلا لفعل يتطاول كمبتدئ بالصلاة وبالأكل ، وهو عبارة عن أول أخذه فيه .

الفرق بين الفعل والعمل : أن العمل إيجاد الأثر فى الشىء ، يقال : فلان يعمل الطين خزفا ، ويعمل الخوص زنْبيلاً(٧) ، والأديم سقاء ، ولا يقال: يفعل ذلك لأن فعل ذلك الشىء هو إيجاده على ما ذكرنا ، وقال الله تعالى :﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات :٩٦]. أى : خلقكم ، وخلق ما تؤثرون فيه بنحتكم إياه ، أو صوغكم له ، وقال البلخى - رحمه الله - : من الأفعال ما يقع فى علاج وتعب واحتيال ، ولا يقال للفعل الواحد عمل ، وعنده أن الصفة لله بالعمل مجاز ، وعند أبى على - رحمه الله - أنها

(٧) الزنبيل : بفتح الزاى المشددة وكسرها : القفة ، وكذا الزبيل . وجمع الزنبيل : زنابيل ، وجمع الزبيل : زُبل وزبلان .

حقيقة ، وأصل العمل في اللغة الدءوب ومنه سميت الراحلة يَعْمَلة(٨) وقال الشاعر :

وقالوا : قفْ ولا تعجَلْ وإن كنـا علـى عَجَلْ
قليلٌ في هواك اليـو مَ ما نَلْقَى من العَمَلْ

أي : من الدُّءوب في السير .

وقال غيره :

* والبرق يحدث شوقا كلما عملا(٩) *

ويقال عمل الرجل يعمل واعتمل إذا عمل بنفسه وأنشد الخليل :

إن الكريمَ وأبيكَ يَعْتَمِلْ إن لم يجد يوما على مَنْ يَتَّكلْ(١٠)

الفرق بين العمل والصُّنع : أن الصنع ترتيب العمل وإحكامه على ما تقدم علم به ، وبما يوصل إلى المراد منه ، ولذلك قيل للنجار : صانع ، ولا يقال للتاجر : صانع ، لأن النجار قد سبق علمه بما يريد عمله من سرير أو باب ، وبالأسباب التي توصل إلى المراد من ذلك ، والتاجر لا يعلم إذا اتجر أنه يصل إلى ما يريده من الربح أولا ، فالعمل لا يقتضي العلم بما يعمل له ألا ترى أن المستخرجين والضمناء والعَشّارين من أصحاب السلطان يُسَمّوْن عُمالا ، ولا يسمون صُنّاعًا ، إذ لا علم لهم بوجوه ما يعملون من منافع عملهم كعلم النجار أو الصائغ بوجوه ما يصنعه من الحلي والآلات ، وفي الصناعة معنى الحرفة التي يتكسب بها ، وليس ذلك في الصنع ، والصنع أيضا مضمن بالجودة ، ولهذا يقال : ثوب صنيع ، وفلان صنيع فلان؛ إذا

(٨) اليَعْملة : -بفتح الياء- من الإبل : النجيبة المعتملة المطبوعة على العمل ، ولا يقال ذلك إلا للأنثى ، هذا قول أهل اللغة .

(٩) قال في اللسان ، وعمل البرق عملا ، فهو عمل : دام .

(١٠) عزاهما في اللسان لسيبويه ، وأضاف إليهما :

* فيكتسي من بعدها ويكتحل *

أراد من يتكل عليه ، فحذف «عليه» هذه ، وزاد «على» متقدمة ، ألا ترى أنه يعتمل إن لم يجد من يتكل عليه . وعزاه سيبويه لبعض الأعراب ٨١/٣ ، وانظر العقد ٣٩٢/٥ ، والخصائص ٣٠٥/٢ . يعتمل : يعمل لنفسه ويحترف لإقامة العيش .

استخصه على غيره ، وصنع الله لفلان أى أحسن إليه ، وكل ذلك كالفعل الجيد .

الفرق بين الجَعْل والعَمَل : أن العمل هو إيجاد الأثر فى الشىء على ما ذكرنا ، والجعل تغيير صورته بإيجاد الأثر فيه ، وبغير ذلك ، ألا ترى أنك تقول : جعل الطين خزفًا ، وجعل الساكن متحركا ، وتقول عمل الطين خزفًا ولا تقول عمل الساكن متحركا لأن الحركة ليست بأثر يؤثر به فى الشىء ، والجعل أيضا يكون بمعنى الإحداث وهو قوله تعالى : ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام :١]. وقوله تعالى : ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ﴾ [النحل : ٧٨]. ويجوز أن يقال : إن ذلك يقتضى أنه جعلها على هذه الصفة التى هى عليها كما تقول : جعلت الطين خزفًا ، والجعل أيضا يدل على الاتصال ، ولذلك جعل طرفا للفعل فتستفتح به كقولك : جعل يقول ، وجعل يُنشد قال الشاعر :

فاجعل تَحِلَّك من يمينكَ إنما حِنْثُ اليمين على الأثيم الفاجر(١١)

فدل على تحلُّل شيئًا بعد شىء ، وجاء أيضا بمعنى الخبر فى قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾ [الزخرف :١٩]. أى أخبروا بذلك ، وبمعنى الحكم في قوله تعالى : ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ﴾[التوبة :١٩] أى حكمتم بذلك ، ومثله جعله الله حراما وجعله حلالا ، أى : حكم بتحليله وتحريمه ، وجعلت المتحرك متحركا ، أى : جعلت مآلَه صار متحركا ، وله وجوه كثيرة أوردناها فى **«كتاب الوجوه والنظائر»** ، والجعل أصل الدلالة على الفعل لأنك تعلمه ضرورة وذلك أنك إذا رأيت دارًا مهدمة ثم رأيتها مبنية علمت التغير ضرورة ولم تعلم حدوث شىء إلا بالاستدلال .

الفرق بين الفِعل ، والخَلق ، والتَّغيير : أن الخلق فى اللغة التقدير يقال : خلقتُ الأديم إذا قدرته خُفًّا أو غيره ، وخلق الثوبُ وأخلقَ : لم يبق

(١١) تحلة اليمين : بيان ما تنحل به عقدته من الكفارة . والحِنْث : الخلف فى اليمين ونقضها . وقال الفراء : الأثيم الفاجر .

منه إلا تقديره ، والخَلْقاء الصخرة الملساء لاستواء أجزائها فى التقدير ، واخلوّ لَق السحاب : استوى وإنه لخليق بكذا ؛ أى شبيه به ، كأن ذلك مقدر فيه ، والخُلُق : العادة التى يعتادها الإنسان ، ويأخذ نفسه بها على مقدار بعينه ، فإن زال عنه إلى غيره قيل : تخلق بغير خُلُقه ، وفى القرآن : ﴿إِنْ هَٰذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء :١٣٧]. قال الفراء يريد عادتهم ، والمخلّق التام الحُسْن ، لأنه قدر تقديرًا حسنا ، والمتَخَلّق المعتدل فى طباعه ، وسمع بعض الفصحاء كلامًا حسنا ، فقال : هذا كلامٌ مخلوقٌ ، وجميع ذلك يرجع إلى التقدير ، والخَلُوق من الطِّيب أجزاء خُلِطت على تقدير ، والناس يقولون : لا خالقَ إلا الله ؛ والمراد أن هذا اللفظ لا يُطلق إلا لله ، إذ ليس أحد إلا وفى فعله سهو ، أو غلط يجرى منه على غير تقدير غير الله تعالى ، كما تقول لا قديمَ إلا لله ، وإن كنا نقول : هذا قديم لأنه ليس يصح قول لم يزل موجودًا إلا لله.

الفرق بين الخلق والاختلاق : أن الاختلاق اسم خص به الكذب ، وذلك إذا قدر تقديرًا يوهم أنه صدق ، ويقال : خلق الكلامَ ؛ إذا قدره صدقا ، أو كذبا ، واختلقه إذا جعله كذبا لا غير ، فلا يكون الاختلاق إلا كذبا ، والخلق يكون كذبا وصدقا ، كما أن الافتعال لا يكون إلا كذبا ، فالقول يكون صِدْقًا وكَذِبًا .

الفرق بين الخلق والكسب : أن الكسبَ الفعلُ العائد على فاعله بنفع أو ضُر ، وقال بعضهم : الكسب ما وقع بمِراس وعلاج ، وقال آخرون : الكسب ما فُعل بجارحة وهو الجرح ، وبه سميت جوارح الإنسان جوارح وسمى ما يصاد به جوارح ، وكواسب ولهذا لا يوصف الله بأنه مكتسب ، والاكتساب فعل المكتسب ، والمكتسَب إذا كان مصدرًا فهو فعل المكتسِب ، وإذا لم يكن مصدرا فليس بفعل يقال : اكتسب الرجل مالا وعقلا واكتسب ثوابا وعقابا، ويكون بمعنى الفعل فى قولك : اكتسب طاعة ، فحد المكتسب هو الجاعل للشىء مكتسبا له بحادث إما بنفسه أو غيره ، فمكتسب الطاعة هو الجاعل لها مكتسبة بإحداثها ، ومكتسب المال هو الجاعل له مكتسبًا بإحداث ما

يملكه به .

الفرق بين الكَسْب والجَرْح : أن الجرح يفيد من جهة اللفظ أنه فعل بجارحة كما أن قولك : عِنْتَه يفيد أنه من جهة اللفظ للإصابة بالعين ، والكسب لا يفيد ذلك من جهة اللفظ .

الفرق بين الكسب والكَدح : أن الكدح الكسب المؤثر فى الخلال كتأثير الكدح الذى هو الخدش فى الجلد ، وقال الله تعالى : ﴿إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلاقِيهِ﴾ [الانشقاق :٦]. وهو يرجع إلى شدة الاجتهاد فى السعى والجمع ، وفلان يكدح لدنياه ويكدح لآخرته، أى : يجتهد لذلك .

الفرق بين الذَّرْء والخلق أن أصل الذَّرء : الإظهار ، ومعنى ذرأ الله الخلق أظهرهم بالإيجاد بعد العدم ، ومنه قيل للبياض : الذرأة لظهوره وشهرته ، وملح ذرآنى لبياضه ، والذرو بلا همز التفرقة بين الشيئين ، ومنه قوله تعالى : ﴿تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ﴾ [الكهف : ٤٥]. وليس من هذا ذَرّيت الحنطة فرقت عنها التبن .

الفرق بين البَرْء والخَلق : أن البَرء هو : تمييز الصورة ، وقولهم : برأ الله الخلق أى : ميز صورهم ، وأصله القطع ، ومنه البراءة ، وهى قطع العلقة، وبرئت من المرض كأنه انقطعت أسبابه عنك ، وبرئت من الدين ، وبرأ اللحم من العظم قطعه ، وتبرأ من الرجل إذا انقطعت عصمته منه .

الفرق بين الأخذ والاتخاذ : أن الأخذ مصدر أخذت بيدى ، ويستعار فيقال : أخذه بلسانه إذا تكلم فيه بمكروه ، وجاء بمعنى العذاب فى قوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ﴾ [هود :١٠٢]. وقوله تعالى : ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ﴾ [الحجر :٧٣].وأصله فى العربية الجمع ، ومنه قيل للغدير : وَخذ وأخذ ، جعلت الهمزة واوًا ، والجمع وُخاذ وأُخاذ ، والاتخاذ أخذ الشىء لأمر يستمر فيه مثل الدار يتخذها مسكنا ، والدابة يتخذها قَعْدَة[١٢] ويكون الاتخاذ التسمية ، والحكم ومنه قوله تعالى : ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً﴾ أى

(١٢) قال فى اللسان : القُعْدَة – بضم القاف وسكون العين – السرج والرحل تقعد عليهما . والقَعدة – مفتوحة – مركب الإنسان

سموها بذلك ، وحكموا لها به .

الفرق بين الأخذ والتناول : أن التناول أخذ الشىء للنفس خاصة ألا ترى أنك لا تقول تناولت الشىء لزيد ، كما تقول أخذته لزيد فالأخذ أعم ، ويجوز أن يقال : إن التناول يقتضى أخذ شىء يستعمل فى أمر من الأمور ، ولهذا لا يستعمل فى الله تعالى فيقال : تناولَ زيدا كما تقول : أخذَ زيدا ، وقال الله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ ﴾ [الأحزاب :٧] . ولم يقل : تناولنا ، وقيل : التناول أخذ القليل المقصود إليه ، ولهذا لا يقال : تناولت كذا من غير قصد إليه ، ويقال : أخذته من غير قصد .

الباب الثامن

فى الفرق بين : الفرد ، والواحد ، والوحدانية ، وما يجرى مع ذلك ، وفى الفرق بين ما يخالفه من : الكل ، والجمع ، وما هو من قبيل الجمع من: التأليف ، والتصنيف ، والنظم والتنضيد ، والممارسة ، والمجاورة ، والفرق بين ما يخالف ذلك من : الفَرْق ، والفَصْل

الفرق بين الواحد والفرد : أن الفرد يفيد الانفراد من [1] القِرن ، والواحد يفيد الانفراد فى الذات ، ألا ترى أنك تقول : فلان فَرْد فى داره ولا تقول واحد فى داره ، وتقول : هو واحد أهل عصره ، تريد أنه قد انفرد بصفة ليس لهم مثلها ، وتقول : الله واحد ، تريد أن ذاته منفردة عن المِثْل والشّبه ، وسمى الفرد فردًا بالمصدر ، يقال : فَردَ يفردُ فَرْدًا ، وهو فارد ، وفَرَد والفَردُ مثله[2] وقال على بن عيسى رحمه الله تعالى : الواحد ما لا ينقسم فى نَفسه ، أو فى معنى صفته دون جملته ، كإنسان واحد ، ودينار واحد ، وما لا ينقسم فى معنى جنسه كنحو : هذا الذهب كله واحد ، وهذا الماء كله واحد ، والواحد فى نفسه ومعنى صفته بما لا يكون لغيره أصلا هو الله جل ثناؤه .

الفرق بين الانفراد والاختصاص : أن الاختصاص انفراد بعض الأشياء بمعنى دون غيره ، كالانفراد بالعلم والملك ، والانفراد تصحيح النفس وغير النفس ، وليس كذلك الاختصاص لأنه نقيض الاشتراك ، والانفراد نقيض الازدواج ، والخاصة تحتمل الإضافة ، لأنها نقيض العامة فلا يكون الاختصاص إلا على الإضافة ، لأنه اختصاص بكذا دون كذا .

الفرق بين الواحد والأَوْحَد : أن الأَوْحَد يفيد أنه فارَقَ غيره ممن

---

(١) القِرن – بكسر القاف – الشبيه والنظِير . وجاء فى مفردات الراغب : الفرد الذى لا يختلط به غيره ، فهو أعم من الوتَر ، وأخص من الواحد ، وجمعه فرادى . ويقال فى الله فرد تنبيها أنه بخلاف الأشياء كلها فى الازدواج ، وقيل معناه : المستغني عما عداه . وإذا قيل : إنه منفرد بوحدانيته فمعناه : هو مستغن عن كل تركيب وازدواج .

(٢) قال فى القاموس المحيط : وشىء فارد ، وفَرْد ، وفرَد كجبَل وكتِف ، ونَدُسٍ ، وعُتُق ، وسَحبان ، وحليم ، وقَبول : متفرد أو منفرد .

شاركه فى فنٍّ من الفنون ، ومعنى من المعانى ، كقولك : فارق فلان أَوْحَدَ دهرِه فى الجود والعلم ، تريد أنه فوق أهله فى ذلك .

الفرق بين الفَذّ والواحد : أن الفذ يفيد التقليل دون التوحيد ، يقال : لا يأتينا فلان إلا فى الفَذّ ، أى : القليل ، ولهذا لا يقال الله تعالى : فَذ كما يقال له : فرد .

الفرق بين الواحد والمنفرد : أن المنفرد يفيد التخلى والانقطاع من القرناء ، ولهذا لا يقال لله سبحانه وتعالى : منفرد، كما يقال : إنه متفرد ، ومعنى المتفرد فى صفات الله تعالى : المتخصص بتدبير الخلق ، وغير ذلك مما يجوز أن يتخصص به من صفاته وأفعاله .

الفرق بين الواحد ، والوحيد ، والفريد : أن قولك : الوحيد ، والفريد يفيد التخلى من الاثنين ، يقال : فلان فريد ، ووحيد يعنى : أنه لا أنيس له، ولا يوصف الله تعالى به لذلك .

الفرق بين قولنا : تفرد : وبين قولنا : توحد : أنه يقال : تفرد بالفضل والنبل ، وتوحد تخلى .

الفرق بين الوَحْدة والوَحدانية : أن الوَحدة التَّخَلّى ، والوَحدانية تفيد نفى الأشكال والنُّظراء ، ولا يستعمل فى غير الله ، ولا يقال لله : واحد من طريق العدد ، ولا يجوز أن يقال : إنه ثان لزيد ، لأن الثانى يستعمل فيما يتماثل ، ولذلك لا يقال زيد ثان للحمار ، ولا يقال : إنه أحد الأشياء لما فى ذلك من الإيهام والتشبيه ، ولا أنه بعض العلماء ، وإن كان وصفه بأنه عالم يفيد فيه ما يفيد فيهم .

الفرق بين واحد وأحد : أن معنى الواحد أنه لا ثانى له ، فلذلك لا يقال فى التثنية : واحدان : كما يقال : رجل ورجلان : ولكن قالوا : اثنان حين أرادوا أن كل واحد منهما ثان للآخر ، وأصل أحد أوحد مثل أكبر ، وإحدى مثل كُبرى فلما وقعا اسمين وكانا كثيرَى الاستعمال هربوا فى إحدى إلى، الكُبْرى ، ليخف وحذفوا الواو ليفرق بين الاسم والصفة ، وذلك أن أوحد

اسم، وأكبر صفة والواحد فاعل من وحد يَحِد ، وهو واحد مثل وعَد يَعِد، وهو واعد والواحد هو الذى لا ينقسم فى وَهْم ولا وجود ، وأصله الانفراد فى الذات على ما ذكرنا ، وقال صاحب العين : الواحد أول العدد ، وحدّ الاثنين ما يبين أحدهما عن صاحبه بذكر أو عقد ، فيكون ثانيًا له بعطفه عليه ، ويكون الأحد أولا له ، ولا يقال : إن الله ثانى اثنين ، ولا ثالث ثلاثة ، لأن ذلك يوجب المشاركة فى أمر تفرد به فقوله تعالى : ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة :٤٠]. معناه أنه ثانى اثنين فى التناصر ، وقال تعالى ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثٍ﴾ [المائدة :٧٣]. لأنهم أوجبوا مشاركته فيما ينفرد به من القدم والإلهيَّة فأما قوله تعالى : ﴿إِلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة :٧]. فمعناه أنه يشاهدهم كما تقول للغلام اذهب حيث شئت فأنا معك تريد : أن خبره لا يخفى عليك .

الفرق بين الكُلّ والجمع : أن الكُلّ عند بعضهم هو الإحاطة بالأجزاء ، والجمع الإحاطة بالأبعاض ، وأصل الكل من قولك : تكلله أى : أحاط به ، ومنه الإكليل سمى بذلك لإحاطته بالرأس ، قال : وقد يكون الكُل الإحاطة بالأبعاض فى قولك : كل الناس ، ويكون الكل ابتداء توكيدًا ، كما يكون أجمعون ، إلا أنه يبدأ فى الذكر بكل كما قال الله تعالى : ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر : ٣٠]. لأن كلا تلى العوامل ويبدأ به ، وأجمعون لا يأتى إلا بعد مذكور ، والصحيح أن الكل يقتضى الإحاطة بالأبعاض ، والجمع يقتضى الأجزاء ألا ترى أنه كما جاز أن ترى جميع أبعاض الإنسان، جاز أن تقول : رأيت كل الإنسان ، ولما لم يجز أن ترى جميع أجزائه لم يجز أن تقول : رأيت جميع الإنسان ، وأخرى فإن الأبعاض تقتضى كلا ، والأجزاء لا تقتضى كلا ألا ترى أن الأجزاء يجوز أن يكون كل واحد منها شيئًا بانفراده، ولا يقتضى كلا ، ولا يجوز أن يكون كل واحد من الأبعاض شيئًا بانفراده ، لأن البعض يقتضى كُلاّ وجملة .

الفرق بين البَعض والجُزء : أن البعض ينقسم ، والجزء لا ينقسم والجزء يقتضى جمعا ، والبعض يقتضى كلا ، وقال بعضهم : يدخل الكل

على أعم العام ولا يدخل البعض على أخص الخاص ، والعموم ما يعبر عنه الكل ، والخصوص ما يعبر عنه البعض أو الجزء ، وقد يجيء الكل للخصوص بقرينة تقوم مقام الاستثناء كقولك : لِزَيْدٍ في كل شيء يد ، ويجيء البعض بمعنى الكل كقوله تعالى : ﴿إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر :٢] . وَحدّ البعض ما يشتمله وغيره اسم واحد ، ويكون في المتفق والمختلف كقولك : الرجل بعض الناس ، وقولك : السواد بعض الألوان ، ولا يقال : الله تعالى بعض الأشياء ، وإن كان شيئًا واحدًا يجب إفراده بالذكر لما يلزم من تعظيمه ، وفي القرآن ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة :٦٢] . ولم يقل يرضوهما ، وقيل : حد البعض التناقص عن الجملة ، وقال البلخي رحمه الله البعض أقل من النصف ، وحد الجزء الواحد من ذا الجنس ، ولهذا لا يسمى القديم جزءًا كما يسمى واحدًا .

الفرق بين الجزء من الجملة ، والسهم من الجملة : أن الجزء منها ما انقسمت عليه ، فالاثنان جزء من العشرة ، لأنهما ينقسمان عليها ، والثلاثة ليست بجزء منها لأنها لا تنقسم عليها ، وكل ذلك يسمى سهما منها ، كذا حكي بعضهم ، والسهم في اللغة السُّدُس ، كذا حكي عن ابن مسعود ، ولذلك قسمت عليه الدوانيق ، لأنه هو العدد التام المساوي لجميع أجزائه ، والجزء هو مقدار من مقدار كالقليل من الكثير إذا كان يستوعب فدرهم ودرهمان وثلاثة أجزاء الستة تتم بأجزائها ولو قلت : هذا من الثمانية لنقض ، لأن أجزاء الثمانية هو واحد ، واثنان ، وأربعة وليست ثلاثة بجزء من الثمانية ، لأن الجزء ما يتم به العدد ، والثلاثة لا تتم بها الثمانية فلما كانت الستة هي العدد التام لجميع أجزائه ، وعليه قسمت الدوانيق فالسهم منه هو السدس ، لأنه جزء العدد التام قالوا : فإذا أوصى له بسهم من ماله فإن السهم يقع على السدس ، ويقع على سهام الورثة ، وما يدخل في الميراث فأنصباء الورثة تسمى سهاما ، فتعطيه مثل أحسن سهام الورثة إذا كان أقل من السدس ، لأنا لا نعطيه الزيادة على الأخس إلا بدلالة ، وإن كان أنقص من السدس نقصناه من السدس . لأنه يسمى سهما ، ولا نزيده على السدس لأن السدس يعبر عنه بالسهم فلا نزيده عليه إلا بدلالة .

الفرق بين الجَمْع والحَشْر : أن الحشر هو الجمع مع السَّوْق ، والشاهد قوله تعالى : ﴿وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾ [الشعراء :٣٦] . أى ابعث من يجمع السحرة ويسوقهم إليك ، ومنه يوم الحشر ، لأن الخلق يجمعون فيه ، ويساقون إلى الموقف ، وقال صاحب المفصل : لا يكون إلا فى المكروه ، وليس كما قال ، لأن الله تعالى يقول : ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَٰنِ وَفْدًا﴾ [مريم :٨٥] . وتقول : القياس جمع بين مشتبهين يدل الأول على صحة الثانى ، ولا يقال فى ذلك الحشر ، وإنما يقال الحشر فيما يصح فيه السّوق على ما ذكرنا ، وأقل الجمع عند شيوخنا ثلاثة ، وكذلك هو عند الفقهاء ، وقال بعضهم : اثنان ، واحتج بأنه مشتق من اجتماع شىء إلى شىء ، وهذا وإن كان صحيحا فإنه قد خص به شىء بعينه ، كما أن قولنا : دابة وإن كان يوجب اشتقاقه إن جرى على كل ما دب فإنه قد خص به شىء بعينه ، فأما قوله عليه الصلاة والسلام : « **الاثنان فما فوقهما جماعة** »(٣) فإن ذلك ورد فى الحكم لا فى تعليم الاسم ، لأن كلامه ﷺ يجب أن يحمل على ما يستفاد من جهته دون ما يصح أن يعلم من جهته ، وأما قوله تعالى : ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا﴾ [الحج : ١٩] . وقوله تعالى : ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء : ٧٨] . يعنى داود وسليمان -عليهما السلام- فإن ذلك مجاز كقوله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر : ٩] . ولو كان لفظ الجمع حقيقةفى الاثنين لعقل منه الاثنان كما يعقل منه الثلاثة ، وإذا كان قول الرجل : رأيت الرجال لا يفهم منه إلا ثلاثة علمنا أن قول الخصم باطل.

الفرق بين الجمع والتأليف : أن بعضهم قال : لفظ التأليف فى العربية يدل على الإلصاق ، ولفظ الجمع لا يدل على ذلك الا ترى أنك تقول : جمعت بين القوم فى المجلس ؛ فلا يدل ذلك على أنك ألصقت أحدهم بصاحبه ، ولا تقول ألفتهم بهذا المعنى ، وتقول فلان يؤلف بين الزانيين لما يكون من التزاق أحدهما بالآخر عند النكاح ولذلك لا يستعمل التأليف إلا

---

(٣) البخاري فى الأذان (٣٥) ، والنسائى فى الإمامة (٤٥) وابن ماجه فى الإقامة (٤٤) .

فى الأجسام ، والجمع يستعمل فى الأجسام والأعراض فيقال : تجتمع فى الجسم أعراض ، ولا يقال : تتألف فيه أعراض ، ولهذا يستعار فى القلوب ، لأنها أجسام ، فيقال : ألف بين القلوب ، كما قال الله تعالى ﴿ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ﴾ [الأنفال :٦٣]. ويقال : جمع بين الأهواء ولا يقال : ألّف بين الأهواء، لأنها أعراض ، وعندنا أن التأليف والألفة فى العربية تفيد الموافقة، والجمع لا يفيد ذلك ، ألا ترى أن قولك : تألف الشىء ، وألفته يفيد موافقته بعضه لبعض وقولك : اجتمع الشىء وجمعته لا يفيد ذلك ، ولهذا قال تعالى : ﴿ وأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ﴾ [الأنفال :٦٣]. لأنها اتفقت على المودة والمصافاة ، ومنه قيل : الإلفان والأليفان لموافقة أحدهما صاحبه على المودة والتواصل والأَنَسَة ، والتأليف عند المتكلمين : ما يجب حلوله فى محلين. فإنما قيل : يجب ليدخل فيه المعدوم . والاجتماع[٤] عندهم : ما صار به الجوهران أقرب إلى غيرهما ، وقد يسمون التأليف مماسة واجتماعا ، وقال بعضهم : الخشونة واللين والصقال يرجع إلى التأليف ، وقال آخرون : يرجع إلى ذهاب الجسم فى جهات .

الفرق بين البِنْية والتأليف : أن البنية من التأليف يجرى فى استعمال المتكلمين على ما كان حيوانا ، يقولون : القتل نقض البِنْية ، والتأليف عندهم عام ، وأهل اللغة يجرونها على البِنَاء يقولون : بنيَة وبُنْية . وقال بعضهم بَنى بنْية من البناء وبنْية من المجد وأنشد قول الحطيئة :

أولئك قوم إن بَنَوْا أحسنوا البِنَا وان عاهدوا أَوْفوا، وإن عقدوا شَدُّوا[٥]

الفرق بين التأليف والتصنيف : أن التأليف أعم من التصنيف ، وذلك أن التصنيف تأليف صِنف من العلم ، ولا يقال للكتاب إذا تضمن نقض

(٤) قال أبو هلال فيما بعد ، ولا يقال : اجتمعت مع فلان إلا إذا كان معه غيره .

(٥) أورده ابن منظور معزوا للحطيئة بعد أن قال : البِنَى – بكسر الباء وفتح النون – الأبنية من المدر أو الصوف ، وكذلك البنى من الكرم.

وقال غيره : يقال : بنية ، وهى مثل رِشوة ورشا ، كأن البنية الهيئة التي بنى عليها مثل المِشية ، والرِّكبة .

وقال ابن منظور : والبِنية والبُنية – بالكسر والضم– ما بنيته وهو البِنَى والبُنى ، وأنشد الفارسى عن أبى الحسن :

* أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البُنَى * ويروى : أحسنوا إلينا .

شىء من الكلام : مُصنَّف ، لأنه جمع الشىء وضده ، والقول ونقيضه ، والتأليف يجمع ذلك كله ، وذلك أن تأليف الكتاب هو جمع لفظ إلى لفظ ، ومعنى إلى معنى فيه حتى يكون كالجملة الكافية فيما يحتاج إليه سواء كان متفقا أو مختلفا ، والتصنيف مأخوذ من الصِّنف ولا يدخل فى الصنف غيره .

الفرق بين الضم والجمع : أن الضم جمع أشياء كثيرة ، وخلافه البث ، وهو تفريق أشياء كثيرة ، ولهذا يقال : إضمامة من كتب ، لأنها أجزاء كثيرة، ثم كثر حتى استعمل فى الشيئين فصاعدا ، والأصل ما قلنا ، والشاهد قوله عليه الصلاة والسلام: «ضموا فَوَاشِيَكم حتى تذهب فحمةُ الليل »[٦] ويجوز أن يقال : إن ضم الشىء إلى الشىء هو أن يلزقه به ، ولهذا يقال : ضممته إلى صدرى ، والجمع لا يقتضى ذلك .

الفرق بين المماسة والكون : أن الكون هو ما يوجب حصول الجسم فى الحادثات ، ويحل فى الجزء والمفرد ، والمماسة لا توجد إلا فى الجزأين ، وأيضا فإنك تبطل الكون من الحجر بنقلك إياه من غير أن تبطل مماسته ، وتبطل مماسة الجسم بنقل جسم عنه من غير أن يبطل كونه ، وأيضا فإن الجسم قد تم بين الجسم من الجهات الست ، ولا يكون كائنا إلا فى مكان واحد ، وأيضا فإنه يوجد الكون والمكان معدوم ، ولا توجد المماسة والمماس معدوم ، وأيضا فإن المماسة تحل المماس وتحل مكانه ، والكون لا يحل إلا مكانه .

الفرق بين المماسة والاعتماد : أنه يماس الجسم ما فوقه ، ولا يعتمد على ما فوقه ، والمماسة تكون فى الجهات ، والاعتماد لا يكون إلا فى جهة واحدة ، والاعتماد هو المعنى الذى من شأنه فى الوجود أن يوجب حركة محله إلى إحدى الجهات الست مع زوال الموانع .

(٦) قال ابن الأثير : يقال للظلمة التى بين صلاتى العشاء : الفحمة . وللظلمة التى بين العتمة والغداة العَسْعَسَة . وفحمة الليل إقباله ، وأول سواده . وقد ذكر الحديث بنصه ابن الأثير فى مادة «فشا» نقلا عن الهروى وقال : الفواشى : جمع فاشية ، وهى الماشية التى تنتشر من المال كالإبل والبقر والغنم السائمة لأنها تفشو أى تنتشر فى الأرض ، وقد أفشى الرجل إذا كثرت مواشيه .

الفرق بين الاعتماد والكَوْن : أن الاعتماد يحل فى غير جهة مكانه ولا يجوز أن يحل الكون فى غير جهة مكانه .

الفرق بين الاعتماد والسكون : أنه قد يجوز أن يسكن الرجل يده ببسطه إياها فى الهواء ، أو على شىء من غير أن يعتمد عليه ، ولذلك قد يحرك يده مباشرة من غير أن يعتمد على شىء .

الفرق بين الاعتماد والمصاكّة : أن المصَاكّة لا تكون إلا مع صوت ، والاعتماد قد يكون بلا صوت ، وذلك أن المصاكّة كون يحصل معه اعتماد وله صوت ، ولا يكون إلا فى جسم صلب .

الفرق بين السكون والحركة : أن السكون يوجد فى الجوهر فى كل وقت ، ولا يجوز خلوه منه ، وليس كذلك الحركة ، لأن الجسم يخلو منها إلى السكون .

الفرق بين الاضطراب والحركة : أن الاضطراب حركات متوالية فى جهتين مختلفتين وهو افتعال من ضرب يقال : اضطرب الشىء كأن بعضه يضرب بعضًا فيتمخض[(٧)] . ولا يكون الاضطراب إلا مكروهًا فيما هو حقيقة فيه أو غير حقيقة ، ألا ترى أنه يقال : اضطربت السفينة ، واضطرب حال زيد ، واضطرب الثوب ، وكل ذلك مكروه ، وليس الحركة كذلك .

الفرق بين النقلة والحركة : أن النقلة لا تكون إلا عن مكان ، وهى التحول منه إلى غيره ، والحركة قد تكون لا عن مكان وذلك أن الجسم قد يجوز أن يُحْدثه الله تعالى لا فى مكان ، ولا يخلو من الحركة أو السكون فى الحال الثانى ، فإن تحرك تحرك لا عن مكان ، وإن سكن سكن لا فى مكان.

الفرق بين الانتقال والزوال : أن الانتقال فيما ذكر على بن عيسى يكون فى الجهات كلها ، والزوال يكون فى بعض الجهات دون بعض ، ألا ترى أنه لا يقال : زال من سفل إلى علو كما يقال : انتقل من سفل إلى علو ، قلنا : ويعبر عن العدم بالزوال فنقول : زالت علة زيد ، والانتقال يقتضى

(٧) قال في اللسان : يقال : ناقة ماخض ، وهى التى ضربها المخاض . والمراد : أنه يتحرك ويضطرب .

منتقلا إليه ، والشاهد أنك تعديه بإلى ، والزوال لا يقتضى ذلك ، والزوال أيضاً لا يكون إلا بعد استقرار وثبات صحيح أو مقدر ، تقول : زال ملك فلان ، ولا تقول ذلك إلا بعد ثبات الملك له وتقول : زالت الشمس ، وهذا وقت الزوال ، وذلك أنهم كانوا يقدرون أن الشمس تستقر فى كبد السماء ، ثم تزول وذلك لما يظن من بطء حركتها إذا حصلت هناك . ولهذا قال شاعرهم :

وزالت زوالَ الشمسِ عن مُسْتَقَرِّها فَمَنْ مُخبرى فى أىُّ أرضٍ غُروبها ؟!

وليس كذلك الانتقال .

الفرق بين الكون والسكون : أن الجوهر فى حال وجوده كائن ، وليس بساكن ، والكون فى حال خلق الله تعالى الجسم يسمى كونًا فقط ، وما يوجد عقيب ضده منها حركة ، ويجب أن تحد الحركة بأنها كون يقع عقيب ضده بلا فصل احترازًا من أن يوجد عقيب ضده وقد كان عدم ، والسكون هو الذى يوجب كون الجسم فى المحاذاة التى كان فيها بلا فصل ، ودخل فيه الباقى والحادث ، واعلم أن القيام والقعود ، والاضطجاع ، والصعود ، والنزول ، وما شاكل ذلك عبارات عن أكوان تقع على صفات معقولة .

الفرق بين المجاورة والاجتماع : قال على بن عيسى : المجاورة تكون بين جزأين ، والاجتماع يكون بين ثلاثة أجزاء فصاعدًا ، وذلك أن الجمع ثلاثة والشاهد تفرقة أهل اللغة بين التثنية والجمع كتفرقتهم بين الواحد والتثنية فالاثنان ليس بجمع ، كما أن الواحد ليس باثنين ، قال : ولا يكاد العارف بالكلام يقول : اجتمعت مع فلان إلا إذا كان معه غيره قال : أحضرته ولم يقل : اجتمعت معه كذا قال ، والذى يقولونه : أن أصل المجاورة فى العربية تقارب المحال من قولك : أنت جارى ،وأنا جارك ، وبيننا جوار ، ولهذا قال بعض البلغاء : الجوار قرابة بين الجيران ، ثم استعملت المجاورة فى موضع الاجتماع مجازًا ثم كثر ذلك حتى صار كالحقيقة .

الفرق بين التأليف والترتيب والتنظيم : أن التأليف يستعمل فيما يؤلف على استقامة ، أو على اعوجاج ، والتنظيم والترتيب لا يستعملان إلا

فيما يؤلف على استقامة ، ومع ذلك فإن بين الترتيب والتنظيم فرقًا وهو أن الترتيب هو : وضع الشىء مع شكله ، والتنظيم : هو وضعه مع ما يظهر به، ولهذا استعمل النظم فى العقود والقلائد ، لأن خرزها ألوان يوضع كل شىء منها مع ما يظهر به لونه .

الفرق بين قولنا أجمَع : وقولنا أجْمُع : أن أجْمَع اسم معرفة يؤكد به الاسم المعرفة نحو قولك : المال لك أجمع ، وهذا مالك أجمع ، ولا ينصرف لأنه أفعل معرفة ، والشاهد على أنه معرفة أنه لا يتبع نكرة أبدًا ويجمع فيقال : عندى إخوانك أجمعون ، ومررت بإخوانك أجمعين ، ولا يكون إلا تابعًا ، لا يجوز مررت بأجمعين ، وجاءنى أجمعون ، ومؤنثه جمعاء يقال: طفت بدارك جمعاء ، ويجمع فيقال : مررت بجواريك جُمَع ، وجاءنى جواريك جُمَع ، وأجمُع ، جمعٌ جُمَع تقول : جاءنى القوم بأجْمُعِهم ، كما تقول : جاءنى القوم بأفلُسِهم وأكلُبهم ، وأعبُدهم ، وليس هذا الحرف من حروف التوكيد ، والشاهد دخول العامل عليه ، وإضافته ، وأجمَع الذى هو للتوكيد لا يضاف ولا يدخل عليه عامل ، ومن أجاز فتح الميم فى قولك : جاءنى القوم بأجمُعهم فقد أخطأ .

*** الفرق بين ما يخالف الجمع والتأليف :**

الفرق بين التفريق والتفكيك : أن كل تفكيك تفريق ، وليس كل تفريق تفكيكا ، وإنما التفكيك ما يصعب من التفريق وهو تفريق الملتزقات من المؤلفات ، والتفريق يكون فيها وفى غيرها ولهذا لا يقال : فككت النخالة بعضها من بعض كما يقال : فرقتها ، وقيل : التفريق تفكيك ما جمع وألف تقريبا ، وهذا يقوله من لا يُثْبِتُ للالتزاق معنى غير التأليف .

الفرق بين الفَصْل والفَرْق :أن الفصل يكون فى جملة واحدة ، ولهذا يقال : فصل الثوب ، وهذا فصل فى الكتاب ، لأن الكتاب جملة واحدة ثم كثر حتى سمى ما يتضمن جملة من الكلام فصلا ، ولهذا أيضا يقال : فصل الأمر لأنه واحد ، ولا يقال : فرق الأمر لأن الفرق خلاف الجمع ، فيقال : فرق بين الأمرين ، كما يقال : جمع بين الأمرين ، وقال المتكلمون :

الحد ما أبان الشيء وفصله من أقرب الأشياء شبها به ، لأنه إذا قرب شبهه منه صارا كالشيء الواحد ، ويقال أيضا : فصلت العضو وهذا مفصل الرُّسغ وغيره ، لأن العضو من جملة الجسد ، ولا يقال فى ذلك : فرقت لأنه ليس بائنا منه ، وقال بعضهم ما كان من الفرق ظاهرًا ، ولهذا يقال لما تضمن جنسا من الكلام : فصل واحد لظهوره وتجليه ، ولما كان الفصل لا يكون إلا ظاهرًا قالوا : فصل الثوب ، ولم يقولوا فرق الثوب ، ثم قد تتداخل الكلمتان لتقارب معناهما .

الفرق بين **الفَصْل والفتح** : أن الفتح هو الفصل بين الشيئين ليظهر ما وراءهما ، ومنه فتح الباب ثم اتسع فيه فقيل : فتح إلى المعنى فتحًا إذا كشفه ، وسميت الأمطار فتوحا ، والفاتح الحاكم ، وقد فتح بينهما ؛ أى حكم ومنه قوله تعالى : ﴿ افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ ﴾ [الأعراف : ٨٩] .

الفرق بين **القَصْم والفَصْم** : أن القَصْم بالقاف الكسر مع الإبانة ، قال أبو بكر : القسم مصدر قصمت الشيء قصما إذ كسرته ، والقصمة من الشيء القِطعة منه ، والجمع قُصَم . والفَصْم بالفاء كسر من غير إبانة قال أبو بكر : انفصم الشيء انفصاما إذا تصدع ولم ينكسر ، قال أبو هلال ومنه قوله تعالى : ﴿ لا انفِصَامَ لَهَا ﴾ ولم يقل : لا انقصام لها ، لأن الانفصام أبلغ فيما أريد به هاهنا وذلك أنه إذا لم يكن لها انفصام كان أحرى أن لا يكون لها انقصام .

الفرق بين **القَطّ والقَدّ** : أن القَطّ هو القطع عَرْضا ومنه قطّ القلم . والَمِقَطّ - بفتح الميم - موضع القَطّ من رأس القلم ، ويكون مصدرًا ومكانا ، والمِقطّ - بكسر الميم - ما يقط عليه ، والقَدّ القطع طولا ، وكل شيء قطعته طولا فقد قددته وفى الحديث : «أن عليا - عليه السلام - كان إذا علا بالسيف قد وإذا اعترض قط»(٨) .

الفرق بين **بين التفريق والشَّعْب** : أن الشَّعْب تفريق الأشياء المجتمعة

---

(٨) ذكره ابن الأثير فى النهاية نقلا عن الهروى قائلا : ومنه حديث على : « كان إذا تطاول قدّ ، وإذا تقاصر قطّ» أي قطع طولا ، وقطع عرضا .

على ترتيب صحيح ، ألا ترى أنك إذا جمعته ورتبته ترتيبا صحيحا قلت شَعَّبْتُه أيضا فهو يقع على الشىء وضده لأن الترتيب يجمعهما .

الفرق بين قولك : فرّقه وبين قولك : بَثّه : أن قولك : فرَّق يفيد : أنه باين بين مجتمعين فصاعدًا ، وقولك : بَثّ يفيد تفريق أشياء كثيرة فى مواضع مختلفة متباينة ، وإذا فرق بين شيئين لم يقل : إنه بث وفى القرآن ﴿ وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ ﴾ [البقرة :١٦٤].

الفرق بين الفَرْق والتفريق : أن الفَرْق خلاف الجَمْع ، والتفريق جعل الشىء مفارقًا لغيره حتى كأنه جعل بينهما فرقا بعد فرق حتى تباينا ، وذلك أن التفعيل لتكثير الفعل ، وقيل : فَرقَ الشعر فَرْقا بالتخفيف ، لأنه جعله فِرْقتين ، ولم يتكرر فعله فيه ، والفَرْق أيضا الفَصل بين الشيئين حكما أو خبرًا ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿ فَافْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾ [المائدة :٢٥] . أى: افصل بيننا حكما فى الدنيا والآخرة ، ومن هذا الفاروق ؛ لأنه فرق بين الحق والباطل .

الفرق بين الفَلْق والشَق : أن الفَلْق على ما جاء فى التفسير هو الشق على أمر كبير ، ولهذا قال تعالى : ﴿ فَالِقُ الإِصْبَاحِ ﴾ [الأنعام :٩٦] . ويقال : فلق الحبة عن السنبلة ، وفلق النواة عن النخلة ، ولا يقولون فى ذلك : شق لأن فى الفلق المعنى الذى ذكرناه ، ومن ثم سميت(٩) الداهية فِلْقًا وفَلِيقَةً .

الفرق بين القَطع والفَصْل : أن الفصل هو القطع الظاهر ، ولهذا يقال: فصل الثوب ، والقطع يكون ظاهرًا وخافيًا كالقطع فى الشىء الملزق المُمَوّه . ولا يقال لذلك : فصل حتى يَبِينَ أحد المفصولين عن الآخر ، ومن ثم يقال: فصل بين الخَصمين إذا ظهر الحق على أحدهما فزال تعلق أحدهما بصاحبه فتباينا . ولا يقال فى ذلك : قطع ، ويقال : قطعه فى المناظرة لأنه قد يكون ذلك من غير أن يظهر ، ومن غير أن يقطع شغبه وخصومته .

*** ومما يجرى مع هذا الباب :**

(٩) قال فى المحيط : والفِلق -بالكسر- الداهية كالفلقة ، والفليق ، والفليقة ، والمفلقة والفَلْقى كسكرى .

الفرق بين قولنا الجسم لا ينفك من كذا ، وقولنا لا يبرح ، ولا يزال ، ولا يخلو ، ولا يَعْرَى : أن قولنا : لا يخلو يستعمل فيما لا يكون هيئة يشاهد عليها : كالطعوم ، والروائح ، وما جرى مجراها ، لأن الشىء يخلو من الشىء إذا كان كالطرْف له ، ولهذا يقال : خلا البيت من فلان ، ومن كذا ، ولا يقال عَرَى منه لأن العُرْىَ إنما هو مما يكون هيئة يشاهد عليها كالألوان ونحوها : وأصله من قولك : عَرِىَ زيد من ثيابه لأن الثياب كالهيئة له ، ولا يقال خلا منها ، والانفكاك إنما يستعمل فى المتجاورين ، أو ما فى حكمهما لأن أصله من التفكك ، وهو إنما يكون بين الأشياء الصُّلبة المؤلفة ، ولهذا يستعمل المتكلمون الانفكاك فى الاجتماع والألوان لأن ذلك فى حكم المجاورة، ويستعمل فى الافتراق أيضا ، لأن الافتراق يقع مع الاجتماع فى اللفظ كثيرًا ، وإذا قرب اللفظ من اللفظ فى الخطاب أجرى مجراه فى أكثر الأحوال .

الفرق بين قولنا لم ينفك ، ولم يبرح ، ولم يزَل : أن قولنا : لم ينفك يقتضى غيرًا لم ينفك منه ، وهو يستعمل فيما كان الموصوف به لازما لشىء أو مقارنًا له ، أو مشبهًا بذلك على ما ذكرنا ، ولم يبرح يقتضى مكانا لم يبرح منه ، وليس كذلك لم يزل – فيما قال على بن عيسى – إنما يستعمل فيما يوجب التفرقة به كقولك : لم يزل موجودًا وحده ، ولا يقال : لم ينفك زيد وحده ، وقال النحويون : لم حرف نفى ، وزال فعل نفى ، ومعناه ضد دام فلما دخلت عليه صار معناه دام فقولك : لم يزل موجودًا بمعنى قولك : دام موجودًا ؛ لأن نفى النفى إيجاب ، وما فى قولك : مازال ، حرف نفى ، وفى قولك : مادام اسم مبهم ناقص ودام صلتها .

الفرق بين الفَصْل والفتق : أن الفتق بين الشيئين اللّذين كانا ملتئمين أحدهما متصل بالآخر ، فإذا فرق بينهما فقد فتقا ، وإن كان الشىء واحدًا ففرق بعضه من بعض قيل قطع ، وفصل وشق ، ولم يقل فتق وفى القرآن : ﴿ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا ﴾ [الأنبياء : ٣٠] . والرّتْق مصدر رَتَق رَتْقا إذا لم يكن بينهما فُرجة ، والرّتقاء من النساء التى يمتنع فتقها على مالكها .

الباب التاسع

(فى الفرق بين المِثل والشَبه ، والعديل والنظير ، وما يخالف ذلك من المختلف ، والمتضاد ، والمتنافى ، وما يجرى مع ذلك)

الفرق بين الشُبه والشَبيه : أن الشِّبه أعم من الشَّبيه ؛ ألا تراهم يستعملون الشبه فى كل شىء وقلما يستعمل الشبيه إلا فى المتجانسين تقول: زيد يشبه الأسد أو شبه الكلب ، ولا يكادون يقولون : شبيه الأسد ، وشبيه الكلب . ويقولون : زيد شبيه عمرو لأن باب فعيل حكمه أن يكون اسم الفاعل الذى يأتى فعله على فِعْل ، ولا يأتى ذلك فى الصفات ، فإذا قلت زيد شبيه عمرو ، فقد بالغت فى تشبيهه به ، وأجريته مجرى ما ثبت لنفسه ، وإضافته إليه إضافة صحيحة ، وإذا قلت : زيد شبه عمرو ، وعمرو شبه الأسد فهو على الانفصال أى : شبه لعمرو ، وشبه للأسد لأنه نكرة وكذلك المِثل ، ولهذا تدخل عليه رب ، وإن أضيف إلى الكاف قال الشاعر:

يَارُبَّ مِثْلِك فى النساءِ غريرة　　　بيضاءَ قد مَتَّعتُها بطلاق[1]

فأدخل رب على مثلك ، ولا تدخل رب إلا على النكرات ، وأما الشَّبَه فمصدر سُمِّىَ به يقال : الشَّبَهُ بينهما ظاهر ، وفى فلان شَبَهٌ من فلان ، ولا يقال فلان شبه ، والشَّبَه عند الفقهاء الصفة التى إذا اشترك فيها الأصل والفرع وجب اشتراكهما فى الحكم ، وعند المتكلمين ما إذا اشترك فيه اثنان كانا مِثلين ، وكذلك الفرق بين العِدْل والعَديل سواء ، وذلك أن العِدْلَ أعم من العديل ، وما كان أعم فإنه أخص بالنكرة ، فهو للجنس وغير الجنس ؛ تقول : عمرو عِدْل ، وزيد عَدِيلهُ ، وعِدلُ الأسد ، ولا يقال عديله ، وقال بعض النحويين : مِثل ، وغير ، وشِبه ، وسوى لا تتعرف بالإضافة ، وإن أضيفت إلى المعرفة للزوم الإضافة لمعناها ، وغلبتها على لفظها ، وذلك أنك

---

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه ، وعزاه لأبى محجن الثقفى ولم يرد فى ديوانه ، وأنشده ابن يعيش ١٢٦/٢ بدون عزو . والغريرة : الشابة الحديثة التى لم تجرب الأمور ، ولم تكن تعلم ما يعلم النساء من الحب . قد متعتها بطلاق أى : عند طلاقها . قال ابن يعيش : كأنه يهدد زوجته بذلك .

إذا قلت : هذا المثل لم تخرجه عن أن يكون له مِثْلٌ آخر ولا يكاد يستعمل إلا على الإضافة ، حتى ذكر بعض النحويين : أنه لا يجوز الغير ، إنما تقول : غيرك ، وغير زيد ، ونحو هذا ، وشبيهك معرفة ، وشبهك ، نكرة تقول: مررت برجل شبهك على الصفة ، ولا يجوز برجل شبيهك ، لأن شبيهًا معرفة ، ورجل نكرة ، ولا يوصف نكرة بمعرفة ، ولا معرفة بنكرة ، والدليل على أن شبهك نكرة ، وإن أضفته إلى الكاف أنه يكون صفة لنكرة ، والمراد به الانفصال ، ولا يجوز شبه بك ، كما يجوز شبيه بك ، وذلك أن معنى شبيه بك المعروف بشبهك ، فأما شبهك فبمنزلة مثلك ، عرف بشبهه أو لم يعرف.

الفرق بين المِثْل والمَثَل : أن المثلين ما تكافأ فى الذات والمَثَل بالتحريك الصفة قال الله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ﴾ [الرعد :٣٥]. أى صفة الجنة ، وقولك : ضربت لفلان مثلا معناه : أنك وصفت له شيئا ، وقولك : مثل هذا كمثل هذا ، أى : صفته كصفته ، وقال الله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ [الجمعه :٥]. وحاملو التوراة لا يماثلون الحمار، ولكن جمعهم واياه صفة فاشتركوا فيها .

الفرق بين المِثْل والنِّد : أن النِّد هو المِثْل المُنَادّ من قولك : نادَّ فلان فلانا إذا عاداه وباعدَه ؛ ولهذا سمى الضِّد نِدًّا ، وقال صاحب العين : النِّدُّ: ما كان مثلَ الشىء يضاده فى أموره ، والنديدُ مثله ، والنُّدُودُ الشُّرُود، والتنادّ : التنافر ، وأنددت البعير ، ونَدَّدْتُ بالرجل ؛ سَمَّعْتُ بعيوبه ، وأصل الباب التشريد ، فالنِّد لمناداته لصاحبه كأنه يريد تشريدَه .

الفرق بين المِثْل والشَّكْل : أن الشكلَ هو الذى يُشبه الشىءَ فى أكثر صفاته ، حتى يُشكلَ الفرقُ بينهما ، ويجوز أن يقال : إن اشتقاقه من الشكل، وهو الشِّمال ، واحد الشمائل ؛ قال الشاعر :

حَىَّ الحُمولَ بجانبِ الشَّكْلِ إذْ لا يلائمُ شكلُها شكلى(٢)

أى لا توافقُ شمائلُها شمائلى ، فمعنى قولك : شاكل الشىءُ الشىءَ أنه

(٢) الحُمول – بضم الحاء – الإبل وما عليها .

أشبهه فى شمائله ، ثم سمى المشاكل شكلا ، كما يسمى الشىء بالمصدر ، ولهذا لا يستعمل الشكل إلا فى الصُّوَر ؛ فيقال : هذا الطائر شكل هذا الطائر ، ولا يقال :الحلاوة شكل الحلاوة ، ومثل الشىء ما يماثله وذاته .

الفرق بين المِثل والنظير : أن المثلين ما تكافأافى الذات على ما ذكرنا، والنظير ما قابل نظيرَه فى جنس أفعاله وهو متمكن منها كالنحوى نظير النحوى ، وإن لم يكن له مثل كلامه فى النحو أو كتبه فيه ، ولا يقال : النحوى مثل النحوى ؛ لأن التماثل يكون حقيقة فى أخص الأوصاف وهو الذات .

الفرق بين المِثْلين والمتَّفقين : أن التماثل يكون بين الذوات على ماذكرنا والاتفاق يكون فى الحكم والفعل ؛ تقول : وافق فلان فلانا فى الأمر ولا تقول ماثله فى الأمر .

الفرق بين المثل والعَديل : أن العديل ما عادل أحكامهُ أحكامَ غيره ، وإن لم يكن مثلا له فى ذاته ، ولهذا سمى العِدلان عِدْلَيْن ، وإن لم يكونا مثلين فى ذاتهما ولكن لاستوائهما فى الوزن فقط .

الفرق بين الشَّبه والمِثل : أن الشِّبْه يستعمل فيما يُشَاهَد فيقال : السواد شبه السواد ، ولا يقال القُدرة كما يقال مثلها . وليس فى الكلام شىء يصلح فى المماثلة إلا الكاف والمثل ، فأما الشبه والنظير فهما من جنس المثل ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى :١١]. فأدخل الكاف على المِثْل وهما الاسمان اللذان جعلا للمُمَاثلة ، فنفى بهما الشبه عن نفسه ، فأكد النفى بذلك .

الفرق بين العِدْل والعَدْل : أن العِدْلَ - بالكسر - المِثل ؛ تقول عندى عِدلُ جاريتك ، فلا يكون إلا على جارية مثلها ، والعَدل من قولك : عندى عَدْلُ جاريتك فيكون على قيمتها من الثمن ، ومنه قوله تعالى : ﴿أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة :٩٥] .

الفرق بين المساواة ، والمماثلة : أن المساواة تكون فى المقدارين اللذين لا

يزيد أحدهما على الآخر ، ولا ينقص عنه ، والتساوى التكافؤ فى المقدار ، والمماثلة هى أن يسد أحد الشيئين مسد الآخر كالسوادين .

الفرق بين كاف التشبيه وبين المِثْل : أن الشىء يشبه بالشىء من وجه واحد لا يكون مثله فى الحقيقة إلا إذا أشبهه من جميع الوجوه لذاته ، فكأن الله تعالى لما قال : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أفاد أنه لا شِبْهَ له ولا مِثل ، ولو كان قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ نفيا أن يكون لمثله مثيل لكان قولنا ليس كمثل زيد رجل مناقضة ، لأن زيدًا مثل من هو مثله ، والتشبيه بالكاف يفيد تشبيه الصفات بعضها ببعض ، وبالمثل يفيد تشبيه الذوات بعضها ببعض ، تقول : ليس كزيد رجل ؛ أى : فى بعض صفاته ، لأن كل أحد مثله فى الذات ، وفلان كالأسد أى فى الشجاعة دون الهيئة وغيرها من صفاته ، وتقول : السواد عرَض كالبياض ، ولا تقول : مثل البياض .

الفرق بين الاستواء والاستقامة : أن الاستواء هو تماثل أبعاض الشىء واشتقاقه من السِّىّ وهو المثل ، كأن بعضه سِىٌّ بعض ، أى : مثله ، ونقيضه التفاوت ، وهو أن يكون بعض الشىء طويلا ، وبعضه قصيرًا وبعضه تامًّا وبعضه ناقصًا ، والاستقامة الاستمرار على سنن واحد ، ونقيضها الاعوجاج ، وطريق مستقيم لا اعوجاج فيه .

الفرق بين الاستواء والانتصاب : أن الاستواء يكون فى الجهات كلها والانتصاب لا يكون إلا علوا .

*** الفرق بين ما يخالف ذلك :**

الفرق بين الاختلاف والتفاوت : أن التفاوت كله مذموم ولهذا نفاه الله تعالى عن فعله فقال : ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَاوُتٍ﴾ [الملك :٣] . ومن الاختلاف ماليس بمذموم ؛ ألا ترى قوله تعالى : ﴿وَلَهُ اخْتِلَافُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [المؤمنون :٨٠] . فهذا الضرب من الاختلاف يكون على سَنَن واحد ، وهو دال على علم فاعله ، والتفاوت هو الاختلاف الواقع على غيرِ سنن ، وهو دال على جهل فاعله .

الفـرق بين الاعوجـاج والاختلاف : أن الاعوجاجَ من الاختـلاف ما كان يميل إلى جهـة ، ثم يميل إلى أخرى ، وما كان فى الأرض والدين والطريقـة فهو - عِوَج - مكسور الأول ، تقول : فى الأرض عِوَج ، وفى الدين عِوَج مثله ، والعَوَج بالفتح ما كان فى العود والحائط ، وكل شىء منصوب .

الفـرق بين الاختـلاف فى المذاهب والاختـلاف فى الأجناس : أن الاختلاف فى المذاهب هو ذهاب أحد الخصمين إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر ، **والاختلاف فى الأجناس** امتناع أحد الشيئين من أن يسدَّ مَسَدّ الآخر ويجوز أن يقع الاختلاف بين فريقين ، وكلاهما مبطل كاختلاف اليهود والنصارى فى المسيح .

الفـرق بين المختلف والمتضاد : أن المختلفين اللذين لا يسد أحدهما مسد الآخر فى الصفة التى يقتضيها جنسه مع الوجود كالسواد والحموضة، والمتضادان هما اللذان ينتفى أحدهما عند وجود صاحبه إذا كان وجود هذا على الوجه الذى يوجد عليه ذلك كالسواد والبياض ، فكل متضاد مختلف ، وليس كل مختلف متضادًا ، كما أن كل متضاد ممتنع اجتماعه ، وليس كل ممتنع اجتماعه متضادًا وكل مختلف متغاير ، وليس كل متغاير مختلفا ، والتضاد والاختلاف قد يكونان في مجاز اللغة سواء ، يقال زيد ضدّ عمرو إذا كان مخالفا له .

الفـرق بين التنافى والتضاد : أن التنافىَ لا يكون إلا بين شيئين يجوز عليهما البقاء ، والتضاد يكون بين ما يبقى وبين مالا يبقى .

الفـرق بين الضِدُ والترك : أن كل ترك ضد ، وليس كل ضد تركًا لأن فعل غيرى قد يضاد فعلى ، ولا يكون تركًا له .

الباب العاشر

فى الفرق بين الجسم والجِرم ، والشّخص والشبح وما يقرب من ذلك

الفرق بين الجِسم والجرم : أن جِرْمَ الشىء هو خِلقته التى خُلق عليها ؛ يقال : فلان صغير الجِرم ، أى صغير من أصل الخِلقة ، وأصل الجرم فى العربية القطع كأنه قُطع على الصغر أو الكبر ، وقيل الجرم أيضا الَكون ، والجِرم الصوت أورد ذلك بعضُهم ، وقال بعضهم الجِرم اسم لجنس الأجسام ، وقيل الجرم الجسم المحدود ، والجسم هو الَطويل العريض العميق ، وذلك أنه إذا زاد فى طوله وعرضه وعمقه قيل : إنه جسم وأَجْسَمُ من غيره ، فلا تجىء المبالغة من لفظ اسم عند زيادة معنى إلا وذلك الاسم موضوع لما جاءت المبالغة من لفظ اسمه ، ألا ترى أنه لا يقال : هو أقدر من غيره إلا والمعلومات له أجلى ، وأما قولهم : أمر جَسيم[١] فمجاز ، ولو كان حقيقة لجاز فى غير المبالغة فقيل أمر جسيم ، وكل مالا يطلق إلا فى موضع مخصوص فهو مجاز .

الفرق بين الجسم والشىء : أن الشىء ما يرسم به بأنه يجوز أن يعلم ويخبر عنه ، والجسم هو الطويل العريض العميق ، والله تعالى يقول : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ [القمر :٥٢]. وليس أفعال العباد أجسامًا ، وأنت تقول لصاحبك : لم تفعل فى حاجتى شيئًا ، ولا تقول : لم تفعل فيها جسما ، والجسم : اسم عام يقع فى الجسوم والشّخص والجَسَد وما بسبيل ذلك ، والشىء أعم ؛ لأنه يقع على الجسم وغير الجسم .

الفرق بين الجسم والشخص : أن الشخص ما ارتفع من الأجسام[٢] من قولك ؛ شخص إلى كذا إذا ارتفع ، وشخصت بصرى إلى كذا أى : رفعته إليه ، وشخص إلى بلد كذا كأنه ارتفع إليه ، والإشخاص يدل على السُّخْط والغضب مثل الإحضار[٣] .

---

(١) جاء فى أساس البلاغة : «جسم» رجل جسيم وفيه جَسامة ، وتقول : «رجال جسام ، ووجوه وسام ، وما فيهم حسام» . ومن المجاز أمر جسيم ، وهو من جسيمات الخطوب ، وجسام الأمور .

(٢) قال فى المصباح : قال الخطابى : ولا يسمى شخصا إلا جسم مؤلف له شخوص وارتفاع .

(٣) جاء فى أساس البلاغة : وأشخصت له فى المنطق ، إذا تجهمته . ومنطق شخيص : فيه تجهم .

الفرق بين الشخص والشَّبَح : أن الشبحَ ماطال من الأجسام ومن ثم قيل : هو مشبوح الذراعين أى طويلهما ، وهو الشبَح والشَّبْح لغتان(٤) .

الفرق بين الشخص والجُثة : أن الجُثَّة أكثر ما تستعمل فى الناس ، وهو شخص الإنسان إذا كان قاعدًا أو مضطجعا ، وأصله الجَثّ وهو القطع، ومنه قوله تعالى :﴿ اجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ الأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴾ [إبراهيم: ٢٦] والمِجْثَاثُ الحديدة التى يقلع بها الفَسيل ويقال للفَسيل(٥) : الجُثيث ، ويُسَمّى شخص القاعد : جُثة لقصره كأنه مقطوع .

الفرق بين الشخص والآل : أن الآل هو الشخص الذى يظهر لك من بعيد ، شُبِّه بالآل الذى يرتفع فى الصحارَى ، وهو غير السراب ، وإنما السراب سبخة تطلع عليها الشمس فتبرق كأنها ماء ، والآل شخوص ترتفع فى الصحارَى للناظر ، وليست بشىء ، وقيل : الآل من الشخوص مالم يُتبين ، وقال بعضهم الآل من الأجسام ما طال ، ولهذا سمى الخشب آلا(٦).

الفرق بين الشَّخْص والطَّلل : أن أصل الطلل : ما شخص من آثار الديار ، ثم سمى شخص الإنسان طَلَلاً على التشبيه بذلك ، ويقال تطاللت ؛ أى : ارتفعت لأنظر إلى شىء بعيد ، وأكثر ما يستعمل الطلل فى الإنسان إذا كان طويلا جسيما يقال : لفلان طلل ورُواء إذا كان فخم المنظر(٧) .

الفرق بين الطلل والجسد : أن الجسد يفيد الكثافة ، ولا يفيد الطلل والشخص ذلك ، وهو من قولك : دمٌ جاسد ؛ أى : جامد ، والجسد أيضا الدم بعينه قال النابغة :

---

(٤) قال الفيروز ابادى : الشبح محركا : الشخص ، ويسكن . والجمع أشباح وشُبوح .

(٥) الفسيل والفسائل جمع فسيلة ، وهى النخلة الصغيرة تقطع من الأم ، أو تقلع من الأرض ؛ فتغرس . والمِجثات -بكسر الميم- حديدة يقلع بها الفسيل ونحو ، وجمعه مجاثيث .

(٦) قال فى اللسان : ومنه قوله :

* آلٌ على آلٍ تحمَّل آل*

فالآل الأولى الرجل ، والثانى السراب ، والثالث الخشب .

(٧) جاء في أساس البلاغة . وتقول : أعجبنى طلله ، وراقنى هيكله ، أى : شخصه ، وتطاللت حتى رأيته : إذا قمت على أطراف أصابع رجليك .

* دَمٌ أُهريق على الأنصاب من جَسَد *

فيجوز أن يقال : إنه سمى جسدًا لما فيه من الدم ، فلهذا خص به الحيوان ، فيقال جسد الإنسان ، وجسد الحمار ، ولا يقال جسد الخشبة ، كما يقال : جرم الخشبة ، وإن قيل ذلك ، فعلى التقريب والاستعارة ، ويقال: ثوب مُجَسَّد إذا كان يقوم من كثافة صبغه ، وقيل للزعفران : جِسَاد تشبيها بحمرة الدم .

الفرق بين الجسد والبدن : أن البدن هو ماعلا من جسد الإنسان ، ولهذا يقال للدّرع[٨] القصير الذى يلبس فوق الصدر إلى السرة بَدَن ، لأنها تقع على البدن ، وجسم الإنسان كله جسد ، **والشاهد :** أنه يقال لمن قُطِع بعضُ أطرافه : إنه قطع شىء من جسده ، ولا يقال : شىء من بدنه ، وإن قيل: فعلى بُعْد ، وقد يتداخل الاسمان إذا تقاربا فى المعنى ، ولما كان البدن هو أعلى الجسد وأغلظه قيل لمن غَلُظ من السِّمَن قد بَدُن وهو بَدين ، والبُدْن الإبل المسمنة للنحر ، ثم كثر ذلك ، حتى سمى ما يتخذ للنحر بَدَنَة سمينة كانت أو مهزولة .

*** ومما يدخل فى هذا الباب :**

الفرق بين الصفة والهيئة : أن الصفة من قبيل الأسماء واستعمالها فى المسميات مجاز ، وليست الهيئة كذلك ، ولو كانت هيئة الشىء صفة له لكان المهيئ له واصفًا له ، ويوجب ذلك أن يكون المحرك للجسم واصفًا له ، وهذا خلاف العرف .

الفرق بين الحِلْية والهَيئة : أن الحِلْية هيئة زائدة على الهيئة التى لابد منها كحِلْية السكين والسيف . وتقول : حَلَّيته إذا هيأته هيئة لم تشمله بل تكون كالعلامة فيه ، ومن ثم سمى الحَلْىُ الملبوس حَلْيًا .

الفرق بين الصُّورَة والهيئة : أن الصورة اسم يقع على جميع هيئات الشىء لاعلى بعضها ، ويقع أيضا على ماليس بهيئة ، ألا ترى أنه يقال : صورة هذا الأمر كذا ، ولا يقال : هيئته كذا ، وإنما الهيئة تستعمل فى

(٨) الدرع : يذكر ويؤنث كما فى الصحاح .

البِنْية ، ويقال : تصورت ما قاله وتصورت الشىء كهيئته الذى هو عليها ، ونهايته من الطرفين سواء كان هيئة أولا ، ولهذا لا يقال : صورة الله كذا ؛ لأن الله تعالى ليس بذى نهاية .

الفرق بين الصّورة والصِّبْغة : أن الصِّبْغة هيئة مضمنة بجعل جاعل فى دلالة الصفة اللغوية ، وليس كذلك الصورة ، لأن دلالتها على جعل جاعل قياسية .

*** ومما يجرى مع ذلك :**

الفرق بين القلب والبال : أن القلب اسم للجارحة ، وسمى بذلك لأنه وضع فى موضعه من الجوف مقلوبا[٩] ، والبال والحال ، وحال الشىء : عمدته ، فلما كان القلب عمدة البدن سمى بالاً ، فقولنا : بال يفيد خلافَ ما يفيده قولنا : قلب، لأن قولنا : بال يفيد أنه الجارحة التى هى عُمدة البدن ، وقولنا : قلب يفيد أنه الجارحة التى وضعت مقلوبة ، أو الجارحة التى تتقلب بالأفكار والعُزوم[١٠] ، ويجوز أن يقال : إن البال هو الحال التى معها ولهذا يقال : اجعل هذا على بالك وقال امرؤ القيس :

فأصبحتُ مَعشوقاً وأصبح أهلُها عليه القَتَام سَيِّئَ الظن والبال[١١]

أى : سَيِّئ الحال فى ذكرها ، وتقول : هو فى حال حسنة ، ولا يقال فى بال حسن فيفرق بذلك .

الفرق بين الحال والبال : أن قولنا للقلب : بال ، يفيد أنه موضع الذكر، والقلب يفيد التقلب بالأفكار والعُزُوم على ماذكرنا .

---

(٩) وقال بعضهم : سمى القلب قلبا لتقلبه ، وأنشد :

ما سُمّى القلبُ إلا من تقلبه
والرأى يصرف بالإنسان أطوارًا

وسبحان مقلب القلوب الذى يقلب أفئدتنا وأبصارنا .

(١٠) جمع عزم .

(١١) البيت بديوانه ص ١٣٩ من قصيدته التى عنوانها : «ألا عِمْ صباحًا» وفيها يتغزل ، ويصف مغامراته ، وصيده، وسعيه إلى المجد . والقتام : الغبار .

الباب الحادى عشر

فى الفرق بين الأصل والأُس ، والجنس ، والنوع والصِّنف ، وما يقرب من ذلك

الفــرق بين الأصل والأُسّ : أن الأُسّ[(١)] لا يكون إلا أصــلا ، وليس كل أصل أُسًّا ، وذلك أن أُسّ الشىء لا يكون فرعا لغيره مع كونه أصلا ؛ مثال ذلك : أن أصل الحائط يسمى أُسَّ الحائط، وفرع الحائط لا يسمى أسًّا لفرعه .

الفــرق بين الأصل والسِّنْخ : أن السِّنْخ[(٢)] هو أصل الشىء الداخل فى غيره مثل سِنْخ السكين والسيف ، وهو الداخل فى النصاب وسُنوخ الأسنان ما يدخل منها فى عظم الفك ، فلا يقال : سِنْخ ، كما يقال : أصل ذلك ، والأصل اسم مشترك يقال : أصل الحائط ، وأصل الجبل ، وأصل الإنسان، وأصل العداوة بينك وبين فلان كذا ، والأصل فى هذه المسألة كذا ، وهو فى ذلك مجاز ، وفى الجبل والحائط حقيقة ، وحقيقة أصل الشىء : ما كان عليه معتمده ، ومن ثم سمى العقل أصالة ، لأن معتمد صاحبه عليه ، ورجل أصيل ؛ أى : عاقل ، وحقيقة أصل الشىء عندى ما بدئ منه ، ومن ثم يقال: إن أصل الإنسان التراب ، وأصل هذا الحائط حجر واحد ، لأنه بدئ فى بنيانه بالحجر والآجُرّ .

الفرق بين الأصل والجِذْم : أن جِذْم الشجرة حيث تقطع من أصلها[(٣)] ، وأصله من الجَذْم وهو القطع فلا يستعمل الجَذْم فيما لا يصلح قطعه ألا ترى أنه لا يقال : جَذْم الكوز وما أشبه ذلك ، فإن استعمل فى بعض المواضع مكان الأصل فعلى التشبيه .

---

(١) قال في مختار الصحاح : الأُسُّ – بالضم – أصل البناء ، وكذا الأساس ، والأَسَسَ – بفتحتين – مقصور منه، وجمع الأسّ : إساس – بالكسر – وجمع الأساس . أُسس – بضمتين – وجمع الأسس : آساس بالمد .

(٢) قال فى اللسان : وأسناخ الثنايا والأسنان : أصولها .

(٣) قال فى اللسان : والجِذم – بالكسر – أصل الشئ ، وقد يفتح ، وجِذم كل شىء أصله ، والجمع : أجذام وجذوم .

الفـرق بين الجِنس والنّوع : أن الجِنس - على قـول بعض المتكلمين - أعم من النوع قـال : لأن الجنس هو الجملة المتفقة سواء كان مما يعقل ، أو من غير ما يعقل قال : والنوع : الجملة المتفقة من جنس مالا يعقل . قال : ألا ترى أنه يُقال : الفاكهة نوع كما يقال : جنس ، ولا يقال للإنسان : نوع .

وقال غيره : النوع ما يقع تحته أجناس بخلاف ما يقوله الفلاسفة : إن الجنس أعم من النوع ، وذلك أن العرب لا تفرز الأشياء كلها فتسميها بذلك، وأصحابنا يقولون : السواد جنس ، واللون نوع ويستعملون الجنس فى نفس الذات فيقولون : التأليف جنس واحد وهذا الشىء جنس الفعل ، والحركة ليست بجنس الفعل ، يريدون أنها كون على وجه ، ويقولون : الكون جنس الفعل ، وإن كان متضادًا لما كان لا يوجد إلا وهو كون ، ولا يقولون فى العلم ذلك ؛ لأنه قد يوجد وهو غير علم ، ويقولون فى الأشياء المتماثلة : إنها جنس واحد وهذا هو الصحيح .

الفـرق بين الجنس والصِّنفْ : أن الصِّنف(٤) ما يتميز من الأجناس بصفة يقولون : السوادات(٥) الموجودة صنف على حيالها وذلك لاشتراكها فى الوجود كأنها ما صنف من الجنس . فلا يقال للمعدوم صنف ، لأن التصنيف ضرب من التأليف فلا يجرى التأليف على المعدوم ، ويجرى على بعض الموجودات حقيقة وعلى بعضها مجازًا .

الفـرق بين الضَّرب والجِنس : أن الضرب اسم يقع على الجنس والصِّنف، والجنس كقولك الحُمُرُ ضرب من الحيوان ، والصِّنف قولك : التفاح الحُلو صنف ، والتفاح الحامض صنف ، ويقع الضرب أيضا على الواحد الذى ليس بجنس ولا صنف ، كقولك : الموجود على ضربين : قديم ومحدث ، فيوصف القديم بأنه ضرب ، ولا يوصف بأنه جنس ولا صنف .

الفـرق بين الجنس والوجه : أن الجنس يقع على الذوات ، والوجه

---

(٤) قال فى اللسان : يقال : الصِّنف - بالكسر أو بالفتح - النوع ، والضرب من الشئ ، يقال صَنفٌ وصِنف من المتاع ، لغتان ، والجمع أصناف وصنوف .

(٥) سواد القوم معظمهم ، وسواد الناس عوامهم ، وكل عدد كثير .

يتناول الصفات يقال : الجواهر جنس من الأشياء ، ولا يقال : وجه منها وإنما يقال : الشيء على وجوه أي على صفات .

الفرق بين الجنس والقبيل : أن الجنس يقتضي الاتفاق ، والقبيل لا يقتضيه ألا ترى أنك تقول : اللون قبيل ، والطعم قبيل ، ولا يقال لذلك جنس ، ويقال : السواد جنس ، والبياض جنس ، ومن الكلام ما يُبيِّن قبيلا من قبيل ، وهو قولنا : لون ، ومنه ما يبين جنسا من جنس وهو قولنا : سواد .

الباب الثانى عشر

فى الفرق بين القسم والحظ والنصيب، وبين السخاء والجود، وأقسام العطيات وبين الغنى والجِدة، وما يخالف ذلك من الفقر والمسكنة .

الفرق بين الحَظّ والقِسم : أن كُلَّ قسم[1] حظ ، وليس كل حظ قِسما وإنما القِسْم ما كان عن مقاسمة ، ومالم يكن عن مقاسمة فليس بقِسْم فالإنسان إذا مات وترك مالاً ووارثا واحدًا قيل : هذا المال كله حَظٌّ هذا الوارث ، ولا يقال : هو قسمه لأنه لا مقاسم له فيه ، فالقِسم ما كان من جملة مقسومة ، والحظ قد يكون ذلك ، وقد يكون الجملة كلها .

الفرق بين النصيب والحظ : أن النصيبَ يكون فى المحبوب والمكروه يقال : وفّاه الله نصيبه من النعيم أو من العذاب ، ولا يقال : حظَّه من العذاب إلا على استعارة بعيدة ، لأن أصل الحظ هو ما يحَظُّه الله تعالى للعبد من الخير[2] ، والنصيب ما نُصب ليناله سواء كان محبوبا أو مكروها، ويجوز أن يقال : الحظ اسم لما يرتفع به المحظوظ ، ولهذا يذكر على جهة المدح ؛ فيقال : لفلان حظ ، وهو محظوظ ، والنصيب ما يصيب الإنسان من مقاسمة سواء ارتفع به شأنه أم لا ، ولهذا يقال : لفلان حظ فى التجارة ، ولا يقال : له نصيب فيها ، لأن الربح الذى يناله فيها ليس عن مقاسمة .

الفرق بين النصيب والحِصّة : أن بعضهم قال : إن الحِصّة هى النصيب الذى بُيِّن ، وكشفت وجوهه وزالت الشبهة عنه ، وأصلها من الحَصْحَص وهو: أن يَحُصَّ الشَّعَر عن مُقَدَّمِ الرأس حتى ينكشفَ ، ومنه قول ابن السِّكِّيت :

---

(١) قال فى المختار : القِسم – بالكسر – الحظ والنصيب من الخير . أما القسم – بالفتح – فهو مصدر قسم وبابه ضرب .

(٢) قال فى المختار : الحظّ : النصيب والجَدّ تقول : حظّ الرجلُ يحَظ – بالفتح – حظا ، أى صار ذا حظ من الرزق .

قد حَصَّتِ البيضةُ راسى فما ... اطعمُ نومًا غير تَهجاع[٣]

وفى القرآن : ﴿ الآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ ﴾ [يوسف : ٥١] ولهذا يكتب أصحاب الشروط حِصّته من الدار كذا ، ولا يكتبون نصيبه ، لأن ما تتضمنه الحصة من معنى التبيين والكشف ، لا يتضمنه النصيب ، وعندنا أن الحصة هى ماثبت للإنسان ، وكل شىء حَرَّكْتَه لتُثْبته فقد حَصْحَصْتَه ، وهذه حصتى ، أى : ما ثبت لى ، وحصته من الدار ماثبت له منها ، وليس يقتضى أن يكون عن مقاسمة كما يقتضى ذلك النصيب .

الفـرق بين النصيب والخَلاق : أن الخَلاق النصيب الوافر من الخير خاصة بالتقدير لصاحبه أن يكون نصيبا له ، لأن اشتقاقه من الخَلْق وهو التقدير ، ويجوز أن يكون من الخُلُق ؛ لأنه مما يوجبه الخلق الحسن[٤] .

الفـرق بين النصيب والقِسْط : أن النصيب يجوز أن يكون عادلا ، وجائرًا وناقصا عن الاستحقاق ، وزائدًا يقال : نصيب مبخوس وموفور ، والقِسط : الحصة العادلة مأخوذة من قولك : أقسط إذا عدل ويقال : قَسَطَ القومُ الشىءَ بينهم إذا قسّموه على القِسْط ، ويجوز أن يقال : القسط اسم للعدل فى القسم ، ثم سمى العزم على القِسْط قِسطا ، كما يسمى الشىء باسم سببه ؛ وهو كقولهم للنظر : رؤية ، وقيل : القِسط ما استحق المقسَطُ له من النصيب ، ولابد له منه ، ولهذا يقال للجوهر : قسط من المساحة ، أى لابد له من ذلك .

الفرق بين الرِّزق والحَظّ : أن الرزق هو العطاء الجارى فى الحكم على الإدرار ، ولهذا يقال : أرزاق الجند ، لأنها تجرى على إدرار ، والحظ لا يفيد هذا المعنى وإنما يفيد ارتفاع صاحبه به على ماذكرنا ، قال بعضهم : يجوز أن يجعل الله للعبد حظًا فى شىء ، ثم يقطعه عنه ، ويُزيله مع حياته وبقائه ، ولا يجوز أن يقطع رزقه مع إحيائه ، وبين العلماء فى ذلك خلاف ليس هذا موضع ذكره ، وكل ما خلقه الله تعالى فى الأرض مما يملك فهو

(٣) ذكره فى اللسان «حصص» وعزاهُ لأبى قيس بن الأسلت غير أنه رواه بلفظ «فما أذوق» بدلا من «فما أطعم»

(٤) قال الراغب فى مفرداته : والخلاق : ما اكتسبه الإنسان من الفضيلة بخُلقه .

رزق للعباد فى الجملة بدلالة قوله تعالى : ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة : ٢٩] وإن كان رزقا لهم فى الجملة ، فتفصيل قسمته على ما يصح ويجوز من الأملاك ، ولا يكون الحرام رزقا ، لأن الرزق هو العطاء الجارى فى الحكم ، وليس الحرام مما حكم به ، وما يفترسه الأسد رزق له بشرط غلبته عليه كما أن غنيمة المشركين رزق لنا بشرط غلبتنا عليه ، والمشرك يملك ما فى يده ، أما إذا غلبناه عليه بطل ملكه له ، وصار رزقا لنا ، ولا يكون الرزق إلا حلالا ؛ فأما قولهم : رزق حلال فهو توكيد كما يقال : بلاغة حسنة ، ولا تكون البلاغة إلا حسنة .

الفرق بين الرزق والغِذاء : أن الرزق اسم لما يملك صاحبه الانتفاع به فلا يجوز منازعته فيه لكونه حلالا له ، ويجوز أن يكون ما يغتذيه الإنسان حلالا وحراما ؛ إذ ليس كل ما يَغْتذيه الإنسان رزقا له ، ألا ترى أنه يجوز أن يغتذى بالسرقة ، وليست السرقة رزقًا للسارق ، ولو كانت رزقا له لم يذم عليها وعلى النفقة منها ، بل كان يحمد على ذلك ، والله تعالى مدح المؤمنين بإنفاقهم فى قوله تعالى : ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة : ٣] .

الفرق بين الإعطاء والهبة : أن الإعطاء هو اتصال الشىء إلى الآخذ له ألا ترى أنك تعطى زيدًا المال ليرده إلى عمرو وتعطيه ليتجر لك به ، والهبة تقتضى التمليك ، فإذا وهبته له فقد ملّكته إياه ، ثم كثر استعمال الإعطاء حتى صار لا يطلق إلا على التمليك فيقال : أعطاه مالا إذا ملكه إياه والأصل ما تقدم .

الفرق بين الإعطاء والإنفاق : أن : الإنفاق هو إخراج المال من الملك ، ولهذا لا يقال : الله تعالي ينفق على العباد ، وأما قوله تعالى : ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة : ٦٤] فإنه مجاز لا يجوز استعماله فى كل موضع ، وحقيقته أنه يرزق العباد على قدر المصالح ، والإعطاء لا يقتضى إخراج المعطى من الملك ، وذلك أنك تعطى زيدا المال ليشترى لك الشىء ، وتعطيه الثوب ليخيطه لك، ولا يخرج عن ملكك بذلك ؛ فلا يقال لهذا : إنفاق .

الفرق بين الهِبة والهَدية : أن الهَديَّةَ ما يتقرب به إلى المُهْدَى إليه ،

وليس كذلك الهبة ، ولهذا لا يجوز أن يقال : إن الله يُهدى إلى العبد ، كما يقال : إنه يَهَب له ، وقال تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ ﴾ [مريم : ٥] وتقول : أهدى المرءوس إلى الرئيس ، ووهب الرئيس للمرءوس ، وأصل الهدية من قولك : هدى الشيءُ إذا تقدم ، وسميت الهدية هدية ؛ لأنها تُقَدَّم أمام الحاجة[٥] .

الفرق بين الهبة والمنحة : أن أصل المِنحة الشاةُ ، أو البعير يمنحها الرجل أخاه فيحتلبها زمانًا ثم يردها ، قال بعضهم : لا تكون المِنحة إلا الناقة، وليس كذلك والشاهد ما أنشد الأصمعي رحمه الله تعالى[٦] .

اعبدَ بنى سهم الستَ براجع　　مَنيحَتنا فيما تُرَدُّ المنائحُ
لها شَعر ضافٍ ، وجيدٌ مُقَلَّصٌ　　وجسم زخاريٌّ ، وضِرسٌ مُجالحُ

وهذه صفة شاة ، والممانح : التى لا ينقطع لبنها مع الجدب[٧] ، ثم صار كل عطية منحة لكثرة الاستعمال ، وقال بعضهم كل شيء تقصد به قصد شيء فقد منحته إياه كما تمنح المرأة وجهها للرجل وأنشد :

* قد عَلِمَتْ إذْ مَنَحَتْنِى فاهَا *

والهبة عطيةٌ منفعةٍ تَفَضُّلٌ بها على صاحبك ، ولذلك لم تكن عطية الدين ، ولا عطية الثمن هبة ، وهى مفارقة للصدقة لما فى الصدقة من معنى تضمن فقر صاحبها لتصديق حاله فيما ينبى حاله من فقره .

الفرق بين الهبة والنُعمة : أن النعمة مضمنة بالشكر ، لأنها لا تكون إلا حسنة ، وقد تكون الهبة قبيحة بأن تكون مغصوبة .

الفرق بين العَطية والنُحلة : أن النِّحْلةَ ما يعطيه الإنسان بطيب نفس ،

---

(٥) قال في أساس البلاغة : هداه : تقدمه ، كما يتقدم الهادى المهدىّ ، وجاءت الخيل يهديها فرس أشقر . ومنه: أهدى له وإليه هدية لأنها تقدم أمام الحاجة فى مِهدًى : فى طبق .

(٦) قالهما جُبيهاء الأشجعى . انظر المفضليات ٧٠/١ . والمنحة : الهبة . والضافى : الطويل ومقلص : مرتفع . وزخارىّ : كثير اللحم . والمجالح : الذى يجتلح الشجر ، أى يقشره . وقد روى البيت الأول بلفظ : أمولى بنى تيم إلخ .

(٧) قال فى القاموس : وأمنحت الناقة : دنا نتاجها ، وهى ممنح ، والممانح : ناقة يبقى لبنها بعد ذهاب ألبان الإبل .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾ [النساء : ٤] أى : عن طيب أنفس ، وقيل : نحلة : ديانة ، ومنه قوله نحله الكلام والقصيدة ، إذا نسبها إليه طيبَ النفس بذلك ، وانتحل هو ، وقيل: النِّحلة أن تعطيه بلا استعواض[٨] ومنه قولهم : نحل الوالد ولده ، وفى الحديث « **ما نحل والد ولده أفضل من أدب حسن**»[٩] وقال على بن عيسى : الهبة لا تكون واجبة ، والنحلة تكون واجبة وغير واجبة ، وأصلها : العطية من غير معاوضة ، ومنه النِّحلة الديانة لأنها كالنِّحلة التى هى العطية .

الفرق بين المَهْر والصَّداق : أن الصداقَ اسم لما يبذله الرجلُ للمرأة طَوْعًا من غير إلزام ، والمهر اسم لذلك ولما يلزمه ، ولهذا اختار الشروطيون فى كتب المهور : صداقها التى تزوجها عليه ، ومنه الصداقة ؛ لأنها لا تكون بإلزام وإكراه ومنه الصَّدقة ، ثم يتداخل المهر والصداق لقرب معناهما .

الفرق بين المِنحة والعَرية : أن العَريَّة من النَّخْلِ ، والمِنحة فى الإبل والشاةِ وهو أن يعطى الرجل ثمرة نخل سنة أو أكثر من ذلك أو أقل ، وقد أعراه ؛ قال الشاعر :

* **ولكن عرايا فى السنين الجوائح** [١٠] *

الفرق بين ذلك وبين الإفقار : أن الإفقار مصدر فقرَ الرجلُ ظهرَ بعيره ليركبه ثم يرده ، مأخوذ من الفَقار وهو عظم الظهر ، يقال : أفقرته البعيرَ أى : أمكنته من فَقَارِه .

الفرق بين الإفقار والإخبال : أن الإخبال أن يعطى الرجل فرسا ليغزو

---

(٨) قال ابن الأثير : الهبة العطية الخالية عن الأعواض ، والأغراض .

(٩) ذكره ابن الأثير فى النهاية بلفظ : «ما نحل والد ولدًا من نُحْلٍ أفضل من أدب حسن» والنُّحل : العطية ، والهبة ابتداء من غير عوض ولا استحقاق . والنِّحلة – بالكسر – العطية .

(١٠) هذا عجز بيت قاله سويد بن الصامت الأنصارى وذكره صاحب اللسان كاملا وتمامه :

ليست بِسَنْهاءَ ولا رُجَّبِيَّةٍ
ولكن عرايا فى السنين الجوائح

يقول : إنا نُعريها الناس . وأعراه النخلة : وهب له ثمرة عامها . والعَرِيَّة : النخلة المُعْراة . والعرية أيضا : النخلة التى تعزل عند بيع النخل .

عليه ، وقيل : هو أن يعطيه ماله ينتفع بصوفه ووبره وسَمْنه قال زهير :

* هنالك إن يُستَخْبَلُوا المالَ يُخْبِلُوا[11] *

الفـرق بين البـر والصلة : أن البـرّ سـعـة الفـضْل المقـصـود إليه ، والبـر أيضـا يكون بلـين الكلام ، وبر والده إذا لقـيـه بجـمـيل القـول والفـعل قـال الراجز :

بُنَىَّ إن البرَّ شىءٌ هين ... وجهٌ طليقٌ ، وكلامٌ لينُ

والصِّلة البرّ المتأصل ، وأصل الصلة وُصْلَة على فُعلة وهى للنوع والهيئة يقال بار وَصُول ؛ أى يَصل برّه فلا يقطعه . وتواصل القوم ؛ تعاملوا بوصول بر كل واحد منهم إلى صاحبه ، وواصله عامله بوصول البر وفى القرآن : ﴿ وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ ﴾ [القصص : ٥١] أى كثرنا وصول بعضه ببعض بالحكم الدالة على الرشد .

الفـرق بين البِرُ والصَّدَقة : أنك تصدق على الفقير لسدّ خَلّته ، وتَبَرُّ ذاالحق لاجتلاب مودته ، ومن ثم قيل بر الوالدين ، ويجوز أن يقال : البر هو النفع الجليل ، ومنه قيل : البر لسعته محلا له نفعه ، ويجوز أن يقال : البر سعة النفع ومنه قيل : البر الشفقة .

الفـرق بين البر والخير : أن البر مضمن بجعل جاعل قد قصد وجه النفع به ، فأما الخير فمطلق حتى لو وقع عن سهو لم يخرج عن استحقاق الصفة به ، ونقيض الخير الشر ، ونقيض البر العُقُوق .

الفـرق بين الغنيـمـة والفىء : أن الغنيـمـة اسم لما أخـذ من أمـوال المشركين بقتال ، والفىء ما أخذ من أموالهم بقتال وغير قتال إذا كان سبب أخذه الكفر ، ولهذا قال أصحابنا : إن الجزية والخراج من الفىء .

الفـرق بين الغنيـمـة والنَّفَل : أن أصل النَّفَل فى اللغـة الزيادة على

---

(١١) ذكره فى اللسان معزوا لزهير وتمامه :

* وإن يُسألوا يُعطُوا ، وإن ييّسروا يُغلُوا *

والإخبال : أن يعطيه الناقة لينتفع بلبنها ووبرها ، فإن فرض إليه الانتفاع بولدها أيضا فهو الإكفاء .

المستحق ، ومنه النافلة ، وهى التطوع ، ثم قيل لما ينفله صاحب السرية بعض أصحابه : نَفَلاً والجمع أنفال ، وهو أن يقول : إن قتلتَ قتيلا فلك سَلَبُه ، أو يقول لجماعة : لكم الربع بعد الخمس ، وما أشبه ذلك ، ولا خلاف فى جواز النَّفَل قبل إحراز الغنيمة ، وقال الكوفيون : لا نَفَل بعد إحراز الغنيمة على جهة الاجتهاد ، وقال الشافعى يجوز النفل بعد إحراز الغنيمة على جهة الاجتهاد ، وقال ابن عباس فى رواية : الأنفال ما شذ عن المشركين إلى المسلمين من غير قتال ؛ نحو العبد والدابة ، ولذلك جعلها الله تعالى للنبى ﷺ فى قوله :﴿ قُلِ الأنفَالُ للَّه وَالرَّسُولِ ﴾ [الانفال :١] وروى عن مجاهد : أن الأنفال الخُمّس جعله الله لأهل الخُمس ، وقال الحسن : الأنفال من السرايا التى تتقدم أمام الجيش الأعظم ، وأصلها ما ذكرنا ، ثم أجريت على الغنائم كلها مجازًا .

الفرق بين القرض والدَّيْن : أن القرض أكثر ما يستعمل فى العَيْن والوَرِق وهو أن تأخذ من مال الرجل دِرْهمًا لترد عليه بدله دِرْهَمًا فيبقى دينا عليك إلى أن ترده ، فكل قرض دين ، وليس كل دين قرضًا ، وذلك أن أثمان مايشترى بالنسأ ديون ، وليست بقروض ، فالقرض يكون من جنس ما اقترض وليس كذلك الدين ، ويجوز أن يفرق بينهما فنقول : قولنا : يداينه يفيد أنه يعطيه ذلك ليأخذ منه بدله ، ولهذا يقال : قضيت قرضه ، وأديت دينه ، وواجبه ، ومن أجل ذلك أيضا يقال : أديت صلاة الوقت ، وقضيت ما نسيت من الصلاة لأنه بمنزلة القرض .

الفرق بين القرض والفرض : أن القرض مايلزم إعطاؤه ، والفرض مالا يلزم إعطاؤه ، ويقال ما عنده قرض ولا فرض ، أى : ما عنده خير لمن يلزمه أمره ، ولا لمن لا يلزمه أمره ، وأصل القرض القطع ، وقد أقرضته إذا دفعت إليه قطعة من المال ، ومنه المقراضان(١٢) ، ويجوز أن يقال : إنه سمى قرضًا لتساوى ما يأخذ وما يرد ، والعرب تقول تقارض الرجلان الثناء إذا أثنى كل واحد منهما على صاحبه ، وقال الشاعر :

(١٢) قال فى اللسان : القرض : القطع ، قرضه يقرضه - بالكسر - والمقراضان : الجلمان لا يفرد لهما واحد هذا قول أهل اللغة ، وحكى سيبويه مقراض فأفرد .

وقال بعضهم : هما يتقارظان ، ولا يقال : يتقارضان ، وكلاهما عندنا جَيِّد بل الضاد أكثر من الظاء في هذا وأشهر ، ورواه على بن عيسى فى تفسيره .

الفرق بين العُمْرَى والرُّقْبَى : أن العُمْرَى هى : أن يقول الرجل للرجل هذه الدار لك عمرك أو عُمْرى ، والرُّقبى أن يقول : إن مِتّ قبلى رجَعتْ إلىّ وإن مِتّ قبلك فهى لك ، وذلك أن كلْ واحد منهما يترقب وقت موت صاحبه.

الفرق بين العطية والجائزة : أن الجائزة ما يُعطاهُ المادح وغيره على سبيل الإكرام ولا يكون إلا ممن هو أعلى من المعطى ، والعطية عامة فى جميع ذلك ، وسميت الجائزة جائزة لأن بعض الأمراء فى أيام عثمان ، وأظنه عبد الله بن عامر قصد عدوًا من المشركين بينه وبينهم جسر ، فقال لأصحابه : من جاز إليهم فله كذا ، فجازه قوم منهم ، فقسم فيهم مالاً ، فسميت العطية على هذا الوجه جائزة .

الفرق بين البُسْلَة ، والحُلوان ، والرُّشوة : أن البُسْلَة أجر الراقى ، وجاء النهى عنها ، وذلك إذا كانت الرقية بغير ذكر الله تعالى ، فأما إذا كانت بذكر الله تعالى وبالقرآن ، فليس بها بأس ، ويؤخذ الأجر عليها ، والشاهد أن قوما من الصحابة رقوا من العقرب ؛ فدفعت إليهم ثلاثون شاة فسألوا رسول الله ﷺ عن ذلك فقال لهم : **اقتسموها واضربوا لى معكم بسهم**(١٣) ، والحُلوانُ أجر الكاهن ، وقد نهى عنه يقال : حلوته حُلْواناً ثم كثر ذلك حتى سمى كل عطية حُلوانا قال الشاعر :

فَمنْ رَاكبٌ أَحلُوهُ رَحلاً ونَاقةً … يُبلّغ عنى الشعرَ إذ مات قائله؟(١٤)

والحُلْوان – أيضا أن يأخذ الرجل مهر ابنته وذلك عار عندهم .

(١٣) متفق عليه . رواه البخارى (٥٧٣٦) ، ومسلم (٢٢٠١) من حديث أبى سعيد الخدرى . والبُسْلَة – بالضم – أجرة الراقى : كما فى اللسان .

(١٤) القائل علقمة كما جاء فى لسان العرب . يقال : حلوت ، أى : رشوت كما جاء فى البيت .

قال الراجز :

* لا يَأخذُ الحُلوانَ من بَناتنا[١٥] *

والرشوة ما يعطاه الحاكم وقد نهى عنها قال النبى ﷺ : «لعن الله الراشى والمرتشى»[١٦] وكانت العرب تسميها الإتاوة ، وقال أبو زيد أتوتُ الرجلَ أتْوًا وهى الرشوة قال زهير :

أفى كل أسواق العراق إتاوةٌ وفى كل ما باع امرؤ مَكْسُ دِرْهَمِ[١٧]

قال : المكس الخيانة وهو هاهنا الضريبة التى تؤخذ فى الأسواق ويقال: مكسه مكسًا إذا خانه ، ويقال المكس العُشر ، **وجاء فى الحديث «لا يدخل الجنة صاحب مَكس»**[١٨] وقال بعضهم : الإسلال الرّشوة **وفى الحديث «لا إغلال ولا إسلال»**[١٩] والإغلال الخيانة ، وقال أبو عبيدة الإسلال السرقة ، وقال بعضهم : الإتاوة : الخراج .

الفرق بين السَّخاء والجُود : أن السخاء هو أن يلين الإنسان عند السؤال ، ويسهل مهره للطالب من قولهم : سخوت النار أسخوها سخوًا إذا لينتها ، وسخوت الأديم لينته ، وأرض سخاوية لينة ، ولهذا لا يقال لله تعالى سخى ، والجود كثرة العطاء من غير سؤال ، ومن قولك : جادت السماء إذا جادت بمطر غزير ، والفَرَس الجواد الكثير الإعطاء للجرى ، والله تعالى جواد لكثرة عطائه فيما تقتضيه الحكمة ، فإن قيل : فلم لا

(١٥) قالته امرأة فى زوجها .

(١٦) ذكر الحديث ابن الأثير فى تذكرته : «رشا» نقلا عن أبى موسى ، وقال : الرّشوة ، والرُّشوة – بكسر الر المشددة أو ضمها – : الوصلة إلى الحاجة بالمصانعة ، وأصله من الرشا الذى يتوصل به إلى الماء ، فالراشى : مر يعطى الذى يعينه على الباطل ، والمرتشى : الآخذ ، والرائش : الذى يسعى بينهما يستزيد لهذا . ويستنقص لهذا فأما الذى يعطى توصلا إلى أخذ حق ، أو دفع ظلم فغير داخل فيه . وروى عن جماعة من أئمة التابعين قالوا : لا بأس أن يصانع الرجل عن نفسه وماله إذا خاف الظلم .

(١٧) عزاه فى اللسان لحنى بن جابر التغلبى مريداً بالأتاوة الرشوة والخراج .

(١٨) ذكر الحديث ابن الأثير فى تذكرته «مكس» نقلا عن الهروى ، وقال : المكس : الضريبة التى يأخذها الماكس ، وهو العَشّار .

(١٩) ذكره ابن الأثير فى تذكرته «سلل» نقلا عن الهروى ، ثم قال : الإسلال : السرقة الخفية ، يقال : سل البعيرَ وغيره فى جوف الليل ، إذا انتزعه من بين الإبل وهى السلة ، وأسلّ : إذا صار ذا سلة ، وإذا أعان غيره عليه . ويقال : الإسلال : الغارة الظاهرة ، وقيل : سل السيوف .

يجوز على الله تعالى الصفة بسخى ، وجاز عليه الصفة بكبير وأصل الكبير كبر الجثة أى : كبير الشأن ، والسخىّ مصرف من السخاوة كتصريف الحكيم من الحكمة ، وكل مصرف من أصله فمعناه فيه ، وأما المنقول فليس كذلك لأنه بمنزلة الاسم العلم فى أنه لا يكون فيه معنى ما نقل عنه ، وإنما يوافقه فى اللفظ فقط ، ويجوز أن يكون أصل الجواد إعطاء الخير ، ومنه فرس جواد ، وشىء جيد كأنه يعطى الخير لظهوره فيه ، وأجاد فى أمره إذا أحكمه لإعطاء الخير الذى ظهر فيه .

الفرق بين الجواد والواسع : أن الواسع مبالغة فى الوصف بالجود. والشاهد أنه نقيض قولهم للبخيل : ضيق مبالغة فى الوصف بالجود ، وهذا فى أوصاف الخَلْق مجاز لأن المراد أن عطاءه كثير ، وقال بعضهم هو فى صفات الله تعالى بمعنى أنه المحيط بالأشياء علمًا من قوله تعالى : ﴿ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [الأعراف :٨٩] وله وجه آخر فى اللغة وهو أن يكون مأخوذا من الوُسْع وهو قدر ما تسع له القوة ، وهو بمنزلة الطاقة ، وهو نهاية مقدور القادر ، فلا يصح ذلك فى الله تعالى .

الفرق بين الجود والنَّدى : أن الندى اسم للجود الذى ينال القريب والبعيد فيبعد مذهبه مشبه بندى المطر لبعد مذهبه ، وفلان أندى صوتا من فلان أى أبعد مذهبا ، والنديات المخزيات التى يبعد بها الصوت واحدها مُنْدِيَة . وقال الخليل : الندى له وجوه : ندَى الماء ، وندى الخير ، وندى الشم ، وندى الصوت قال الشاعر :

بعيدُ نَدَى التغريدِ أزْمَعَ صوتُه سجيل وأدناه شحيح محشرج(٢٠)

وندى الخصر ، وندى الوجنة كل ذلك من بعد المذهب .

الفرق بين الكرم والجود: أن الجود هو الذى ذكرناه ، والكرم يتصرف

---

(٢٠) التغريد : صوت معه بحح . يروى :

بعيد مدى التطريب أول صوته
زفير ، ويتلوه نهيق محشرج

وهو للشماخ يصف حمار وحش ، والمحشرج الذى يتردد صوته فى حلقه وجوفه .

على وجوه : فيقال لله تعالى : كريم ، ومعناه : أنه عزيز وهو من صفات ذاته ومنه قوله تعالى : ﴿ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾ [الانفطار :٦] أى : العزيز الذى لا يغلب ، ويكون بمعنى الجواد المفضال ، فيكون من صفات فعله ، ويقال : رزق كريم إذا لم يكن فيه امتهان ، أى : كرم صاحبه ، والكريم الحسن فى قوله تعالى : ﴿ مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ﴾ [لقمان :١٠] ومثله ﴿ وقل لهما قولا كريما ﴾[الإسراء :٢٣] أى حسنا والكريم بمعنى المفضل فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾[الحجرات :١٣] أى أفضلكم ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾[الإسراء :٧] أى فضلناهم ، والكريم أيضًا السيد فى قوله ﷺ «إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه[٢١] » أى سيد قوم ، ويجوز أن يقال الكرم هو إعطاء الشىء عن طيب نفس قليلا كان أو كثيرا ، والجود سعة العطاء ومنه سمى المطر الغزير الواسع جودا سواء كان عن طيب نفس أو لا، ويجوز أن يقال : الكرم هو إعطاء من يريد إكرامه وإعزازه ، والجود قديكون كذلك وقد لا يكون .

الفرق بين المال والنشب : أن المال إذا لم يقيد ، فإنما يراد به الصامت والماشية ، والنشب ما نشب من العقارات قال الشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به   فقد تركتك ذا مال وذا نشب[٢٢]

والمال أيضًا يقع على كل ما يملكه الإنسان من الذهب والوَرِق والإبل والغنم والرقيق ، والعُروض وغير ذلك ، والفقهاء يقولون : البيع مبادلة مال بمال ، وكذلك هو فى اللغة فيجعلون الثمن والمثمن من أى جنس كانا مالا ، إلا أن الأشهر عند العرب فى المال المواشى وإذا أرادوا الذهب والفضة قالوا : النقدين .

الفرق بين الغنى والجدَة واليَسار : أن الجدَة كثرة المال فقط ، يقال : رجل واجد ؛ أى : كثير المال ، والغنى يكون بالمال وغيره من القوة والمعونة

(٢١) ذكره السيوطى فى الدرر المنتثرة (برقم ٩) – أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر وسنده ضعيف ، والبزار من حديث جرير وسنده ضعيف أيضا .

(٢٢) هذا البيت قد نسبه قوم إلى عمرو بن معديكرب الزبيدى ، وهو من شواهد سيبويه ، والمبرد فى الكامل ، ونسبه إلى أعشى طرود ، واسمه إياس بن عامر .

وكل ما ينافى الحاجة ، وقد غَنِى يَغْنَى غِنًى ، واستغنى طلب الغِنى ، ثم كثر حتى استعمل بمعنى غنى ، والغِنَاء ممدودًا من الصوت لإمتاعه النفس كإمتاع الغِنَى ، والمغانى : المنازل للاستغناء بها فى نزولها ، والغانية الجارية لاستغنائها بجمالها عن الزينة ، وأما اليسار فهو المقدار الذى تيسر معه المطلوب من المعاش ، فليس ينبئ عن الكثرة ، ألا ترى أنك تقول : فلان تاجر موسر ، ولا تقول ملك موسر ، لأن أكثر ما يملكه التاجر قليل فى جنب ما يملكه الملك .

*** ومما يوافق السخاء المذكور فى هذا الباب :**

الفرق بين التخويل والتمويل : أن التخويل إعطاء الخَوَل يقال : خَوَّله إذا جعل له خَوَلاً ، كما يقال مَوّله إذا جعل له مالا ، وسوّده إذا جعل له سؤددا ، وسنذكر الخوّل فى موضعه ، وقيل أصل التخويل الإرعاء ، يقال : خوله إبله ؛ إذا استرعاه إياها فكثر حتى جعل كل هبة وعطية تخويلا ، كأنه جعل له من ذلك ما يرعاه .

*** ومما يخالف السخاء فى هذا الباب البخل :**

الفرق بينه وبين الضَّنّ : أن الضن أصله أن يكون بالعوارى ، والبخل بالهيئات ولهذا تقول : هو ضنين بعلمه ، ولا يقال بخيل بعلمه لأن العلم أشبه بالعارية منه بالهبة ، وذلك أن الواهب إذا وهب شيئًا خرج من ملكه ، فإذا أعار شيئا لم يخرج من أن يكون عالما به ، فأشبه العلم العارية فاستعمل فيه من اللفظ ما وضع لها ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[التكوير :٢٤] ولم يقل ببخيل .

الفرق بين الشح والبخل : أن الشح الحرص على منع الخير ويقال : زَنْدٌ شَحَاح إذا لم يُور[٢٣] نارا وإن أشح عليه بالقدح كأنه حريص على منع ذلك ، والبخل منع الحق فلا يقال لمن يؤدى حقوق الله تعالى : بخيل .

(٢٣) قال في أساس البلاغة : ومن المجاز زند شَحَاحٌ :.لا يرى .

* **الفرق بين ما يخالف الغنى :**

الفرق بين الفقر والمسكنة: أن الفقر فيما قال الأزهرى فى تأويل قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾[التوبة :٦٠] الفقير الذى لا يسأل، والمسكين الذى يسأل ، ومثله عن ابن عباس ، والحسن ، وجابر بن زيد ، ومجاهد وهو قول أبى حنيفة ، وهذا يدل على أنه رأى المسكين أضعف حالا، وأبلغ فى جهة الفقر ، ويدل عليه قوله تعالى : ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[البقرة :٢٧٣] إلى قوله تعالى : ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾[البقرة :٢٧٣] فوصفهم بالفقر وأخبر مع ذلك عنهم بالتعفف حتى يحسبهم الجاهل بحالهم أغنياء من التعفف ولا يحسبهم أغنياء إلا ولهم ظاهر جميل وعليهم بزة حسنة ، وقيل لأعرابى : أفقير أنت؟ فقال بل مسكين وأنشد :

أما الفقير الذى كانت حَلُوبَته ... وَفْق العيال فلم يترك له سبد[٢٤]

فجعل للفقير حلوبة والمسكين الذى لا شىء له فأما قوله تعالى :﴿فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾[الكهف :٧٦] فأثبت لهم ملك سفينة وسماهم مساكين ، فإنه روى أنهم كانوا أجراء فيها ، ونسبها إليهم لتصرفهم فيها، والكون بها كما قال تعالى :﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾[الأحزاب :٥٣] ثم قال ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾[الأحزاب :٣٣] وعن أبى حنيفة فيمن قال : مالى للفقراء والمساكين أنهما صنفان . وعن أبى يوسف أن نصف المال لفلان ، ونصفه للفقراء والمساكين ، وهذا يدل على أنه جعلهما صنفا واحدا ، والقول قول أبى حنيفة ، ويجوز أن يقال : المسكين هو الذى يرق له الإنسان إذا تأمل حاله ، وكل من يرق له الإنسان يسميه مسكينا .

الفرق بين الفقر والإعدام : أن الإعدام أبلغ من الفقر ، وقال أهل اللغة المعدم الذى لا يجد شيئا ، وأصله من العدم خلاف الوجود ، وقد أعدم كأنه صار ذا عدم ، وقيل فى خلاف الوجود عدم الفرق بين المعنيين ، ولم يقل

(٢٤) قاله الراعى النميرى : والبيت فى طبقات فحول الشعراء (٥١١/٢) ، والمفضليات (٢٣٥) وأدب الكاتب (ص٣٤) . والحلوبة : الناقة التى تحلب ، ووفق العيال : لها لبن قدر كفايتهم .

عدمه الله ، وإنما قيل : أعدمه الله ، وقيل فى خلافه : قد وجد ، ولم يقل: وجده الله ، وإنما قيل : أوجده الله ، وقال بعضهم : الإعدام فقر بعد غنى.

الفرق بين الفقير والمُصْرِم : أن المُصْرِم هو الذى له صِرْمة ، والصِّرْمَة الجماعة القليلة من الإبل ثم كثر ذلك حتى سمى كل قليل الحال مُصْرِمًا ، وإن لم تكن له صرمة .

الفرق بين الفقير والمُمْلِق : أن المُمْلِق مشتق من الملَق وهو الخضوع والتضرع ، ومنه قيل للأجمة المفترشة : مَلَقة ، والجمع مَلَقات . فلما كان الفقير فى أكثر الحال خاضعا متضرعًا سمى مُمْلِقًا ولا يكون إلا بعد غنى كأنه صار ذَا مَلَق ، كما تقول : أطفلت المرأة إذا صار لها طفل ، ويجوز أن يقال إن الإملاق نقل إلى عدم التمكن من النفقة على العيال ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ ﴾[الإسراء :٣١] أى خشية العجز عن النفقة عليهم .

الفرق بين الخَلّة والفقر : أن الخَلّة الحاجة ، والمختَلّ المحتاج ، وسميت الحاجة خَلة لاختلال الحال بها ، كأنما صار بها خَلل يحتاج إلى سَده ، والخَلة أيضا الخَصلة التى يختل إليها ، أى : يحتاج ، والخُلّة المودة التى تتخلل الأسرار معها بين الخليلين ، وسمى الطريق فى الرمل خَلَلا لأنه يتخلل لانعراجه ، والخَلّ الذى يصطبغ به لأنه يتخلل ما وضع فيه بلطفه وحدَّته ، وخللت الثوب خلا وخللا وجمع الخلل خِلال وفى القرآن : ﴿ فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ ﴾[النور :٤٣] والخِلال ما يخل به الثوب وما يخرج به الشىء من خلل الأسنان فالفقر أبلغ من الخَلّة ، لأن الفقر ذهاب المال، والخَلة والخَلَل فى المال .

الفرق بين الفقر والحاجة : أن الحاجة هى النقصان ، ولهذا يقال : الثوب يحتاج إلى حزمه ، وفلان يحتاج إلى عقل ، وذلك إذا كان ناقصا ولهذا قال المتكلمون : الظلم لا يكون إلا من جهل أو حاجة ؛ أى : من جهل بقبحه ، أو نقصان زاد جبره بظلم الغير ، والفقر خلاف الغنى ، فأما قولهم: فلان مفتقر إلى عقل ، فهو استعارة ، ومحتاج إلى عقل حقيقة .

*** ومما يخالف الحظ الحرمان والحُرْف :**

الفرق بينهما : أن الحرمان عدم الظفر بالمطلوب عند السؤال ، يقال : سأله فحرمه ، والحُرْفُ عدم الوصول إلى المنافع من جهة الصنائع ، يقال للرجل إذا لم يصل إلى إحراز المنافع فى صناعته : إنه محارف ، وقد يجعل المحروم خلاف المرزوق فى الجملة فيقال هذا محروم وهذا مرزوق .

الفرق بين الفقير والبائس : قال مجاهد وغيره البائس الذى يسأل بيده ، قلنا : وإنما سمى من هذه حاله بائسًا لظهور أثر البؤس عليه بمد يده للمسألة ، وهو على جهة المبالغة فى الوصف له بالفقر ، وقال بعضهم : هو بمعنى المسكين ، لأن المسكين هو الذى يكون فى نهاية الفقر قد ظهر عليه السكون للحاجة ، وسوء الحال وهو الذى لا يجد شيئًا .

الفرق بين المُحارف والمحدود : أن المحدود -على ما قال بعض أهل العلم - هو : من لا يصل إلى مطلوبه من الظفر بالعدو عند منازعته إياه، وقد يستعمل فى غير ذلك من وجوه المنع ، والصحيح أن المحدود هو الممنوع من وجوه الخير كلها ، من قولك : حُدَّ إذا مُنِع ، وحَدّه إذا منعه ، وحُدودُ الله ما منع عنه بالنهى .

الفرق بين النقص والحاجة : أن النقص سبب إلى الحاجة فالمحتاج يحتاج لنقصه ، والنقص أعم من الحاجة لأنه يستعمل فيما يحتاج وفيما لا يحتاج .

الفرق بين البَخْس والنقصان : أن البخس النقص بالظلم قال تعالى : ﴿ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ ﴾ [الأعراف : ٨٥] أى لا تنقصوهم ظلمـا ، والنقصان يكون بالظلم وغيره .

الفرق بين النقص والتخفيف : أن النقص الأخذ من المقدار كائنا ما كان ، والتخفيف فيما له اعتماد واستعمل التخفيف فى العذاب لأنه يجثم على النفوس جثوم ما له ثقل .

*** ومما يخالف النقصان الزيادة :**

الفرق بينها وبين النماء : أن قولك نما الشيء يفيد زيادة من نفسه ، وقولك : زاد لا يفيد ذلك ألا ترى أنه يقال : زاد مال فلان بما ورثه عن والده ، ولا يقال : نما ماله بما ورثه ، وإنما يقال نمت الماشية بتناسلها ، والنماء في الذهب والورق مستعار وفي الماشية حقيقة ، ومن ثم أيضا سمي الشجر والنبات النامي ، ومنه يقال : نما الخِضَابُ في اليد ، والحبر في الكتاب .

ومما يدخل في هذا الباب :

الفرق بين القُنوع والسُّؤال : أن القُنوع سؤال الفضل ، والصلة خاصة ، والسؤال عام في ذلك وفي غيره يقال قَنَع يقنَع قُنوعا إذا سأل ، وهو قانع وفي القرآن : ﴿ وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ ﴾[الحج :٣٦] قال : القانع السائل ، والمعتَرّ الذي يُلمّ بك لتعطيه ولا يسأل ، اعتَرَّه يَعْتَرُّه ، وعرَّه يَعُرُّه ، وقيل : عَرّه ، واعتَرّه ، واعتراه إذا جاءه يطلب معروفه .

وقال الليث : القانع المسكين الطوّاف ، وقال مجاهد : القانع هنا جارك ، ولو كان غنيا ، وقال الحسن : القانع الذي يسأل ويقنع بما تعطيه ، وقال الفراء : القانع الذي إن أعطيته شيئا قبله ، وقال أبو عبيدة : القانع السائل الذي قنع إليك أي خضع ، وقال أبو علي : هو الفقير الذي يسأل ، وقال إبراهيم : القانع الذي يجلس في بيته والمعتر الذي يعتريك .

الباب الثالث عشر

فى الفرق بين العز والشرف ، والرياسة والسؤدد ، وبين المُلك والسلطان ، والدولة والتمكين ، والنُّصرة والإعانة ، وبين الكبير والعظيم، والفرق بين الحكم والقضاء ، والقدرة والتقدير ، وما يجرى مع ذلك

الفرق بين العزّ والشَّرَف : أن العز يتَضمّن معنى الغلبة والامتناع على ما قلنا ، فأما قولهم : عَزّ الطعام فهو عَزيز ؛ فمعناه قَلّ حتى لا يُقْدَر عليه ، فشبه بمن لا يقدر عليه لقوته ومنعته ، لأن العز بمعنى القِلة ، والشرف إنما هو فى الأصل شرف المكان ، ومنه قولهم : أشرف فلان على الشىء إذا صار فوقه ، ومنه قيل شُرْفة القصر ، وأشرف على التلَف إذا قاربه ، ثم استعمل فى كرم النسب فقيل للقرشى : شريف ، وكل من له نسب مذكور عند العرب شريف ، ولهذا لايقال لله تعالى : شريف كما يقال له : عزيز .

الفرق بين السَّيِّد والصَّمَد: أن السيد المالك لتدبير السواد ، وهو الجمع وسمى سوادًا ، لأن مجتمعه سواد إذا رؤى من بعيد ، ومنه يقال : السَّواد الأعظم ، ويقال لهم : الدهماء لذلك ، والدُّهمة السواد ، وقولنا : الصَّمَد يقتضى القوة على الأمور . وأصله من الصَّمْد وهو الأرض الصُّلبة ، والجمع صِماد ، والصُّمْدَة صخرة شديدة التمكن فى الأرض ، ويجوز أن يقال : إذ يقتضى قصد الناس إليه فى الحوائج من قولك : صَمَدْت صَمْدَةً ، أى قصدت قَصْدَةٍ ، وكيفما كان فإنه أبلغ من السيد ، ألا ترى أنه يقال لم يسود عشيرته : سيد ، ولا يقال له صَمَد حتى يعظم شأنه ، فيكون المقصود دون غيره ، ولهذا يقال : سَيِّد صَمَد ، ولم يسمع صَمَدٌ سَيِّد .

الفرق بين قولك : يَسوسهم ، وبين قولك : يَسودهم : أن معنى قولك : يسودهم أنه يلى تدبيرهم ومعنى قولك : يسوسهم أنه ينظر فى دقيق أمورهم مأخوذ من السَّوّس[1] ، ولا تجوز الصفة به على الله تعالى ، لأن الأمور لا تدق عنه ، وقد ذكرنا ذلك قبل .

(١) قال فى اللسان : السَّوْس : الرياسة ، يقال : ساسوهم سَوْسًا .

الفرق بين سيد القوم وكبيرهم : أن سيدهم هو الذى يلى تدبيرهم ، وكبيرهم هو الذى يفضلهم فى العلم أو السن أو الشرف وقد قال تعالى : ﴿ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ ﴾[الأنبياء : ٦٣] فيجوز أن يكون الكبير فى السن ، ويجوز أن يكون الكبير فى الفضل ، ويقال لسيد القوم : كبيرهم ، ولا يقال لكبيرهم : سيدهم إلا إذا ولى تدبيرهم ، والكبير فى أسماء الله تعالى هو الكبير الشأن الممتنع من مساواة الأصغر له بالتضعيف ، والكبير الشخص الذى يمكن مساواته للأصغر بالتجزئة ، ويمكن مساواة الأصغر له بالتضعيف ، والصفة بهذا لا تجوز على الله تعالى ، قال بعضهم : الكبير فى أسماء الله تعالى بمعنى أنه كبير فى أنفس العارفين غير أن يكون له نظير .

الفرق بين مالك وملك : أن مالك يفيد مملوكا ، ومَلِكًا لا يفيد ذلك ولكنه يفيد الأمر ، وسعة المقدرة على أن المالك أوسع من المَلِك لأنك تقول : الله مَالكُ الملائكة والإنس والجنّ ، ومالك الأرض والسماء ، ومالك السحاب والرياح ونحو ذلك ، ومالك لا يحسن إلا فى الملائكة والإنس والجن قال الفرزدق :

سبحان من عَنَتِ الوجوهُ لوَجْهه ملك الملوكِ ومالك الغَفْر

ولو قال ملك الغفر لم يحسن[٢] .

الفرق بين مالك ومليك : أن المليك مبالغة مثل : سميع وعليم ، ولا يقتضى مملوكا وهو بمعنى فاعل إلا أنه يتضمن معنى التكثير والمبالغة ، وليس معنى قولنا فاعل أنه فعل فعلا استحق من أجله الصفة بذلك ، وإنما يراد به إعمال ذلك فى الإعراب على تقدير أسماء الفاعلين .

الفرق بين المُلك والمِلك : أن المُلك هو استفاضة الملك ، وسعة المقدور لمن له السياسة والتدبير ، والمِلك استحقاق تصريف الشىء لمن هو أولى به من غيره .

الفرق بين كبير القوم وعظيم القوم : أن عظيم القوم هو الذى ليس

(٢) الغَفْر : قال في اللسان : غفَره يغفره غفْراً : ستره ، وكل شيء سترته فقد غفرته .

فوقه أَحَدٌ منهم ، فلا تكون الصفة به إلا مع السودد والسلطان ، فهو مفارق للكبير وكتب رسول الله ﷺ إلى كسرى عظيم فارس(٣) ، والعظيم في أسماء الله تعالى بمعنى عظيم الشأن ، والامتناع عن مساواة الصغير له بالتضعيف، وأصل الكلمة القوة ، ومنه سمى العظيم عظيما لقوته ، ويجوز أن يقال : إن أصله عظيم الجثة ثم نقل لعظيم الشأن ، كما فعل بالكبير وقال تعالى : ﴿عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾[الأنعام : ١٥] .فسماه عظيما لعظم ما فيه من الآلام والبلاء ، وما اتسع لأن يكون فيه العظم استحق بأن يوصف أنه عظيم .

الفرق بين العظيم والكبير : أن العظيم قد يكون من جهة الكثرة ومن غير جهة الكثرة ، ولذلك جاز أن يوصف الله تعالى بأنه عظيم ، وإن لم يوصف بأنه كثير ، وقد يعظم الشيء من جهة الجنس ومن جهة التضاعف . وفرق بعضهم بين الجليل والكبير بأن قال : الجليل في أسماء الله تعالى هو العظيم الشأن المستحق للحمد ، والكبير فيما يجب له من صفة الحمد ، والأجل بما ليس فوقه من هو أجل منه ، وأما الأَجَلّ من ملوك الدنيا فهو الذي ينفرد في الزمان بأعلى مراتب الجلالة ، والجلال إذا أطلق كان مخصوصا بعظم الشأن ، ويقال حكم جليلة للنفع بها ويوصف المال الكثير بأنه جليل ، ولا يوصف الرمل الكثير بذلك لما كان من عظم النفع في المال وسميت الجلّة جلّة لعظِمها ، والمَجلّة الصحيفة سميت بذلك لما فيها من عظم الحكم والعهود .

الفرق بين الجَلالة والهَيْبة : أن الجلالة ما ذكرناه ، والهَيْبة خوف الإقدام على الشيء ، فلا يوصف الله بأنه يهاب ، كما لا يوصف بأنه لا يقدم عليه ، لأن الإقدام هو الهجوم من قدام ؛فلا يوصف الله تعالى بأن له قداما ووراء ، والهيبة هو أن يعظم في الصدور ، فيترك الهجوم عليه .

الفرق بين الصفة منه - عزَّ وجَلّ - بأنه على ، وبين الصفة للسيد من

---

(٣) في صحيح مسلم من حديث قتادة عن أنس قال : كتب رسول الله ﷺ إلى كسرى ، وإلى قيصر ، وإلى النجاشي ، وليس بالنجاشي الذي صلى عليه» أخرجه مسلم برقم (١٧٧٤) في الجهاد ، والترمذي برقم (٢٨٥٩).

العباد بأنه رفيع : أن الصفة بعلى منقولة إلى علم إنسان بالقهر والاقتدار ، ومنه ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾[القصص : ٤] أى قهر أهلها ، وقوله تعالى : ﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[المؤمنون : ٩١] فقيل لله تعالى على من هذا الوجه ، ومعناه أنه الجليل بما يستحق من ارتفاع الصفات ، والصفة بالرفيع يتصرف من علو المكان ، وقد ذكرنا أن فى المصرف معنى ما صرف منه ، فلهذا لا يقال : الله رفيع ، والأصل فى الارتفاع زوال الشىء عن موضعه إلى فوق ، ولهذا يقال : ارتفع الشىء بمعنى زال وذهب ، والعلو لا يقتضى الزوال عن أسفل ، ولهذا يقال : ارتفع الشيد وإن ارتفع قليلا لأنه زال عن موضعه إلى فوق ، ولا يقال : علا إذا ارتفع قليلا ، ويجوز أن يقال : الصفة برفيع لا تجوز على الله تعالى لأن الارتفاع يقتضى الزوال . فأما قوله تعالى: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ﴾[غافر : ١٥] فهو كقوله كثير الإحسان فى أن الصفة للثانى فى الحقيقة .

الفرق بين الصعود والارتفاع : أن الصعود مقصور على الارتفاع فى المكان ولا يستعمل فى غيره ؛ ويقال : صَعِدَ فى السلم والدرجة ، ولا يقال صَعِدَ أمره ، والارتفاع والعلو يشترط فيهما جميع ذلك ، والصُّعودُ أيضا هو الذهاب إلى فوق فقط ، وليس الارتفاع كذلك ، ألا ترى أنه يقال : ارتفع فى المجلس ، ورفعت مجلسه وإن لم يذهب به فى علو ، ولا يقال أصعدتهُ إلا إذا أعليتَه .

الفرق بين الصُّعود والرُّقى : أن الرُّقِىَّ أعم من الصعود ؛ ألا ترى أنه يقال : رَقِىَ فى الدرجة والسلم كما يقال صَعد فيهما ، ويقال : رَقيتُ فى العلم والشرف إلى أبعد غاية ، ورَقِىَ فى الفضل ، ولا يقال فى ذلك صَعِدَ ، والصعود على ماذكرنا مقصور على المكان ، والرُّقِىّ يستعمل فيه وفى غيره، فهو أعم ، وهو أيضا يفيد التدرُّج فى المعنى شيئًا بعد شىء ، ولهذا سُمّى الدَّرَج مَرَاقِى ، وتقول : مازلت أراقيه حتى بلغت به الغاية ؛ أى : أعلو به شيئا فشيئا .

الفرق بين الصعود والإصعاد : أن الإصعاد فى مستوى الأرض ،

والصعود فى الارتفاع ، يقال : أصعدنا من الكوفة إلى خراسان ، وصَعِدنا فى الدرجة والسلم والجبل .

الفـرق بين الأعلى وفـوق : أن أعلى الشىء منه يقـال : هـو فى أعلى النخلة ؛ يراد أنه فى نهاية قامتها ، وتقـول : السمـاء فـوق الأرض ، فـلا يقـتضى ذلك أن تكون السمـاء من الأرض ، وأعلى يقـتضى أسفل ، وفـوق يقـتضى تحت ، وأسفل الشىء منه ، وتحتـه ليس منه ألا ترى أنه يقـال : وضعته تحت الكوز ، ولا يقال وضعته أسفل الكوز بهذا المعنى ، ويقـال : أسفل البئر ، ولا يقال تحت البئر .

الفـرق بين الرفـيع والمجـيد : أن المجيد هو الرفيع فى علو شـأنه ، والماجد هو العالى الشأن فى معانى صفاته ، وقيل : المجيد الكريم فى قوله تعالى : ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ﴾[البروج : ١٦] أى كريم فيما يعطى من حكمه ، وقيل : فيمـا يرجى من خيره ، وأصل المجد : العظم إلا أنه جـرى على وجهين : عظم الشخص ، وعظم الشأن ؛ فيقال : تمجدت الإبل تمجدًا إذا عظمت أجسامُها لجودة الكلأ ، وأمجد القوم إبلهم إذا رعوها كلأ جيدًا فى أول الربيع ، ويقال فى علو الشأن ؛ مَجُدَ الرجلُ مَجْدًا ، وأمجد إمجادا إذا عظم شأنه لغتان ، وَمجّدتُ الله تعالى تمجيداً : عظمته .

الفـرق بين الإله والمعبود بحق : أن الإله هو الذى يحق له العبادة فلا إله إلا الله ، وليس كل معبود بحق له العبادة ؛ ألا ترى أن الأصنام معبودة والمسيح معبود ؛ ولا يحق له ولها العبادة .

الفـرق بين قـولنا : الله وبين قـولنا إله : أن قولنا الله اسم لم يسم به غير الله ، وسمى غير الله إلها على وجه الخطأ ، وهى تسمية العرب الأصنام آلهة وأما قول الناس لا معبود إلا الله ، فمعناه أنه لا يستحق العبادة إلا الله تعالى.

الفـرق بين قولنا : يحق له العبادة ، وقولنا يستحق العبادة : أن قولنا : يحق له العبادة يفيد أنه على صفة يصح أنه منعم ، وقولنا : يستحق يفيد أنه قد أنعم ، واستحق ، وذلك أن الاستحقاق مضمن بما يستحق لأجله .

الفرق بين قولنا : الله ، وقولنا : اللهم : أن قولنا : الله اسم ، واللهم نداء ، والمراد به يا الله فحذف حرف النداء وعوض الميم فى آخره .

الفرق بين الصفة برب والصفة بسيد : أن السيد مالك من يجب عليه طاعته نحو : سيد الأمةِ والغلام ، ولا يجوز سَيّد الثوب ، كما يجوز رب الثوبِ ، ويجوز رب بمعنى سيد فى الإضافة ، وفى القرآن ﴿ فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْراً ﴾ [يوسف : ٤١] وليس ذلك فى كل موضع ، ألا ترى أن العبد يقول لسيده : ياسيدى، ولا يجوز أن يقول : ياربى فأما قول عدى بن زيد :

إن رَبّى لولا تداركُه المُلـــ ـــك بأهل العراق ساءَ العذير

يعنى النعمان بن المنذر ، والعذير : الحال فإن ذلك كان مستعملا ، ثم ترك استعماله كما ترك : «أبيت اللعن» و «عِمْ صباحا» وما أشبه ذلك .

الفرق بين الصفة برب والصفة بمالك : أن الصفة برب أفخم من الصفة بمالك ، لأنها من تحقيق القدرة على تدبير ما ملك ، فقولنا : رب يتضمن معنى الملك والتدبير ؛ فلا يكون إلا مطاعا أيضاً ، والشاهد قول الله تعالى : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾[التوبة : ٣١] أى سادة يطيعونهم ، والصفة بمالك تقتضى القوة على تصريف ما ملك وهو من قولك ملكت العجين إذا أجدت عجنه فقوى ومنه قول الشاعر(٤) :

مَلَكْتُ بها كَفّى فأنهرْتُ فَتْقَها يَرَى قائمٌ مِنْ دُونها ما وَرَاءَها

أى : قَوَّيت بها كفى ، ثم كثر حتى جرى على معنى مالك فى الحكم كالصبى المالك لما لا يقدر على تصريفه إلا فى الحكم ، أى حكمه حكم القادر على تصريف ماله ، ولذلك لم يحسن إطلاق الصفة برب إلا على الله تعالى ، والصفة برب أيضا تقتضى معنى المصلح ، ومنه ربيت النعمة إذا أصلحتها بإتمامها ، وأديم مربوب مُصْلَح ، ويجوز أن يقال إن قولنا : رب، يقتضى معنى ولاية الأمر حتى يتم ، ومن ثَمَّ قيل : رب الولد ، ورب اليتيم ، وشاة رُبّى وهى مثل النُّفَساء من النساء ، وقيل لها ذلك : لأنها تُرَبّى

---

(٤) هو قيس بن الخطيم شاعر الأوس . انظر ديوانه ١٠/٧ وقد ذكره معزوا إليه صاحب اللسان «نهر» وقال : وأنهر الطعنة : وسّعها . وملكت ، أي شددت وقويت ، ويقال : طعنه طَعْنَةً أنهر فتقها ، أى وسعه .

ولدها فالياء فى التربية أصلها باء ، نقلت إلى حرف العلة كما قيل فى الظن التظنى .

الفرق بين الصفة برب ، والصفة بقادر : أن الصفة بقادر أعم من حيث تجرى على المقدور نحو : قادر أن يقوم ، ولا يجوز الصفة برب إلا فى المقدر المصرف المدبر ، وصفة قادر تجرى فى كل وجه ، وهو الأصل فى هذا الباب ، وقال بعضهم : لا يقال الرب إلا لله فرده بعضهم وقال : قد جاء عن العرب خلاف ذلك وهو قول الحارث بن حلزة(٥) :

وهُوَ الربُّ والشهيدُ على يو م الحِيارين والبَلاءَ بلاءُ

والقول الأول هو الصحيح ؛ لأن قوله : الرب هاهنا ليس بإطلاق لأنه خبر هو ، وكذلك الشهيد ، والشهيد هو الرب ، وهما يرجعان إلى هو ، فإذا كان الشهيد هو الرب ، وقد خص الشهيد بيوم الحيارين فينبغى أن يكون خصوصه خصوصا للرب لأنه هو ، وأما قول عدى بن زيد :

وراقد الرب مغبوط بصحته وطلب الوجه يَرْضَى الحال مختارا

فإن ذلك من خطابهم ، ومثله تسميتهم الصنم إلها ومسيلمة رحمانا ، وأراد بالوجه وجه الحق .

الفرق بين السيد والمالك : أن السيد فى المالكين كالعبد فى المملوكات فكما لا يكون العبد إلا ممن يعقل ، فكذلك لا يكون السيد إلا ممن يعقل ، والمالك يكون كذلك ولغيره فيقال : هذا سيد العبد ، ومالك العبد ، ويقال: هو مالك الدار ، ولا يقال سيد الدار ، ويقال للقادر : مالك فعله ، ولا يقال: سيد فعله ، والله تعالى سيد ؛ لأنه مالك لجنس من يعقل .

*** ومما يجرى مع ذلك :**

الفرق بين المُلك والدَّوْلة : أن الملك يفيد اتساع المقدور على ماذكرنا ،

(٥) شاهده : أن الرب بالألف واللام يقال لغير الله ، وقد قالوه فى الجاهلية للملك وهذا هو آخر أبيات معلقة الحارث بن حلزة البشكرى ، وهو أحد فحول الشعراء المقلين كان فى بكر وائل بمنزلة عمرو بن كلثوم فى تغلب شجاعة وحماسة وفصاحة وارتجالا ، وكثير من الرواة ، يقولون : إنه ارتجل هذه القصيدة بحضرة الملك «عمرو بن هند» ويريد عمرو بن هند ، فإنه شهد عناءهم وانظر شرح المعلقات بتحقيقى . إصدار دار الطلائع .

والدولة[٦] انتقال حال سارة من قوم إلى قوم ، والدولة ما ينال من المال بالدولة ؛ فيتداوله القوم بينهم هذا مرة ، وهذا مرة ، وقال بعضهم الدَّوْلة فعل المنتهبين ، والدُّولة الشيء الذى ينتهب ، ومثلها غَرفة لما فى يدك ، والغَرفة فَعلة من غرفت ، ومثل ذلك خَطوة للموضع وخُطوة فُعلة من خَطَوْتُ، وجمع الدولة دُوَل مثل غُرف ، ومن قال : دِوَل[٧] فهى لغة والأول الأصل .

الفرق بين المُلك والسُّلطان : أن السلطاَن قُوةُ اليد فى القهر للجمهور الأعظم ، وللجماعة اليسيرة أيضًا ، ألا ترى أنه يقال : الخليفة سلطان الدنيا ، وملك الدنيا ، وتقول لأمير البلد : سلطان البلد ، ولا يقال له : ملك البلد ، لأن الملك هو من اتسعت مقدرته على ما ذكرنا ، فالملك هو القدرةعلى أشياء كثيرة ، والسلطان القدرة سواء كان على أشياء كثيرة أو قليلة ، ولهذا يقال : له فى داره سلطان ، ولا يقال : له فى داره ملك ، ولهذا يقال : هو مسلط علينا وإن لم يملكنا ، وقيل : السلطان المانع المسلط على غيره من أن يتصرف عن مراده ، ولهذا يقال : ليس لك على فلان سلطان فتمنعه من كذا .

الفرق بين قولك : المِلك ، وقولك : مِلك اليَمين : أن مِلْكَ اليَمين متى أطلق علم منه الأمة والعبد المملوكان ، ولا يطلق على غير ذلك ؛ لا يقال للدار والدابة وما كان من غير بنى آدم : ملك اليمين ، وذلك أن ملك العبد والأمة أخص من ملك غيرهما ، ألا ترى أنه يملك التصرف فى الدار بالنقض والبناء ولا يملك ذلك فى بنى آدم ، ويجوز عارية الدار وغيرها من العُروض ، ولا يجوز عارية الفروج .

الفرق بين التّمكين والتّمليك : أن تميكن الحائز يجوز ، ولا يجوز

(٦) قال فى اللسان : الدّولة - بفتح الدال المشددة - والدُّولة بضمها : العقبة فى المال والحرب سواء . وقيل : الدُّولة - بالضم - فى المال ، والدولة - بالفتح - فى الحرب - وقيل : هما سواء فيهما يضمان ويفتحان .

وقال الزجاج : الدُّولة - بالضم - اسم الشيء الذى يتداول ، والدّولة : الفعل والانتقال من حال إلى حال .

(٧) قال فى اللسان : والجمع : دُول - بضم الدال - ودِول - بكسرها . وقال محققه : هذا نص المحكم ، وفى القاموس أن الجمع مثلث .

تمليكه لأنه إن ملكه الحوز فقد جعل له أن يحوز ، وليس كذلك التمكين ، لأنه مكن مع الزجر ، ودل على أنه ليس له أن يحوز وليس كل من مكن من الغصب قد ملكه .

الفرق بين الولاية والعِمالة : أن الولاية أعم من العِمَالة ، وذلك أن كل من ولى شيئا من عمل السلطان فهو وال ، فالقاضى وال ، والأمير وال ، والعامل وال وليس القاضى عاملا ، ولا الأمير ، وإنما العامل من يلى جباية المال فقط ، فكل عامل وال ، وليس كل وال عاملا ، وأصل العمالة أجرة من يلى الصدقة ثم كثر استعمالها حتى أجريت على غير ذلك .

الفرق بين الإعانة والنُصرة : أن النُصرة لا تكون إلا على المنازع المغالب والخَصم المناوىء المشاغب ، والإعانة تكون على ذلك ، وعلى غيره تقول : أعانه على من غالبه ، ونازعه ، ونصره عليه ، وأعانه على فقره إذا أعطاه ما يعينه ، وأعانه على الأحمال ، ولا يقال نصره على ذلك ، فالإعانة عامة، والنُصرة خاصة .

الفرق بين الإعانة والتقوية : أن التقوية من الله تعالى للعبد هى إقداره على كثرة المقدور ، ومن العبد للعبد : إعطاؤه المال وإمداده بالرجال، وهى أبلغ من الإعانة ، ألا ترى أنه يقال : أعانه بدرهم ، ولا يقال : قواه بدراهم ، وإنما يقال : قواه بالأموال والرجال على ماذكرنا ، وقال على بن عيسى : التقوية تكون على صناعة ، والنصرة لا تكون إلا فى منازعة .

الفرق بين النصير والولى : أن الولاية قد تكون بإخلاص المودة ، والنُصرة تكون بالمعونة والتقوية ، وقد لا تمكن النصرة مع حصول الولاية ، فالفرق بينهما بيّن .

الفرق بين السيد والهُمام : أن الهُمام هو الذى يُمضى همّه فى الأمور ، ولا يوصف الله تعالى به لأنه لا يوصف بالهم .

الفرق بين الهُمام والقَمْقَام : أن القَمقام(٨) هو السيد الذى تجتمع له

(٨) قال فى اللسان : والقمقام ، والقُماقِم من الرجال : السيد الكثير الخير ، الواسع الفضل . ويقال : سيدٌ قُمقام – بالضم – لكثرة خيره وأنشد ابن برّى :

* أورثها القُماقِمُ القُمَاقِما *

أموره ، ولا تتفرق عليه شئونه من قولهم : تقمقم الشيء إذا تجمع ، وقمقم عصبه جمعه ويقال للبحر : قَمقام لأنه مجمع المياه .

الفرق بين الوَلاية - بفتح الواو - والنُّصرة : أن الوَلاية النصرة لمحبة المنصور لا للرياء والسمعة ، لأنها تضاد العداوة ، والنُّصرة تكون على الوجهين .

الفرق بين الحكم والقضاء : أن القضاء يقتضى فصل الأمر على التمام من قولك : قضاه إذا أتمه وقطع عمله ومنه قوله تعالى : ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلاً﴾[الأنعام : ٢] أى فصل الحكم به ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[الإسراء : ٤] أى فصلنا الإعلام به وقال تعالى: ﴿قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ﴾[سبأ : ١٤] أى فصلنا أمر موته ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾[فصلت : ١٢] فى يومين أى فصل الأمر به ، والحكم يقتضى المنع عن الخصومة من قولك أحكمته إذا منعته قال الشاعر(٩) :

ابنى حنيفةَ أَحْكِموا سُفهاءَكم إنى أخافُ عليكمُ أن أغضَبَا!

ويجوز أن يقال : الحُكْم : فصل الأمر على الأحكام بما يقتضيه العقل والشرع فإذا قيل : حكم بالباطل فمعناه أنه جعل الباطل موضع الحق ، ويستعمل الحكم فى مواضع لا يستعمل فيها القضاء كقولك : حكم هذا كحكم هذا أى : هما متماثلان فى السبب أو العلة أو نحو ذلك ، وأحكام الأشياء تنقسم قسمين : حكم يرد إلى أصل ، وحكم لا يرد إلى أصل ، لأنه أول فى بابه .

الفرق بين الحَاكم والحكَم : أن الحكَمَ يقتضى أنه أهلٌ أن يُتَحاكَم إليه، **والحاكم** الذى من شأنه أن يحكم . فالصفة بالحَكم أمدح ، وذلك أن صفة حاكم جار على الفعل ، فقد يحكم الحاكم بغير الصواب ، فأما من يستحق الصفة بحَكَم فلا يحكم إلا بالصواب لأنه صفة تعظيم ومدح .

(٩) قال فى اللسان نقلا عن ابن الأعرابى : حكم فلان على الأمر والشئ ؛ أى رجع ، وأحكمه هو عنه رجعه ، ثم ساق بيت جرير : أبنى حنيفة إلخ . أى : ردّوهم ، وكفوهم ، وامنعوهم من التعرض لى .

وانظر ديوان جرير ٤٦٦/١ ، ويقول محمد بن حبيب شارح الديوان : أحكموهم : امنعوهم وكفوهم ، وحكمة الدابة من هذا ، لأنها ترد من غربه ، والحاكم من هذا أخذ ، لأنه يمنع الناس من الباطل والظلم .

الفرق بين القَضَاء والقدر : أن القَدر هو وجود الأفعال على مِقدار الحاجة إليها والكفاية لما فُعلت من أجله ، ويجوز أن يكون القدر هو الوجه الذى أردت إيقاعَ المراد عليه ، والمقدّر الموجد له على ذلك الوجه ، وقيل : أصل القَدَر هو وجود الفعل على مقدار ما أراده الفاعل ، وحقيقة ذلك فى أفعال الله تعالى وجودها على مقدار المصلحة ، والقضاء هو فصل الأمر على التمام .

الفرق بين القَدَر والتّقدير : أن التقدير يستعمل فى أفعال الله تعالى وأفعال العباد ، ولا يستعمل القدر إلا فى أفعال الله – عز وجل – وقد يكون التقدير حسنا وقبيحا كتقدير المنجم موت زيدٍ وافتقاره واستغناءه ، ولا يكون القدر إلا حسنا .

الفرق بين قولك : قضى إليه ، وقضى به : أن قولك : قضى إليه ، أى : أعلمه وقوله تعالى : ﴿وقضينا إليه ذلك الأمر﴾ أى أعلمناه ثم فسر الأمر الذى ذكره فقال : ﴿أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾[الحجر :٦٦] فكأنه قال : وقضينا إليه أن دابر هؤلاء مقطوع ، ومعنى قولنا قضى به : أنه فصل الأمر به على التمام .

الفرق بين التقدير والتدبير : أن التدبير هو تقويم الأمر على ما يكون فيه صلاح عاقبته ، وأصله من الدُّبُر[10] ، وأدبار الأمور عواقبها ، وآخر كل شىء دُبُرُه وفلان يتدبر أمره أى ينظر فى أعقابه ليُصلحه على ما يُصلحها والتقدير تقويم الأمر على مقدار يقع معه الصلاح ، ولا يتضمن معنى العاقبة .

الفرق بين قولك : قُدِّر له كذا ، ومُنِيَ له كذا : أن المَنْيَ لا يكون إلا تقدير المكروه ، يقال مَنَى له الشر ، ولا يقال مَنَى له الخير ، ومن ثم سميت المَنِيّة مَنِيّة ، ويقال : أعلمت ما مُنيت به من فلان ؟! والتقدير يكون فى

---

(١٠) قال في المصباح : الدُّبُرُ – بضمتين وسكون الباء تخفيف – خلاف القُبُل من كل شيء ، ومنه يقال لآخر الأمر دبر ، وأصله : ما أدبر عنه الإنسان ، ومنه : دبّر الرجل عبده تدبيرا : إذا أعتقه بعد موته ، وأعتق عبده عن دبر ، أى بعد دبر . الدُّبر : الفرج ، وولاه دبره : كناية عن الهزيمة .

الخير والشر[١١] .

الفرق بين السياسة والتدبير : أن السياسة فى التدبير المستمر ، ولا يقال للتدبير الواحد : سياسة ، فكل سياسة تدبير ، وليس كل تدبير سياسة، والسياسة أيضا فى الدقيق من أمور المسوس على ما ذكرنا قبل فلا يوصف الله تعالى بها لذلك .

---

(١١) قال فى المصباح : ومنى الله الشيء من باب رمى : قدره ، والاسم الَمنَى مثل العصا .

وتمنيت كذا ، قيل مأخوذ من المنا ، وهو القدر ، لأن صاحبه يقدر حصوله ، والاسم : المُنْية والأُمنيّة ، وجمع الأولى منًى مثل مدية ومدًى ، وجمع الثانية الأمانى .

الباب الرابع عشر

فى الفرق بين الإنعام والإحسان ، وبين النعمة والرحمة والرأفة ، والنفع والخير ، وبين الحلم والصبر والوقار والتؤدة وما بسبيل ذلك

الفرق بين الإنعام والإحسان : أن الإنعام لا يكون إلا من المنعم على غيره ؛ لأنه متضمّن بالشكر الذى يجب وجوب الدَّين ، ويجوز إحسان الإنسان إلى نفسه ، تقول لمن يتعلم العلم : إنه مُحْسن إلى نفسه ولا تقول : منعم على نفسه ، والإحسان متضمّن بالحمد ، ويجوز حمد الحامد لنفسه ، والنعمة متضمنة بالشكر ، ولا يجوز شكر الشاكر لنفسه ، لأنه يجرى مجرى الدين ، ولا يجوز أن يؤدى الإنسان الدَّيْن إلى نفسه ، والحمد يقتضى تبقية الإحسان إذا كان للغير ، والشكر يقتضى تبقية النعمة ، ويكون من الإحسان ماهو ضرر مثل تعذيب الله تعالى أهل النار ، وكل ما جاء بفعل حسن ، فقد أحسن ؛ ألا ترى أن من أقام حدًّا فقد أحسن ، وان أنزل بالمحدود ضررًا ثم استعمل فى النفع والخير خاصة فيقال : أحسن إلى فلان إذا نفعه ، ولا يقال أحسن إليه إذا حده ، ويقولون للنفع كله : إحساناً ولا يقولون للضرر كله : إساءة ، فلو كان معنى الإحسان هو النفع على الحقيقة لكان معنى الإساءة الضرر على الحقيقة ، لأنه ضده ، والأب يُحسن إلى ولده بسقيه الدواء المر ، وبالفَصد والحِجامة ولا يقال : ينعم عليه بذلك ، ويقال : أحسن إذا أتى بفعل حسن ، ولا يقال : أقبح إذا أتى بفعل قبيح اكتفوا بقولهم : أساء ، وقد يكون أيضا من النعمة ما هو ضرر(1) مثل التكليف نسميه نعمة لما يؤدى إليه من اللذة والسرور .

الفرق بين الإحسان والنفع : أن النفع قد يكون من غير قصد ، والإحسان لا يكون إلا مع القصد تقول : ينفعنى العدو بما فعله بى إذا أراد

(١) قال في المصباح : والتكاليف : المشاق ، الواحدة تكلفة .

وقال الراغب في مفرداته في قوله تعالى : ﴿ لا يُكلّفُ اللّهُ نفسا إلاَّ وُسْعها ﴾ [البقرة : ٢٨٦] أى ما يعدونه مشقة فهو سعة في المآل . وقال : والإنعام : إيصال الإحسان إلى الغير ، ولا يقال إلا إذا كان الموصل إليه من جنس الناطقين ، فإنه لا يقال : أنعم فلان على فرسه .

بك ضرا ، فوقع نفعًا ولا يقال : أحسن إلى فى ذلك .

الفـرق بين الإحسان والإجمال : أن الإجمال هو الإحسان الظاهر من قولك رجل جَميل كأنما يجرى فيه السِّمَن وأصل الجَميل : الودَك[٢] ، واجتمل الرجل إذا طبخ العظام ليُخْرِج وَدَكَها ، ويقال : أحسن إليه فيعدّى بإلى ، وأجمل فى أمره لأنه فعل الجميل فى أمره ، ويقال : أنعم عليه لأنه دخله معنى علوّ نعمه عليه ، فهى غامرة له ، ولذلك يقال : هو غريق فى النعمة ، ولا يقال : غريق فى الإحسان والإجمال ، ويقال : أجمل الحساب فيعدى ذلك بنفسه ؛ لأنه مضمن بمفعول ينبئ عنه من غير وسيلة ، وقد يكون الإحسان مثل الإجمال فى استحقاق الحمد به وكما يجوز أن يُحسن الإنسان إلى نفسه يجوز أن يُجْمِلَ فى فعله لنفسه .

الفـرق بين الفضل والإحسان : أن الإحسان قد يكون واجبًا وغير واجب، والفضل لا يكون واجبًا على أحد ، وإنما هو ما يتفضل به من غير سبب يوجبه .

الفـرق بين الطوْل والفَضْل : أن الطوْل هو ما يستطيل به الإنسان على من يقصده به ، ولا يكون إلا من المتبوع إلى التابع ، ولا يقال لفضل التابع على المتبوع : طَوْل ، ويقال : طال عليه ، وتطوَّل وطَلّ عليه إذا سأله ذلك قال الشاعر :

* أَقَرّ لكى يزدادَ طَوْلُك طولا *

وقال الله تعالى : ﴿ أُوْلُوا الطَّوْلِ مِنْهُمْ ﴾[التوبة : ٨٦] أى من معه فضل يستطل به على عشيرته .

الفـرق بين الآلاء والنِّعم : أن الأَلَى واحد الآلاء ، وهى النعمة التى تتلو غيرها من قولك : وَلِيَه يَليه ، إذا قرب منه ، وأصله وَلِىَ ، وقيل واحد الآلاء[٣] إلْىٌ ، وقال بعضهم : الألى مقلوب - من ألِىَ الشىءُ إذا عظم -

(٢) قال فى الوسيط : الجميل : الشحم المذاب ، والودَك : الدهن .

(٣) قال فى المصباح : الإلى مقصور ، - وتفتح الهمزة وتكسر - النعمة والجمع الآلاء على أفعال مثل سبب وأسباب لكن أبدلت الهمزةَ التى هى فاء ألفا استثقالاً لاجتماع همزتين .

على ما قال : فهو اسم للنعمة العظيمة .

الفرق بين الإفضال والتفضل : أن الإفضال من الله تعالى نفع تدعو إليه الحكمة ، وهو تعالى يُفْضِل لا محالة ، لأن الحكيم لا يخالف ما تدعو إليه الحكمة ، وهو كالإنعام فى وجوب الشكر عليه ، وأصله الزيادة فى الإحسان ، والتفضل التخصص بالنفع الذى يوليه القادر عليه ، وله أن لا يوليه ، والله تعالى متفضل بكل نفع يعطيه إياه من ثواب وغيره ، فإن قلت : الثواب واجب من جهة أنه جزاء على الطاعة ، فكيف يجوز أن لا يفعله ؟ قلت : لا يفعله بأن لا يفعل سببه المؤدى إليه .

الفرق بين المتفضل والفاضل : أن الفاضل هو الزائد على غيره فى خَصلة من خصال الخير ، والفضل الزيادة ، يقال : فضل الشئُ فى نفسه إذا زاد ، وفَضَله غيرُه إذا زاد عليه ، وفضَّله بالتشديد إذا أخبر بزيادته على غيره ، ولا يوصف الله تعالى بأنه فاضل ، لأنه لا يوصف بالزيادة والنقصان .

الفرق بين النُعمة والرَّحمة : أن الرحمة الإنعام على المحتاج إليه ، وليس كذلك النعمة لأنك إذا أنعمت بمال تعطيه إياه ، فقد أنعمت عليه ، ولا تقول : إنك رحمته .

الفرق بين الرحمن والرحيم : أن الرحمن – على ما قال ابن عباس – أرق من الرحيم ؛ يريد أنه أبلغ فى المعنى ، لأن الرقة والغلظة لا يوصف الله تعالى بهما ، والرحمة من الله تعالى على عباده ونعمته عليهم فى باب الدين والدنيا ، وأجمع المسلمون أن الغيث رحمة من الله تعالى ، وقيل : معنى قوله : رحيم أن من شأنه الرحمة ، وهو على نظير : نديم ، والرحمن نظير ندمان وهو اسم خص به البارى جل وعز(٤) ، ومثله فى التخصيص قولنا لهذا النجم : سِمَاك : وهو مأخوذ من السَّمْك الذى هو الارتفاع وليس كل مرتفع سماكا ، وقولنا للنجم الآخر : دبران لأنه يدبر الثريا ، وليس كل

(٤) قال ابن الأثير فى تذكرته : الرحمن الرحيم اسمان مشتقان من الرحمة مثل : ندمان ونديم ، وهما من أبنية المبالغة ، ورحمن أبلغ من رحيم ، والرحمن خاص لله لا يسمى به غيره ، ولا يوصف ، والرحيم يوصف به غير الله تعالى ، فيقال : رجل رحيم ، ولا يقال : رحمن .

ما دبر شيئًا يسمى دبرانًا .

فأما قولهم لِمُسَيْلمة : «رحمان اليمامة» فشىء وضعه له أصحابه على وجه الخطأ كما وضع غيرهم اسم الإلهَية لغير الله ، وعندنا أن الرحيم مبالغة لعدوله ، وأن الرحمن أشد مبالغة لأنه أشد عدولا إذا كان العدول على المبالغة كلما كان أشد عدولا كان أشد مبالغة .

الفرق بين الرحمة والرِّقّة : أن الرقة والغلظة يكونان فى القلب وغيره خلقة ، والرحمة فعل الراحم ، والناس يقولون : رق عليه فرحمه يجعلون الرقة سبب الرحمة .

الفرق بين الشفيق والرفيق : أنه قد يرق الإنسان لمن لا يشفق عليه كالذى يئد الموءودة فيرق لها لا محالة ، لأن طبع الإنسانية يوجب ذلك ، ولا يشفق عليها لأنه لو أشفق عليها ماوأدها .

الفرق بين الرافة والرحمة : أن الرافة أبلغ من الرحمة ، ولهذا قال أبوعبيدة إن فى قوله تعالى : ﴿رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[التوبة : ١١٧] تقديمًا وتأخيرًا ، أراد أن التوكيد يكون فى الأبلغ فى المعنى ، فإذا تقدم الأبلغ فى اللفظ كان المعنى مؤخرًا .

الفرق بين المنفعة والخير : أن من المعصية ما يكون منفعة ، وقد شهد الله تعالى بذلك فى قوله : ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾[البقرة : ٢١٩] وما كانت فيه منفعة فهو منفعة ، ولا تكون المعصية خيرًا ، وقد أجريت الصفة بنافع على الموجب للنفع فقيل : طعام نافع ، ودواء نافع .

الفرق بين المنفعة والنّعمة : أن المنفعة تكون حسنة وقبيحة ، كما أن المَضَرّة تكون حسنة وقبيحة ، والمنفعة القبيحة منفعتك الرجل تنفعه ليسكن إليك فتغتال ، والنعمة لا تكون إلا حسنة ، ويفرق بينهما أيضاً فتقول : الإنسان يجوز أن ينفع نفسه ، ولا يجوز أن ينعم عليها .

الفرق بين المتاع والمنفعة : أن المتاع النفع الذى تتعجل به اللذة ، وذلك إما لوجود اللذة ، وإما بما يكون معه اللذة نحو المال الجليل ، والملك

النفيس، وقد يكون النفع بما تتأجل به اللذة نحو : إصلاح الطعام ، وتبريد الماء لوقت الحاجة إلى ذلك .

الفرق بين الإنعام والتمتع : أن الإنعام يوجب الشكر ، والتمتع كالذى يمتع الإنسان بالطعام والشراب ليستتيم إليه فيتمكن من اغتصاب ماله ، والإتيان على نفسه .

الفرق بين الخير والنعمة : أن الإنسان يجوز أن يفعل بنفسه الخير ، كما يجوز أن ينفعها ، ولا يجوز أن ينعم عليها ، فالخير والنفع من هذا الوجه متساويان ، والنفع هو إيجاب اللذة بفعلها أو السبب إليها ، ونقيضه الضر وهو إيجاب الألم بفعله أو التسبب إليه .

الفرق بين النُعمة والنَّعماء : أن النَّعماء هى النّعمة الظاهرة ؛ وذلك أنها أُخْرِجَت مُخرج الأحوال الظاهرة مثل الحمراء والبيضاء ، والنعمة قد تكون خافية فلا تسمى نَعْمَاء .

الفرق بين اللذة والنعمة : أن اللذة لا تكون إلا مشتهاة ، ويجوز أن تكون نعمة لا تشتهى كالتكليف ، وإنما صار التكليف نعمة لأنه يعود عليها بمنافع وملاذ ، وإنما سمى ذلك نعمة ؛ لأنه سبب للنعمة كما يسمى الشىء باسم سببه.

الفرق بين النُعمة والمِنّة : أن المِنّة هى النعمة المقطوعة من جوانبها كأنها قطعة منها ، ولهذا جاءت على مثال قِطعة ، وأصل الكلمة القَطْع ، ومنه قوله تعالى : ﴿لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾[فصلت : ٨] أى غير مقطوع ، وسمى الدهر مَنُونًا لأنه يقطع بين(٥) الإلف ، وسمى الاعتداد بالنعمة مَنًّا لأنه يقطع الشكر عليها .

الفرق بين الإحسان والإفضال : أن الاحسان النفع الحسن ، والإفضال النفع الزائد على أقل المقدار ، وقد خص الإحسان بالفضل ولم يجب مثل ذلك فى الزيادة لأنه جرى مجرى الصفة الغالبة كما اختص النجم بالسماك

(٥) قال فى المصباح : والمَنون : المنية ، أنثى ، وكأنها اسم فاعل من المَنّ ، وهو القطع ، لأنها تقطع الأعمار ، والمنون الدهر .

ولا يجب مثل ذلك فى كل مرتفع .

الفـرق بين البـر والقـربان : أن القـربان البـر الذى يتـقـرب به إلى الله وأصله المصدر مثل الكفران والشكران .

الفرق بين ما يخالف النفع والإحسان من الضر والسوء وغير ذلك مما يجرى معه

الفـرق بين الضَّر والضُّر : أن الضَّر خلاف النفع ويكون حسنًا وقبيحًا فـالقـبيح : الظلم وما بسبيله ، والحسن شـرب الدواء المر رجاء العـافيـة ، والضُّر بالضم الهُزال ، وسوء الحال ، ورجل مضرور سيِّئ الحال ، ومن وجه آخر أن الضُّر أبلغ من الضَّرر لأن الضَّرر يجرى على ضَرَّه يَضُره ضَرًا فيقع على أقل قليل الفعل لأنه مصدر جار على فعله كالصفة الجارية على الفعل، والضُّر - بالضم - كالصفة المعدولة للمبالغة(٦) .

الفـرق بين الضُـرّ والضَّرّاء : أن الضـراء هـى المضـرة الظـاهرة ؛ وذلك أنها أخرجت مخرج الأحوال الظاهرة مثل الحمراء والبيضاء على ماذكرنا .

الفرق بين الضَّرَّاء والبَأسَاء : أن البـأساء ضـراء معها خوف ، وأصلها البـأس وهو الخوف ، يقـال : لا بأس عليك ، أى : لا خوف عليك ، وسـميت الحـرب بأسًـا لما فيـها من الخوف ، والبـائس الرجل إذا لحـقه بأس ، وإذا لحقه بؤس أيضا وقال تعالى : ﴿فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [هود:١٦] أى لا يلحـقك بؤس ، ويجـوز أن يكون من البـأس أى لا يلحـقك خـوف بمـا فعلوا ، وجـاء البـأس بمعنى الإثم فـى قـولهم : لا بأس بكذا أى لا إثم فـيـه ، ويقـال أيضا : لابأس فيه ؛ أى هو جائز شائع .

الفـرق بين الضَّر والسُّوء : أن الضَّر يكون من حيث لا يعلم المقصود به والسوء لا يكون إلا من حيث يعلم ، ومعلوم أنه يقال : ضررت فلانا من حيث لا يعلم ، ولا يقال : سُؤته إلا إذا جاهرته بالمكروه .

---

(٦) قال فى المصباح : الضُّر : الفاقة والفقر - بضم الضاد اسم ، وبفتحها مصدر ضره يضره من باب قتل ، إذا فعل به مكروها ، وأضرَّ به يتعدى بنفسه ثلاثيا ، وبالباء رباعيا ، قال الأزهرى : كل ما كان سوء حال وفقر وشدة فى بدن فهو ضرٌ بالضم ، وما كان ضد النفع فهو بفتحها ؛ والاسم الضرر ، وقد أطلق على نقص يدخل الأعيان.

الفرق بين المضرة والإساءة : أن الإساءة قبيحة ، وقد تكون مضرة حسنة إذا قصد بها وجه يحسن نحو المضرة بالضرب للتأديب ، وبالكد للتعلم والتعليم .

الفرق بين السَّوء والسُّوْءِ : أن السَّوءَ مصدر أضيف المنعوت إليه ؛ تقول: هو رجل سَوْء ، ورجل السَّوء - بالفتح - وليس هو من قولك : سُؤْتُه . وفى المثل : «لا يَعْجِزُ مَسْك السَّوء عن عَرْف السَّوء» أى لا يعجزُ الجلد الردىء عن الريح الرديئة ، والسُّوء بالضم : المكروه ؛ يقال ساءه يسوءه سُوءًا ؛ إذا لقى منه مكروها ، وأصل الكلمتين الكراهة ، إلا أن استعمالهما يكون على ما وصفنا(٧) .

الفرق بين الإساءة والسُّوء : أن الإساءة اسم للظلم ، يقال : أساء إليه ، إذا ظلمه والسّوء اسم الضرر والغم يقال : ساءه يسوءه إذا ضره وغمه وإن لم يكن ذلك ظلما .

الفرق بين الضُّر والشّر : أن السقم وعذاب جهنم ضر فى الحقيقة وشر مجازًا ، وشرب الدواء المر رجاء العافية ضرر يدخله الإنسان على نفسه وليس بشر ، والشاهد علي أن السقم وعذاب جهنم لا يسمى شرًّا على الحقيقة وأن فاعله لا يسمى شِريرًا ، كما يسمى فاعل الضر ضارًّا ، وقال أبو بكر بن الأخشاد - رحمه الله تعالى - السقم وعذاب جهنم شر على الحقيقة ، وإن لم يسم فاعلهما شريرًا لأن الشرير هو المنهمك فى الشر القبيح ، وليس كل شر قبيحا ، ولا كل من فعل الشر شريرًا ، كما أنه ليس كل من شرب الشراب شريبا ، وإنما الشريب المنهمك فى الشرب المحظور ، والشر عنده ضربان : حسن وقبيح فالحسن السّقم وعذاب جهنم، والقبيح : الظلم : وما يجرى مجراه قال : ويجوز أن يقال للشىء

(٧) قال في المصباح : وهو رجل سَوْءٍ بالفتح والإضافة وعمل سَوْءٍ ، فإن عرفت الأول قلت : الرجل السَّوء ، والعمل السوء على النعت .

وقد جاء المثل فى اللسان «مسك» : «لا يعجز مَسْك السَّوْء عن عَرْف السوء» أى لا يعدم رائحة خبيثة . يضرب للرجل اللئيم يكتم لؤمه جهده فيظهر فى أفعاله . وفى الأصل «عرق» والتصويب من اللسان . وانظر نثر الدر ٢٠١١/٢٦٢ بلفظ . «لايعدم جلد السوء عن عرف السوء» .

الواحد : إنه خير وشر إذا أردت بأحد القولين إخبارًا عن عاقبته ، وإنَّمَا يكونان نقيضين إذا كانا من وجه واحد .

الفرق بين الصَّبر والحِلم : أن الحلم هو الإمهال بتأخير العقاب المستحق ، والحلم من الله تعالى عن العصاة فى الدنيا فعل ينافى تعجيل العقوبة من النعمة والعافية ، ولا يجوز الحلم إذا كان فيه فساد على أحد من المكلفين ، وليس هو الترك لتعجيل العقاب ، لأن الترك لا يجوز على الله تعالى ، لأنه فعل يقع فى محل القدرة يضاد المتروك ، ولا يصح الحلم إلا ممن يقدر على العقوبة وما يجرى مجراها من التأديب بالضرب ، وهو ممن لا يقدر على ذلك ولهذا قال الشاعر :

*** لا صفحَ ذُلٌ ولكن صفحَ أحلام ***

ولا يقال لتارك الظلم : حليم ، إنما يقال : حَلُم عنه إذا أخر عقابه أو عفا عنه ، ولو عاقبه كان عادلا ، وقال بعضهم ضد الحلم السَّفه ، وهو جيد لأن السفه خفة وعجلة ، وفى الحلم أناة وإمهال ، وقال المفضل : السّفه فى الأصل قلة المعرفة بوضع الأمور مواضعها ، وهو ضعف الرأى ، قال أبوهلال : وهذا يوجب أنه ضد الحلم ، لأن الحلم من الحكمة ، والحكمة وجود الفعل على جهة الصواب ، قال المفضل : ثم أجرى السفه على كل جهل وخفة ، يقال : سَفِهَ رأيه سفهًا ، وقال الفراء سَفِه غير متعد ، وإنما ينصب رأيه على التفسير[٨] ، وفيه لغة أخرى سفه يسفه سفاهة ، وقيل السفيه فى قوله تعالى : ﴿فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا﴾[البقرة : ٢٨٢] هو الصغير ، وهذا يرجع إلى أنه القليل المعرفة ، والدليل على أن الحلم أجرى مجرى الحكمة نقيضًا للسفه قول المتلمس[٩] :

لِذِى الحلمِ قبل اليومِ ما تُقرع العصَا   وما علم الإنسان إلا ليعلما

أى لذى المعرفة والتمييز ، وأصل السفه الخِفة ، ثوب سفيه أى خفيف ،

---

(٨) قال الراغب فى مفرداته : قيل سفهَ نفسَه ، وأصله سَفِه نفسُه ، فصُرِفَ عنه الفعل نحو بطر معيشته .

(٩) انظر الشعر والشعراء ٢٨/١ ، وهذا من جيد شعر المتلمس كما قال ابن قتيبة . وكان المتلمس ينادم عمرو ابن هند .

وأصل الحلم فى العربية اللين ، ورجل حليم أى : لين فى معاملته فى الجزاء على السيئة بالأناة ، وحَلَم فى النوم ، لأن حال النوم حال سكون وهدوء ، واحتلم الغلام ، وهو محتلم وحالم يرجع إلى قولهم : حَلَم فى النوم ، وحَلَمة الثدى الناتىء فى طرفه لما يخرج منها من اللبن الذى يحلم الصبى ، وحلَم الأديم : ثقل بالحلم ، وهو قردان عظيمة لينة الملمس ، وتحلّم الرجلُ تكلف الحلم . **والصَّبـرُ**: حبس النفس لمصادفة المكروه ، وصبر الرجل عنه حبس نفسه عن إظهار الجزع ، والجزع إظهار ما يلحق المصاب من المضض والغم ، وفى الحديث **«يُصْبَر الصابرُ ويُقَتلُ القاتلُ»**[10] والصابر هاهنا هو الذى يَصبر النفسَ عن القتل ، ولا تجوز الصفة على الله تعالى بالصبر ، لأن المضار لا تلحقه ، وتجوز الصفة عليه بالحلم ، لأنه صفة مدح وتعظيم ، وإذا قال قائل : اللهم حلمك عن العصاة ، أى : إمهالك فذلك جائز على شرائط الحكمة من غير أن يكون فيه مفسدة ، وإمهال الله تعالى إياهم مظاهرة عليهم .

الفرق بين الصبر والاحتمال : أن الاحتمال للشىء يفيد كظمَ الغيظ فيه ، والصبر على الشدة يفيد حبس النفس عن المقابلة عليه بالقول والفعل، والصبر عن الشىء يفيد حبس النفس عن فعله ، وصَبَرت على خطوب الدهر ؛ أى حبست النفس عن الجزع عندها ، ولا يستعمل الاحتمال فى ذلك لأنك لا تغتاظ منه .

الفرق بين الحلم والإمهال : أن كل حلم إمهال ، وليس كل إمهال حلمًا لأن الله تعالى لو أمهل من آخذه لم يكن هذا الإمهال حِلمًا لأن الحلم صفة مدح والإمهال على هذا الوجه مذموم ، وإذا كان الأخذ والإمهال سواء فى الاستصلاح فالإمهال تفضل ، والانتقام عدل ، وعلى هذا يجب أن يكون ضد الحلم السفه إذا كان الحلم واجبًا ، لأن ضده استفساد ، فلو فعله لم يكن ظلما ، إلا أنه لم يكن حكمة ألا ترى أنه قد يكون الشىء سفها ، وإن لم يكن

(١٠) ذكره ابن الأثير فى تذكرته «صبر» نقلا عن الهروى ، وقال : ومنه الحديث فى الذى أمسك رجلا وقتله آخر: **«اقتلوا القاتل ، وأصبروا الصابر»** أى : احبسوا الذى حبسه للموت حتى يموت كفعله به ، وكل من قتل فى غير معركة ولا حرب ، ولا خطأ ، فإنه مقتول صبرا .

ضده حلما ، وهذا نحو صرف الثواب عن المستحق إلى غيره ، لأن ذلك يكون ظلما من حيث حرمة من استحقه ويكون سفها من حيث وضع فى غير موضعه ، ولو أعطى مثل ثواب المطيعين من لم يطع لم يكن ذلك ظلما لأحد، ولكن كان سفها لأنه وضع الشيء فى غير موضعه ، وليس يجب أن تكون إثابة المستحقين حلمًا ، وإن كان خلاف ذلك سفهًا فثبت بذلك أن الحلم يقتضى بعض الحكمة ، وأن السفه يضاد ما كان من الحلم واجبًا لا ما كان منه تفضلا ، وأن السفه نقيض الحكمة فى كل وجه ، وقولنا : الله حليم من صفات الفعل ، ويكون من صفات الذات بمعنى أهل لأن يحلم إذا عصى ، **ويفرق بين الحلم والإمهال من وجه آخر** : وهو أن الحلم لا يكون إلا عن المستحق للانتقام ، وليس كذلك الإمهال ، ألا ترى أنك تُمهل غريمك إلى مدة، ولا يكون ذلك منك حِلمًا ، وقال بعضهم : لا يجوز أن يُمهلَ أحدٌ غيرَه فى وقت إلا ليأخذه فى وقت آخر .

الفرق بين الإمهال والإنظار : أن الإنظار مقرون بمقدار ما يقع فيه النظر ، والإمهال مبهم ، وقيل : الإنظار تأخير العبد لينظر فى أمره ، والإمهال تأخيره ليسهل ما يتكلفه من عمله .

الفرق بين الحلم والوقار : أن الوقار هو الهدوء ، وسكون الأطراف ، وقلة الحركة فى المجلس ، ويقع أيضا على مفارقة الطيش عند الغضب ، مأخوذ من الوَقْر وهو الحِمل ، ولا تجوز الصفة به على الله سبحانه وتعالى.

الفرق بين الوَقار والسَّكينة : أن السكينة مفارقة الاضطراب عند الغضب والخوف ، وأكثر ما جاء فى الخوف ألا ترى قوله تعالى : ﴿فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾[التوبة : ٤٠] وقال ﴿فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾[الفتح : ٢٦] ويضاف إلى القلب كما قال تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[الفتح : ٤] فيكون هيبة وغير هيبة ، والوقار لا يكون إلا هيبة .

الفرق بين ذلك وبين الرزانة : أن الرزانة تستعمل فى الإنسان وغيره

فهى أعم ، يقال رجل رزين ؛ أى : ثقيل ، ولا يقال : حجر وقور .

الفرق بين الرُّجوح والرزانة : أن الرجوح أصله الميل ؛ ومنه رجحت كِفة الميزان إذا مالت لثقل ما فيها ، ومنه : زِنْ وأرْجِحْ ، بوصف الرجل بالرجوح على وجه التشبيه كأنه وزن مع غيره فصار أثقل منه ، وليس هو صفة تختص الإنسان على الحقيقة ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال للإنسان : تَرَجَّحْ، أى : كن راجحا ولكن يقال له : تَرَجَّح ؛ أى تمايل ، ويجوز أن يقال له: ترزّن ، أى : كن رزينا ، وهى أيضا تستعمل فى التثبيت والسكون ، والرجوح فى زيادة الفضل فالفرق بينهما بين .

الفرق بين الوقار والتوقير : أن التوقير يستعمل فى معنى التعظيم يقال وقّرتُه إذا عظمتَه ، وقد أقيم الوَقار موضع التّوقير فى قوله تعالى : ﴿مَا لَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾[نوح : ١٣] أى تعظيما ، وقال تعالى : ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾[الفتح : ٩] وقال أبو أحمد ابن أبى سلمة رحمه الله : الله جل اسمه لا يوصف بالوقار ، ويوصف العباد بأنهم يوقرونه ؛ أى : يعظمونه ، ولا يقال : إنه وقور بمعنى عظيم ، كما يقال : إنه يوقر بمعنى يعظم ، لأن الصفة بالوقور ترجع إليه إذا وصف بها ، قال أبو هلال : وهى غير لائقة به؛ لأن الوقار مما تتغير به الهيبة ، قال أبو أحمد : والصفة بالتوقير ترجع إلى من توقره ، قال أبو هلال - أيده الله تعالى - : عندنا أنه يوصف بالتوقير إن وصف به على معنى التعظيم لا لغير ذلك .

الفرق بين الوقار والسَّمْت : أن السَّمتَ هو حُسْنُ السكوت ، وقالوا : هو كالصمت فأبدل الصاد سينا ؛ كما يقال خطيب مِسْقَع ومِصْقَع ، ويجوز أن يكون السَّمْتُ حسن الطريقة واستواؤها من قولك : هو على سمت البلد ، وليس السمت من الوقار فى شىء .

الفرق بين الحِلْم والأناة : الأناة هى البُطء فى الحركة وفى مقاربة الخطو فى المشى ، ولهذا يقال للمرأة البدينة : أناة قال الشاعر :

رمته أناة من ربيعَةِ عامرٍ ... نئوم الضحى فى مأتم أىُّ مأتم[11]

(١١) ذكره فى اللسان نقلا عن الأصمعى حيث قال : الأناة من النساء التى فيها فتور عن القيام وتأنٍّ . قال أبوحية النميرى : رمته أناة إلخ .

ويكون المراد بها فى صفات الرجل المتمهل فى تدبير الأمور ، ومفارقة التعجل فيها كأنه يقار بها مقاربة لطيفة من قولك : أنى الشىء إذا قرب وتأنى أى تمهل ليأخذ الأمر من قرب ، وقال بعضهم : الأناة السكون عند الحالة المزعجة .

والفرق بينها وبين التُّؤَدة : أن التؤدة مفارقة الخِفة فى الأمور ، وأصلها من قولك : وأده يئده إذا أثقله بالتراب ، ومنه الموءودة ، وأصل التاء فيها واو ، ومثلها التخمة ، وأصلها من إلوخامة ، والتُّهمة وأصلها من وهمت ، والتِّرة وأصله من ، وَتَرت(١٢) ، فالتؤدة تفيد من هذا خلال ما تفيد الأناة ، وذلك أن الأناة تفيد مقاربة الأمر ، والتسبب إليه بسهولة ، والتؤدة تفيد مفارقة الخفة ، ولولا أنا رجعنا إلى الاشتقاق لم نجد بينهما فرقاً ، ويجوز أن يقال : إن الأناة هى المبالغة فى الرفق بالأمور والتسبب إليها من قولك آن الشىء ؛ إذا انتهى ومنه ﴿ حَمِيمٍ آنٍ ﴾[الرحمن : ٤٤] وقوله : ﴿ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ ﴾[الأحزاب : ٥٣] أى: نهايته من النضج .

*** ومما يخالف ذلك :**

الفرق بين الطَّيش والسفه : أن السفه نقيض الحكمة على ما وصفنا ويستعار فى الكلام القبيح ، فيقال : سفه عليه ؛ إذا أسمعه القبيح ويقال للجاهل : سفيه ، والطيش خفة معها خطأ فى الفعل ، وهو من قولك : طاش السهم ، إذا خف ، فمضى فوق الهدف ، فشبه به الخفيف المفارق لصواب الفعل .

الفرق بين السُّرعَة والعجلة : أن السرعة التقدم فيما ينبغى أن يتقدم فيه ، وهى محمودة ، ونقيضها مذموم ، وهو الإبطاء ، والعجلة التقدم فيما لا ينبغى أن يتقدم فيه ، وهى مذمومة ، ونقيضها محمود وهو الأناة ، فأما قوله تعالى : ﴿ وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ ﴾ فإنّ ذلك بمعنى أسرعت .

---

(١٢) قال فى الوسيط : وتر فلانا يَتِرُه وَتْراً ، وِترةً قتل حميمه . وأدركه بمكروه ، وأفزعه .

الباب الخامس عشر

فى الفرق بين الحفظ والرعاية والحراسة ، وما يجرى مع ذلك ، وفى الفرق بين الضمان والوكالة والزعامة ، وما يقرب من ذلك

الفرق بين الحِفظ والرعاية : أنَّ نقيضَ الحفظ الإضاعة ، ونقيض الرعاية الإهمال ، ولهذا يقال للماشية إذا لم يكن لها راع : هَمَل ، والإهمال هو ما يؤدى إلى الضَّياع ، فعلى هذا يكون الحفظ صرف المكاره عن الشيء لئلا يَهلِك ، والرعاية فعل السبب الذى يصرف المكاره عنه ، ومن ثَمَّ يقال : فلان يرعى العهود بينه وبين فلان ، أى : يحفظ الأسباب التى تبقى معها تلك العهود ، ومنه راعى المواشى لتفقده أمورها ، ونفى الأسباب التى يخشى عليها الضياع منها .

فأما قولهم للساهر : إنه يرعى النجوم فهو تشبيه براعى المواشى ، لأنه يراقبها كما يراقب الراعى مواشيه .

الفرق بين الحِفظ والكَلاءة : أن الكَلاءة هى إمالة الشىء إلى جانب يسلم فيه من الآفة ، ومن ثم يقال : كلأت السفينة إذا قربتها إلى الأرض والكلاء مرفأ السفينة ، فالحفظ أعم لأنه جنس الفعل ، فإن استعملت إحدى الكلمتين فى مكان الأخرى فلتقارب معنييهما .

الفرق بين الحِفظ والحِراسة : أن الحراسة حفظ مستمر ؛ ولهذا سمى الحارس حارسا لأنه يحرس فى الليل كله ، أو لأن ذلك صناعته فهو يديم فعله ، واشتقاقه من الحَرْس[1] وهو الدهر ، والحِراسة هو أن يصرف الآفات عن الشىء قبل أن تُصيبَه صرفًا مستمرا ، فإذا أصابته فصرفها عنه سمى ذلك تخليصا ، وهو مصدر والاسم الخَلاص ، ويقال حَرَسَ اللّهُ عليك النعمة ، أى : صرف عنها الآفة صرفا مستمرا ، والحفظ لا يتضمن معنى الاستمرار ، وقد حَفِظَ الشيءَ ، وهو حافظ ، والحفيظ مبالغة ، وقالوا : الحفيظ فى أسماء الله بمعنى العليم والشهيد ، فتأويله الذى لا

(١) قال فى المعجم الوسيط : الحَرْسُ : الدهر ، والوقت الطويل منه .

يعزب عنه الشيء ، وأصله أن الحافظ للشيء عالم به في أكثر الأحوال إذا كان من خفيت عليه أحواله لا يتأتى له حفظه .

قال أبو هلال : - أيده الله تعالى - والحفيظ بمعنى عليم توسع فيه ؛ ألا ترى أنه لا يقال : إن الله حافظ لقولنا وكلامنا على معنى قولنا : فلان يحفظ القرآن ، ولو كان حقيقة لجرى في باب العلم كله .

الفرق بين الحفيظ والرقيب : أن الرقيب هو الذي يرقبك لئلا يخفى عليه فعلك ، وأنت تقول لصاحبك إذا فتش عن أمورك : أرقيب على أنت ؟ وتقول : راقب الله ؛ أي : اعلم أنه يراك ، فلا يخفى عليه فعلك ، **والحفيظ** لا يتضمن التفتيش عن الأمور ، والبحث عنها .

الفرق بين المَهَيْمِن والرقيب : أن الرقيب هو الذي يرقبك مفتشا عن أمورك على ما ذكرنا ، وهو من صفات الله تعالى بمعنى الحفيظ ، وبمعنى العالم لأن الصفة بالتفتيش لا تجوز عليه تعالى . والمهيمن هو القائم على الشيء بالتدبير[٢] ، ومنه قول الشاعر :

ألا إن خيرَ الناسِ بعد نبيهم — مُهَيْمِنُه التاليهِ في العُرف والنُّكر[٣]

يريد القائم على الناس بعده وقال الأصمعي : ﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾[المائدة : ٤٨] أي : قَفّانا ، والقَفَّان فارسي معرب ، وقال عمر رضي الله عنه : إني لاستعين بالرجل فيه عيب ، ثم أكون على قَفّانه ، أي تحفظ أخباره ، والقَفّان بمعنى المشرف[٤]

الفرق بين الوكيل في صفات الله تعالى وبينه في صفات العباد : أن **الوكيل** في صفات الله بمعنى المُتَوَلّي القائم بتدبير خلقه ، لأنه مالك لهم ، رحيم بهم ، وفي صفات غيره إنما يعقد بالتوكيل .

---

(٢) قال ابن الأثير : المهيمن هو الرقيب ، وقيل : الشاهد ، وقيل : المؤتمن ، وقيل : القائم بأمور الخلق وقيل : أصله مؤيمن ، فأبدلت الهاء من الهمزة ، وهو مفيعل من الأمانة .

(٣) ذكره في اللسان بعد قوله : وقال ابن الأنباري في قوله تعالى : ﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ ، قال : المهيمن : القائم علي خلقه : وأنشد : ألا إن خير الناس .. إلخ .

قال : معناه القائم علي الناس بعده . وقيل : القائم بأمور الخلق .

(٤) قال في المحيط : وقَفّان كل شيء – كشدّاد : جماعته واستقصاؤه .

الفرق بين الحفظ والحماية : أن الحماية تكون لما لا يمكن إحرازه وحصره مثل الأرض والبلد ؛ تقول : هو يحمى البلد والأرض وإليه حماية البلد ، والحفظ يكون لما يحرز ويحصر وتقول : هو يحفظ دراهمه ومتاعه ، ولا تقول : يحمى دراهمه ومتاعه ، ولا يحفظ الأرض والبلد إلا أن يقول ذلك : عامى لا يعرف الكلام .

الفرق بين الحِفظ والضَّبط : أن ضبط الشيء شدة الحفظ له لئلا يُفلّت منه شيء ، ولهذا لا يستعمل فى الله تعالى لأنه لا يخاف الإفلات ، ويستعار فى الحساب ، فيقال : فلان يضبط الحساب إذا كان يتحفظ فيه من الغلط .

الفرق بين الكفالة والضمان : أن الكفالة تكون بالنفس ، والضمان يكون بالمال ؛ ألا ترى أنك تقول : كَفَلت زيدًا ، وتريد إذا التزمت تسليمه ، وضمنت الأرْض إذا التزمت أداء الأجر عنها ، ولا يقال : كفلت بالأرض لأن عينها لا تغيب فيحتاج إلى إحضارها ، فالضمان التزام شيء عن المضمون ، والكفالة التزام نفس المكفول به ، ومنه كفلت الغلام إذا ضممته إليك لتعولَه، ولا تقول : ضمنته ، لأنك إذا طولبت به لزمك تسليمه ، ولا يلزمك تسليم شيء عنه وفى القرآن : ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ [آل عمران : ٣٧] ولم يقل ضمنها ، ومن الدليل على أن الضمان يكون للمال ، والكفالة للنفس أن الإنسان يجوز أن يضمن عمن لا يعرفه ، ولا يجوز أن يكفل من لا يعرفه لأنه إذا لم يعرفه لم يتمكن من تسليمه ، ويصح أن يؤدى عنه وإن لم يعرفه .

الفرق بين الضمين والحَميل : أن الحَمالة ضمان الدية خاصة تقول : حَمَلْت حَمَالة(٥) ، وأنا حميل ، وقال بعض العرب : حملتُ دماءً عوِّلْت فيها على مالى وآمالى فقدمت مالى ، وكنت من أكبر آمالى ، فإن حملتها فكم من غم شفيت ، وهَمٍّ كُفيت ، وإن حال دون ذلك حائل لم أذم يومك ، ولم أيأس من غدك . والضمان يكون فى ذلك وفى غيره .

الفرق بين الرئيس والزعيم : أن الزعامة تفيد القوة على الشيء ، ومنه

(٥) قال فى المختار : حَمَلَ به حَمَالَةً – بالفتح – أى : كفل .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾ [يوسف : ٧٢] أى : أنا قادر على أداء ذلك[٦] يعنى : أن يوسف زعيم به ، لأن المنادى بهذا الكلام كان يؤدى عن يوسف -عليه السلام- وإنما قال : أنا قادر على أداء ذلك ، لأنهم كانوا فى زمن قحط ، لايقدر فيه على الطعام ، ومن ثم قيل للرياسة : الزعامة ، وزعيم القوم : رئيسهم ؛ لأنه أقواهم وأقدرهم على ما يريده ، فإن سمى الكفيل زعيما فعلى جهة المجاز ، والأصل ما قلناه ، والزعامة اسم للسلاح كله ، وسمى بذلك لأنه يتقوى به على العدو . والله أعلم .

---

(٦) قال الراغب فى مفرداته : وقيل للضمان بالقول والرئاسة زعامة ، فقيل للمتكفل والرئيس : زعيم ، للاعتقاد فى قوليهما أنهما مظنة للكذب قال : ﴿وأنا به زعيم﴾ - ﴿أيهم بذلك زعيم﴾ إما من الزعامة ، أى الكفالة ، أو من الزعم بالقول .

الباب السادس عشر

فى الفرق بين الهداية والصلاح والسداد ، وما يخالف ذلك من الغى والفساد وما يقرب منه

الفرق بين الهداية والإرشاد : أن الإرشاد إلى الشىء هو : التطريق إليه والتبيين له . والهداية هى التمكن من الوصول إليه وقد جاءت الهداية للمهتدى فى قوله تعالى : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾[الفاتحة : ٦] فذكر أنهم دعوا بالهداية ، وهم مهتدون لا محالة ، ولم يجئ مثل ذلك فى الإرشاد ، ويقال أيضا : هداه إلى المكروه ، كما قال الله تعالى : ﴿ فَاهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْجَحِيمِ ﴾[الصافات : ٢٣] وقال تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَعَلَىٰ هُدًى مُّسْتَقِيمٍ ﴾[الحج : ٦٧] والهُدَى الدلالة ، فإذا كان مستقيما ، فهو دلالة إلى الصواب ، والإيمان هدى ؛ لأنه دلالة إلى الجنة ، وقد يقال : الطريق هدى ، ولا يقال : أرشده إلا إلى المحبوب ، والراشد هو القابل للإرشاد ، والرشيد مبالغة من ذلك .

ويجوز أن يقال : الرشيد الذى صلح بما فى نفسه مما يبعث عليه الخير ، والراشد القابل لما دل عليه من طريق الرشد ، والمرشد الهادى للخير والدال على طريق الرشد ، ومثل ذلك مثل من يقف بين طريقين لا يدرى أيهما يؤدى إلى الغرض المطلوب ، فإذا دله عليه دال ، فقد أرشده ، وإذا قَبِلَ هو قولَ الدال فسلك قصدَ السبيل ، فهو راشد ، وإذا بعثته نفسه على سلوك الطريق القاصد فهو رشيد ، والرشاد والسّداد والصّواب حق من يعمل عليه أن ينجوَ ، وحق من يعمل على خلافه أن يهلكَ .

الفرق بين الهدى والبيان : أن البيان فى الحقيقة إظهار المعنى للنفس كائنا ما كان ، فهو فى الحقيقة من قبيل القول . والهدى بيان طريق الرشد ليسلك دون طريق الغى هذا إذا أطلق ، فإذا قيد استعمل فى غيره فقيل : هدى إلى النار وغيرها .

الفرق بين الخير والصلاح : أن الصلاح الاستقامة على ما تدعو إليه الحكمة ، ويكون فى الضّر والنفع ، كالمرض يكون صلاحا للإنسان فى وقت

دون الصحة ، وذلك أنه يؤدى إلى النفع فى باب الدين ، فأما الألم الذى لا يؤدى إلى النفع فلا يسمى صلاحا مثل عذاب جَهنّم ؛ فإنه لا يؤدى إلى نفع، ولا هو نفع فى نفسه ، ويقال : أفعال الله تعالى كلها خير ، ولا يقال : عذاب الآخرة خير للمعذبين به وقيل : الصلاح التغير إلى استقامة الحال ، والصالح المتغير إلى استقامة الحال ، ولهذا لا يقال لله تعالى : صالح ، والصالح فى الدين يجرى على الفرائض والنوافل دون المباحات لأنه مرغب فيه ، ومأمور به ، فلا يجوز أن يرغب فى المباح ، ولا أن يؤمر به ؛ لأن ذلك عبث ، والخير هو السرور ، والحسن ، وإذا لم يكن حسنا لم يكن خيرا لما يؤدى إليه من الضرر الزائد على المنفعة به ، ولذلك لم تكن المعاصى خيرا ، وإن كانت لذة وسرورا ، ولا يقال للمرض : خير ، كما يقال له : صلاح ، فإذا جعلت خيرا «أفعل» فقلت : المرض خير لفلان من الصحة ، كان ذلك جائزًا ، ويقال : الله تعالى خير لنا من غيره ، ولا يقال هو أصلح لنا من غيره ؛ لأن أفعل إنما يزيد على لفظ فاعل مبالغة ، فإذًا لم يصح أن يوصف بأنه أصلح من غيره ، والخير اسم من أسماء الله تعالى ، وفى الصحابة رجل يقال له : عبدُ خير . وقال أبو هاشم : تسمية الله تعالى بأنه خير مجاز ؛ قال : يقال : خار الله لك ولم يجئ أنه خائر .

الفرق بين الهداية والنجاة : أن النجاةَ تفُيد الخلاصَ من المكروه والهداية تفيد التمكن من الوصول إلى الشىء ، ولفظهما ينبئ عن معنييهما، وهو أنك تقول : نجاه من كذا ، وهداه إلى كذا ، فالنجاة تكون من الشىء ، وإنما ذكرناهما ، والفرق بينهما لأن بعضهم ذكر أنهما سواء .

الفرق بين الفوز والنجاة : أن النجاة هى الخلاص من مكروه ، والفوز هو الخلاص من المكروه مع الوصول إلى المحبوب ، ولهذا سمى الله تعالى المؤمنين فائزين لنجاتهم من النار ، ونيلهم الجنة ، ولما كان الفوز يقتضى نيل المحبوب قيل : فاز بطَلِبَته وقال تعالى : ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[النساء : ٧٣] أى : أنال الخير نيلا كثيراً .

الفرق بين الفوز والظفر : أن الظفَر هو العلو على المناوئ المنازع ، وقال

الله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ ﴾[الفتح : ٢٤] وقد يستعمل فى موضع الفوز ، يقال : ظفر ببغيته ، ولا يستعمل الفوز فى موضع الظفر ، ألا ترى أنه لا يقال : فاز بعدوه ، كما يقال : ظفر بعدوه بعينه ، فالظفر مفارق للفوز ، وقال على بن عيسى : الفوز الظفر بدلا من الوقوع فى الشر ، وأصله : نيل الحظ من الخير ، وفَوّز إذا ركب المفازة ، وفوّز أيضا ، إذا مات لأنه قد صار فى مثل المفازة .

الفرق بين النجاة والتخلّص : أن التخلص يكون من تعقيد ، وإن لم يكن أذى ، والنجاة لا تكون إلا من أذى ، ولا يقال لمن لا خوف عليه : نجا ؛ لأنه لا يكون ناجيا إلا مما يخاف .

الفرق بين الصَّلاح والفَلاح : أن الصلاح ما يتمكن به من الخير ، أو يتخلص به من الشر. والفلاح نيل الخير ، والنفع الباقى أثره ، وسمى الشىء الباقى الأثر فَلّحًا ، ويقال للأَكّار : فَلاح ، لأنه يشق الأرض شقا باقى الأثر . والأَفْلَح : المشقوق الشفة السفلى ، يقال : هذه علة صلاحه ، ولا يقال : هذه علة فلاحه ، بل يقال هى سبب فلاحه ، ويقال : موته صلاحه ، لأنه يتخلص به من الضرر العاجل ولا يقال : هو فلاحه ؛ لأنه ليس بنفع يناله ، ويقال أيضا : لكل مَنْ عَقَل وحَزُم ، وتكاملت فيه خلال الخير : قد أفلح ، ولا يقال : صَلَح إلا إذا تغير إلى استقامة الحال ، والفلاح لا يفيد التغيير ، ويجوز أن يقال : الصّلاح : وضع الشىء على صفة ينتفع به سواء انتفع أو لا ، ولهذا يقال : أصلحنا أمر فلان فلم ينتفع بذلك ، فهو كالنفع فى أنه يجوز أن لا ينتفع به ، ويقال : فلان يصلح للقضاء ، ويصلح أمره ، ولا يستعمل الفلاح فى ذلك .

*** ومما يجرى مع هذا :**

الفرق بين التسديد والتقويم : أن التسديد هو التوجيه للصواب ؛ فيقال سدد السهم إذا وجهه وجه الصواب ، والتقويم إزالة الاعوجاج ، كتقويم الرمح والقَدَح ، ثم يستعار ، فيقال : قوم العمل ، فالمسدَّد المقوَّم لسبب الصلاح ، والتسديد يكون السبب المولد كتسديد السهم للإصابة ،

ويكون في السبب المؤدى كاللطف الذى يؤدى إلى الطاعة ، والسبب على وجهين : مُوَلِّد ومُؤَدٍّ ، فالمولد : هو الذى لا يقع المسبب إلا به لنقص القادر عن فعله دونه ، والمؤدى هو الداعى إلى الفعل دعاء الترغيب والترهيب ، والتسديد من أكبر الأسباب لأنه يكون في المولّد والمؤدّى ، والتسديد للحق لا يكون إلا مع طلب الحق ، فأما مع الإعراض عنه ، والتشاغل بغيره ، فلا يصح . والإصلاح تقويم الأمر على ما تدعو إليه الحكمة .

الفرق بين الرُّشْد والرَّشَد : قال أبو عمرو بن العلاء : الرُّشْد الصلاح ؛ قال الله تعالى : ﴿فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾[النساء : ٦] والرَّشَد الاستقامة في الدين ومنه قوله تعالى : ﴿أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾[الكهف : ٦٦] وقيل هما لغتان مثل العُدْم والعَدَم .

*** ومما يجرى مع ذلك :**

الفرق بين الإحكام والإتقان : أن إتقان الشيء إصلاحه ، وأصله من التِّقْن وهو التَّرْنُوق[1] الذى يكون في المسيل ، أو البئر ، وهو الطين المختلط بالحمأة يؤخذ فيصلح به التأسيس وغيره فيسد خَلَله ويصلحه ، فيقال : أتقنه إذا طلاه بالتِّقْن ، ثم استعمل فيما يصح معرفته فيقال : أتقنت كذا أى : عرفته صحيحا ، كأنه لم يدع فيه خللا ، والإحكام إيجاد الفعل محكما، ولهذا قال الله تعالى : ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ﴾[هود : ١] أى خلقت محكمة ولم يقل : أتقنت ، لأنها لم تخلق وبها خلل ثم سد خللها ، وحكى بعضهم : أتقنت البابَ إذا أصلحتَه ، قال أبو هلال - رحمه الله تعالى - ولا يقال أحكمته إلا إذا ابتدأته محكما .

الفرق بين الإحكام والرَّصف : أن الرَّصْفَ هو : جمع شيء إلى شيء يشاكله ، وإحكام الشيء خلقه محكما ، ولا يستعمل الرّصف إلا في الأجسام، والإحكامُ والإتقانُ يستعملان فيها ، وفي الأعراض ؛ فيقال : فعل متقن ومحكم ، ولا يقال فعل مَرْصُوفٌ إلا أنهم قالوا : رصف هذا الكلام

(١) قال صاحب القاموس : أتقن الأمرَ : أحكمه ، والتِّقْن - بالكسر - تَرْنوق البئر ، ورسابة الماء في الجدول أو المسيل ، وتَقَّنُوا أرضهم تتقينا : أسقوها الماء الخاثر لتجود .

حسن ، وهو مجاز لا يتعدى هذا الموضع .

الفرق بين إحكام الشيء وإبرامه : أن إبرامه تقويته ، وأصله في تقوية الحبل وهو في غيره مستعار .

الفرق بين الإبرام والتَّأريب : أن التأريب شدة العقد ، يقال : أَرَّبَ العقدَ إذا جعل عقدًا فوق عقد ، وهو خلاف النَّشْطِ ، يقال : نَشَطَه إذا عقدَه بأنشوطة ، وهو عقد ضعيف ، وأَرَبَه إذا أحكم عقده ، وأَنْشطَه إذا حلّ الأُنشُوطة[٢] .

*** الفرق ما يخالف الهداية وغيرها مما يجرى في الباب :**

الفرق بين الزَّيغ والميل : أن الزيغ مطلقا لا يكون إلا الميل عن الحق يقال : فلان من أهل الزَّيغ ، ويقال أيضا : زاغ عن الحق ، ولا أعرف زاغ عن الباطل ؛ لأن الزَّيغ اسم لميل مكروه ، ولهذا قال أهل اللغة الفَدَعُ[٣] زيغ في الرسغ ، والميل عام في المحبوب والمكروه .

الفرق بين المَيْل والمَيَل : أن الميل مصدر ، ويستعمل فيما يرى ، وفيما لا يرى مثل ميلك إلى فلان ، ومال الحائط ميلا و، ومَيَل بالتحريك اسم يستعمل فيما يرى خاصة ؛ تقول في العود : مَيَل ، وفي فلان مَيَل إذا كان يميل في أحد الجانبين خِلْقَةً[٤] .

الفرق بين العُتُوّ والفساد : أن العُتُوَّ كثرة الفساد وأصله من قولك : ضَبُع عَثْواء ، إذا كثر الشَّعْر على وجهها ، وكذلك الرجل ، وعاثَ يَعيثُ[٥] لغة ، وعثا يعثو أفصح اللغتين ، ومنه قوله عز وجل : ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[البقرة : ٦٠] .

---

(٢) يقال : أربَه أرْبا : عقده ، وشده ، وأحكمه .

(٣) جاء في المصباح : الفَدَع – بفتحتين – اعوجاج الرسغ من اليد أو الرجل فينقلب الكف والقدم إلى الجانب الأيسر . وقد كانت بالأصل الفرع .

(٤) قال في المصباح : والمَيل – بفتحتين – مصدر من باب تعب ، الاعوجاج خلْقَةً .

(٥) قال في الوسيط : عاث يعيث عيْثا ، وعيوثا ، وعيثانًا : أفسد ، ويقال عاث في ماله إذا أتلفه بالتبذير ، وعاث الذئب في الغنم : أفسد فيها بالافتراس والتقتيل .
وعثَا يعثو عثْوًا ، وعثُوًا ، وعثيًا : أفسد أشد الإفساد ، ومثله عثَى يعثَى عثُوًا ، وعُثيًا ، وعثيانا وفي التنزيل العزيز ﴿ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾ [البقرة : ٦٠] . وعلى ذلك فالعثوّ مصدر عثا يعثو أو عثِي يعثى .

الفرق بين الفساد والقبيح : أن الفساد[6] هو التغيير عن المقدار الذى تدعو إليه الحكمة ، والشاهد أنه نقيض الصلاح وهو الاستقامة على ما تدعو إليه الحكمة ، وإذا قصر عن المقدار أو أفرط لم يصلح ، وإذا كان على المقدار صلح . والقبيح ما تزجر عنه الحكمة وليس فيه معنى المقدار .

الفرق بين الفساد والغَىّ : أن كل غَىٍّ قبيح ، ويجوز أن يكونَ فسادٌ ليس بقبيح كفساد التفاحة بتعفّنها ، ويذهب بذلك إلى أنها تغيرت عن الحال التى كانت عليها ، وإذا قلنا : فلان فاسد اقتضى ذلك أنه فاجر ، وإذا قلت: إنه غاو اقتضى فساد المذهب والاعتقاد .

الفرق بين الغَىّ والضلال : أن أصل الغَىِّ الفساد ، ومنه يقال : غَوَى الفصيل إذا بَشَمَ[7] من كثرة شرب اللبن ، وإذا لم يَرْوَ من لبن أمه فمات هَزْلاً . فالكلمة من الأضداد ، وأصل الضلال الهلاك ومنه قولهم ضلت الناقة إذا هلكت بضياعها وفى القرآن :﴿ أَئِذَا ضَلَلْنَا فِي الأَرْضِ ﴾[السجدة : ١٠] أى : هلكنا بتقطع أوصالنا ، فالذى يوجبه أصل الكلمتين أن يكون الضلال عن الدين أبلغ من الغَىِّ فيه ويستعمل الضلال أيضًا فى الطريق ، كما يستعمل فى الدّين ، فيقال ضل عن الطريق إذا فارقه ، ولا يستعمل الغَىّ إلا فى الدين خاصة ، فهذا فرق آخر ، وربما استعمل الغَىّ فى الخيبة ، يقال : غَوىَ الرجلُ إذا خاب فى مَطْلبه ، وأنشد قول الشاعر :

فمن يلقَ خيرًا يَحْمَدِ الناسُ أمرَه   ومن يَغْوَ لا يَعْدَمْ على الغَىّ لائما[8]

وقيل أيضاً : معنى البيت ؛ أن من يفعل الخير يحمد، ومن يفعل الشر يُذم ، فجُعل من المعنى الأول ، ويقال أيضاً ضل عن الثواب ومنه قوله تعالى: ﴿ كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ الْكَافِرِينَ ﴾[غافر : ٧٤] والضلال بمعنى الضياع يقال : هو ضال فى قومه ؛ أى : ضائع ومنه قوله تعالى : ﴿ وَوَجَدَكَ ضَالاً فَهَدَىٰ ﴾[الضحى : ٧] أى : ضائعاً فى قومك لا يعرفون منزلتك ، ويجوز أن

(٦) فى الوسيط : الفساد : التلف ، والعطب . والاضطراب والخلل والجدب والقحط .

(٧) يقال : غوى الرضيع : أكثر من الرضاع حتى اتّخم وفسد جوفه .

(٨) يقال : غوَى - بالفتح - غيًا ، وغوِىَ غَوَاية : ضَلّ كما جاء فى اللسان ، والبيت للمرقّش .

يكون ضالا أى : فى قوم ضالين ، لأن من أقام فى قوم نُسب إليهم ، كما قيل خالد الحَذّاء لنزوله بين الحَذّائين ، وأبو عثمان المازنّى لإقامته فى بنى مازن ، ولم يكن منهم ، وقال أبو على رحمه الله : ﴿ وَوَجَدَكَ ضَالاً فَهَدَىٰ ﴾ أى وجدك ذاهباً إلى النبوة فهى ضالة عنك كما قال تعالى : ﴿ أن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ﴾[البقرة : ٢٨٢] وإنما الشهادة هى الضلالة عنها وهذا من المقلوب المستفيض فى كلامهم ، ويكون الضلال الإبطال ، ومنه : ﴿ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴾[محمد : ٨] أى : أبطلها ، ومنه : ﴿ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ﴾[الفيل : ٢] ويقال ضلَّلنى فلان ، أى : سمانى ضالا ، والضلال يتصرف فى وجوه لا يتصرف الغَىّ فيها .

الفرق بين الحَنَف والحَيْف : أن الحنَف هو : العدل عن الحق والحَيْف الحمل على الشىء حتى يُنقصه ، وأصله من قولك تحيّفت الشىءَ إذا تنقصته من حافاته .

الفرق بين المَيْل والمَيْد : أن المَيْل يكون فى جانب واحد ، والميْد هو أن يميل مرةً يمنة ، ومرة يَسرة ومنه قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ ﴾[الأنبياء : ٣١] أى تضطرب يَمنةً ويَسرةً ، ومعروف أنه لم يرد أنها تميد فى جانب واحد ، وإنما أراد الاضطراب ، والاضطراب يكون من الجانبين قال الشاعر :

حَبَتْهُم مَيَّالةٌ تميدُ ... مُلاءة الحسن لهاجَديد(٩)

يريد : أنها تميل من الجانبين للين قَوامها .

(٩) عزاه فى أساس البلاغة لابن ميادة . وقال : ومن المجاز عليها مُلاءة الحسن . ورواه بلفظ : «بذّتهم» بدلا من «حبتهم» . وبذتهم : سبقتهم وغلبتهم .

الباب السابع عشر

فى الفرق بين التكليف والاختبار ، والفتنة والتجريب ، وبين اللطف والتوفيق ، وبين اللُّطف واللَّطَف ، وما يجرى مع ذلك

الفـــرق بين التكليف والابتــلاء : أن التكليف إلزام مـــا يشق إرادة الإنسانية عليه ، وأصله في العربية اللزوم ، ومن ثَمَّ قيل : كَلِف بفلانة يكلَف بها كَلَفًا إذا لزم حُبُّها ، ومنه قيل : الكلَف فى الوجه للزومه إياه ، والمتكلف للشىء الملزم به علي مشقة وهو الذى يلتزم مالا يلزمه أيضاً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾[ص : ٨٦] ومثله المكلّف .

والابتلاء هو استخراج ما عند المبتلَي ، وتعرّف حاله فى الطاعة والمعصية بتحميله المشقة ، وليس هو من التكليف فى شىء ، فإن سمى التكليف ابتلاءً فى بعض المواضع ، فقد يجرى على الشىء اسم ما يقاربه فى المعنى ، واستعمال الابتلاء فى صفات الله تعالى مجاز ، معناه أنه يعامل العبد معاملة المبتلِى المستخرِج لما عنده ، ويقال للنعمة بَلاء ، لأنه يُستخْرَجُ بها الشكر ، والبِلَى يستخرج قوة الشىء بإذهابه إلى حال البالى ، فهذا كله أصل واحد .

الفرق بين التكليف والتحميل : أن التحميل لا يكون إلا لما يستثقل ولهذا قال تعالى : ﴿ وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا ﴾ [البقرة : ٢٨٦] والإصْر : الثقل ؛ والتكليف قد يكون لما لا ثقل له نحو الاستغفار ؛ تقول : كلفه الله الاستغفار، ولا تقول حمله ذلك .

الفرق بين الابتلاء والاختبار : أن الابتلاء لا يكون إلا بتحميل المكاره والمشاق . والاختبار يكون بذلك وبفعل المحبوب ، ألا ترى أنه يقال : اختبره بالإنعام عليه ، ولا يقال ابتلاه بذلك ، ولا هو مبتلى بالنعمة ، كما قد يقال : إنه مختبر بها ، ويجوز أن يقال : إن الابتلاء يقتضى استخراج ما عند المبتلى من الطاعة والمعصية ، والاختبار يقتضى وقوع الخبر بحالة فى ذلك ، والخبر العلم الذى يقع بكنه الشىء وحقيقته ، فالفرق بينهما بَيّن .

الفرق بين الفتنة والاختبار : أن الفتنة أشد الاختبار وأبلغه ، وأصله عرض الذهب على النار لتبيّن صلاحه من فساده ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ [الذاريات : ١٣] ويكون في الخير والشر ، ألا تسمع قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ﴾ [التغابن : ١٥] وقال تعالى : ﴿ لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقًا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ﴾ [الجن : ١٧]فجعل النعمة فتنة ، لأنه قصد بها المبالغة في اختبار المنعَم عليه بها ، كالذهب إذا أريد المبالغة في تعرف حاله أدخل النار ، والله تعالى لا يختبر العبد لتغيير حاله في الخير والشر ، وإنما المراد بذلك شدة التكليف .

الفرق بين الاختبار والتجريب : أن التجريب هو تكرير الاختبار والإكثار منه ، ويدل على هذا أن التفعيل هو للمبالغة والتكرير ، وأصله من قولك : جربه إذا داواه من الجَرَب ، فنظر أَصَلُحَ حالهُ أم لا ، ومثله قَرّدَ البعيرَ إذا نزع عنه القُرْدَان[1] وقرّع الفَصيلَ إذا داواه من القرَع ، وهو داء معروف ، ولا يقال إن الله تعالى يجرب قياسًا على قولهم يختبر ويبتلى ، لأن ذلك مجاز ، والمجاز لا يُقاس عليه .

*** الفرق بين اللُّطف والتّوفيق والعصمة ، واللَّطَف والرِّقّة وما يجرى مع ذلك :**

الفرق بين اللُّطف والتوفيق : أن اللُّطف هو فعل تسهل به الطاعة على العبد ، ولا يكون لُطفًا إلا مع قصد فاعله وقوع ما هو لطف فيه من الخير خاصة ، فأما إذا كان ما يقع عنده قبيحًا ، وكان الفاعل له قد أراد ذلك فهو انتقاد وليس بلطف . والتوفيق فعل ما تتفق معه الطاعة ، وإذا لم تتفق معه الطاعة لم يُسَمَّ توفيقا ، ولهذا قالوا : إنه لا يحسن الفعل . وفرق آخر وهو أن التوفيق لطف يحدث قبل الطاعة بوقت ، فهو كالمصاحب لها في وقته ، لأن وقته يلى وقت فعل الطاعة ، ولا يجوز أن يكون وقتهما واحدًا ، لأنه بمنزلة مجيء زيد مع عمرو ، وإن كان بعده بلا فصل ، فأما إذا جاء بعده بأوقات ، فإنه لم يجيء معه ، واللطف قد يتقدم الفعل بأوقات يسيرة

(١) جمع قُراد ، وهو دويبة متطفلة ذات أرجل كثيرة تعيش على الدواب والطيور . الواحدة قرادة .

يكون له معها تأثير في نفس الملطوف له ، ولا يجوز أن يتقدمه بأوقات كثيرة ؛ حتى لا يكون له معها فى نفسه تأثير ، فكل توفيق لطف ، وليس كل لطف توفيقا . ولا يكون التوفيق ثوابا لأنه يقع قبل الفعل ، ولا يكون الثواب ثوابا لما لم يقع ، ولكن التسمية بموفق على جهة المدح يكون ثوابا على ما سلف من الطاعة ، ولا يكون التوفيق إلا لما حسن من الأفعال ، يقال : وفق فلان للإنصاف ، ولا تقول : وفق للظلم ، ويسمى توفيقا وإن كان منقضيا فى حال ما وصف به أنه توفيق فيه كما يقال : زيد وافق عمرًا فى هذا القول ، وإن كان قول عمرو قد انقضى ، واللطف يكون التدبير الذى ينفذ فى صغير الأمور ، وكبيرها ، فالله تعالى لطيف ، ومعناه أن تدبيره لا يخفى عن شىء ، ولا يكون ذلك إلا بإجرائه على حقه . والأصل فى اللطيف التدبير ، ثم حذف ، وأجريت الصفة للمدبر على جهة المبالغة ، وفلان لطيف الحيلة إذا كان يتوصل إلى بغيته بالرفق والسهولة ، ويكون اللطف حسن العشرة والمداخلة فى الأمور بسهولة ، واللطف أيضا صغر الجسم خلاف الكثافة ، وهو خلاف الخفاء فى المنظر ، وفى اللطيف معنى المبالغة لأنه فعيل ، وفى موفق معنى تكثير الفعل وتكريره ، لأنه مُفَعّل ، والعصمة هى اللطيفة التى يمتنع بها عن المعصية اختياراً ، والصفة بمعصوم إذا أطلقت فهى صفة مدح ، وكذلك الموفَّق فإذا أجرى على التقييد فلا مدح فيه ، ولا يجوز أن يوصف غير الله بأنه يعصم، ويقال : عصمه من كذا ووفقه لكذا ، ولطف له فى كذا فكل واحد من هذه الأفعال يعدى بحرف ، وها هنا وجب أيضا أن يكون بينهما فروق من غير هذا الوجه الذى ذكرناه ، وشرح هذا يطول فتركته كراهة الإكثار وأصولهما فى اللغة واشتقاقاتهما أيضا توجب فروقا من وجوه أُخَر ؛ فاعلم ذلك .

الفرق بين اللُّطف واللَّطَف : أن اللَّطَف هو البر ، وجميل الفعل من قولك فلان يَبَرّنى ويُلطِفُنى ، ويسمى الله تعالى لطيفا من هذا الوجه أيضا لأنه يواصل نعمه إلى عباده(٢) .

---

(٢) قال فى الوسيط : ألطف فلانًا بكذا : أتحفه وبره .

الفرق بين اللُطف والرُفق : أن الرفق هو اليسر فى الأمور ، والسهولة فى التوصل إليها ، وخلافه العُنف ، وهو التشديد فى التوصل إلى المطلوب، **وأصل الرفق فى اللغة** : النفع ، ومنه يقال : أرفق فلان فلانا إذا مكنه مما يرتفق به ، ومَرافق البيت : المواضع التى ينتفع بها زيادة على ما لابد منه . ورفيق الرجل فى السفر يسمى بذلك لانتفاعه بصحبته ، وليس هو على معنى الرفق واللطف ، ويجوز أن يقال : سمى رفيقا لأنه يرافقه فى السير ، أى : يسير إلى جانبه فيلى مرفقه .

الفرق بين اللُطف والمداراة : أن المداراة ضربٌ من الاحتيال والخَتْل من قولك : دَرَيْتُ الصيدَ إذا خَتَلْتَه ، وإنما يقال : داريتُ الرجلَ إذا توصلتَ إلى المطلوب من جهته بالحيلة والخَتْل .

الباب الثامن عشر

فى الفرق بين الدين والمِلّة، والطاعة والعبادة، والفرض والوجوب والحلال والمباح، وما يجرى مع ذلك

الفـرق بين الدّين والمِلّة : أن المِلّة اسم لجملة الشريعة ، والدين اسم لما عليه كلّ واحد من أهلها ، ألا ترى أنه يقال : فلان حسن الدين ، ولا يقال : حسن الملة ، وإنما يقال : هو من أهل الملة ، ويقال لخلاف الذمى : المِلِّىّ نسب إلى جملة الشريعة ، فلا يقال : له دينى ، وتقول : دينى دين الملائكة ، ولا تقول مِلّتى مِلّة الملائكة ، لأن الملة للشرائع مع الإقرارىالله . والدين ما يذهب إليه الإنسان ، ويعتقد أنه يقربه إلى الله ، وإن لم يكن فيه شرائع مثل دين أهل الشرك ، وكل ملة دين ، وليس كل دين ملة ، واليهودية ملة لأن فيها شرائع ، وليس الشرك ملة ، وإذا أطلق الدين فهو الطاعة العامة التى يجازى عليها بالثواب مثل قوله تعالى :﴿إنَّ الدّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلامُ﴾ [آل عمران : ١٩] وإذا قيد اختلف دلالته ، وقد يسمى كل واحد من الدين والملة باسم الآخر فى بعض المواضع لتقارب معنييهما ، والأصل ما قلناه ، والفُرْسُ تزعم أن الدين لفظ فارسى وتحتج بأنهم يجدونه فى كتبهم المؤلفة قبل دخول العربية أرضَهم بألف سنة ، ويذكرون أن لهم خطا يكتبون به كتابهم المنزل بزعمهم يسمى : «دين دورى» أى : كتابه الذى سماه بذلك صاحبهم «زراد شت » ونحن نجد للدين أصلا واشتقاقا صحيحا فى العربية ، وما كان كذلك لا نحكم عليه بأنه أعجمى ، وإن صح ما قالوه فإن الدين قد حصل فى العربية والفارسية اسمًا لشىء واحد على جهة الاتفاق ، وقد يكون على جهة الاتفاق ما هو أعجب من هذا ، وأصل المِلّة فى العربية المَلّ وهو أن يعدوَ الذئب على شىء ضربا من العدو ، فسميت المِلّة مِلّة لاستمرار أهلها عليها ، وقيل : أصلها التّكرار من قولك : طريق مَليل إذا تكرر سلوكه حتى توطأ ، ومنه المَلَل وهو تكرار الشىء على النفس حتى تضجر ، وقيل : المِلّة مذهب جماعة يحمى بعضهم بعضا عند الأمور الحادثة ، وأصلها من المليلة وهى ضرب من الحمى ، ومنه المَلّة موضع النار ؛ وذلك أنه إذا دفن

فيه اللحم وغيره تكرر عليه الحمى حتى ينضج .

وأصل الدين الطاعة ، ودان الناس لملكهم ، أى : أطاعوه . ويجوز أن يكون أصله العادة ، ثم قيل للطاعة : دين ، لأنها تُعتاد ، وتوطن النفس عليها .

الفرق بين العبادة والطاعة : أن العبادة غاية الخضوع ، ولا تستحق إلا بغاية الإنعام ، ولهذا لا يجوز أن يعبد غير الله تعالى ، ولا تكون العبادة إلا مع المعرفة بالمعبود ، **والطاعة** الفعل الواقع على حسب ما أراده المريد متى كان المريد أعلى رتبة ممن يفعل ذلك ، وتكون للخالق والمخلوق ، والعبادة لا تكون إلا للخالق **والطاعة** فى مجاز اللغة تكون اتباع المدعو الداعى إلى ما دعاه إليه ، وإن لم يقصد التبع كالإنسان يكون مطيعًا للشيطان وإن لم يقصد أن يطيعه ، ولكنه اتبع دعاءه وإرادته .

الفرق بين الطاعة وموافقة الإرادة : أن موافقة الإرادة قد تكون طاعة وقد لا تكون طاعة ، وذلك إذا لم تقع موقع الداعى إلى الفعل كنحو إرادتك أن يتصدق زيد بدرهم ، من غير أن يشعر بذلك ، فلا يكون بفعله مطيعا لك ولو علمه ففعله من أجل إرادتك كان مطيعا لك ، ولذلك لو أحسن بدعائك إلى ذلك فمال معه كان مطيعا لك .

الفرق بين الطاعة والخِدْمة والحَفْد : أن الخادم هو الذى يطوف على الإنسان متحققا فى حوائجه ، ولهذا لا يجوز أن يقال : إن العبد يخدمُ الله تعالى ، **وأصل الكلمة :** الإطافة بالشىء ، ومنه سمى الخَلْخَال خَدَمة ، ثم كثر ذلك حتى سمى الاشتغال بما يصلح به شأن المخدوم خِدْمة وليس ذلك من الطاعة والعبادة فى شىء ، ألا ترى أنه يقال : فلان يخدِم المسجد إذا كان يتعهده بتنظيف وغيره ، وأما الحفد[1] فهو السرعة فى الطاعة ومنه قوله تعالى : ﴿ بَنِينَ وَحَفَدَةً ﴾ [النحل : ٧٢] وقولنا فى القنوت وإليك نسعى ونَحْفِد .

الفرق بين العبيد والخَوَل : أن الخَوَل هم الذين يختصون بالإنسان من

(١) يقال : حفد فلانا حَفْداً : أعانه وخف إلي خدمته . [المعجم الوسيط] .

جهة الخدمة والمهنة ، ولا يقتضى الملك كما تقتضيه العبيد ، ولهذا لا يقال : الخلق خول الله ، كما يقال : عبيده .

الفرق بين العَبْد والمَمْلوك : أن كل عبد مملوك ، وليس كل مملوك عبدًا لأنه قد يملك المال والمتاع فهو مملوك ، وليس بعبد ، والعبد هو المملوك من نوع ما يعقل ، ويدخل فى ذلك الصبى والمعتوه ، وعباد الله تعالى : الملائكة والإنس والجن .

الفرق بين الدين والشريعة : أن الشريعة هى الطريقة المأخوذ فيها إلى الشىء ومن ثم سمى الطريق إلى الماء شريعة ومَشْرَعة ، وقيل الشارع ؛ لكثرة الأخذ فيه ، والدين ما يطاع به المعبود ، ولكل واحد منّا دين ، وليس لكل واحد منا شريعة ، والشريعة فى هذا المعنى نظير الملة ، إلا أنها تفيد ما يفيده الطريق المأخوذ ما لا تفيده الملة ويقال : شرع فى الدين شريعة ، كما يقال : طرق فيه طريقا ، والملة تفيد استمرار أهلها عليها .

الفرق بين التَّقِىّ ، والمُتَّقِى ، والمؤمن : أن الصفة بالتَّقِىّ أمدح من الصفة بالمتَّقِى ؛ لأنه عدل عن الصفة الجارية على الفعل للمبالغة ، والمتّقِى أمدح من المؤمن ؛ لأن المؤمن يُطلق بظاهر الحال ، والمتقى لا يطلق إلا بعد الخبرة ، وهذا من جهة الشريعة ، والأول من جهة دلالة اللغة ، والإيمان نقيض الكفر والفسق جميعا ، لأنه لا يجوز أن يكون الفعل إيمانًا فسقا ، كما لا يجوز أن يكون إيماناً كفرًا ، إلا أن يقابل النقيض فى اللفظ بين الإيمان والكفر أظهر.

الفرق بين الحَسَن والحَسَنة : أن الحسنة هى الأعلى فى الحُسْن ، لأن الهاء داخلة للمبالغة ، فلذلك قلنا : إن الحسنة تدخل فيها الفروض والنوافل ، ولا يدخل فيها المباح وإن كان حَسَنًا ، لأن المباح لا يستحق عليه الثواب ولا الحمد ، ولذلك رغب فى الحسنة وكانت طاعة ، والحَسَن يدخل فيه المباح ، لأن كل مباح حسن ، ولكنه لا ثواب فيه ، ولا حمد فليس هو بحسنة.

الفرق بين الطاعة والقَبول : أن الطاعة إنما تقع رغبة أو رهبة ، والقَبول مثل الإجابة يقع حكمة ومصلحة ، ولذلك حسنت الصفة لله تعالى بأنه مجيب وقابل ، ولا تحسن الصفة له بأنه مطيع .

الفرق بين الإجابة والقبول وبين قولك : أجاب واستجاب : أن القبول يكون لأعمال مَنْ قبل الله عمله ، والإجابة للأدعية ، يقال : أجاب دعاءه وقولك : أجاب معناه فعل الإجابة ، واستجاب طلب أن يفعل الإجابة لأن أصل الاستفعال لطلب الفعل ، وصلح استجاب بمعنى أجاب ، لأن المعنى فيها يئول إلى شيء ، واحد وذلك أن استجاب طلب الإجابة بقصده إليها ، وأجاب أوقع الإجابة بفعلها(٢) .

الفرق بين الإجابة والطاعة : أن الطاعة تكون من الأدنى للأعلى لأنها فى موافقة الإرادة الواقعة موقع المسألة ، ولا تكون إجابة إلا بأن تفعل لموافقة الدعاء بالأمر ومن أجله ، وكذا قال على بن عيسى رحمه الله .

الفرق بين المذْهَب والمَقالة : أن المقالة قول يعتمد عليه قائله ، ويناظر فيه يقال : هذه مقالة فلان إذا كان سبيله فيها هذا السبيل ، والمذهب ما يميل إليه من الطرق سواء كان يطلق القول فيه أو لا يطلق ، والشاهد أنك تقول : هذا مذهبى فى السماع والأكل والشرب لشىء تختاره من ذلك ، وتميل إليه ، تناظر فيه أو لا .

وفرق آخر وهو أن المذهب يفيد أن يكون الذاهب إليه معتقدا له ، أو بحكم المعتقد ، والمقالة لا تفيد ذلك لأنه يجوز أن يقوله ، ويناظر فيه ، ويعتقد خلافه ، فعلى هذا يجوز أن يكون مذهب ليس بمقالة ، ومقالة ليست بمذهب .

الفرق بين الفَرْض والوُجوب : أن الفرض لا يكون إلا من الله ، والإيجاب يكون منه ومن غيره ؛ تقول : فرض الله تعالى على العبد كذا ، وأوجبه عليه ، وتقول : أوجب زيد على عبده ، والمَلِكُ على رعيته كذا ، ولا

(٢) قال الراغب : والاستجابة قيل : هي الإجابة ، وحقيقتها هي التحري للجواب والتهيؤ له ، لكن عبر به عن الإجابة لقلة انفكاكها منها .

يقال فرض عليهم ذلك ، وإنما يقال : فرض لهم العطاء ، ويقال فرض له القاضى .

والواجب يجب فى نفسه من غير إيجاب يجب له من حيث إنه غير متعد . وليس كذلك الفرض ، لأنه متعد ، ولهذا صح وجوب الثواب على الله تعالى فى حكمته ، ولا يصح فرضه ، ومن وجه آخر أن السنة المؤكدة تسمى واجبا، ولا تسمى فرضا ، مثل «سجدة التلاوة» هى واجبة على من يسمعها ، وقيل : على من قعد لها ، ولم يقل : إنها فرض ، ومثل ذلك الوتر فى أشباه له كثيرة ، وفرق آخر أن العقليات لا يستعمل فيها الفرض ، ويَستعمل فيها الوجوب ، تقول هذا واجب فى العقل ، ولا يقال فرض فى العقل ، وقد يكون الفرض والواجب سواء فى قولهم : صلاة الظهر واجبة ، وفرض لا فرق بينهما ها هنا فى المعنى ، وكل واحد منهما من أصل ، فأصل الفرض الحز فى الشىء ، تقول : فرض فى العود فرضا إذا حزّ فيه حزًا ، وأصل الوجوب السقوط ، يقال : وجبت الشمس للمغيب إذا سقطت ، ووجب الحائط وجبة ، أى : سقط .

وحَدُّ الواجب والفرض عند من يقول : إن القادر لا يخلو من الفعل والترك ، وماله ترك قبيح ، وعند من يجيز خلو القادر من الفعل والترك ما إذا لم يفعله استحق العقاب ، وليس يجب الواجب لإيجاب موجب له ، ولو كان كذلك لكان القبيح واجبا إذا أوجبه مُوجِب ، والأفعال ضربان : احدهما ألا يقارنه داع ، ولا قصد ، ولا علم ، فليس له حكم زائد على وجوده كفعل الساهى والنائم ، والثانى يقع مع قصد وعلم أو داع ، وهذا على أربعة أضرب : احدها ما كان لفاعله أن يفعله من غير أن يكون له فيه مثل المباح ، والثانى ما يفعله لعاقبة محمودة وليس عليه فى تركه مضرة ويسمى ذلك : ندبا ونفلا وتطوعا ، وإن لم يكن شرعيا سمى تفضلا وإحسانا ، وهذا هو زائد على كونه مباحا ، والثالث : ماله فعله ، وإن لم يفعله لحقه مضرة ، وهو الواجب والفرض وقد يسمى المحتم واللازم ، والرابع الذى ليس له فعله وإن فعله استحق الذم وهو القبيح والمحظور والحرام .

الفـرق بين الفَـرض والحَـتم : أن الحـتم إمـضـاء الحكم على التـوكيـد والإحكام يقـال : حـتم الله كذا وكـذا وقضـاه قضـاءً حتـمـا ، أى : حكم به حكمـا مـؤكدا ، وليس هو من الفـرض ، والإيجـاب فى شـىء لأن الفـرض والإيجاب يكونان فى الأوامـر والحتم يكون فى الأحكام ، والأقضية ، وإنما قيل للفرض فـرض حـتم على جهـة الاستـعـارة ، والمراد أنه لا يردّ كمـا أن الحكم الحـتم لا يردّ ، والشاهد أن العـرب تسـمـى الغـراب حـاتما لأنه يَحْتِم عندَهُم بالفراق ، أى يقضى به ، وليس يريدون أنه يفرض ذلك أو يوجبه .

الفرق بين الإيجاب والإلزام : أن الإلزام يكون فى الحق والباطل ، يقال: ألزمته الحق ، وألزمته الباطل ، والإيجاب لا يستعمل إلا فيما هو حق ، فإن استعمل فى غيره فهو مجاز ، والمراد به الإلزام .

الفرق بين الإلزام واللزوم : أن اللزوم لا يكون إلا فى الحق ، يقال : لزم الحق ، ولا يقال لزم الباطل ، والإلزام يكون فى الحق والباطل يقال : ألزمه الحق ، وألزمه الباطل على ما ذكرنا .

الفـرق بين الحـلال والمبـاح : أن الحـلال هو المبـاح الذى علم إباحـتـه بالشرع ، والمباح لا يعتبر فيه ذلك تقول : المشى فى السوق مباح ، ولا تقول : حلال ، والحلال خلاف الحرام ، والمباح خلاف المحظور ، وهو الجنس الذى لم يرغب فيـه ، ويجوز أن يقال : هو مـا كان لفـاعله أن يفعله ، ولا ينبئ عن مـدح ولاذم ، وقـيل : هو مـا أعلم المكلف أو دل علـى حـسنـه ، وأنه لا ضـرر عليه فى فعله ولا تركه ، ولذلك لا توصف أفعال الله تعالى بأنها مبـاحـة ، ولا توصـف أفـعـال البـهـائم بذلك فـمـعنى قـولنا : إنه علـى الإباحـة – أن للمكلف أن ينتفع به ، ولا ضـرر عليه فى ذلك وإرادة المباح والأمـر به قبيح ، لأنه لا فائدة فيه ، إذ فعله وتركه سواء فى أنه لا يُستَحَقّ عليه ثواب ، وليس كذلك الحلال .

الفرق بين النافلة والندب : أن الندب فى اللغة ما أمر به ، وفى الشرع هو النافلة ، والنافلة فى الشرع واللغة سواء ، والنافلة فى اللغة أيضا اسم للعطيـة والنَّوْفَلة الجَواد ، والجـمع نَوْفَلُون ، ويقـال أيضـا للعطيـة : نَوْفَل

والجمع نوافل(٣) .

الفـرق بين السُّنة والنافلة : أن السُّنَّة على وجوه أحدها : أنا إذا قلنا : فـرض وسنة ؛ فـالمراد به : المندوب إليـه ، وإذا قلنا : الدليل على هذا : الكتاب والسنة : فالمراد به قول رسول الله ﷺ ، وإذا قلنا : سنة رسول الله ﷺ ، فـالمراد بها : طريقتـه ، وعادته التى دام عليهـا وأمـر بهـا ، فـهى فى الواجب والنفل ، وجـمـيـع ذلك ينبئ عن رسم تقـدم ، وسـبـب فـرد ، والنـفل والنافلة ما تعطيه من غير سبب.

الفـرق بين السنة والعادة : أن العـادة مـا يُديم الإنسـان فـعلـه من قـبل نفسـه ، والسنة تكون على مـثال سبق ، وأصل السنة الصـورة ، ومنه يقـال : سنة الوجـه ، أى : صـورتـه ، وسنة القـمـر أى : صـورتـه ، والسنة فى العـرف تواتر وآحـاد، فالتواتر مـا جاز حصـول العلم به لكثرة رواته ، وذلك أن العلم لا يحصـل في العادة إلا إذا كثرت الرواة ، والآحاد مـا كان رواته القدْرُ الذى لا يُعلم صـدقُ خبـرِهم لقلتهم ، وسـواء رواه واحـد أو أكثـر ، **والمرسل** : مـا أسنده الراوى إلى مَن لم يَرَه ولم يسمع منه ، ولم يذكر مَن بينه وبينه .

الفـرق بين العـادة والدأب : أن العـادة على ضـربين : اختيـار أو اضـطرار **فالاخـتيـار** : كتعـود شـرب النبيـذ ، ومـا يجرى مـجراه ممـا يكثـر الإنسـان فـعله فيـعتـاده ويصـعب عليه مفـارقتـه ، **والاضـطرار** : مثل أكل الطعـام ، وشرب الماء لإقامـة الجسـد وبقـاء الروح ومـا شـاكل ذلك ، والدأب لا يكون إلا اخـتيارًا ألا ترى أن العادة فى الأكل والشرب المقيمَيْن للبدن لا تسمى دأبا .

الفـرق بين قـولك : يجب كذا ، وقـولك : ينبـغى كذا : أن قـولك : ينبـغى كذا يقـتـضى أن يكون المبـتـغَى حسـنًا سـواء كـان لازمـا أوْلا ، والواجب لا يكون إلا لازما .

الفـرق بين قـولنا يجـوز كذا ، وقـولك يُجـزئ كذا : أن قـولك : يجوز كذا بمعنى يسـوغ ويحل ، كما تقـول يجوز للمسافر أن يُفطر ونحوه ، ويجوز قـراءة ﴿ مَـالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [الفـاتحة : ٤] و ﴿ ملك يوم الدين ﴾ ويكون بمعنى الشـك ؛

(٣) قال في اللسان : والنَّوفل العطية ، والنوفل السيد المعطاء ، يشبهان بالبحر .

كقولك : يجوز أن يكون زيد أفضل من عمرو ، ويجوز بمعنى جواز النقد ، وقال بعضهم : يجوز بمعنى يمكن ، ولا يمتنع نحو قولك : يجوز من زيد القيام : وإن كان معلوما أن القيام لا يقع منه . وقال أبو بكر الأخشاد : أكره هذا القول ؛ لأن المسلمين لا يستجيزون أن يقولوا : يجوز الكفر من الملائكة حتى يصيروا كإبليس لقدرتهم على ذلك . ولا أن يقولوا يجوز من الله تعالى وقوع الظلم لقدرته عليه إلا أن يقيد . أصل هذا كله من قولك : جاز ؛ أى : وجد مسلكا مضى فيه ، ومنه : **الجواز فى الطريق ، والمجاز فى اللغة** ، فقولك : قراءةٌ جائزةٌ معناه أن قارئها وجد لها مذهبا يأمن معه أن يرد عليه . وإذا قلت : يجوز أن يكون فلان خيرًا من فلان ، فمعناه : أن وهمك قد توجه إلى هذا المعنى منه ، فإذا علمته لم يحسن فيه ذكر الجواز ، والجائز لابد أن يكون منبئًا عما سواه ، ألا ترى أن قائلا : لو قال : يجوز أن يَعْبُدَ العبد ربه لم يكن ذلك كلاما مستقيما إذا لم يكن منبئا عما سواه .

وقولنا : هذا الشىء يُجزئ يفيد أنه وقع موقع الصحيح ، فلا يجب فيه القضاء ، ويقع به التملك إن كان عقدا ، وقد يكون المنهى عنه مجزئًا نحو التوضؤ بالماء المغصوب ، والذبح بالسكين المغصوب ، وطلاق البدعة ، والوطء فى الحيض ، والصلاة فى الدار المغصوبة محرمة عند الفقهاء لأنه نهى عنها لا بشرائط الفعل الشرعية ، ولكن لحق صاحب الدار ، لأنه لو أذن فى ذلك لجاز ، ولا يكون المنهى عنه جائزًا ، فالفرق بينهما بيّن ، وذهب أبو على وأبوهاشم - رحمهما الله تعالى - إلى أن الصلاة فى الدار المغصوبة غير مجزئة ، لأنه قد أخذ على المصلى أنه ينوى أداء الواجب ، ولا يجوز أن ينوى ذلك والفعل معصية .

*** ومما يخالف ذلك :**

الفرق بين المردود والفاسد ، وبين المنهى عنه وبين الفاسد : أن المردود ما وقع على وجه لا يستحق عليه الثواب ، وذلك أنه خلاف المقبول ، والقبول من الله تعالى : إيجاب الثواب ، ولا يمنعه ذلك من أن يكون مجزئًا مثل التوضؤ بالماء المغصوب ، وغيره مما ذكرناه آنفا ، والمنهى عنه ينبئ عن

كراهة الناهى له ، ولا يمنعه ذلك من أن يكون مجزئا أيضا ، فكل واحد من المنهى عنه ، والمردود يفيد مالا يفيده الآخر ، والفاسد لا يكون مجزئا فهو مفارق لهما .

الفرق بين الحسن والمباح : أن كلَّ مُباح حسن ، وليس كل حسن مباحا وذلك أن أفعال الطفل والمُلْجَأ قد تكون حسنة وليست بمباحة .

الفرق بين الإذن والإباحة : أن الإباحة قد تكون بالعقل والسمع ، والإذن لا يكون إلا بالسمع وحده ، وأما الإطلاق فهو إزالة المنع عمن يجوز عليه ذلك ، ولهذا لا يجوز أن يقال : إن الله تعالى مطلق ، وإن الأشياء مطلقة له.

الفرق بين الإسلام والإيمان والصلاح : أن الصلاح استقامة الحال ، وهو مما يفعله العبد لنفسه ، ويكون بفعل الله له لطفا وتوفيقا ، والإيمان طاعة الله التى يؤمَن بها العقاب على ضدها ، وسميت النافلة إيمانا على سبيل التبع لهذه الطاعة ، والإسلام طاعة الله التى يسلم بها من عقاب الله، وصار كالعَلَم على شريعة محمد ﷺ ، ولذلك ينتفى منه اليهود وغيرهم ، ولا ينتفون من الإيمان .

الفرق بين الأمين والمأمون : أن الأمين الثقة فى نفسه ، والمأمون الذى يأمنه غيره .

الفرق بين الكفر والإلحاد : أن الكفر اسم يقع على ضروب من الذنوب، فمنها : الشرك بالله ، ومنها الجَحْد للنبوة ، ومنها استحلال ما حرم الله ، وهو راجع إلى جَحْد النبوة وغير ذلك مما يطول الكلام فيه وأصله التغطية، والإلحاد اسم خص به اعتقاد نفى التقديم مع إظهار الإسلام ، وليس ذلك كفر الإلحاد ، ألا ترى أن اليهودى لا يسمى ملحدا ، وإن كان كافرًا ، وكذلك النصرانى وأصل الإلحاد الميل ، ومنه سمى اللحد لحدًا لأنه يحفر فى جانب القبر .

الفرق بين الرياء والنفاق : أن النفاق إظهار الإيمان مع إسرار الكفر وسمى بذلك تشبيها بما يفعله اليَرْبُوع ، وهو أن يجعل بجُحْره بابا ظاهرا ، وبابا باطنا يخرج منه إذا طلبه الطالب ، ولا يقع هذا الاسم على من يُظهر

شيئا ، ويُخفي غيره إلا الكفر والإيمان وهو اسم إسلامى ، والإسلام والكفر اسمان إسلاميان فلما حدثا ، وحدث فى بعض الناس إظهار أحدهما مع إبطان الآخر سمى ذلك نِفاقا ، والرياء : إظهار جميل الفعل رغبة فى حَمدِ الناس ، لا فى ثواب الله تعالى ، فليس الرياء من النفاق فى شىء ، فإن استعمل فى موضع الآخر فعلى التشبه والأصل ما قلناه .

الفرق بين الذنب والقبيح : أن الذنب عند المتكلمين يُنبئ عن كون المقدور مستحقا عليه العقاب ، وقد يكون قبيحا لا عقاب عليه ، كالقبح يقع من الطفل قالوا : ولا يسمى ذلك ذنبا ، وإنما يسمى الذنب ذنبا لما يتبعه من الذم ، وأصل الكلمة على قولهم : الإتباع، ومنه قيل : ذَنَبُ الدابة ؛ لأنه كالتابع لها ، والذُنُوبُ : الدَّلْو التى لها ذَنَب ، ويجوز أن يقال : إن الذنب يفيد أنه الرَّذْل من الفعل الدنىء ، وسمى الذنب ذنبا لأنه أرذل ما فى صاحبه ، وعلى هذا استعماله فى الطفل حقيقة .

الفرق بين الذنب والمعصية : أن قولك : معصية ينئ عن كونها منهيا عنها ، والذنب ينبئ عن استحقاق العقاب عند المتكلمين ، وهو على القول الآخر فعل ردىء ، والشاهد على أن المعصية تنبئ عن كونها منهيا عنها قولهم: أمرته فعصانى ، والنهى ينبئ عن الكراهة ، ولهذا قال أصحابنا : المعصية ما يقع من فاعله على وجه قد نهى عنه ، أو كره منه .

الفرق بين المحظور والحرام : أن الشىء يكون محظورًا إذا نَهَى عنه ناه، وإن كان حسنًا كفرض السلطان التعامل ببعض النقود ، أو الرعى ببعض الأرضين وإن لم يكن قبيحًا ، والحرام لا يكون إلا قبيحًا ، وكل حرام محظور ، وليس كل محظور حرامًا ، والمحظور يكون قبيحا إذا دلت الدلالة على أن من حظره لا يحظر إلا القبيح كالمحظور فى الشريعة ، وهو ما أعلم المكلف أو دل على قبحه ، ولهذا لا يقال : إن أفعال البهائم محظورة وإن وصفت بالقبح ، وقال أبو عبد الله الزبيرى : الحرام يكون مؤبدًا ، والمحظور قد يكون إلى غاية . وفرق أصحابنا بين قولنا : والله لا آكله أبدًا، فقالوا إذا حرمه على نفسه حنث بأكل الخبز ، وإذا قال : والله لا آكله لم يحنث

حتى يأكله كله ، وجعلوا تحريمه على نفسه بمنزلة قوله : والله لا آكل منه شيئا .

الفرق بين الطُّغْيَان والعُتُوّ : أن الطغيان مجاوزة الحد فى المكروه مع غلبة وقهر ومنه قوله تعالى : ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ﴾ [الحاقة : ١١] الآية . يقال : طغى الماء إذا جاوز الحد فى الظلم ، والعُتوّ : المبالغة فى المكروه ، فهو دون الطغيان ومنه قوله تعالى : ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم : ٨] قالوا : كل مبالغ فى كبر أو كفر أو فساد فقد عتا فيه ، ومنه قوله تعالى : ﴿بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾ [الحاقة : ٦] أى : مبالغة فى الشدة ، ويقال : جبار عات أى : مبالغ فى الجبرية ، ومنه قوله تعالى : ﴿عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الطلاق : ٨] يعنى : أهلها تكبروا على ربهم ، فلم يطيعوه .

الفرق بين الكُفر والشِّرك : أن الكفر خصال كثيرة على ما ذكرنا ، وكل خَصلة منها تضاد خَصلة من الإيمان ، لأن العبد إذا فعل خصلة من الكفر فقد ضيع خصلة من الإيمان ، والشرك خَصلة واحدة ، وهو إيجاد إلهية مع الله ، أو دون الله ، واشتقاقه ينبئ عن هذا المعنى ، ثم كثر حتى قيل : لكل كفر شرك على وجه التعظيم له والمبالغة في صفته ، وأصله كفر النعمة ، ونقيضه الشكر ، ونقيض الكفر بالله الإيمان ، وإنما قيل لمضيع الإيمان : كافر لتضييعه حقوق الله تعالى ، وما يجب عليه من شكر نعمه ، فهو بمنزلة الكافر لها ، ونقيض الشرك فى الحقيقة الإخلاص ، ثم لما استعمل فى كل كفر صار نقيضه الإيمان ، ولا يجوز أن يطلق اسم الكفر إلا لمن كان بمنزلة الجاحد لنعم الله ، وذلك لعظم ما معه من المعصية ، وهو اسم شرعى كما أن الإيمان اسم شرعى .

الفرق بين الفسق والخُروج : أن الفسق فى العربية خروج مكروه ، ومنه يقال للفأرة : الفويسقة لأنها تخرج من جحرها للإفساد ، وقيل : فسقت الرُّطبة إذا خرجت من قشرها ؛ لأن ذلك فساد لها ، ومنه سمى الخروج من طاعة الله بكبيرة فسقا ، ومن الخروج مذموم ومحمود ، والفرق بينهما بَيِّن.

الفرق بين الفِسق والفُجور : أن الفسق هو الخروج من طاعة الله بكبيرة ، والفُجور الانبعاث فى المعاصى والتوسع فيها وأصله من قولك : فجرت السِّكْر ، إذا خرقتَ فيها خرقًا واسعا ، فانبعث الماء كل مُنْبَعث ، فلا يقال لصاحب الصغيرة : فاجر ، كما لا يقال لمن خرق فى السِّكْر خَرقا صغيراً : أنه قد فجر السِّكْر(٤) ، ثم كثر استعمال الفُجور حتى خص بالزنا واللواط وما أشبه ذلك .

الفرق بين قولك : كَفَر النِّعمةَ ، وقولك : بَطِرَ النِّعمة : أن قولك : بَطِرَها يفيد أنه عظمها وبغى فيها ، وكفرها يفيد أنه عظمها فقط ، وأصل البطر : الشق ، ومنه قيل للبيطار : بيطار وقد بطرت الشىء أى شققته ، وأهل اللغة يقولون : البطر سوء استعمال النعمة ، وكذلك جاء فى تفسير قوله تعالى : ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ [القصص : ٥٨] ﴿ وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِم بَطَرًا وَرِئَاءَ النَّاسِ ﴾[الأنفال : ٤٧] .

الفرق بين الظلم والجَوْر : أن الجَور خلاف الاستقامة فى الحكم ، وفى السيرة السلطانية تقول : جار الحاكم فى حكمه ، والسلطان فى سيرته : إذا فارق الاستقامة فى ذلك ، والظلم ضرر لا يستحق ، ولا يعقب عوضًا سواء كان من سلطان أو حاكم أو غيرهما ، ألا ترى أن خيانة الدانق والدرهم تسمى ظلمًا ، ولا تسمى جورًا ، فإن أخذ ذلك على وجه القهر أو الميل سمى جورًا وهذا واضح ، **وأصل الظلم : نقصان الحق ، والجور :** العدول عن الحق من قولنا : جار عن الطريق إذا عدل عنه ، وخولف بين النقيضين ، فقيل فى نقيض الظلم : الإنصاف ، وهو إعطاء الحق على التمام ، وفى نقيض الجور العدل ، وهو العدول بالفعل إلى الحق .

الفرق بين السوء والقبيح : أن السوء مأخوذ من أنه يسوء النفس بما قَرّبَه لها ، وقد يلتذ بالقبيح صاحبه كالزنا وشرب الخمر والغصب .

الفرق بين الظلم والهَضم : أن الهضم نقصان بعض الحق ، ولا يقال

---

(٤) قال فى اللسان : وسكَرَ النهرَ يسكُره سكْرًا : سَدَّفاه ، وكل شق سُدَّ فقد سُكِر . والسِّكْر : سد الشق ومنفجر الماء .

لمن أخذ جميع حقه الظلم يكون فى البعض والكل وفى القرآن :﴿ فَلا يَخافُ ظُلْماً وَلا هضْماً ﴾ [طه : ١١٢] أى لا يمنع حقه ، ولا بعض حقه ، وأصل الهضم فى العربية النقصان ، ومنه قيل للمنخفض من الأرض : هضم ، والجمع أهضام.

الفرق بين الظلم والغَشْم : أن الغَشْم أكره الظلم(٥) ، وعمومه توصف به الولاة لأن ظلمهم يعم ، ولا يكاد يقال : غشمنى فى المعاملة كما يقال : ظلمنى فيها ، وفى المثل : «وَالٍ غَشُوم خير من فتنة تَدُوم» وقال أبو بكر : الغَشْم اعتسافك الشىء ، ثم قال : يقال غَشَم السلطان الرعية يغشِمُهم ، قال الشيخ أبو هلال - رحمه الله - الاعتساف خبط الطريق على غير هداية ، فكأنه جعل الغَشْم ظلما يجرى على غير طرائق الظلم المعهودة .

الفرق بين الظُّلم والبَغى : أن الظلم ماذكرناه ، والبغى شدة الطلب لما ليس بحق بالتغليب ، وأصله فى العربية شدة الطلب ، ومنه يقال : دفعنا بَغْىَ السماء خلفنا ؛ أى : شدة مطرها ، وبَغَى الجُرح يبغى إذا ترامى إلى فساد يرجع إلى ذلك ، وكذلك البغاء وهو الزنا ، وقيل فى قوله تعالى : ﴿ وَالإِثْم وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ [الأعراف : ٣٣] إنه يريد : التراس على الناس بالغلبة والاستطالة.

الفرق بين القُبح والفُحش : أن الفاحش الشديد القبح ، ويستعمل القبح فى الصور فيقال : القرد قبيح الصورة ، ولا يقال : فاحش الصورة ، ويقال : هو فاحش القبح ، وهو فاحش الطول ، وكل شىء جاوز حد الاعتدال مجاوزة شديدة فهو فاحش ، وليس كذلك القبيح .

الفرق بين الحرام والسُّحت : أن السُّحت مبالغة فى صفة الحرام ، ولهذا يقال : حرام سحت ، ولا يقال سحت حرام ، وقيل : السحت يفيد أنه حرام ظاهر فقولنا : حرام لا يفيد أنه سُحْت ، وقولنا : سُحْت يفيد أنه حرام ويجوز أن يقال : إن السحت الحرام الذى يستأصل الطاعات من قولنا : سَحَتّه إذا استأصلته ، ويجوز أن يكون السحت الحرام الذى لا بركةَ

(٥) جاء فى الوسيط : غشم الرجل غشما : ظلمه أشد الظلم ، فهو غاشم وغَشوم .

له ، فكأنه مستأصِل ، ويجوز أن يكون المراد به أنه يستأصل صاحبَه .

الفرق بين الإثم والخطيئة : أن الخطيئة قد تكون من غير تعمد ولا يكون الإثم إلا تعمدًا ، ثم كثر ذلك حتى سُمّيت الذنوب كلها خطايا ، كما سميت إسرافا ، وأصل الإسراف مجاوزة الحد فى الشىء .

الفرق بين الإثم والذنب : أن الإثم فى أصل اللغة التقصير؛ يقال : أثم يأثم إذا قصر ومنه قول الأعشى :

جُمَالِيَّة تَغْتلى بالرِّدافِ إذا كَذب الآثمات الهجيرا(٦)

الافتلاء بُعْدُ الخطو ، والرِّداف جمع رديف ، وكذب قصر ، وعنى بالآثمات : المقصرات ، ومن ثم سمى الخمر إثماً لأنها تقصر بشاربها لذهابها بعقله .

الفرق بين الأثيم والآثم : أن الأثيم المتمادى فى الإثم ، والآثم فاعل الإثم .

الفرق بين الذنب والجُرْم : أن الذنب ما يتبعه الذم ، أو ما يتتبع عليه العبد من قبيح فعله ، وذلك أن أصل الكلمة الإتباع على ماذكرنا ، فأما قولهم للصبى : قد أذنب فإنه مجاز ، ويجوز أن يقال : الإثم هو القبيح الذى عليه تبعة ، والذنب هو القبيح من الفعل ، ولا يفيد معنى التبعة ، ولهذا قيل للصبى : قد أذنب ، ولم نقل قد أثم ، والأصل فى الذنب الرَّذْل من الفعل كالذنب الذى هو أرذل مافى صاحبه ، والجُرم ما ينقطع به عن الواجب ، وذلك أن أصله فى اللغة : القطع ، ومنه قيل للصِّرام : الجِرام ، وهو قطع التمر .

الفرق بين الحُوب والذّنب : أن الحُوبَ يفيد أنه مزجور عنه وذلك أن أصله فى العربية الزّجر ، ومنه يقال فى زجر الإبل : حَوْبُ حَوْبُ . وقد سمى الجمل به لأنه يُزجر ، وحاب الرجل يحوب(٧) ، وقيل للنفس حَوْبَاء

(٦) جاء فى المعجم الكبير : الآثم المبطئ المُعيي ، والأنثى بهاء . وعزاه للأعشى يصف نوقا .
والجمالية : الناقة القوية . والرداف : طرائق اللحم . نوق آثمات مبطئات معييات .

(٧) قال فى المصباح من باب قال ، إذا اكتسب الإثم ، والاسم الحوب – بالضم – ، وقيل : المضموم والمفتوح لغتان ، فالضم لغة الحجاز ، والفتح لغة تميم .

لأنها تزجر وتدعى .

الفرق بين الوزر والذّنب : أن الوزْر يفيد أنه يُثقل صاحبَه ، وأصله الثّقل ومنه قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ [محمد : ٤]أى : أثقالها ، يعنى السلاح ، وقال بعضهم : الوزر من الوَزَر وهو الملجأ يفيد أن صاحبه ملتجئ إلى غير ملجأ، والأول أجودَ .

*** ومما يخالف الظلم المذكور فى الباب : العدل :**

الفرق بينه وبين الإنصاف : أن الإنصاف إعطاء النّصَف ، والعدل يكون فى ذلك ، وفى غيره ألا ترى أن السارق إذا قُطع قيل : إنه عدل عليه ، ولا يقال إنه أنصف ، وأصل الإنصاف أن تعطيه نصفَ الشىء ، وتأخذ نصفه من غير زيادة ولا نقصان ، وربما قيل : أطلب منك النِّصَف كما يقال : أطلب منك الإنصاف ، ثم استعمل فى غير ذلك مما ذكرناه ويقال : أنصف الشىء ؛ إذا بلغ نصف نفسه ، ونصّف غيرَه ، إذا بلغ نصفه[٨] .

الفرق بين العدل والقِسط : أن القسط هو العدل البيّن الظاهر ، ومنه سمى الميكال قِسْطا ، والميزان قسطًا لأنه يصور لك العدل فى الوزن حتى تراه ظاهرًا وقد يكون من العدل ما يخفى ، ولهذا قلنا : إن القِسط هو النصيب الذى بينت وجوهه ، وتقسط القوم الشئ : تقاسموا بالقسط .

الفرق بين العدل والحُسن : أن الحُسن ما كان القادر عليه يستحسن فعله ، ولا يتعلق بنفع واحدٍ أو ضره ، والعدل حسن يتعلق بنفع زيد أو ضر غيره ألا ترى أنه يقال : إن كل الحلال حسن ، وشرب المباح حسن ، وليس ذلك بعدل .

*** الفرق بين ما يخالف ذلك : من التوبة والاعتذار والعفو والغفران وما يجرى معه :**

الفرق بين التوبة والاعتذار : أن التائب مُقر بالذنب الذى يتوب منه معترف بعدم عذره فيه ، والمعتذر يذكر أن له فيما أتاه من المكروه عذرًا .

(٨) قال صاحب المصباح : ونَصَفْتُ الشىء نصفًا من باب قتل : بلغت نصفَه ، وكل شيء بلغ نصف شىء قيل نصفَه ينصفه ، فإن بلغ نصف نفسه ففيه لغات : نصف ينصف من باب قتل ، وأنصف بالألف ، وتنصف .

ولو كان الاعتذار التوبة لجاز أن يقال : اعتذَرَ إلى الله ، كما يقال : تابَ إليه، وأصل العذر : إزالة الشيء عن جهته ، اعتذر إلى فلان فعذَّره ، أى : أزَال ما كان فى نفسه عليه فى الحقيقة ، أو فى الظاهر ، ويقال عذرته عَذِيرًا ، ولهذا يقال : من عَذِيرى من فلان ؟ وتأويله : من يأتينى بعذر منه ، ومنه قوله تعالى : ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ [المرسلات : ٦] والنذر جمع نذير .

الفرق بين الندم والتوبة : أن التوبة أخص من الندم ، وذلك أنك قد تندم على الشىء ، ولا تعتقد قبحه ، ولا تكون التوبة من غير قبح ، فكل توبة ندم ، وليس كل ندم توبة .

الفرق بين الاستغفار والتوبة : أن الاستغفار طلب المغفرة بالدعاء والتوبة أو غيرهما من الطاعة ، والتوبة الندم على الخطيئة مع العزم على ترك المعاودة ، فلا يجوز الاستغفار مع الإصرار لأنه مسلبة لله ماليس من حكمه ومشيئته مالا تفعله مما قد نصب الدليل فيه ، وهو تحكم عليه ، كما يتحكم المتأمر المتعظم على غيره ، بأن يأمره بفعل ما أخبر أنه لا يفعله .

الفرق بين التأسف والندم : أن التأسف يكون على الفائت من فعلك وفعل غيرك ، والندم جنس من أفعال القلوب لا يتعلق إلا بواقع من فعل النادم دون غيره ، فهو مباين لأفعال القلوب ، وذلك أن الإرادة ، والعلم ، والتمنى ، والغَبْط قد يقع على فعل الغير كما يقع على فعل الموصوف به . والغضب يتعلق بفعل الغير فقط .

الفرق بين العفو والغُفران : أن الغفران يقتضى إسقاط العقاب ، وإسقاط العقاب هو إيجاب الثواب ، فلا يستحق الغفران إلا المؤمن المستحق للثواب ولهذا لا يستعمل إلا فى الله ؛ فيقال : غفر الله لك ، ولا يقال غفر زيد لك إلا شاذًا قليلا ، والشاهد على شذوذه أنه لا يتصرف فى صفات العبد ، كما يتصرف فى صفات الله تعالى ، ألا ترى أنه يقال : استغفرت الله تعالى ، ولا يقال استغفرت زيدا ، والعفو يقتضى إسقاط اللوم والذم ، ولا يقتضى إيجاب الثواب ، ولهذا يستعمل فى العبد فيقال : عفا زيد عن عمرو ، وإذا عفا عنه لم يجب عليه إثابته إلا أن العفو والغُفران

لما تقارب معناهما تداخلا ، واستعملا فى صفات الله جل اسمه على وجه واحد ، فيقال : عفا الله عنه ، وغفر له بمعنى واحد ، وما تعدى به اللفظان يدل على ما قلنا ، وذلك أنك تقول : عفا عنه ، فيقتضى ذلك إزالة شىء عنه ، وتقول : غفر له فيقتضى ذلك إثبات شىء له .

الفرق بين الغُفْران والسَّتر : أن الغُفران أخص ، وهو يقتضى إيجاب الثواب . والسَّتْر سترك الشىء بسَتْر ، ثم استعمل فى الإضراب عن ذكر الشىء ، فيقال : ستر فلان على فلان ؛ إذا لم يذكر ما اطلع عليه من عثراته ، وستر الله عليه خلافَ فضحه ، ولا يقال لمن يستر عليه فى الدنيا إنه غفر له ؛ لأن الغفران يُنبئ عن استحقاق الثواب على ما ذكرنا ، ويجوز أن يستر فى الدنيا على الكافر والفاسق .

الفرق بين الصَّفح والغُفران : أن الغفران ماذكرناه ، والصفح التجاوز عن الذنب من قولك صفحت الورقة إذا تجاوزتها ، وقيل : هو ترك مؤاخذة المذنب بالذنب وإن تبدى له صفحة جميلة ، ولهذا لا يستعمل فى الله تعالى.

الفرق بين الإحباط والتكفير : أن الإحباط هو إبطال عمل البر من الحسنات بالسيئات وَقد حَبطَ هو ومنه قوله تعالى : ﴿ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا ﴾[هود : ١٦] وهو من قولك حَبطَ بطنهُ إذا فسد بالمأكل الردىء ، والتكفير إبطال السيئات بالحسنات وقال تعالى : ﴿ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ ﴾ [محمد : ٢] .

الفرق بين قولك : أبطل وبين قولك أدحض : أن أصل الإبطال : الإهلاك ، ومنه سمى الشجاع بَطَلاً لإهلاكه قِرْنَه ، **وأصل الإدحاض الإزالة؛** فقولك أبطله يُفيد أنه أهلكه ، وقولك : أدحضه يفيد أنه أزاله ، ومنه مكان دحض إذا لم تثبت عليه[٩] الأقدام وقد دحض إذا زَلّ ومنه قوله تعالى: ﴿ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [الشورى : ١٦] .

(٩) قال فى الوسيط : دحضت رجله : زلقت ، ويقال : مكان دحض : زلق .

الباب التاسع عشر

فى الفرق بين الثواب والعِوض ، وبين العوض والبدل ، وبين القيمة والثمن ، والفرق بين ما يخالف الثواب من العقاب والعذاب والألم والوجع ، وما يجرى مع ذلك

الفـرق بين الثـواب والعـوض : أن العِوضَ يكون على فعل المعوض[1] ، والثواب لا يكون على فعل المثيب ، وأصله المرجوع وهو ما يرجع إليه العامل، والثواب من الله تعالى نعيم يقع على وجه الإجلال ، وليس كذلك العوض لأنه يستحق بالألم فقط ، وهو مثامنة من غير تعظيم ، فالثواب يقع علي جهة المكافأة على الحقوق ، والعوض يقع على جهة المثامنة فى البيوع .

الفـرق بين الثـواب والأجـر : أن الأجر يكون قبل الفعل المأجور عليه والشاهد: أنك تقول : ما أعمل حتى آخذ أجرى ولا تقول : لا أعمل حتى آخذ ثوابى ، لأن الثواب لا يكون إلا بعد العمل على ماذكرنا ، هذا على أن الأجر لا يستحق له إلا بعد العمل كالثواب ، إلا أن الاستعمال يجرى بما ذكرناه وأيضاً فإن الثواب قد شهر فى الجزاء على الحسنات ، والأجر يقال: فى هذا المعنى ، ويقال على معنى الأجرة التى هى من طريق المثامنة بأدنى الأثمان وفيها معنى المعاوضة بالانتفاع .

الفـرق بين العِوَض والبدل : أن العوض ما تعقب به الشىء على جهة المثامنة تقول : هذا الدرهمُ عوض من خاتمك ، وهذا الدينار عِوض من ثوبك، ولهذا يسمى ما يعطى الله الأطفال على إيلامه إياهم إعواضًا ، والبدل ما يقامُ مقامه ويوقع موقعه على جهة التعاقب ، دون المثامنة ألا ترى أنك تقول لمن أساء إلى من أحسن إليه : إنه بدل نعمته كفرًا ، لأنه أقام الكفر مقام الشكر ، فلا تقول : عوضه كفرًا ، لأن معنى المثامنة لا يصح فى ذلك ، ويجوز أن يقال : العوض هو البدل الذى يُنتفع به ، وإذا لم يجعل على الوجه الذى ينتفع به لم يُسمَّ عوضًا ، والبدل هو الشىء الموضوع مكان غيره

---

(١) قال فى الوسيط : عاضه بكذا ، وعنه ، ومنه عوضاً : أعطاه إياه بدل ما ذهب منه فهو عائض .

لينتفع به أولا ، قال ابن دُرَيْد : الأبدال جمع بَديل ، مثل : أشراف وشَريف ، وأفناق وفَنيق(٢) ، وقد يكون البدل الخلف من الشيء ، والبدل عند النحويين مصدر سمى به الشيء الموضوع مكان آخر قبله جاريًا عليه حكم الأول وقد يكون من جنسه ، وغير جنسه ألا ترى أنك تقول : مررت برجل زيد ، فتجعل زيداً بدلا من رجل وزيد معرفة ورجل نكرة ، والمعرفة من غير جنس النكرة .

الفرق بين تبديل الشيء والإتيان بغيره : أن الإتيان بغيره لا يقتضى رفعه بل يجوز بقاؤه معه ، وتبديله لا يكون إلا برفعه ووضع آخر مكانه ولو كان تبديله والإتيان بغيره سواء لم يكن لقوله تعالى : ﴿ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ﴾[يونس : ١٥] فائدة وفيه كلام كثير أوردناه فى تفسير هذه السورة ، وقال الفراء : يقال : بدله إذا غيره وأبدله جاء ببدله .

الفرق بين العوض والثمن : أن الثمن يستعمل فيما كان عينًا(٣) أو وَرِقًا، والعوَض يكون من ذلك ومن غيره ؛ تقول : أعطيت ثمن السلعة عينًا أو وَرِقًا ، وأعطيت عوضها من ذلك أو من العُروض ، وإذا قيل الثمن من غير العَيْن والورق فهو على التشبيه .

الفرق بين القيمة والثمن والملك : أن القيمة هى المساوية لمقدار المثمن من غير نقصان ولا زيادة ، والثمن قد يكون بَخْسا وقد يكون وفْقًا أو زائدًا والملك لا يدل علي الثمن فكل ماله ثمن مملوك ، وليس كل مملوك له ثمن وقال الله تعالى : ﴿وَلا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلاً﴾ [البقرة : ٤١] فأدخل الباء فى الآيات ، وقال فى سورة يوسف ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ [يوسف : ٢٠] فأدخل الباء فى الثمن ، قال الفراء هذا لأن العُروض كلها أنت مخير فى إدخال الباء فيها إن شئت قلت: اشتريت بالثوب كساءً ، وإن شئت قلت : اشتريت بالكساء ثوبا ، أيهما جعلته ثمنا لصاحبه جازَ ، فإذا جئت إلى

---

(٢) قال صاحب القاموس : الفنيق كأمير موضع قرب المدينة ، والفحل المكْرَم لا يؤذى لكرامته على أهله ولا يركب ، والجمع ككتب ، وجمع الجمع أفناق .

(٣) العين تطلق على ما ضرب نقدا من الدنانير ، والوَرِق - بفتح الواو وكسر الراء - الفضة . يقال : اشتريت بالعين لا بالدين .

الدراهم والدنانير وضعت الباء فى الثمن لأن الدراهم أبداً ثمن .

الفـرق بين الشـراء والاسـتبـدال : أن كل شـراء اسـتبـدال ، وليس كل استبدال شراء ، لأنه قد يَستبدل الإنسان غلامًا بغلام ، وأجيرًا بأجير ، ولم يشتره .

الفـرق بين العـذاب والألم : أن العـذاب أخَصُّ من الألم ، وذلك أن العذاب هو الألم المستمر ، والألم يكون مستمرًا وغير مستمر ؛ ألا ترى أن قَرصَةَ البَعوض ألم ، وليس بعذاب ، فإن استمر ذلك قلت : عذبنى البعوض الليلة ، فكل عذاب ألم ، وليس كل ألم عذابا ، **وأصل الكلمة الاستمراء** ، ومنه يقال : ماء عذب لاستمرائه فى الحلق .

الفـرق بين الألم والوجع : أن الوجع أعم من الألم ؛ **تقول** : آلمنى زيد بضربته إيایَ ، وأوجعنى بذلك ، وتقول : أوجعنى ضربنى ، **ولا تقول** : آلمنى ضربنى ، وكل ألم هو ما يُلحقه بك غيرك ، والوجع ما يلحَقُك من قِبَل نفسك ، ومن قبل غيرك ، ثم استعمل أحدهما فى موضع الآخر .

الفـرق بين الألم والوصَب : أن الوصَب هو : الألم الذى يلزم البدن لزوما دائمًا ، ومنه يقال : مَفَازَةٌ واصبة ، إذا كانت بعيدة ، كأنها من شدة بعدها لاغاية لها ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا ﴾ [النحل : ٥٢] وقوله تعالى: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ ﴾ [الصافات : ٩].

الفرق بين العَذاب والعِقاب : أن العقاب يُنبئ عن استحقاق ، وسمى بذلك لأن الفاعل يستحقه عقيب فعله ، ويجوز أن يكون العذابُ مستَحَقًا وغير مستحق ، وأصل العقاب التُّلُوُّ ، وهو تأدية الأول إلى الثانى ؛ يقال؛ عقب الثانى الأولَ ، إذا تلاه ، وعقب الليلُ النهار والليل والنهار هما عقيبان، وأعقبه بالغبطة حسرة إذا أبدله بها ، وعقب باعتذار بعد إساءة وفى التنزيل ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ﴾ [النمل : ١٠] أى لم يرجع بعد ذهابه تاليًا له مجيئه ، وفيه : ﴿ لا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ ﴾ [الرعد : ٤١] وتعقبت فلانا : تتبعت أمره ، واستعقبت منه خيرًا وشرًا ، أى استبدلت بالأول ما يتلوه من الثانى ، وتعاقبا

الأمر : تناوباه بما يتلو كل واحد منهما الآخر ، وعاقبت اللص بالقطع الذى يتلو سرقته ، واعتقب الرجلان[4] العقبة ، إذا ركبها كل واحد منهما على مناوبة الآخر ﴿ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [القصص : ٨٣] علي المجرمين لأنها تعقب المتقين خيرًا ، والمجرمين شرًا كما تقول الدائرة لفلان على فلان.

الفرق بين البلاء والنِّقمة : أن البلاء يكون ضررًا ، ويكون نفعًا ، وإذا أردت النفع قلت : أبليته ، وفى القرآن ﴿ وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءً حَسَنًا ﴾ [الأنفال : ١٧] ومن الضُّر بَلوته ، وأصله : أن تختبره بالمكروه ، وتستخرج ما عنده من الصبر به، ويكون ذلك ابتداءً والنقمة لا تكون إلا جزاءً وعقوبة ، وأصلها شدة الإنكار تقول : نَقَمت عليه الأمرَ إذا أنكرته عليه ، وقد تسمى النقمة بلاءً ، والبلاء لا يسمى نقمة إذا كان ابتداءً ، والبلاء أيضا اسم للنعمة ، وفى كلام الأحنف : البلاء ، ثم الثناء ؛ أى : النعمة ثم الشكر .

الفرق بين قولك : أَنْكَرَ ، وبين قولك : نَقَم : أن قولك : نقم أبلغ من قولك : أنكر ، ومعنى أنكر إنكار المعاقب ؛ ومن ثَمَّ سُمِّى العقاب نقمة .

الفرق بين العقاب والانتقام : أن الانتقام سلب النعمة بالعذاب، والعقاب جزاء على الجُرم بالعذاب لأن العقاب نقيض الثواب ، والانتقام نقيض الإنعام .

الفرق بين الخوف والحذَر ، والخشية والفزع : أن الخوف توقع الضرر المشكوك فى وقوعه ، ومن يتيقن الضرر لم يكن خائفا له ، وكذلك الرجاء لا يكون إلا مع الشك ، ومن تيقن النفع لم يكن راجياً له ، والحذر توقى الضرر وسواء كان مظنونا أو متيقنا ، والحذر يدفع الضرر ، والخوف لا يدفعه ، ولهذا يقال : خُذْ حِذْرَك ، ولا يقال خُذْ خوفَك[5] .

الفرق بين الحذَر والاحتراز : أن الاحتراز هو التحفظ من الشيء الموجود ، والحذَر : هو التحفظ مما لم يكن إذا علم أنه يكون أو ظن ذلك .

(٤) قال فى المصباح : والعُقبة : النوبة ، والجمع عُقَب ، مثل غُرفة وغُرَف ، وتعاقب الرجلان على الراحلة : ركب كل واحد منهما عقبة .

(٥) قال الراغب فى مفرداته : الحذر احتراز من مخيف يقال : حَذِر حذرًا ، وحذِرته ، وقال فى قوله تعالىٰ : ﴿ خُذُوا حِذْرَكُمْ ﴾ [النساء : ٧١] ، أى ما فيه الحذر من السلاح وغيره .

الفرق بين الخوف والخشية : أن الخوف يتعلق بالمكروه ، وبغير المكروه تقول : خفت زيدًا كما قال تعالى : ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل : ٥٠] وتقول : خفت المرض كما قال سبحانه : ﴿وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ﴾ [الرعد : ٢١] والخشية تتعلق بمنزل المكروه ، ولا يسمى الخوف من نفس المكروه خشية ، ولهذا قال :﴿وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ﴾[الرعد : ٢١] فإن قيل : أليس قد قال : ﴿إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [طه : ٩٤] قلنا : إنه خشى القول المؤدى إلى الفرقة ، والمؤدى إلى الشىء بمنزلة من يفعله ، وقال بعض العلماء : يقال : خشيت زيدًا ولا يقال : خشيت ذهاب زيد ، فإن قيل ذلك فليس على الأصل ، ولكن على وضع الخشية مكان الخوف ، وقد يوضع الشىء مكان الشىء إذا قرب منه .

الفرق بين الخشية والشفقة : أن الشفقة ضرب من الرقة ، وضعف القلب ينال الإنسان ، ومن ثم يقال للأم : إنها تشفق على ولدها ؛ أى : ترق له وليست هى من الخشية والخوف فى شىء(٦) والشاهد قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ﴾ [المؤمنون : ٥٧] ولو كانت الخشية هى الشفقة لما حسن أن يقول ذلك ، كما لا يحسن أن يقول : يخشون من خشية ربهم ، ومن هذا الأصل قولهم : ثوب شفق إذا كان رقيقا ، وشبهت به البداة(٧) لأن حُمْرَتَها ليست بالمحكمة ، فقولك : أشفقت من كذا معناه : ضعف قلبى عن احتماله.

الفرق بين الخوف والرهبة : أن الرهبة طول الخوف واستمراره ؛ ومن ثم قيل للراهب : راهب لأنه يديم الخوف ، والخوف أصله من قولهم : جمل رَهْب : إذا كان طويل العظام مشبوح الخلق ، والرهابة العظم الذى على رأس المعدة(٨) يرجعُ إلى هذا ، وقال على بن عيسى : الرّهبة : خوف يقع

(٦) يختلف الراغب فى مفرداته مع أبى هلال هنا فيقول : الإشفاق عناية مختلطة بخوف ، لأن المشفق يحب المشفق عليه ، ويخاف ما يلحقه قال تعالى : ﴿وَهُم مِّنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء : ٤٩] فإذا عدّى بمن فمعنى الخوف فيه أظهر ، وإذا عدى بفى فمعنى العناية فيه أظهر .

(٧) البداة : الكمأة كما فى المحيط ، والبداة : البادية ، كما فى اللسان .

(٨) جاء فى الوسيط : الرّهْب – بفتح الراء وسكون الهاء – الجمل الضامر من كلال السفر ، أما «الرهابة» فهى غضروف كاللسان معلق فى أسفل الصدر مشرف على البطن .

على شريطة لا مخافة . والشاهد أن نقيضها الرغبة ، وهي السلامة من المخاوف مع حصول فائدة ، والخوف مع الشك بوقوع الضرر ، والرهبة مع العلم به يقع على شريطة كذا ، وإن لم تكن تلك الشريطة لم تقع .

الفرق بين التخويف والإنذار : أن الإنذار تخويف مع إعلام موضع المخافة من قولك : نذرت بالشيء إذا علمته ، فاستعددت له ، فإذا خوف الإنسان غيره ، وأعلمه حال ما يخوفه به فقد أنذره ، وإن لم يعلمه ذلك لم يقل : أنذره ، والنذر ما يجعله الإنسان على نفسه إذا سلم مما يخافه ، والإنذار إحسان من المنذر ، وكلما كانت المخافة أشد كانت النعمة بالإنذار أعظم ، ولهذا كان النبي ﷺ أعظم الناس مِنَّة بإنذاره لهم عقاب الله تعالى.

الفرق بين الإنذار والوصية : أن الإنذار لا يكون إلا منك لغيرك ، وتكون الوصية منك لنفسك ، ولغيرك ، تقول : أوصيت نفسي ، كما تقول : أوصيت غيري ، ولا تقول : أنذرت نفسي ، والإنذار لا يكون إلا بالزجر عن القبيح وما يعتقد المنذر قبحه . والوصية تكون بالحسن والقبيح لأنه يجوز أن يوصي الرجل الرجل بفعل القبيح ، كما يوصي بفعل الحسن ، ولا يجوز أن ينذره إلا فيما هو قبيح ، وقيل : النذارة نقيضة البشارة ، وليست الوصية نقيضة البشارة.

الفرق بين الخوف ، والهلع ، والفزع : أن الفزع مفاجأة الخوف عند هجوم غارة أو صوت هَدَّة[٩] ، وما أشبه ذلك ، وهو انزعاج القلب بتوقع مكروه عاجل ، وتقول : فزعت منه ، فتعديه بمن ، وخفته فتعديه بنفسه ، فمعنى خفته أي : هو نفسه خوفي ومعنى فزعت منه ؛ أي : هو ابتداء فزعي ، لأن من لابتداء الغاية ، وهو يؤكد ما ذكرناه ، وأما الهلع فهو أسوأ الجزع ، وقيل الهلوع على ما فسره الله تعالى في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾ ﴾[المعارج : ١٩-٢١] ولا يسمى هَلوعا حتى تجتمع فيه هذه الخصال .

---

(٩) قال في اللسان : الهَدَّة : صوت شديد تسمعه من سقوط ركن أو حائط ، أو ناحية جبل . وقيل : الهدة : صوت ما يقع من السماء .

الفرق بين الخوف والهول : أن الهول مخافة الشىء لا يدرى على ما يقحم عليه منه كهول الليل ، وهول البحر ، وقد هالنى الشىء وهو هائل ، ولا يقال : أمر مهول إلا أن الشاعر قال فى بيت :

وَمَهُولٍ من المناهلِ وَحْشٍ ذى عراقيبَ آجنٍ مِدْفَانِ(١٠)

وتفسير المهول أن فيه هولا ، والعرب إذا كان الشىء هو له يخرجونه على فاعل كقولهم : دارع ، وإذا كان الشىء أنشئ فيه أو عليه أخرجوه على مفعول مثل : مجنون فيه ذلك ، ومديون عليه ذلك وهذا قول الخليل .

الفرق بين الخوف والوجل : أن الخوف خلاف الطمأنينة يقال : وجل الرجل يَوْجَل وَجَلا : إذا قلق ولم يطمئن ؛ ويقال : أنا من هذا على وجل ، ومن ذلك على طمأنينة ، ولا يقال : على خوف فى هذا الموضع ، وفى القرآن : ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال : ٢] أى : إذا ذكرت عظمة الله وقدرته لم تطمئن قلوبهم إلى ما قدموه من الطاعة ، وظنوا أنهم مقصرون فاضطربوا من ذلك ، وقلقوا فليس الوجل من الخوف فى شىء ، وخاف متعدّ ، ووجل غير متعد ، وصيغتاهما مختلفتان أيضا ، وذلك يدل على فرق بينهما فى المعنى .

الفرق بين الاتقاء والخشية : أن فى الاتقاء معنى الاحتراس مما يخاف ، وليس ذلك فى الخشية .

الفرق بين الخوف ، والبأس ، والبؤس : أن البأس يجرى على العُدّة من السلاح ، وغيرها ونحوه قوله تعالى : ﴿وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد : ٢٥] ويستعمل فى موضع الخوف مجازًا فيقال : لا بأس عليك ، ولا بأس فى هذا الفعل ، أى : لا كراهة فيه .

الفرق بين الحيرة والدَّهَش : أن الدَّهَش حيرة مع تردد واضطراب ، ولا يكون إلا ظاهرًا ، ويجوز أن تكون الحيرة خافية كحيرة الإنسان بين أمرين تَرَوَّى فيهما ولا يدرى على أيهما يُقدم ، ولا يُظهر حيرته ، ولا يجوز أن

(١٠) ذكره فى اللسان دون عزو ، ونقل عن الأزهرى قوله : أمر هائل ، ولا يقال مهول إلا أن الشاعر قال فى الشعر الفصيح : ومهول .. إلخ . وتفسير المهول ؛ أى فيه هول .

يَدْهَشَ ولا يُظهر دهشَتَه .

الفـرق بين الخـجل والحيـاءُ : أن الخـجل مـعني يظهـر فـى الوجـه لغَمٍّ يلحق القلب عند ذهاب حُجة ، أو ظهور على ريبة ، وما أشبه ذلك فهو شيء تتغير به الهَيْبة ، **والحياء** هو الارتداع بقوة الحياء ، ولهذا يقـال : فـلان يستحى فى هذا الحال أن يفعل كذا ، ولا يقال : يخجل أن يفعله فى هذه الحال لأن هيئته لا تتغير منه قبل أن يفعله ، فالخجل مما كان ، والحياء مما يكون ، وقد يستعمل الحياء موضع الخجل توسعًا ، وقال ابن الأنبارى : أصل الخجل فى اللغة الكَسل ، والتوانى ، وقلة الحركة فى طلب الرزق ، ثم كثر استعمال العرب له حتى أخرجوه على معنى الانقطاع فى الكلام ، وفى الحديث : «**إذا جعتن وقعتن ، وإذا شبعتن خجلتن**»(١١) وقعتن أى : ذللتن وخجلتن كسلتن ، وقال أبو عبيدة الخجل هاهنا الأشر ، وقيل : هو سوء احتمال العناء وقد جاء عن العرب الخجل بمعنى الدَّهَش قال الكميت :

ولم يَدْقَعُوا عندما نابهم لوقع الحروب ولم يخجلوا(١٢)

أى لم يبقوا دهشين مبهوتين .

الفـرق بين الرجـاء والطمع : أن الرجـاء هو الظن بوقوع الخير الذى يعترى صاحبه الشك فيه إلا أن ظنه فيه أغلب ، وليس هو من قبيل العلم ، والشاهد : أنه **لا يقال** أرجو أن يدخل النبى الجنة ، لكون ذلك متيقنا ، **ويقال** : أرجو أن يدخل الجنة إذا لم يعلم ذلك . والرجاء الأمل فى الخير والخشية والخوف فى الشر لأنهما يكونان مع الشك فى المرجو والمخوف ، ولا يكون الرجاء إلا عن سبب يدعو إليه من كرم المرجو أو ما به إليه ، ويتعدى بنفسه تقول : رجوت زيدا ، والمراد رجوت الخير من زيد ، لأن

(١١) ذكر ابن الأثير فى تذكرته الشق الثانى من هذا الحديث نقلا عن الهروى حيث قال : وفيه : أنه قال للنساء: «إذا شبعتن خجلتن» أراد الكسل والتوانى ، لأن الخجل يسكت ويسكن ولا يتحرك ، وقيل : الخجل : أن يلتبس على الرجل أمره ، فلا يدرى كيف المخرج منه . وقيل الخجل هاهنا : الأشر والبطر من خجل الوادى إذا كثر نباته وعشبه .

(١٢) ذكره صاحب اللسان وعزاه للكميت وقال : الدَّقَع : سوء احتمال الفقر . ثم قال : لم يخضعوا للحرب ، ولم يستكينوا ، ولم يخجلوا أى : لم يبقوا فيها باهتين كالإنسان المتحير الدهش ، ولكنهم جدوا فيها ، وقال غيره : لم يخجلوا : لم يبطروا ، ولم يأشروا ، قال أبو عبيد : وهذا أشبه الوجهين بالصواب .

الرجاء لا يتعدى إلى أعيان الرجال . **والطمع** ما يكون من غير سبب يدعو إليه ، فإذا طمعت فى الشىء فكأنك حدثت نفسك به من غير أن يكون هناك سبب يدعو إليه ، ولهذا ذم الطمع ، ولم يذم الرجاء ، **والطمع** يتعدى إلى المفعول بحرف فتقول : طمعت فيه ، كما تقول : فرقت منه ، وحذرت منه ، واسم الفاعل طَمِع مثل حَذِر وفَرِق ودَئِب إذ جعلته كالنسبة ، وإذا بنيته على الفعل قلت : طامع .

الفرق بين الوَجَل والأمل : أن الأمل رجاء يستمر ، فلأجل هذا قيل للنظر فى الشىء إذا استمر وطال : تأمل ، وأصله من الأَمِيل وهو الرمل المستطيل .

الفرق بين اليأس والقنوط والخيبة : أن القنوط أشد مبالغة من اليأس وأما الخيبة فلا تكون إلا بعد الأمل ، لأنها امتناع نيل ما أمل ، فأما اليأس فقد يكون قبل الأمل ، وقد يكون بعده ، **والرجاء واليأس** نقيضان يتعاقبان كتعاقب الخيبة والظَّفَر ، والخائب المنقطع عما أمل .

الباب العشرون

فى الفرق بين الكبر والتِّيه ، والجَبْرية والزَّهو ، وبين ما يخالف ذلك من التذلل والخضوع والخشوع والهون ، وما بسبيل ذلك

الفرق بين الكِبْر والتِّية : أن الكبر هو : إظهار عظم الشأن ، وهو فى صفات الله تعالى مدحٌ ، لأن شأنه عظيم ، وفى صفاتنا ذم ، لأن شأننا صغير، وهو أهل للعظمة ، ولسنا لها بأهل ، والشأن ها هنا معنى صفاته التى فى أعلى مراتب التعظيم ، ويستحيل مساواة الأصغر له فيها على وجه من الوجوه ، والكَبير الشخص الكبير فى السن ، والكبير فى الشرف والعلم يمكن مساواة الصغير له ، أما فى السن فبتضاعف مدة البقاء فى الشخص تتضاعف أجزاؤه ، وأما بالعلم فباكتساب مثل ذلك العلم .

والتيه أصله الحَيرة والضلال وإنما سمى المتكبر تائها على وجه التشبيه بالضلال والتحير ، ولا يوصف الله به ، والتيه من الأرض ما يُتَحير فيه . وفى القرآن : ﴿ يَتِيهُونَ فِي الأَرْضِ ﴾[المائدة : ٢٦] أى يتحيرون .

الفرق بين الكِبر والكِبرياء : أن الكبر ما ذكرناه ، والكبرياء هى العز والملك ، وليست من الكِبر فى شىء والشاهد قوله تعالى :﴿ وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ فِي الأَرْضِ ﴾[يونس : ٧٨] يعنى المُلك والسّلطان والعِزة ، وأما التكبر فهو إظهار الكبر مثل التشجّع إظهار الشجاعة ، إلا أنه فى صفات الله تعالى بمعنى أنه يحق له أن يُعْتَقَد أنه الكبير وهو على معنى قولهم : تقدس، وتعالى ، لا على ترفّع علينا وتعظّم ، وقيل : المتكبر فى صفاته بمعنى أنه المتكبر عن ظلم عباده .

الفرق بين الكبر والجَبْرية والجَبروت : أن الجَبّرية أبلغ من الكِبّر وكذلك الجَبروت ، ويدل على هذا فخامة لفظها ، وفخامة اللفظ تدل على فخامة المعنى فيما يجرى هذا المجرى ، ولهذا قال أهل العربية : الملكوت أبلغ من الملك لفخامة لفظه ، وكذلك الطاغوت أبلغ من الطاغى لفخامة[1]

---

(١) قال أهل العلم : زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى .

لفظه ، ولكن كثر استعمال الطاغوت حتى سمى كل ما عُبد من دون الله طاغوتا ، وسمى الشيطان به لشدة طغيانه ، وكل من جاوز الحد فى ضرب أو معصية من الشر والمكروه فقد طغى .

وتجبر أبلغ من تكَبّر ، وقال بعض العلماء تجبر الرجل إذا تعظم بالقهر ، وهذا يؤيد ماقلناه : من أنه أبلغ من تكبر ، لأن التكبر لا يتضمن معنى القهر ، والجبار القهار ، والجبار العظيم فى قوله تعالى : ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾[المائدة : ٢٢] والجبار المتسلط فى قوله تعالى : ﴿وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ﴾ [ق : ٤٥] وقال : الجبار : القَتَّال فى قوله تعالى : ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء : ١٣٠] قالوا : قتالين، والإجبار : الإكراه ، وجبر النقص إتمامه ، وجبر المصيبة رفعها بالنعمة ، والجبَّار خشب[٢] الجَبر ، واجتبر وتجبّر تعظّم بالقهر . والجُبَار الذى لا أرش[٣] فيه ، وقيل الجبار فى صفات الله تعالى بمعنى أنه لا يبالى بالأذى وأصله فى النخلة التى فاتت اليد ، ويقال : تجبر الرجل ما لا إذا أصاب مالا وتجبر النبت إذا نبت فى يبسه الرطب ، وقال ابن عطاء : الجبّار فى أسماء الله تعالى - عَزَّ اسمه - بمعنى أنه يجبر الكسر ، والجبْرية : مصدر منسوب إلى الجَبروت - بحذف الواو والتاء - والجبروت أيضًا يجرى مجرى المصادر ومعناه المبالغة فى التجبر .

الفرق بين الكِبْر والزَّهْو : أن الكبر إظهار عِظَم الشأن ، وهو فينا - خاصة - رفع النفس فوق الاستحقاق ، والزهو على ما يقتضيه الاستعمال رفع شىء إياها من مال أو جاه وما أشبه ذلك ألا ترى أنه يقال : زها الرجل وهو مزهو كأن شيئًا زهاه ، أى : رفع قدره عنده وهو من قولك : زهت الريحُ الشىءَ إذا رفعته ، والزهو : التزيد فى الكلام .

الفرق بين الزَّهو والنَّخوة : أن النخوة هو أن يَنصِبَ رأسَه من الكبر

(٢) قال فى اللسان : الجبَارة : العيدان التى تجبر بها العظام .

(٣) الأرش : دية الجراحَة ، والجمع أُروش . وقد قال الفقهاء : جرح العجماء جُبار : أى هدر . قال الأزهرى : معناه : أن البهيمة العجماء تنفلت فتتلف شيئا فهو هدر ، وكذلك المعدن إذا انهار على أحد فدمه جبار ، أى هدر. [المصباح المنير] .

ولهذا يقال فى رأسه نخْو ، ويتصرف فى العربية كتصرف الزهو فيقال نخا الرجل فهو مَنْخُوّ ، إلا أنه لم يسمع نَخَاه كذا ، كما يقال : زهاه كذا .

الفـرق بين النَّخْوة والخُنْزُوانة : أن الخُنزوانة هو أن يَشْـمَخَ أنفـه من الكبر ويفتَح مِنْخَره ، ولهذا يقـال : فى أنفه خُنزوانة ، ولا يقـال : فى أنفه نَخْوة ، ويقـال : أيضـا : فى رأسـه خُنزوانة إذا مـال رأسـه من الكبـر شبـهها بإمالة أنفه .

الفرق بين العُجْب والكِبر : أن العُجْب بالشىء شدة السرور به حتى لا يعادله شىء عند صاحبه ، تقول : هو معجب بفلانة ، إذا كان شديد السرور بها ، وهو معجَب بنفسه إذا كان مسرورًا بخصالها . ولهذا يقال : أعجبه كما يقال : سُرّ به ، فليس العُجْبُ من الكبر فى شىء ، وقال على بن عيسى : العُجْب عقد النفس على فضيلة لها ينبغى أن يتعجب منها ، وليست هى لها .

الفرق بين الاستكبار والاستنكاف : أن فى الاستنكاف معنى الأَنَفة وقد يكون الاستكبار طلب من غير أنفة ، وقال تعالى : ﴿ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ ﴾ [النساء : ١٧٢] أى يستنكف عن الإقرار بالعبودية ، ويستكبر عن الإذعان بالطاعة .

الفـرق بين الخشوع والخضوع : أن الخشوع على ما قيل : فعل يرَى فاعلُهُ أن من يخضع له فوقه ، وأنه أعظم منه ، والخشوع فى الكلام خاصة، والشاهد قوله تعالى : ﴿ وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ ﴾ [طه : ١٠٨] وقيل : هما من أفعال القلوب ، وقال ابن دُرَيْد : يقال : خضع الرجل للمرأة، وأخضع إذا ألان كلامه لها ، قال : والخاضع المطأطىء رأسَه وعُنقَه، وفى التنزيل : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ [الشعراء : ٤] وعند بعضهم أن الخشوع لا يكون إلا مع خوف الخاشع المخشوع له ، ولا يكون تكلّفًا ، ولهذا يضاف إلى القلب فيقال: خشع قلبُه وأصله اليبس ، ومنه يقال : قُفٌّ خاشع للذى تغلب عليه السهولة[٤] والخضوع هو التطامن ، والتطأطؤ ، ولا يقتضى

---

(٤) أى ليس بحجر ولا طين . وقال ابن الأثير : أصل القُفّ : ما غلظ من الأرض ، أو هو من القَفّ اليابس ، لأن ما ارتفع حول البئر يكون يابسا فى الغالب .

أن يكون معه خوف ، ولهذا لا يجوز إضافته إلى القلب ، فيقال : خضع قلبه، وقد يجوز أن يخضع الإنسان تكلفا من غير أن يعتقد أن المخضوع له فوقه ، ولا يكون الخشوع كذلك ، وقال بعضهم : الخضوع قريب المعنى من الخشوع إلا أن الخضوع في البدن ، والإقرار بالاستجداء ، والخشوع في الصوت .

الفرق بين التواضع والتذلل : أن التذلل إظهار العجز عن مقاومة من يتذلل له . والتواضع إظهار قدرة من يتواضع له سواء كان ذا قدرة على المتواضع أولا ، ألا ترى أنه يقال : العبد متواضع لخَدَمِه ، أى : يعاملهم معاملة من لهم عليه قدرة ، ولا يقال : يتذلل لهم ، لأن التذلل إظهار العجز عن مقاومة المتذلل له ، وأنه قاهر ، وليست هذه صفة الملك مع خدمه .

الفرق بين التذلل والذُّل : أن التذلل فعل الموصوف به ، وهو إدخال النفس فى الذل ، كالتحلّم إدخال النفس فى الحِلم ، والذليل المفعول به الذل من قبل غيره فى الحقيقة وإن كان من جهة اللفظ فاعلا ، ولهذا يُمدَح الرجل بأنه متذلل ، ولا يمدح بأنه ذليل ، لأن تذلله لغيره اعترافه له والاعتراف حسن ، ويقال : العلماء متذللون لله تعالى ، ولا يقال أذلاء لـ سبحانه .

الفرق بين الذُّل والضَّعَة : أن الضَّعَةَ لا تكون إلا بفعل الإنسان بنفسه ولا يكون بفعل غيره وضيعا ، كما يكون بفعل غيره ذليلا ، وإذا غلبه غير قيل : هو ذليل ، ولم يقل : هو وضيع ، ويجوز أن يكون ذليلا لأنه يستحـ الذل ، كالمؤمن يصير فى ذل الكفر ، فيعيش به ذليلا ، وهو عزيز فى المعنـ فلا يجوز أن يكون الوضيع رفيعا .

الفرق بين الذُّل والصَّغَار أن الصَّغَار هو : الاعتراف بالذل ، والإقرار به ، وإظهار صغر الإنسان ، وخلافه الكبر ، وهو إظهار عظم الشأن ، وفى القرآن : ﴿ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِندَ اللَّهِ ﴾ [الأنعام : ١٢٤] وذلك أن العُصاة بالآخرة مُقِرُّون بالذل ، معترفون به ، ويجوز أن يكون ذليل لا يعترف بالذل .

الفرق بين الذُّل والخِزْى : أن الخِزْى ذل مع افتضاح ، وقيل : هو الانقماع لقبح الفعل ، والخِزاية :الاستحياء لأنه انقماع عن الشىء لما فيه من العيب ، قال ابن درستويه : الخِزى : الإقامة على السوء خَزِىَ يَخْزَى خِزْياً وإذا استحيا من سوء فعله أو فعل به قيل : خَزِىَ يَخْزَى خَزَايَةً لأنهما فى معنى واحد ، وليس ذلك بشىء ؛ لأن الإقامة على السوء والاستحياء من السوء ليسا بمعنى واحد(٥) .

الفرق بين الضَّراعة والذل : أن الضراعة مُشتقة من الضَّرْع والضّرْع معَرّض لحالبه والشارب منه ، فالضارع هو المنقاد الذى لا امتناع به ، ومنه التضرع فى الدعاء والسؤال وغيرهما ، ومنه الضريع الذى ذكره سبحانه وتعالى فى كتابه(٦) إنما هو من طعام وذل لا منفعة فيه لآكله كما وصفه الله تعالى بقوله : ﴿ لا يُسْمِنُ وَلا يُغْنِي مِن جُوعٍ ﴾ [الغاشية : ٧] ويجوز أن يقال : التضرع هو : أن يميل أصبعه يمينا وشمالا خوفا وذلا ومنه سمى الضّرع ضَرعًا لميل اللبن إليه ، والمُضارعة المشابهة لأنها ميل إلى الشبه مثل المقاربة.

الفرق بين الخضوع والذُّل : أن الخضوع ما ذكرناه ، والذلّ الانقياد كَرْها ونقيضه العِزّ ، وهو الإباء والامتناع . والانقياد على كره فاعله ذليل والانقياد طوعا وفاعله ذلول .

الفرق بين الخضوع والإخبات : أن المُخْبِت هو المطمئن بالإيمان ، وقيل هو المجتهد بالعبادة ، وقيل الملازم للطاعة والسكون ، وهو من أسماء المدح مثل : المؤمن والمتقى ، وليس كذلك الخضوع لأنه يكون مدحا وذما ، وأصل الإخبات أن يصير الى خَبْتٍ ، تقول أخبتَ إذا صار إلى خَبْتٍ وهو الأرض المستوية الواسعة ، كما تقول : أنجد إذا صار إلى نجد ، فالإخبات على ما يوجبه الاشتقاق هو الخضوع المستمر على استواء .

الفرق بين الإذلال والإهانة : أن إذلال الرجل للرجل هنا أن يجعله منقادا على الكره ، أو فى حكم المنقاد ، والإهانة أن يجعله صغير الأمر لا

---

(٥) قال الراغب فى مفرداته : فالذى يلحقه من نفسه هو الحياء المفرط ومصدره الخزاية .
والذى يلحقه من غيره يقال هو ضرب من الاستخفاف ، ومصدره الخزى .
(٦) فى سورة الغاشية فى الآية (رقم٦) : ﴿ ليس لهم طعام إلا من ضريع ﴾ .

يبالى به ، والشاهد قولك : استهان به ، أى : لم يبال به ، ولم يلتفت إليه ، والإذلال لا يكون إلا من الأعلى للأدنى ، والاستهانة تكون من النظير للنظير، ونقيض الإذلال الإعزاز ، ونقيض الإهانة الإكرام ، فليس أحدهما من الآخر فى شىء إلا أنه لما كان الذُّل يتبع الهوان سمى الهوان ذلا ، وإذلال أحدنا لغيره غلبته له على وجه يظهر ويشتهر ألا ترى أنه إذا غلبه فى خَلْوة لم يقل : إنه أذله ، ويجوز أن يقال : إن إهانة أحدنا صاحبَه هو تعريف الغير أنه غير مستصعب عليه ، وإذلاله غلبته عليه لا غير ، وقال بعضهم : لا يجوز أن يُذلّ الله تعالى العبد ابتداءً ، لأن ذلك ظلم ، ولكن يذله عقوبة ، ألا ترى أنه من قاد غيره على كُره من غير استحقاق ، فقد ظلمه ، ويجوز أن يُهينه ابتداءً بأن يجعله فقيرا ، فلا يُلتفت إليه ولا يُبالَى به ، وعندنا أن نقيض الإهانة الإكرام على ما ذكرنا ، فكما لا يكون الإكرام من الله إلا ثوابًا فكذلك لا تكون الإهانة إلا عقابا ، والهوان نقيض الكرامة والإهانة تدل على العداوة وكذلك العز يدل على العداوة والبراءة ، والهوان مأخوذ من تهوين القدر ، والاستخفاف مأخوذ من خفة الوزن والألم يقع للعقوبة ، ويقع للمعارضة ، والإهانة لا تقع إلا عقوبة ويقال : يستدل على نجابة الصبى بمحبته الكرامة ، وقد قيل : الذلة الضعف عن المقاومة ، ونقيضها العزة وهى القوة على الغلبة ، ومنه الذَّلول وهو المَقُود من غير صعوبة لأن ينقاد انقياد الضعيف عن المقاومة ، وأما الذليل فإنه ينقاد على مشقة

الفرق بين الذليل ، والَمهين ، والمُذعِن : أن المَهين هو المستضعف ، وفى القرآن : ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾ [الزخرف : ٥٢] وفيه :﴿مِن سُلَالَةٍ مِّن مَّاءٍ مَّهِينٍ﴾ [السجدة : ٨] قال أهل التفسير : أراد الضعيف ، وقال المفضَّل : هو فعيل من المهانة ، يقال : مَهَن يَمْهُن[(٧)] مَهانَةً ومَهَنْتُه مَهْنًا ، وأنا ماهن ، وهو مَهُون وَمِهين ، ويقال : هو من المَهْنَة وهى العمل ، وامتهنتهُ امتهانا إذا ابتذلتَه ، ومن ثم قيل للخادم : ماهن ، والجمع : مَهَنَة ومهان .

وأما **الإذعان** فى العربية فهو الإسراع فى الطاعة وليس هو من الذل

---

(٧) قوله : «مهن يمهن» بابه منع وقتل ، لازماً ومتعدياً ، كما فى القاموس والمصباح ، وقال الأصمعي : المَهنة – بفتح الميم – هى الخدمة . ولا يقال مهنة بالكسر .

والهوان فى شىء .

الفرق بين الحقير والصغير : أن الحقيرَ من كل شىء ما نقص عن المقدار المعهود لجنسه ، يقال : هذه دجاجة حقيرة إذا كانت ناقصة الخلق عن مقادير الدجاج ويكون الصغر فى السن وفى الحجم ، تقول : طفل صغير ، وحجر صغير ، ولا يقال حجر حقير ، لأن الحجارة ليس لها قدر معلوم ، فإذا نقص شىء منها عنه سمى حقيرًا ، كما أن الدجاج والحَجَل[٨] وما أشبهها لها أقدار معلومة ، فإذا نقص شىء من جملتها عنه كان حقيرا ، والصغير يكون صغيرا بالإضافة إلى ما هو أكبر منه ، وسواء كان من جنسه أو لا ، فالكُوزُ صغير بالإضافة إلى الجَرَّة ، والجمل صغير بالإضافة إلى الفيل ، ولا يقال للجمل : صغير على الإطلاق ، وإنما يقال : هو صغير بجنب الفيل .

الفرق بين اليسير والقليل : أن القلة تقتضى نقصانَ العدد ، يقال : قوم قليل ، وقليلون ، وفى القرآن : ﴿لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ [الشعراء : ٥٤] يريد أن عددَهم ينقص عن عِدّة غيرهم وهى نقيض الكثرة ، وليست الكثرة إلا زيادة العدد ، وهى فى غيره استعارة وتشبيه ، واليسير من الأشياء ما يتيسر تحصيله أو طلبه ، ولا يقتضى ما يقتضيه القليل من نقصان العدد ، ألا ترى أنه يقال : عدد قليل ، ولا يقال : عدد يسير ، ولكن يقال : مال يسير ، لأن جمع مثله يتيسر ، فإن استعمل اليسير فى موضع القليل ، فقد يجرى اسم الشىء على غيره إذا قرب منه .

الفرق بين الكثير والوافر : أن الكثرة زيادة العدد ، والوفور اجتماع آخر الشىء حتى يكثر حجمه ، ألا ترى أنه يقال : كُردُوس وافر ، والكُردُوس عَظْمٌ عليه لحم ، ولا يقال : كُردوس[٩] كثير ، وتقول : حظ وافر ، ولا تقول:

(٨) الحجل : جمع حَجَلَة – بفتح الحاء والجيم فيهما – طائر فى حجم الحمام أحمر المنقار والرجلين طيب اللحم.

(٩) قال فى اللسان : الكُردوس – بضم الكاف – فقرة من فقر الكاهل ، وكل عظم تام ضخم فهو كردوس ، وكل عظم كثير اللحم كردوس .
لكنه قال قبله : الكرودوس : الخيل العظيمة ، والكراديس كتائب الخيل واحدها كردوس شبهت برءوس العظام الكثيرة .

كثير . وإنما تقول : حظوظ كثيرة ، ورجال كثيرة ، ولا يقال : رجل كثير ، فهذا يدل على أن الكثرة لا تصح إلا فيما له عدد ومالا يصح أن يعدلا تصح فيه الكثرة إلا على استعارة وتوسُّع .

الفرق بين الجَمّ والكَثير : أن الجم الكثير المجتمِع ، ومنه قيل : جُمَّة البئر لاجتماعها ، وقال أهل اللغة جُمة البئر : الماء المجتمع فيها ، والجُمة من الشعر ، سميت جُمَّة لاجتماعها وأجْمَمْتُ الفرس إذا أرحتَه يتجمع قوته، وأجمّ الشيءُ إذا قرب كأنه قصد الاجتماع معك ، ويجوز أن يكون كثيرًا غير مجتمع .

الباب الحادى والعشرون

فى الفرق بين العَبَث واللعب والهَزْل والمزاح والاستهزاء والسخرية، وما يخالف ذلك

الفرق بين العَبَث ، واللَّعِب ، واللَّهو : أن العبثَ ما خلا عن الإرادات إلا إرادة حدوثه فقط ، واللهو واللعب يتناولهما غير إرادة حدوثهما إرادة وقعا بها لهوا ولعبا ، ألا ترى أنه كان يجوز أن يقعا مع إرادة أخرى ، فيخرجا عن كونهما لهوا ولعبا .

وقيل :اللعب عمل للذة لا يراعى فيه داعى الحكمة ، كعمل الصبى لأنه لا يعرف الحكيم ، ولا الحكمة وإنما يعمل للذة .

الفرق بين اللهو واللعب : أنه لا لهو إلا لعب ، وقد يكون لعب ليس بلهو لأن اللعب يكون للتأديب كاللعب بالشطرنج وغيره ، ولا يقال لذلك لهو ، وإنما اللهو لعب لا يعقب نفعا ، وسمى لهوا لأنه يشغل عما يعنى من قولهم : ألهانى الشىء أى : شغلنى ، ومنه قوله تعالى ﴿ أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ ﴾[التكاثر : ١] .

الفرق بين المُزاح والاستهزاء أن المُزاح لا يقتضى تحقير مَنْ يمازحه ولا اعتقاد ذلك ، ألا ترى أن التابع يُمازح المتبوع من الرؤساء والملوك ، ولا يقتضى ذلك تحقيرهم ولا اعتقاد تحقيرهم ، ولكن يقتضى الاستئناس بهم على ما ذكرناه فى أول الكتاب ، والاستهزاء يقتضى تحقير المستهزأ به واعتقاد تحقيره .

الفرق بين الاستهزاء والسُّخرية : أن الإنسان يُسْتَهْزَأُ به من غير أن يسبق منه فعل يُسْتَهزَأ به من أجله ، والسُّخْرُ يدل على فعل يسبق من المسْخُور منه ، والعبارةُ من اللفظين تدل على صحة ما قلناه ، وذلك أنك تقول: استهزأت به فتعدّى الفعل منك بالباء ، والباء للإلصاق ، كأنك ألصقت به استهزاءً من غير أن يدل على شىء وقع الاستهزاء من أجله ، وتقول : سخرت منه ؛ فيقتضى ذلك من وقع السُّخر من أجله ، كما تقول : تعجبت منه فيدل ذلك على فعلٍ وقع التعجبُ من أجله ، ويجوز أن يقال :

أصل سَخِرْتُ منه التسخير ، وهو تذليل الشيء ، وجعلك إياه منقادًا ، فكأنك إذا سخرت منه جعلته كالمنقاد لك ، ودخلت مِنْ للتبعيض ؛ لأنك لم تُسَخِّره كما تُسَخِّر الدابة وغيرها ، وإنما خدعته عن بعض عقله ، وبنى الفعل منه على فَعِلْت لأنه بمعنى عنيت ، وهو أيضًا كالمطاوعة ، والمصدر السُّخْرية كأنها منسوبة إلى السُّخْرة مثل العُبودية ، واللُّصوصية ، وأما قوله تعالى ﴿ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ﴾ [الزخرف : ٢٢] فإنما هو بعث الشيء المسخر ، ولو وضع موضع المصدر جاز ، والهُزْءُ يجرى مجرى العَبث ، ولهذا جاز هَزَأت مثل عَبَثْت ، فلا يقتضى معنى التسخير فالفرق بينهما بَيِّن .

الفرق بين المُزاح والهَزْل : أن الهَزل يقتضى تواضع الهازل لمن يهزل بين يديه ، والمزاح لا يقتضى ذلك ، ألا ترى أن الملك يمازح خدمه وإن لم يتواضع لهم تواضع الهازل لمن يهزل بين يديه ، والنبى ﷺ يمازح[1] ولا يجوز أن يقال : يَهْزِل ، ويقال : لمن يسخر : يهزل ، ولا يقال : يمزح .

الفرق بين المُزاح والمجون : أن المجون هو صلابة الوجه ، وقلّةُ الحياء من قولك : مَجَنَ الشئُ يمجُن مُجونا ، إذا صَلُبَ وغَلُظ ، ومنه سميت الخشبة التى يدق عليها القصارُ الثوبَ ميجَنة[2] وأصل الميجنة البقعة الغليظة تكون فى الوادى وأصلها موجنة فقلبت الواو ياءً للكسرة ما قبلها، ومنه الوَجين وهو الغليظ من الأرض ، ومنه ناقة وجْناء صُلْبة شديدة ، وقيل: هى الغليظة الوَجَنَات والوَجْنة ما صَلُب من الوجه ، والمجون : كلمة مولدة لم تعرفه العرب ، وإنما تعرف أصله وهو الذى ذكرناه ، وقيل : المزاح: الإبهام للشىء فى الظاهر ، وهو على خلافه فى الباطن من غير اغترار للإيقاع فى مكروه ، والاستهزاء : الإيهام لما يجب فى الظاهر ، والأمر على خلافه فى الباطن على جهة الاغترار .

الفرق بين الجِدّ والانكماش : أن الانكماش سرعة السير ، يقال :

---

(١) انظر الشمائل للترمذى . والمُزاح بضم الميم مصدر مزح كمنع يقال : مزح مزحا ومُزاحا ، ويقال : مازح مزاحا كقاتل قتالا ، والمضموم هنا هو المناسب دون المكسور لأنه مصدر باب المفاعلة ، وهى غير مناسبة فى حقه ﷺ : قال ابن حجر وغيره : وهو الانبساط مع الغير من غير إيذاء له ، وبه فارق الهزء والسخرية .

(٢) فى الأصل مجنة ، والتصويب من لسان العرب . وهى مدقة قصار الثياب . قال ؛ والجمع مواجن ومياجن .

انكمش سيره إذا أسرع فيه ، ثم استعمل فى كل شىء تصح فيه السرعة فتقول : انكمش على النسخ والكتابة ، وما يجرى مع ذلك ، والجد صدق القيام فى كل شىء ، تقول : جَدّ فى السير وجَدّ فى إغاثة زيد ، وفى نُصرته، ولا يقال : انكمش فى إغاثة زيد ونصرته إذ ليس مما تصح فيه السرعة .

الباب الثانى والعشرون

فى الفرق بين الحيلة والتدبير، والسحر والشعبذة ، والمَكْر والكَيْد وما يقرب من ذلك ، وبين العجب والإمر وما بسبيله

الفرق بين الحيلة والتدبير : أن الحيلة ما أُحيل به عن وجهه ، فيُجلَب به نفع ، أو يُدفع به ضُر ، فالحيلة بقدر النفع والضُّر من غير وجه ، وهى فى قول الفقهاء على ضربين : محظور ومباح ، فالمباح أن تقول لمن يحلف على وطء جاريته فى حال شرائه لها قبل أن يشتريها : أعتقها ، وتزوجها ، ثم طأها ، وأن تقول لمن يحلف على وطء امرأته فى شهر رمضان : أُخْرُجْ فى سفر وطأها . والمحظور أن تقول لمن ترك صلوات : ارتد ثم أسلم يسقط عنك قضاؤها ، وإنما سمى ذلك حيلة ، لأنه شىء أحيل من جهة إلى جهة أخرى ، ويسمى تدبيرًا أيضا . ومن التدبير ما لا يكون حيلة وهو تدبير الرجل لإصلاح ماله ، وإصلاح أمر ولده وأصحابه ، وقد ذكرنا اشتقاق التدبير قبل .

الفرق بين السِّحر والشَّعْبذَة : أن السحر هو التمويه ، وتخيل الشىء بخلاف حقيقته مع إرادة تجوزه على من يقصده به ، وسواء كان ذلك فى سرعة أو بطء ، وفى القرآن : ﴿ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴾ [طه : ٦٦] والشعبذة ما يكون من ذلك فى سرعة، فكل شعبذة سحر ، وليس كل سحر شعبذة .

الفرق بين السِّحْر والتَّمويه : أن التمويه هو تغطية الصواب ، وتصوير الخطأ بغير صورته ، وأصله طلاء الحديد والصُّفر[1] بالذهب والفضة ليوهم أنه ذهب وفضة ، ويكون التمويه فى الكلام وغيره تقول: كلام مُمَوَّه إذا لم تبين حقائقه ، وحَلّى مموه إذا لم يعين جنسه . والسحر اسم لما دق من الحيلة حتى لا تفطن الطريقة ، وقال بعضهم : التمويه اسم لكل حيلة لا تأثير لها ، قال : ولا يقال: تمويه إلا وقد عرف معناه والمقصد منه ، ويقال :

(١) الصُّفر – بالضم – الذى يعمل منه الأوانى . وأبو عبيدة يقوله بالكسر كما فى المختار . وقال فى الوسيط : الصّفر : النحاس الأصفر .

سحر وإن لم يعرف المقصد منه ولهذا قيل : التمويه ما لا يثبت ، وقيل : التمويه أن ترى شيئا مجوزًا له بغيره كما يفعل مموه الحديد فيجوزه بالذهب . وسمى النبى ﷺ البيان سحرًا[٢] وذلك أن البليغ يبلغ ببلاغته ما لا يبلغ الساحرُ بلطافة حيلته .

الفرق بين العَجَب والإمْر : أن الإمر : العجب الظاهر المكشوف ، والشاهد أن أصل الكلمة الظهور ، ومنه قيل للعلامة : الأَمارة لظهورها والإمرة والإمارة ظاهر الحال ، وفى القرآن ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾ [الكهف : ٧١] .

الفرق بين العَجَب والإدّ أن الإدّ العجب المنكر . وأصله من قولك أَدَّ البعير كما تقول : نَدّ أى شَرَد ، فالإد العجَب الذى خرج عما فى العادة من أمثاله ، والعجَب : استعظام الشىء لخفاء سببه ، والمعجِب ما يُسْتَعْظَم لخفاء سببه .

الفرق بين العجيب والطريف : أن الطريف خلاف التليد ، وهو ما يستطرفه الإنسان من المال ، والتليد المال القديم الموروث . والطريف من المال أعجب إلى الانسان ، وسمى كل عجيب طريفا وإن لم يكن مالا .

الفرق بين الخَدْع والكَيْد : أن الخَدْعَ هو إظهار ما ينطق خلافه ، أراد اجتلاب نفع أو دفع ضر ، ولا يقتضى أن يكون بعد تدبر ونظر وفكر ألا ترى أنه يقال : خدعه فى البيع إذا غَشّه من جُشَاء[٣] وهمّه الإنصاف ، وإن كان ذلك بديهة من غير فكر ونظر ، والكيد لا يكون إلا بعد تدبر وفكر ونظر ، ولهذا قال أهل العربية : الكيد : التدبير على العدو وإرادة إهلاكه ، وسميت الحيل التى يفعلها أصحاب الحروب بقصد إهلاك أعدائهم مَكَايد لأنها تكون بعد تدبر ونظر ، ويجىء الكَيد بمعنى الإرادة وهو قوله تعالى :

---

(٢) ذكره ابن الأثير فى تذكرته مادة «سحر» نقلا عن الهروى حيث قال فيه : «إن من البيان لسحرا» ، أى: منه ما يصرف قلوب السامعين ، وإن كان غير حق ، وقيل : معناه : إن من البيان ما يكتسب به من الإثم . ما يكتسبه الساحر بسحره ، فيكون فى معرض الذم ، ويجوز أن يكون فى معرض المدح لأنه يستمال به القلوب ، ويترضّى به الساخط ، ويستنزل به الصعب ، والسحر فى كلامهم : صرف الشيء عن وجهه .

(٣) فى أساس البلاغة : تجشأ لقمان من غير شبع» مثل فيمن يتحلى بغير ماهو فيه .

﴿كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف : ٧٦] أى : أردْنا ، ودل على ذلك بقوله : ﴿إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [يوسف : ٧٦] وإن شاء الله بمعنى المشيئة ، ويجوز أن يقال : الكيد الحيلة التى تقرب وقوع المقصود به من المكروه وهو من قولهم: كاد يفعل كذا ، أى : قرب إلا أنه قيل فى هذا : يكاد، وفى الأولى يكيد للتصرف فى الكلام ، والتفرقة بين المعنيين ، ويجوز أن يقال : إن الفرق بين الخَدع والكيد : أن الكيد اسم لفعل المكروه بالغير قهرًا تقول : كايدنى فلان، أي : ضربنى قهرًا ، والخديعة : اسم لفعل بالغير من غير قهر بل بأن يريد بأنه ينفعه ، ومنه الخديعة فى المعاملة، وسمى الله تعالى قصد أصحاب الفيل مكة : كيدًا فى قوله تعالى : ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ﴾[الفيل : ٢] وذلك أنه كان على وجه القهر .

الفرق بين الخَدْع والغرور : أن الغرور إيهام يحمل الإنسان على فعل ما يضره مثل : أن يرى السراب فيحسبه ماء فيُضيع ماءه ، فيهلَك عطشًا ، وتضْييع الماء فعل أدّاه إليه غرورُ السراب إياه ، وكذلك غَرّ إبليسُ آدمَ ففعل آدمُ الأكلَ الضارّ له . والخدْع أن يستر عنه وجه الصواب فيوُقعَه فى مكروه، وأصله من قولهم : خدَع الضبُّ إذا توارى فى جُحره ، وخدعه فى الشراء أو البيع إذا أظهر له خلاَف ما أبطن فضرّه فى ماله ، وقال على بن عيسى : الغرور إيهام حال السرور فيما الأمر بخلافه فى المعلوم ، وليس كل إيهام غروراً لأنه قد يوهمه مخوفا ليحذر منه فلا يكون قد غره ، والاغترار ترك الحزم فيما يمكن أن يتوثق فيه فلا عذر فى ركوبه ، ويقال فى الغرور : غره فضيع ماله وأهلك نفسه ، والغرور قد يسمى خَدْعًا ، والخدْع يسمى غُرورًا على التوسع والأصل ما قلناه ، وأصل الغُرور الغفلة ، والغِرّ الذى لم يجرب الأمور يرجع إلى هذا ، فكأن الغرور يوقع المغرور فيما هو غافل عنه من الضرر، والخَدْع مرجع يستر عنه وجه الأمر .

الفرق بين الكَيْد والمَكْر : أن المكر مثل الكيد فى أنه لا يكون إلا مع تدبر وفكر إلا أن الكيد أقوى من المكر ، والشاهد :أنه لا يتعدى بنفسه ، والمكر يتعدى بحرف فيقال : كاده يكيده ، ومكر به ولا يقال : مكره ، والذى يتعدى

بنفسه أقوى ، والمكر أيضا تقدير ضرر الغير من أن يفعل به ، ألا ترى أنه لو قال له : أقدر أن أفعل بك كذا لم يكن ذلك مكرًا وإنما يكون مكرا إذا لم يعلمه به ، والكيد اسم لإيقاع المكروه بالغير قهرًا سواء علم أو لا ، والشاهد قولك : فلان يكايدنى فسمى فعله كيدًا وإن علم به ، وأصل الكيد المشقة ، ومنه يقال : فلان يكيد لنفسه ؛ أى : يقاسى المشقة ، ومنه الكيد لإيقاع ما فيه من المشقة ، ويجوز أن يقال : الكيد ما يقرب وقوع المقصود من المكروه على ما ذكرناه ، والمكر ما يجتمع به المكروه من قولك : جارية ممكورة الخَلْق، أى : ملتفة مجتمعة اللحم غير رَهْلة .

الفرق بين الحيلة والمكر : أن من الحيلة ما ليس بمكر وهو أن يقدر نفع الغير لا من وجهه ، فيسمى ذلك حيلة مع كونه نفعا ، والمكر لا يكون نفعا . وفرق آخر وهو أن المكر يقدر ضرر الغير من غير أن يعلم به ، وسواء كان من وجهه أو لا ، والحيلة لا تكون إلا من غير وجهه ، وسمى الله تعالى ما توَعّد به الكفارَ مكرًا فى قوله تعالى : ﴿ فَلا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴾[الأعراف : ٩٩] وذلك أن الماكر يُنزل المكروه بالممكور به من حيث لا يعلم فلما كان هذا سبيل ما توعدهم به من العذاب سماه مكرا ، ويجوز أن يقال : سماه مكرا ؛ لأنه دبره ، وأرسله فى وقته ، والمكر فى اللغة التدبير على العدو ، فلما كان أصلهما واحدًا قام أحدهما مقام الآخر ، وأصل المكر فى اللغة الفَتْل ، ومنه قيل : جارية ممكورة ؛ أى : ملتفة البدن، وإنما سميت الحيلة مكرا لأنها قيلت على خلاف الرشد .

الفرق بين الغَرَر والخَطَر : أن الغرَر يفيد ترك الحزْم والتوثق فيتمكن ذلك فيه ، والخطر ركوب المخاوف رجاء بلوغ الخطير من الأمور ، ولا يفيد مفارقة الحزم والتوثق .

الباب الثالث والعشرون

فى الفرق بين الحُسن والوَضاءة ، والبهجة ، والطهارة والنظافة ، وما يخالف ذلك من القبح والسماجة ، وغير ذلك

الفرق بين الحُسْن والوضاءة : أن الوضاءة تكون فى الصورة فقط ، لأنها تتضمن معنى النظافة ، يقال : غلام وضىء إذا كان حسنا نظيفا ، ومنه قيل : الوضوء لأنه نظافة ، وَوَضُؤ الإنسان وهو وضىء ، ووضّاء كما تقول : رجل قَرّاء ، وقد يكون حسناً ليس بنظيف ، والحُسْن أيضا يستعمل فى الأفعال ، والأخلاق ، ولا تستعمل الوَضاءة إلا فى الوضوء ، والحسْن على وجهين : حُسْن فى التدبير ، وهو من صفة الأفعال ، والحُسْن فى المنظر ويطلق على السماع يقال : صورة حسَنة ، وصوت حسَن .

الفرق بين الحُسْن ، والقسامة : أن القَسامة حُسْنٌ يشتمل على تقاسيم الوجه ، والقسم المستوى أبعاضُه فى الحسن ، والحسْن يكون فى الجملة والتفصيل ، والحُسْن أيضا يكون فى الأفعال والأخلاق ، والقسامة لا تكون إلا فى الصور .

الفرق بين الحُسْن والوَسامة : أن الوسامة هى الحُسْن الذى يظهر للناظر ويتزايد عند التوسم هو التأمل يقال توسمته إذا تأملتَهُ وهو على حسب ما قال الشاعر :

يزيدُك وجْهُه حُسْناً   إذا ما زِدْتَه نَظَرا[1]

والوسامة أبلغ من الحسن ، وذلك أنك إذا كررت النظر فى الشىء الحسن، وأكثرت التوسم له نقص حسنه عندك ، والوسيم هو الذى تزايد حسنه على تكرير النظر .

الفرق بين الحسن والبهجة : أن البهجة حسن يفرح به القلب ، وأصل البهجة السرور ، ورجل بهج وبهيج مسرور ، وابتهج إذا سر ، ثم سمى

(١) القائل أبو نواس . انظر مهذب الأغانى / ٧ شعراء حكم . وقد ولد فى أوائل العقد الخامس من القرن الثانى للهجرة .

الحسن الذى يبهج القلب بهجة ، وقد يسمى الشىء باسم سببه ، والبهجة عند الخليل حسن لون الشىء ونضارته ، قال : ويقال : رجل بَهِجٌ أى مبتهج بأمر يسره فأشار إلى ما قلناه .

الفرق بين الحُسن والصَّباحة : أن الصباحة إشراق الوجه وصفاء بشرته ، مأخوذ من الصُّبح وهو بريق الحديد وغيره ، وقيل للصُّبح : صُبْح لبريقه ، وأما الملاحة فهى أن يكون الموصوف بها حلوا مقبول الجملة وإن لم يكن حَسَنًا فى التفصيل ، قال العرب : الملاحة فى الفم ، والحلاوة فى العينين ، والجمال فى الأنف ، والظَّرف فى اللسان ، ولهذا قال الحسن : إذا كان اللص ظريفا لم يُقْطَع ؛ يريد : أنه يدافع عن نفسه بحلاوة لسانه ، وبحُسْن مَنطقه ، والمشهور فى الملاحة هو الذى ذكرته .

الفرق بين الحُسْن والجَمال : أن الجَمال هو ما يشتهر ويرتفع به الإنسان من الأفعال والأخلاق ، ومن كثرة المال والجسم ، وليس هو من الحسْن فى شىء ألا ترى أنه يقال : لك فى هذا الأمر جمال ، ولا يقال : لك فيه حسن ، وفى القرآن : ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾ [النحل : ٦] يعنى الخيل والإبل . والحسن فى الأصل الصورة ثم استعمل فى الأفعال والأخلاق ، والجمال فى الأصل للأفعال والأخلاق والأحوال الظاهرة ثم استعمل فى الصور ، وأصل الجمال فى العربية العِظَم ، ومنه قيل الجملة لأنها أعظم من التفاريق ، والجُمَّل الحبل الغليظ(٢) ، والجَمَل سمى جَملاً لعظم خلقته ، ومنه قيل للشحم المذاب جَميل لعِظَم نفعه .

الفرق بين الجَمال والنُّبل : أن النبلَ هو ما يرتفع به الإنسان من الرُّواء ومن المنظر ، ومن الأخلاق والأفعال ، ومما يختص به من ذلك فى نفسه دون ما يضاف يقال : رجل نبيل فى فعله ومنظره ، وفرس نبيل فى حسنه وتمامه .

والجمال يكون فى ذلك ، وفى المال ، وفى العشيرة ، والأحوال الظاهرة،

---

(٢) قال فى مختار الصحاح : والجُمَّل - بجيم مضمومة وميم مشددة مفتوحة - الحَبْل الغليظ - حبل السفينة الذى يقال له : القَلْس ، وهو حبال مجموعة .

فهو أعم من النبل ، ألا ترى أنه يقال : لك فى المال والعشيرة جَمال ، ولا يقال: لك فى المال نبل ، ولا هو نبيل فى ماله ، والجمال أيضا يستعمل فى موضع الحُسْن فيقال : وجه جَميل ، كما يقال : وجه حَسَن ، ولا يقال : نبيل بهذا المعنى ، ويجوز أن يكون معنى قولهم : وجه جميل أنه يجرى فيه السِّمَن، ويكون اشتقاقه من الجميل وهو الشحم المذاب .

الفرق بين **الجَمال والبَهاء :** أن البهاء جَهارة المنظر يقال : رجل بَهِىّ إذا كان مجهر المنظر وليس هو فى شىء من الحسن والجمال ، قال ابن دريد : بهى يبهى بهاء من النبل ، وقال الزَّجّاج : من الحسن ، والذي قال ابن دريد أَلاَ ترى أنه يقال : شيخ بَهِىّ ولا يقال غلام بَهِىّ ، ويقال : بَهَأتُ به بالهمز(٣) إذا أنست به، وناقة بَهَاء إذَا أَنِسَتْ بالحالب .

الفرق بين **الجمال والسَّرْو :** أن السَّرْو هو الجودة ، والسَّرى من كل شىء الجيد منه يقال : طعام سرىّ ، وفرس سرى ، وكل ما فضل جنسه فهو سَرِىّ وسَراة القوم وجُوهُهم لفضلهم عليهم ، ولا يوصف الله تعالى بالسَّرْو كما لا يوصف بالجودة والفضل .

الفرق بين **الكمال والتمام :** أن قولنا : كمال اسم لاجتماع أبعاض الموصوف به ، ولهذا قال المتكلمون : العقل كمال علوم ضروريات يميز بها القبيح من الحسن يريدون اجتماع علوم ، ولا يقال : تمام علوم ؛ لأن التمام اسم للجزء ، والبعض الذى يتم به الموصوف بأنه تام ، ولهذا قال أصحاب النظم : القافية تمام البيت ، ولا يقال : كمال البيت ويقولون : البيت بكماله أى باجتماعه ، والبيت بتمامه أى بقافيته ، ويقال : هذا تمام حقك للبعض الذى يتم به الحق ، ولا يقال كمال حقك ، فإن قيل : لم قلت : إن معنى قول المتكلمين : كمال علوم اجتماع علوم ؟ قلنا : لا اختلاف بينهم فى ذلك ، والذى يوضحه أن العقل المحدود بأنه كمال علوم هو هذه الجملة ، واجتماعها ، ولهذا لا يوصف المراهق بأنه عاقل ، وإن حصل بعض هذه العلوم أو أكثرها له وإنما يقال له : عاقل إذا اجتمعت له .

(٣) فى الأصل «بهابه بالتمر» والتصويب من لسان العرب «بهأ» .

الفرق بين البِشْر والبَشاشة : أن البِشر أول ما يظهر من السرور بلُقِيّ مَن يلقاك ، ومنه البِشارة وهى أول ما يصل إليك من الخبر السارّ[٤] : فإذا وصل إليك ثانياً لم يسم بشارة ، ولهذا قالت الفقهاء : إن من قال : من بشرنى بمولود من عبيدى فهو حر ؛ إنه يعتق أول من يخبره بذلك ، والنَّغْيَةُ هى الخبر السار وصل أولا أو أخيراً[٥] وفى المثل : البِشْر عَلَم من أعلام النُّجْح . والهَشاشة هى الخِفة للمعروف ، وقد هَشِشْتَ يا هذا بكسر الشين، وهو من قولك : شىء هَشٌّ ، إذا كان سهل المتناول فإذا كان الرجل سهل العَطاء قيل : هو هَشٌّ بيِّن الهَشاشة . والبَشاشة إظهار السرور بمن تلقاه وسواء كان أولا أو أخيراً .

الفرق بين ذلك وبين طَلاقة الوجه : أن طَلاقة الوجه خلاف العُبوس . والعُبوس تكرّه الوجه عند اللقاء والسؤال ، وطلاقته انحلال ذلك عنه ، وقد طَلُق يَطلُق طَلاقةً كما قيل صَبُح صَبَاحَةً ، ومَلُحَ مَلاَحةً ، وأصل الكلمة : السّهولة والانحلال ، وكل شىء تُطلقه من حبس أو تَحُلّه من وَثاق فينصرف كيف شاء ، أو تُحلِّلُهُ بعد تحريمه ، أو تُبيحه بعد المنع ، تقول : أطلقته ، وهو طَلّق وطَليق ، ومنه طلّقتُ المرأة لأن ذلك تخليص من الحلّ .

الفرق بين الطهارة والنظافة : أن الطهارة تكون فى الخِلقة والمعانى ، لأنها تقتضى منافاة العيب ؛ يقال : فلان طاهر الأخلاق ، وتقول : المؤمن طاهر مطهر يعنى أنه جامع للخصال المحمودة ، والكافر خبيث لأنه خلاف المؤمن ، وتقول : هو طاهر الثوب والجسد . والنظافة لا تكون إلا فى الخلق واللباس ، وهى تُفيد منافاة الدَّنس ، ولا تُستعمل فى المعانى ، وتقول : هو نظيف الصورة ، أى : حسنها ، ونظيف الثوب والجسد ، ولا تقول : نظيف الخلق .

الفرق بين القُبْح والسَّماجة : أن السَّماجة فعل العيب ، والشاهد : قول الهذلى :

---

(٤) قال فى اللسان : والبشارة المطلقة لا تكون إلا بالخير ، وإنما تكون بالشر إذا كانت مقيدة لقوله تعالى : ﴿ فبشرهم بعذاب أليم ﴾ [آل عمران : ٢١] قال ابن سيدة : والتبشير يكون بالخير والشر .

(٥) قال فى اللسان «نغى» والنَّغية من الكلام والخبر : ما يبلغك من الخبر قبل أن تستبينه . ونغى إليه نَغْيَةً : قال له قولا يفهمه .

* فمنهم صالح وسَميجُ (٦) *

وجعل السماجة نقيض الصلاح ، والصلاح فعل ، فكذلك ينبغى أن تكون السماجة ، فلو كانت السماجة قبح الوجه ، لم يحسن أن يقول ذلك ؛ ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول : فمنهم صالح وقبيح الوجه .

وقال ابن دريد : ربما قيل لمن جاء بعيب : سمج ، ثم اتسع فى السماجة فاستعمل مكان قبح الصورة ؛ فقيل وجه سَميج وسَمِّج كما قيل : قبيح كأنه جاء بعيب ، لأن القبح عَيّب .

الفرق بين القبيح والوحش : أن الوَحْش : الهزيل ، وقد توحش الرجل إذا هُزِلَ ، وتوحش أيضاً إذا تجوّع فسمى القبيح المنظر باسم الهزيل ، لأن الهزيلَ قبيح ، ويجوز أن يقال إن الوحش هو المتناهى فى القَباحة حتى يتَوَحّش الناظر من النظر إليه ، ويكون الوحش على هذا التأويل بمعنى الموحِش ، وتوَحّش الرجل أيضًا إذا تَعَرّى ، ويجوز أن يكون الوَحشُ العارِى من الحُسن ، وهو شبيه بما تقدم من ذكر الهُزّال .

الفرق بين السرور والاستبشار : أن الاستبشار هو السرور بالبشارة والاستفعال للطلب ، والمستبشر بمنزلة من طلب السرور فى البشارة فوجده، وأصل البَشَرةِ من ذلك ، لظهور السرور فى بَشَرةِ الوجه .

الفرق بين السرور والفرح : أن السرور لا يكون إلا بما هو نفع أو لذة على الحقيقة ، وقد يكون الفرح بما ليس بنفع ولا لذة كفرح الصبى بالرقص والعَدْو ، والسباحة ، وغير ذلك مما يتعبه ويؤذيه ، ولا يسمى ذلك سرورًا ، ألا ترى أنك تقول : الصِّبْيان يفرحون بالسباحة والرقص ، ولا تقول يُسَرُّون بذلك . ونقيض السرور الحُزْن ، ومعلوم أن الحُزن يكون بالمرازى ، فينبغى أن يكون السرور بالفوائد ، وما يجرى مجراها من المَلاذّ ، ونقيض الفرح الغَمّ ، وقد يغتم الإنسان بضرر يتوهمه من غير أن يكون له حقيقة وكذلك يفرح بما لا حقيقة له كفرح الحالم بالمُنَى وغيره ، ولا يجوز

(٦) قال فى اللسان : السَّمْج ، والسَّميجُ : الذى لا ملاحة له ، قال أبو ذؤيب الهذلى :

فإن تصرمى حبلى ، وإن تتبدّلى   خليلاً ، ومنهم صالح وسميج

وقيل : سميج هنا فى بيت أبى ذؤيب : الذى لا خير عنده .

أن يَحْزَنَ ويُسر بما لا حقيقة له ، وصيغة الفَرَح والسرور فى العربية تنبئ عما قلناه فيهما ، وهو الفَرَح فعِلٌ ، مصدرُ فَعِلَ فَعَلاً ، وفعل المطاوعة والانفعال ، فكأنه شىء يحدث فى النفس من غير سبب يوجبه ، **والسُّرور**[٧] اسم وضع موضع المصدر فى قولك : سُرّ سُروراً ، وأصله سُرّا ، وهو فعل يتعدى ويقتضى فاعلا ، فهو مخالف للفرح من كل وجه ، ويقال : فَرِح إذا جعلته كالنسبة ، وفارح إذا بنيته على الفعل ، قال الفراء : الفَرِح الذى يفرح فى وقته ، والفارح الذى يفرح فيما يُستقبل مثل طَمِع وطامع .

الفرق بين السرور والجذل : أن الجذَل هو السرور الثابت مأخوذ من قولك : جاذل أى منتصب ثابت لا يبرح مكانه ، وجذْل كلّ شىء أصلهُ ، ورجل جَذْلان ولا يقال : جَاذل إلا ضرورة[٨] .

الفرق بين السُّرور والحبُور : أن الحبُور هى النعمة الحسنة من قولك حبرتُ الثوبَ إذا حسّنته وفسر قوله تعالى ﴿فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ﴾ [الروم :١٥] أى : يُنَعَّمُون وإنما يسمى السرورُ حُبورًا لأنه يكون مع النعمة الحسنة ، وقيل فى المثل « **ما من دارٍ مُلئت حَبْرة إلا ستُملأ عَبْرة** » قالوا الحَبْرة ها هنا السرور والعَبرة الحزن ، وقال **العَجّاج**[٩] :

الحمد لله الذى أعطى الحَبَرْ   هو إلى الحق إن المولى شَكَر

وقال الفراء : الحبور الكرامة ، وعندنا أن هذا على جهة الاستعارة ، والأصل فيه النعمة الحسنة ، ومنه قولهم للعالم : حَبْرٌ[١٠] لأنه حُبِرَ بأحسن الأخلاق ، والمداد حِبْر لأنه يُحَسّن الكتب .

الفرق بين الهَمّ والغَمّ : أن الهم هو الفكر فى إزالة المكروه واجتلاب المحبوب ، وليس هو من الغم فى شىء ألا ترى أنك تقول لصاحبك : اهتم فى حاجتى ، ولا يصح أن تقول : اغتم بها . والغَمّ معنى ينقبض القلب معه

(٧) قال فى المصباح : وسرّه يسره سُروراً – بالضم – والاسم السُّرور بالفتح . إذا أفرحه ، والمسرّة منه ، وهو ما يُسر به الإنسان .

(٨) قال فى الوسيط : وجاء جاذل فى الشعر .

(٩) ذكر الشطر الأول منه فى اللسان «حبر» معزوا أيضا إلى العجاج ، وقال : الحبْر ، والحبَر ، والحبْرة ، والحُبور كله السرور .

(١٠) حبر – بفتح الحاء وكسرها . ويرويه المحدّثون كلهم بالفتح .

ويكون لوقوع ضرر قد كان ، أو توقع ضرر يكون ، أو يتوهمه ، وقد سمى الحزن الذى تطول مدته حتى يُذيب البدن هَمًّا ، واشتقاقه من قولك : انْهَمَّ الشحم إذا ذاب ، وهَمَّه إذا أذابه .

الفرق بين الحُزْن والكَرب : أن الحزن تكاثف الغَمّ وغِلظه مأخوذ من الأرض الحَزْن وهو الغليظ الصُّلْب ، والكرب تكاثف الغم مع ضيق الصدر ولهذا يقال لليوم الحار : يوم كرْب ، أى : كرب من فيه ، وقد كَرُبَ الرجل وهو مكروب وقد كرَبه ، إذا غمه وضيَّق صدره .

الفرق بين الحزن والكآبة : أن الكآبة أثر الحزن البادى على الوجه ومن ثم يقال عليه كآبة ، ولا يقال : علاه حزن أو كرب ، لأن الحزن لا يُرى ، ولكن دلالته على الوجه ، وتلك الدلالات تسمى كآبة والشاهد قول النابغة :

إذا حَلّ بالأرض البَرِيَّة أصبحت كئيبةَ وجهٍ غِبُّها غيرُ طائلِ(١١)

فجعل الكآبة فى الوجه .

الفرق بين الغَمّ ، والحسرة ، والأسف : أن الحسرة غم يتجدد لفوت فائدة فليس كل غم حسرة . **والأسف** : حسرة معها غضب أو غيظ ، والآسف الغضبان المتلهف على الشىء ، ثم كثر حتى جاء فى معنى الغضب وحده قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾[الزخرف : ٥٥] أى أغضبونا ، واستعمال الغضب فى صفات الله تعالى مجاز ، وحقيقته : إيجاب العقاب للمغضوب عليه .

الفرق بين الحزن والبثّ : أن قولنا : **الحُزْن** يفيد غِلَظ الهَمّ ، وقولنا : **البَثّ** يفيد أنه ينبث ، ولا ينكتم من قولك : أبثثته ما عندى ، وبثثته إذا أعلمته إياه ، وأصل الكلمة : كثرة التفريق ، ومنه قوله تعالى : ﴿كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ﴾[القارعة : ٤] وقال تعالى : ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف : ٨٦] فعطف البَثَّ على الحزن لما بينهما من الفرق فى المعنى وهو ما ذكرناه .

---

(١١) قال فى اللسان : ويقال للخسيس الدون : ماهو بطائل . ويقول الجوهرى : هذا أمر لا طائل فيه : إذا لم يكن فيه غنَاء ومزية . لا يتكلم به إلا فى الجحد . وأصل الطائل : النفع والفائدة .

الباب الرابع والعشرون

فى الفرق بين الإرسال والإنفاذ ، وبين النبى والرسول

الفرق بين الإرسال والإنفاذ : أن قولك : أرسلت زيداً إلى عمرو يقتضى أنك حمَّلته رسالة إليه ، أو خبرًا ، وما أشبه ذلك ، والإنفاذ لا يقتضى هذا المعنى ألا ترى أنه إن طُلِبَ منك إنفاذُ زيد إليه فأنفذته إليه قلت : أنفذتُه ، ولا يحسن أن تقول أرسلته ، وإنما يستعمل الإرسال حيث يستعمل الرسول .

الفرق بين البعث والإرسال: أنه يجوز أن يُبعثَ الرجلُ إلي الآخر لحاجةٍ تخصه دونك ، ودون المبعوث إليه ، كالصبى تبعثهُ إلى المكتب ؛ فتقول: بعثته ، ولا تقول : أرسلته ، لأن الإرسال لا يكون إلا برسالة وما يجرى مجراها .

الفرق بين البعث والإنفاذ : أن الإنفاذ يكون حَملا وغير حَمّل ، والبعث لا يكون حَمّلا ، ويستعمل فيما يعقل دون مالا يعقل فتقول : بعثت فلانًا بكتابى ، ولا يجوز أن تقول بعثت كتابى إليك ، كما تقول : أنفذت كتابى إليك، وتقول : أنفذت إليك جميع ما تحتاج إليه ، ولا تقول فى ذلك : بعثت ، ولكن تقول : بعثت إليك بجميع ما تحتاج إليه ؛ فيكون المعنى بعثت فلانا بذلك[1] .

الفرق بين البعثِ والنُّشور : أن بعثِ الخَلقِ اسم لإخراجهم من قبورهم إلي الموقف ، ومنه قوله تعالى : ﴿ مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ﴾[يس : ٥٢] والنّشور اسم لظهور المبعوثين وظهور أعمالهم للخلائق ، ومنه قولك : نشرت اسمك ، ونشرت فضيلةَ فلان ، إلا أنه قيل : أنشر الله الموتى بالألف ، ونشرت الفضيلة والثوبَ للفرق بين المعنيين .

الفرق بين الرّسول والنّبى : أن النبىَّ لا يكون إلا صاحب معجزة ، وقد يكون الرسول رسولا لغير الله تعالى ، فلا يكون صاحب معجزة . والإنباء

(١) قال فى المصباح : وكل شيء ينبعث بنفسه ، فإن الفعل يتعدى إليه بنفسه ، فيقال : بعثته ، وكل شيء لا ينبعث بنفسه كالكتاب والهدية فإن الفعل يتعدى إليه بالباء ، فيقال : بعث به .

عن الشيء قد يكون من غير تحميل النبأ ، والإرسال لا يكون إلا بتحميل ، والنبوة يغلب عليها الإضافة إلى النبى فيقال : نبوة النبى ؛ لأنه يستحق منها الصفة التى هى على طريقة الفاعل ، والرسالة تضاف إلى الله ، لأنه المرسِل بها ، ولهذا قال : برسالتى ولم يقل بنبوتى[٢] ، والرسالة جملة من البيان يحملها القائم بها ليؤديها إلى غيره ، والنبوة تكليف القيام بالرسالة ، فيجوز إبلاغ الرسالات ، ولا يجوز إبلاغ النبوات .

الفرق بين المُرسَل والرَّسُول : أن المرسَل يقتضى إطلاق غيره له ، والرسول يقتضى إطلاق لسانه بالرسالة .

(٢) وردت كلمة رسالة فى القرآن ثلاث مرات : مرة مضافة إلى الظاهر وهو «ربى» ، ومرتين إلى ضميره ع الوجه الآتى :
١- ﴿ يا قوم لقد أبلغتكم رسالة ربي ﴾ [الأعراف : ٧٩] .
٢- ﴿ وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ﴾ [المائدة : ٦٧] .
٣- ﴿ الله أعلم حيث يجعل رسالته ﴾ [الأنعام : ١٢٤] .
ليس منها ما هو مجرور بالباء ، أما ما جاء مجرورا بالباء فجمع رسالة : ﴿ إني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي ﴾ [الأعراف : ١٤٤] .

الباب الخامس والعشرون

فى الفرق بين الزمان والدهر، والأجل والمدة، والسنة والعام وما يجرى مع ذلك

الفرق بين الدّهْر والمُدّة : أن الدهرَ جمع أوقات متوالية مختلفة كانت أو غير مختلفة ، ولهذا يقال : الشتاء مدة ، ولا يقال دهر ، لتساوى أوقاته فى برد الهواء ، وغير ذلك من صفاته ، ويقال للسنين : دهر لأن أوقاتها مختلفة فى الحَرّ والبَرد ، وغير ذلك ، وأيضا من المدة ما يكون أطولَ من الدهر ؛ ألا تراهم يقولون : هذه الدنيا دهور ولا يقال : الدنيا مُدَد ، والمُدة والأجل متقاربان ، فكما أن من الأجل ما يكون دهورًا فكذلك المدة .

الفرق بين المدة والزمان : أن اسم الزمان يقع على كل جمع من الأوقات وكذلك المدة ، إلا أن أقصر المدة أطول من أقصر الزمان ، ولهذا كان معنى قول القائل لآخر - إذا سأله أن يمهله - أمهلنى زمانا آخر ، غير معنى قوله: مدة أخرى ، لأنه لا خلاف بين أهل اللغة أن معنى قوله : مدة أخرى أَجَلٌ أطول من زمن ، ومما يوضح الفرق بينهما : أن المدة أصلها المَدّ وهو الطول ، ويقال : مَدّه إذا طوَّله إلا أن بينها وبين الطول فرقا وهو : أن المدة لا تقع على أقصر الطول ، ولهذا يقال : مَدّ الله في عمرك ، ولا يقال لوقتين مدة ، كما لا يقال لجوهرين إذا ألفا : أنهما خط ممدود ، ويقال لذلك : طول ، فإذا صح هذا وجب أن يكون قولنا : الزمان مدة ، يراد به أنه أطول الأزمنة ، كما إذا قلنا للطويل : إنه ممدود ؛ كان مرادنا أنه أطول من غيره . فأما قول القائل : آخر الزمان ، فمعناه أنه آخر الأزمنة لأن الزمان يقع على الواحد والجمع فاستثقلوا أن يقولوا : آخر الأزمنة ، والأزمان فاكتفوا بزمان .

الفرق بين الزمان والوقت : أن الزمان أوقات متوالية مختلفة ، أو غير مختلفة ، والوقت واحد ، وهو المقدر بالحركة الواحدة من حركات الفلك وهو يجرى من الزمان مجرى الجزء من الجسم ، والشاهد أيضاً أنه يقال ،

زمان قصير وزمان طويل ، ولا يقال وقت قصير .

الفرق بين الوقت والميقات : أن الميقات ما قدر ليعمل فيه عمل من الأعمال ، والوَقت وقت الشيء قدّره مُقدِّر أو لم يُقَدِّره ، ولهذا قيل : «مواقيت الحج» للمواضع(1) التي قدرت للإحرام ، وليس الوقت في الحقيقة ساعة غير حركة الفلك ، وفي ذلك كلام كثير ليس هذا موضع ذكره .

الفرق بين العام والسنة : أن العام جمع أيام ، والسنة جمع شهور؛ ألا ترى أنه لما كان يقال أيام الزَّنج قيل عام الزَّنج ، ولما لم يقل شهور الزنج لم يقل سنة الزَّنج ، ويجوز أن يقال : العام يفيد كونه وقتا لشيء ، والسنة لا تفيد ذلك ، ولهذا يقال : «عام الفيل» ، ولا يقال : «سنة الفيل»، ويقال في التاريخ : سنة مائة ، وسنة خمسين ولا يقال عام مائة ، وعام خمسين ، إذ ليس وقتًا لشيء مما ذكر من هذا العدد ، ومع هذا فإن العام هو السنة ، والسنة هي العام ، وإن اقتضى كل واحد منهما مالا يقتضيه الآخر مما ذكرناه ، كما أن الكل هو الجمع ، والجمع هو الكل وإن كان الكل إحاطة بالأبعاض ، والجمع إحاطة بالأجزاء .

الفرق بين السَّنَة والحِجة : أن الحِجّة تفيد أنها يُحَجّ فيها ، الحِجّة المرة الواحدة(2) من حَجَّ يَحُجّ ، الحَجَّة فَعْلة مثل الجَلسة والقَعْدة ، ثم سميت بها السَّنة ، كما يسمى الشيء باسم ما يكون فيه .

الفرق بين الحين والسَّنة : أن قولنا : حين اسمٌ جَمَع أوقاتًا متناهية سواء كان سنة ، أو شهورًا ، أو أياما ، أو ساعات ، ولهذا جاء في القرآن لمعان مختلفة ، وبينه وبين الدهر فرق ، وهو أن الدهر يقتضي أنه أوقات متوالية مختلفة على ماذكرنا ، ولهذا قال الله عز وجل حاكيا عن الدهريين:﴿ وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ﴾ [الجاثية : ٢٤] أي : يهلكنا الدهر باختلاف أحواله ، والدهر أيضاً لا يكون إلا ساعات قليلة، ويكون الحين كذلك .

الفرق بين الدهر والعصر : أن الدهر هو ما ذكرناه ، والعصر لكل

---

(١) ومن أجل هذا كانت هناك مواقيت مكانية ، وأخرى زمانية للحج .

(٢) قال في مختار الصحاح : والحِجّة : المرة الواحدة وهي من الشواذ ، لأن القياس الفتح . والحِجة – بالكسر – أيضا السنة . والجمع الحِجج ، بوزن عنب .

مختلفين معناهما واحد ، مثل الشتاء والصيف ، والليلة واليوم ، والغداة والسحر ، يقال لذلك كله : العصر ، وقال المبرد فى تأويله قوله عز وجل : ﴿ وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ ﴾ [العصر : ١-٢] قال : العصر هاهنا الوقت . قال : ويقولون : أهل هذا العصر ، كما يقولون: أهل هذا الزمان . والعصر : اسم للسنين الكثيرة قال الشاعر :

أصبح منى الشباب قد نَكِرا إن بانَ مِنّى فقد ثَوَى عَصْرًا[٣]

وتقول عاصرت فلانا ، أى : كنت فى عصره ، أى : زمن حياته .

الفرق بين الوقت والساعة : أن الساعة هى الوقت المنقطع من غيره ، والوقت اسم الجنس ، ولهذا تقول : إن الساعة عندى ، ولا تقول الوقت عندى .

الفرق بين البُكْرة والغَداة ، والمَساء والعِشاء والعَشِىّ ، والأصيل : أن الغَداة اسم لوقت ، والبُكرة فُعْلة من بَكر يَبْكرُ بُكُورًا ألا ترى أنه يقال : صلاة الغَداة ، وصلاةُ الظهر ، والعصر ، فتضاف إلى الوقت ، ولا يقال : صلاة البُكرة ، وإنما يقال : جاء فى بُكْرة كما تقول جاء فى غُدْوة وكلاهما فعل مثل النقْلة ، ثم كثر استعمال البُكرة حتى جرت على الوقت ، وإذا فاء الفىء سمى عَشِيّة ، ثم أصيل بعد ذلك ، ويقال ، فاء الفىء إذا زاد على طول الشجرة ، ويقال : أتيته عشية أمس ، وسآتيه العَشيّة ليومك الذى أنت فيه ، وسآتيه عَشِىَّ غَدٍ بغير هاء ، وسآتيه بالعَشِىّ والغَداة ؛ أى : كل عَشِىّ وكُلّ غداة ، والطَّفَل[٤] وقت غروب الشمس ، والعِشاء بعد ذلك ، وإذا كان بعيد العصر فهو المساء ويقال للرجل عند العصر إذا كان يبادر حاجة : قد أمسيت وذلك على المبالغة .

الفرق بين الزمان والحِقبة والبُرهة : أن الحِقبة اسم للسنة ، إلا أنها تفيد غير ما تفيده السنة ، وذلك أن السنة تفيد أنها جمع شهور ، والحِقبة تفيد أنها ظرف لأعمال ولأمور تجرى فيها مأخوذة من الحَقِيبَة ، وهى ضَرْبٌ من الظروف تُتَّخَذُ من الأَدُم يجعل الراكب فيها متاعه ، وتشد خلف

(٣) نكر - بفتح النون وكسر الكاف - الشيء : جهله . وبان : بعد . وعصرًا : سنين كثيرة .
(٤) قال فى الوسيط : طفَلَت الشمس طَفْلًا وطفولا : مالت للغروب .

رَحله أو سَرجه . وأما البُرهة فبعض الدهر ؛ ألاَ ترى أنه يقال : برهة من الدهر ، كما يقال : قِطعة من الدهر ، وقال بعضهم : هى فارسية مُعَرّبة .

الفــرق بين المدة والأجل : أن الأجل الوقت المضروب لانقضاء الشىء ، ولا يكون أجلا بجعل جاعل ، وما عُلم أنه يكون فى وقت فلا أجل له ، إلا أن يحكم بأنه يكون فيه ، وأجل الإنسان هو الوقت لانقضاء عمره ، وأجل الدَّيْن مَحِلُّه ، وذلك لانقضاء مدّة الدين ، وأجل الموت : وقت حلوله ، وذلك لانقضاء مدة الحياة قبله فأجل الآخرة الوقت لانقضاء ما تقدم قبلها قبل ابتدائها ، ويجوز أن تكون المدة بين الشيئين بجعل جاعل ، وبغير جَعل جاعل، وكل أجل مدة ، وليس كل مدة أجلا .

الفــرق بين النهار واليوم : أن النهار اسم للضّياء المنفسح الظاهر لحصول الشمس بحيث ترى عينَها ، أو معظمَ ضوئها ، وهذا حد النهار وليس هو فى الحقيقة اسم للوقت ، واليوم اسم لمقدار من الأوقات يكون فيه هذا السَّنَا(٥) ، ولهذا قال النحويون : إذا قلت : سِرت يومًا فأنت مُؤقِّت تريد مبلغ ذلك ومقداره ، وإذا قلت : سرت اليومَ ، أو يومَ الجمعة ، فأنت مؤرخ فإذا قلت : سرت نهارًا أو النهار ، فلستَ بمؤرخ ولا بمؤقّت وإنما المعنى سرت فى الضياء المنفسح ، ولهذا يضاف النهار إلى اليوم ، فيقال : سرت نهارَ يومِ الجمعة ، ولهذا لا يقال للغلس والسحر نهار حتى يستضىء الجو .

الفرق بين الدّهر والأبد : أن الدهر أوقات متوالية مختلفة غير متناهية وهو فى المستقبل خلاف قط فى الماضى ، وقوله عز وجَلّ : ﴿ خالدين فيها أبداً ﴾ [النساء : ٧٥] حقيقة ، وقولك : أفعل هذا أبدًا مجاز ، والمراد : المبالغة فى إيصال هذا الفعل .

الفــرق بين الوقت وإذ : وهما جميعًا اسم لشىء واحد حتى يمكن أحدهما ولم يتمكن الآخر ، أو مضمن بالمضاف إليه ليكون البيان غير معناه بحسب ذلك المضاف إليه . والوقت مطلق .

---

(٥) السنا : الضوء الساطع كما فى الوسيط .

الباب السادس والعشرون

فى الفرق بين الناس والخَلق ، والعالَم والبَشر ، والوَرى والأنام ، وما يجرى مع ذلك ، والفرق بين الجماعات وضروب القرابات وبين الصُّحْبَة والقرابة ، وما بسبيل ذلك

الفرق بين الناس والخَلق : أن الناس هم الإنس خاصة ، وهم جماعة لا واحد لها من لفظها ، وأصله عندهم أُناس ، فلما سكنت الهمزة أدغمت[1] اللام كما قيل: «لكنّا» وأصله : لكن أنا ، وقيل : الناس لغة مفردة فاشتقاقه من النَوس ، وهو الحركة ناسَ يَنُوس نَوَسًا إذا تحرك ، والأناس لغة أخرى ، ولو كان أصل الناس أناسا لقيل في التصغير أُنَيْس ، وإنما يقال : نُوَيْس ، فاشتقاق أناس من الأُنس خلاف الوحشة ، وذلك أن بعضهم يأنس ببعض ، والخَلْق مصدر سمى به المخلوقات والشاهد قوله عز وجل : ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾[لقمان : ١٠] ثم عدد الأشياء من الجماد والنبات والحيوان ثم قال : ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾ [لقمان : ١١] وقد يختص به الناس ؛ فيقال : ليس فى الخَلق مثله ، كما تقول : ليس فى الناس مثله ، وقد يجرى على الجماعات الكثيرة فيقال : جاءنى خَلْق من الناس ؛ أى : جماعة كثيرة .

الفرق بين الإنسى والإنسان : أن الإنسى يقتضى مخالفة الوحشى ، ويدل على هذا أصل الكلمة ، وهو الأنس ، والأُنس خلاف الوحشة ، والناس يقولون : أُنسٌ ووَحْشَة ، وأما قولهم إنسى ووحشى ، والإنس والجن فأجرى فى هذا مجرى الوحش ، فاستعمل فى مضادة الإنس ، والإنسان يقتضى مخالفته البهيمية فيذكرون أحدهما فى مضادة الآخر ، ويدل على ذلك أن اشتقاق الإنسان من النِّسْيان ، وأصله إنْسِيَان ، فلهذا يصغر فيقال أُنَيْسَيان[2] ، والنِّسْيان لا يكون إلا بعد العلم فسمى الإنسان إنسانا ، لأنه ينسى ما عَلِمه ، وسميت البهيمة بَهيمة لأنها أبهمت على العلم والفهم ، ولاتعلم ولا تفهم ، فهى خلاف الإنسان ، والإنسانية خلاف البهيمية فى

(١) قال فى اللسان : أصله أُناس فخفف ، ولم يجعلوا الألف واللام فيه عوضا من الهمزة المحذوفة لكيلا يجتمع العوض مع المعوض فى قول الشاعر : مع الأُناس الآمنينا .
(٢) قال فى اللسان : فدلت الياء الأخيرة على الياء فى مكبره .

الحقيقة ، وذلك أن الإنسان يصح أن يعلم إلا أنه ينسى ما علمه ، والبهيمة لا يصح أن تعلم .

الفرق بين الناس والورى : أن قولنا : الناس يقع على الأحياء والأموات، والوَرَى الأحياء منهم دون الأموات ، وأصله من ورَى الزندُ يَرى ؛ إذا أظهر النار ، فسمى الوَرَى وَرًى لظهوره على وجه الأرض ، ويقال : الناس الماضون، ولا يقال الوَرَى الماضون .

الفرق بين العالَم والناس : أن بعض العلماء قال : أهل كل زمان عالم وأنشد :

*** وخِنْدِفٌ هَامةُ هذا العَالم(٣) ***

وقال غيره ما يحوى الفلك عالم ، ويقول الناس : العالم السفلى يعنون الأرض وما عليها ، والعالم العلوى يريدون السماء وما فيها ، ويقال على وجه التشبيه : الإنسان العالم الصغير ، ويقولون ، إلى فلان تدبير العالم؛ يعنون الدنيا ، وقال آخرون : العالم اسم لأشياء مختلفة وذلك أنه يقع على الملائكة والجن والإنس ، وليس هو مثل الناس ، لأن كل واحد من الناس إنسان ، وليس كل واحد من العالم ملائكة.

الفرق بين العالم والدُّنيا : أن الدنيا صفة ، والعالم اسم تقول : العالم السفلى والعالم العلوى ، فتجعل العالم اسما ، وتجعل العلوى والسفلى صفة، وليس فى هذا إشكال فأما قوله تعالى : ﴿وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ﴾ [الأنعام : ٣٢] ففيه حذف أى : دار الساعة الآخرة ، وما أشبه ذلك .

الفرق بين الأنام والناس : أن الأنام - على ما قال بعض العلماء يقتضى تعظيم شأن المسمى من الناس ؛ قال الله عز وجل : ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران : ١٧٣] وإنما قال لهم : جماعة - وقيل : رجل واحد- إن أهل مكة قد جمعوا لكم ، ولا تقول : جاءنى الأنام(٤)

---

(٣) عزاه فى اللسان للعجاج .

(٤) قال فى المحيط ، والأنام كسحاب ، وساباط ، وأمير : الخلق ، أو الجن والإنس ، أو جميع ما على وجه الأرض. وجاء فى الوسيط : والناس : اسم للجمع من بنى آدم ، واحده إنسان من غير لفظه ، وقد يراد به الفضلاء دون غيرهم مراعاة لمعنى الإنسانية . ، وفى التنزيل العزيز : ﴿وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس﴾ [البقرة : ١٣]

تريد بعض الأنام .

الفرق بين الناس والبَرِية : أن قولنا : بَريّة يقتضى تميز الصورة ، وقولنا الناس لا يقتضى ذلك ؛ لأن البرية فَعليَة من برأ الله الخلق أى مَيَّز صُوَرَهم، وترك همزه ، لكثرة الاستعمال ، كما تقول : هم الخابية ، والذرية وهى من ذَرَّء الخلق ، وقيل أصل البرية البَرْى ، وهو القطع ، وسمى بَريّة لأن الله عز وجل قطعهم من جملة الحيوان فأفردهم بصفات ليست لغَيرهم، وذكر أن أصلها من البَرَى وهو التراب ، وقال بعض المتكلمين : البرية اسم إسلامى لم يعرف فى الجاهلية ، وليس كما قال لأنه جاء فى شعر النابغة وهو قوله:

*** قُمْ فى البَرِيّة فاحدُدْها عن الفَنَد(٥) ***

والنابغة جاهلى الأبيات .

الفرق بين الناس والبشر : أن قولنا : البشر يقتضى حسن الهيئة وذلك أنه مشتق من البشارة ، وهى حسن الهيئة ، يقال : رجل بشير ، وامرأة بشيرة إذا كان حسن الهيئة ؛ فسمى الناس بَشَرًا لأنهم أحسن الحيوان هيئة، ويجوز أن يقال : إن قولنا بشر يقتضى الظهور وسُمّوا بشرًا لظهور شأنهم ، ومنه قيل لظاهر الجلد : بَشَرة ، وقولنا : الناس يقتضى النَّوْس وهو الحركة ، والناس جمع ، والبشر واحد وجمع ، وفى القرآن : ﴿ما هَذَا إلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[المؤمنون : ٢٤] وتقول : محمد خير البشر يعنون الناس كلهم، ويثنى البشر فيقال بَشَران وفى القرآن : ﴿لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾ [المؤمنون : ٤٧] ولم يسمع أنه يجمع .

الفرق بين الناس والجِبِلّة : أن الجبلة اسم يقع على الجماعات المجتمعة من الناس حتى يكون لهم معظم وسواد ، وذلك أن أصل الكلمة الغِلَظ والعِظَم ، ومنه قيل : الجَبَل لِغَلظِه وعِظَمِه ، ورجل جِبِلّ ، وامرأة

(٥) قال فى اللسان : والحدّ : المنع ، وحدّ الرجل عن الشر ، أى منعه ، يحدّه حدًّا : منعه وحبسه ؛ تقول : حددت فلانا عن الشر ومنه قول النابغة : إلا سليمان إذ قال الإله له

قم فى البرية ، فاحددها عن الفنَد

والفند الظلم والقول السيئ . وانظر شرح المعلقات بتحقيقى - إصدار دار الطلائع .

جبلّة غليظة الخلق وفى القرآن : ﴿ وَاتَّقُوا الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالْجِبِلَّةَ الأَوَّلِينَ ﴾ [الشعراء : ١٨٤] وقال تعالى ﴿ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلاًّ كَثِيراً ﴾ [يس : ٦٢] أى جماعات مختلفة مجتمعة أمثالكم ، والجبلّ : أول الخلق ، جَبَلَه إذا خلقه الخلق الأول ، وهو أن يخلقه قطعة واحدة قَبل أن يميز صورته ؛ ولهذا قال النبى ﷺ : «جُبلت القلوبُ على حُبِّ من احْسَنَ إليها»(٦) وذلك أن القلب قطعة من اللحم ، وذلك يرجع إلى معنى الغِلَظ .

وخلاف الإنسى الجنى :

الفرق بينه وبين الشيطان : أن الشيطان هو الشّرير من الجن ، ولهذا يقال للانسان إذا كان شريرًا : شيطان ، ولا يقال : جنى لأن قولك : شيطان يفيد الشر ولا يفيده قولك : جنّى ، وإنما يفيد الاستتار ، ولهذا يقال على الإطلاق : لعن الله الشيطان ، ولا يقال : لعن الله الجنّيَّ ، والجنّى اسم الجنس ، والشيطان صفة .

الفرق بين الرجل والمرء : أن قولنا : رجل يفيد القوة على الأعمال؛ ولهذا يقال فى مدح الإنسان : إنه رجل ، والمرء يفيد أدب النفس ، ولهذا يقال : المروءة أدب مخصوص .

الفرق بين الجماعة ، والفَوْج ، والثُلّة ، والزُمرة ، والحزب : أن الفوْج الجماعة الكثيرة ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ﴾ [النصر : ٢] وذلك أنهم كانوا يُسلمون فى وقت أن نزلت هذه الآية قبيلة قبيلة، ومعلوم أنه لا يقال للثّلة : فوج كما يقال لهم : جماعة ، والثّلة الجماعة تندفع فى الأمر جملة من قولك : ثللتُ الحائط إذا نقضت أسفله فاندفع ساقطًا كله ، ثم كثر ذلك حتى سمى كل بئر ثلا ، ومنه ثل عرشه ، وقيل الثلل الهلاك ، والزُمْرة جماعة لها صوت لا يفهم ، وأصله من الزّمّار وهو صوت الأنثى من النعام . ومنه قيل : الزُمّرة ، قرب منها الزُجّلة وهى الجماعة لها زَجَل وهو ضرب من الأصوات ، وقال أبو عبيدة : الزُمّرة جماعة فى تفرقة ، والحزْب الجماعة تتحزب على الأمر ، أى : تتعاون

(٦) أورده السيوطى فى الدرر المنتثرة (برقم ١٧٥) – أخرجه البيهقى فى الشعب عن ابن مسعود مرفوعا ، وموقوفا، قال : وهو المحفوظ ، وقال ابن عدى : وهو المعروف .

وحزب الرجل الجماعة التى تعينه فيقوَى أمره بهم وهو من قولك : حزبنى الأمر إذا اشتد .

الفرقُ بين الجماعة والبَوْش : أن البَوْشَ هم الجماعة الكثيرة من أخلاط الناس ، ولا يقال لبنى الأب الواحد بَوْش ، ويقال أيضاً : جماعة من الحمير ، ولا يقال بوش من الحمير ، لأن الحمير كلها جنس واحد .

وأما **العُصْبة** فالعشرة وما فوقها قليلا ، ومنه قوله عز وجل : ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ [يوسف : ٨] وقيل : هى من العشرة إلى الأربعين ، وهى فى العربية الجماعة من الفرسان . **والركب** رُكّبان الإبل خاصة ، ولا يقال للفرسان رَكْب، **والعَدِيّ** : رجال يعدون فى الغزو ، **والرَّجْل** جمع راجل ، **والنقيضة** هى الطليعة ، وهم قوم يتقدمون الجيش فيُنَقّون الأرض ، أى ينظرون مافيها من قولك : نقضت المكان إذا نظرت ، **والمِقْنَب** نحو الثلاثين يُغْزَى بهم ، **والحضيرة**[7] نحو الخمسة إلى العشرة يغزى بهم ، **والكتيبة** العسكر المجتمع فيه آلات الحرب من قولك : كتبت الشىء إذا جمعته ، وأسماء الجماعات كثيرة ليس هذا موضع ذكرهاوإنما نذكر المشهور منها فمن ذلك:

الفرقُ بين الجماعة والطائفة : أن الطائفة فى الأصل الجماعة التى من شأنها الطّوْف فى البلاد للسفر ، ويجوز أن يكون أصلها الجماعة التى تستوى بها حلقة يطاف عليها ، ثم كثر ذلك حتى سمى كل جماعة طائفة، والطائفة فى الشريعة قد تكون اسما لواحد قال الله عز وجل : ﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ [الحجرات : ٩] ولا خلاف فى أن اثنين إذا اقتتلا كان حكمهما هذا الحكم ، وروى فى قوله عز وجل : ﴿ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور : ٢٠] أنه أراد واحدًا ، وقال : يجوز قبول الواحد بدلالة قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ ﴾[التوبة : ١٢٢] إلى أن قال : ﴿ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾[التوبة : ١٢٢] أى ليحذروا فأوجب العمل فى خبر الطائفة ، وقد تكون الطائفة واحدًا .

الفرقُ بين الجماعة والفريق : أن الفريق الجماعة الثانية من جماعة

(٧) قال فى الوسيط : الحضيرة : جماعة القوم أو المعدون للقتال منهم ، ومن العسكر مقدمتهم .

أكثر منها تقول : جاءنى فريق من القوم ، وفريق الخيل ما يفارق جمهورها فى الحلبة فيخرج منها(8) وفى المثل : **أسرع من فريق الخيل ، والجماعة تقع** على جميع ذلك .

الفرق بين الجماعة والفئة : أن الفئة هى الجماعة المتفرقة من غيرها من قولك: فَأَوْتُ(9) رأسَه أى فلقته ، وانفأى القَدَح إذا انفرج مكسورًا ، والفئة فى الحرب القوم يكونون وراء المحاربين ، يلجئون إليهم إن كان خوف أو هزيمة ومنه قوله عز وجل : ﴿أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ﴾[الأنفال : ١٦] . ثم قيل لجمع كل من يمنع أحدًا وينصره فئة ، وقال أبو عبيدة : الفئة الأعوان .

الفرق بين الشيعة والجماعة : أن شيعة الرجل هم الجماعة المائلة إليه من محبتهم له ، وأصلها من الشّياع ، وهى الحطب الدقاق التى تجعل مع الجَزْل فى النار لتشتعل ، كأنه يجعلها تابعاً للحطب الجَزْل لتشرق(10) .

الفرق بين الناس والثُّبَة : أن الثُّبَة الجماعة المجتمعة على أمر يُمدحون به وأصلها ثَبَّيْتُ الرجلَ تَثْبِيَةً إذا أثنيتَ عليه فى حياته خلاف أَبَّنْتُهُ إذا أثنيتَ عليه بعد وفاته ؛ قال الله عز وجل : ﴿فَانفِرُوا ثُبَاتٍ﴾ [النساء : ٧١] وذلك لاجتماعهم على الإسلام ونصرة الدين .

الفرق بين القَوم والقرن : أن القرن اسم يقع على من يكون من الناس فى مدة سبعين سنة ، والشاهد قول الشاعر :

إذا ذهب القرن الذى أنت فيهمُ وخُلِّفْتَ فى قَرْنٍ فأنت غريب(11)

وسُمّوا قَرْنا لأنهم حد الزمان الذى هم فيه ، ويعبر بالقرن عن القوة ومنه قوله ﷺ **«فإنها تطلع بين قرنى الشيطان»**(12) أراد أن الشيطان فى ذلك الوقت أقوى ، ويجوز أن يقال : إنهم سُمّوا قرناء لاقترانهم فى العصر،

(8) وقال فى الوسيط : الفريق من الخيل : سابقها ، والعبارتان بمعنًى . وانظر المثل فى تهذيب مجمع الأمثال للميدانى رقم ١٢٥٣ .

(9) قال فى الوسيط : الفأو : الصدع والانفراج بين الجبلين .

(10) قال الراغب فى مفرداته : شيعت النار بالحطب: قويتها . وجاء فى أساس البلاغة : ومن المجاز شيعت النار بالحطب .

(11) ذكره فى اللسان دون عزو وقال : القرن من الناس أهل زمان واحد . وقال صاحب كشف الخفاء ٣٣٣/١ هو مما أنشده الإمام أحمد بلفظ : «إذا سلف» بدلا من إذا ذهب ، وهما بمعنى .

(12) ذكره ابن الأثير فى تذكرته «قرن» وعزاه لأبى موسى .

وقال بعضهم : أهل كل عصر قرن : وقال الزجاج : القرن أهل كل عصر فيهم نبى ، أو من له طبقة عالية فى العلم ، فجعله من اقتران أهل العصر بأهل العلم ، فإذا كان فى زمان فترة ، وغلبة جهل لم يكن قرنًا ، وقال بعضهم : القرن اسم من أسماء الأزمنة فكل قرن سبعون سنة ، وأصله من المقارنة ، وذلك أن أهل كل عصر أشكال ونظراء ذوُو أسنان متقاربة ، ومن ثم قيل : هو قِرنه أى على سنه ، ومنه هو قِرنه لاقترانه معه فى القتال ، والقوم هم الرجال الذين يقوم بعضهم مع بعض فى الأمور ، ولا يقع على النساء إلا على وجه التبع كما قال عز وجل : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء : ١٠٥] والمراد الرجال ، والنساء تبع لهم ، والشاهد على ما قلناه قول زهير:

وما أدرى وسوفَ إخالُ أدرى ... أقومٌ آلُ حِصنٍ أم نساءُ ؟!

فأخرج النساء من القوم .

الفرق بين الجماعة والملأ : أن الملأ الأشراف الذين يملئون العيون جمالا والقلوب هيبة ، وقال بعضهم : الملأ الجماعة من الرجال دون النساء، والأول الصحيح ، وهو مِنْ مَلأت ، ويجوز أن يكون الملأ الجماعة الذين يقومون بالأمور من قولهم هو مَلِىء بالأمر إذا كان قادراً عليه ، والمعنيان يرجعان إلى أصل واحد وهو المِلْء .

الفرق بين النفَر والرّهط : أن النفر الجماعة نحو العشرة من الرجال خاصة ينفرون لقتال ، وما أشبهه ، ومنه قوله عز وجل : ﴿ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ ﴾ [التوبة : ٣٨] ثم كثر ذلك حتى سموا نفرًا ، وإن لم ينفروا . والرهط الجماعة نحو العشرة يرجعون إلى أب واحد ، وسموا رهطًا بقطعة أديم يقطع أطرافها مثل الشُّرُك ، فتكون فروعها شتى ، وأصلها واحد ، تلبسها الجارية يقال لها : رهط ، والجمع رهاط قال الهذلى :

* وطعن مثلِ تَعْطيطِ الرِّهاطِ *

وتقول : ثلاثةُ رهطٍ ، وثلاثةُ نَفَرٍ لأنه اسم لجماعة ، ولو كان اسما

واحدًا لم تجز إضافة الثلاثة إليه ، كما لا يجوز أن تقول ثلاثةُ رجل ، وثلاثة فلْس ، وقال عز وجل : ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل : ٤٨] على التذكير لأنه وإن كان جماعة فإن لفظه مذكر مفرد ، فيقال : تسعة على اللفظ ، وجاء فى التفسير : أنهم كانوا تسعة رجال ، والمعنى على هذا وكان فى المدينة تسعة من رهط .

الفرق بين الجماعة والشِّرذمة : أن الشِّرذمة البقية من البقية ، والقطعة منهم . قال الله عز وجل : ﴿لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾[الشعراء : ٥٤] أى قطعة ، وبقية ، لأن فرعون أضل منهم الكثير ؛ فبقيت منهم شرذمة أى قطعة قال الشاعر :

جاء الشتاء وقميصى أَخلاقْ ... شراذمٌ يضحكُ مِنّى التوّاق[١٣]

وقال آخر :

* يجدن فى شراذم النعال *

*** الفروق بين ضروب القرابات :**

الفرق بين الأهل والآل : أن الأهل يكون من جهة النسب والاختصاص فمن جهة النسب قولك : أهل الرجل لقرابته الأدْنَيْن ، ومن جهة الاختصاص قولك : أهل البصرة ، وأهل العلم ، والآل خاصّةُ الرجلِ من جهة القرابة أو الصُّحبة تقول : آل الرجل لأهله وأصحابه ، ولا تقول : آل البصرة ، وآل العلم ، وقالوا : آل فرعون : أتباعه وكذلك آل لوط ، وقال المبرد : إذا صَغّرتِ العَرب الآل قالت : أُهَيْل ، فيدل على أن أصل الآل الأهل[١٤] ، وقال بعضهم : الآل عيدان الخيمة وأعمدتها ، وآل الرجل مشبَّهون بذلك لأنهم مُعْتَمدُه ، والذى يُرفع فى الصحارى آل لأنه يرتفع كما ترفع عيدان الخيمة ، والشخص آل لأنه كذلك .

الفرق بين الولد والابن : أن الابن يفيد الاختصاص ، ومداومة

---

(١٣) قال فى اللسان : أنشده ابن برى لراجز . قال : والتّوّاق : ابنه .

(١٤) بناءً على أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، وجاء فى اللسان : وآلُ الرجل أهله ، وآل الله ، وآل رسوله ، أولياؤه . أصلها أهل ، ثم أبدلت الهاء همزة ، فصارت فى التقدير أأل ، فلما توالت الهمزتان أبدلوا الثانية ألفا كما قالوا : آدم وآخر . وفى الفعل آمن وآزر .

الصحبة ؛ ولهذا يقال : ابن الفَلاة لمن يداوم سُلوكها ، وابن السُّرَى لمن يُكثر منه ، وتقول : تبنيت ابنًا إذا جعلته خاصًا بك ، ويجوز أن يقال : إن قولنا: هو ابن فلان يقتضى أنه منسوب إليه ، ولهذا يقال : الناس بنو آدم ، لأنهم منسوبون إليه وكذلك بنو إسرائيل ، والابن فى كل شىء صغير فيقول الشيخ للشاب : يابنى ، ويسمى الملك رعيته الأبناء ، وكذلك أنبياء من بنى إسرائيل، كانوا يسمون أممهم أبناءهم ، ولهذا كُنِىَ الرجل بأبى فلان ، وإن لم يكن له ولد على التعظيم ، والحكماء والعلماء يسمون المتعلمين أبناءهم ، ويقال لطالبى العلم : أبناء العلم ، وقد يكنى بالابن كما يكنى بالأب كقولهم : ابن عُرْس ، وابن نَمِرَة ، وابن آوى ، وبنت طَبَق ، وبنات نَعش ، وبنات[15] وَرْدَان، وقيل : أصل الابن التأليف والاتصال من قولك : بنيته وهو مبنى وأصله : بنىٌ . وقيل : بَنَوٌ ؛ ولهذا جمع على أبناء فكان بين الأب والابن تأليف ، والولد يقتضى الولادة ، ولا يقتضيها الابن ، والابن يقتضى أبًا ، والولد يقتضى والدًا ، ولا يسمى الإنسان والدًا إلا إذا صار له ولد ، وليس هو مثل الأب ، لأنهم يقولون فى التكْنية : أبو فلان وإن لم يلد فلاناً ، ولا يقولون فى هذا : والد فلان إلا أنهم قالوا فى الشاة : والد فى حملها قبل أن تلد ، وقد ولدت إذا ولدت إذا أخذ ولدها والابن للذكر ، والولد للذكر والأنثى .

الفرق بين الآل والعترة : أن العِترة على ماقال المبرد : النصاب ، ومنه عترة فلان أى : منصبه ، وقال بعضهم : العترة أصل الشجرة الباقى بعد قطعها، قالوا : فعترة الرجل أصله ، وقال غيره عترة الرجل أهله وبنوأعمامه الأدنون ، واحتجوا بقول أبى بكر رضي الله عنه عن عترة رسول الله ﷺ يعنى قريشا ، فهى مفارقة للآل على كل قول ، لأن الآل هم الأهل والأتباع ، والعترة هم الأصل فى قول ، والأهل وبنو الأعمام فى قول آخر .

الفرق بين الأبناء والذرية : أن الأبناء يختص به أولاد الرجل وأولاد بناته ، لأن أولاد البنات منسوبون إلى آبائهم كما قال الشاعر :

---

(١٥) قال فى المصباح : (الابن) أصله بَنَو - بفتحتين لأنه يجمع على بنين ، وهو جمع سلامة ، وجمع السلامة لا تغيير فيه ، وجمع القلة أبناء . وقيل : أصله بِنو - بكسر الباء مثل حِمل بدليل قولهم : بنت .

بَنُونا بنو ابنائنا وبناتُنا　　　بنوهن أبناءُ الرجالِ الأباعدِ

ثم قيل للحسن والحسين عليهما السلام ولدا رسول الله ﷺ على التكريم ، ثم صار اسمًا لهما لكثرة الاستعمال ، والذرية تنتظم الأولاد والذكور والإناث والشاهد قوله عز وجل : ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ﴾ [الأنعام : ٨٤] ثم أدخل عيسى فى ذريته .

الفرق بين العَقِب والولد : أن عقبَ الرجل ولده الذكور والإناث وولد بنيه من الذكور والإناث ، إلا أنهم لا يُسَمَّون عقبًا إلا بعد وفاته فهم على كل حال ولده ، والفرق بين الاسمين بين .

الفرق بين الولد والسِّبْط : أن أكثر ما يستعمل السِّبْط فى ولد البنت ومنه قيل للحسن والحسين - رضى الله عنهما - سبطا رسول الله ﷺ ، وقد يقال للولد : سبط إلا أنه يفيد خلاف ما يفيده لأن قولنا : سبْط يفيد أنه يمتد ويطول ، وأصل الكلمة من السُّبوط وهو الطّول والامتداد ، ومنه قيل : السّاباط[١٦] لامتداده بين الدارين والسَّبَطانة ما يرمى فيها البندق من ذلك ، والسَّبَطُ شجر سمى بذلك لامتداده وطوله .

الفرق بين البَعْل والزَّوج : أن الرجل لا يكون بعلا للمرأة حتى يدخل بها وذلك أن البعَال : النكاح والملاعبة ومنه قوله عليه السلام **«أيام أكل وشرب وبِعال»**[١٧] وقال الشاعر :

وكم من حَصانٍ ذاتِ بعلٍ تركتَها　　　إذا الليلُ أدجَى لم تَجِدْ من تُباعلِه[١٨]

وأصل الكلمة القيام بالأمر ، ومنه يقال للنخل إذا شرب بعروقه ولم يحتج إلى سقى : بعل كأنه يقوم بمصالح نفسه .

*** ومما يجرى مع ذلك :**

الفرق بين الصاحب والقرين : أن الصحبة تفيد انتفاع أحد الصاحبين

(١٦) قال فى اللسان : والساباط : سقيفة بين حائطين ، وفى المحكم بين دارين ، أما السَّبَطَانة فهى قناة جوفاء مضروبة بالعقب يرمى فيها بسهام صغار ينفخ فيها نفخا فلا تكاد تخطئ .

(١٧) الحديث ذكره ابن الأثير فى تذكرته ، وعزاه للهروى : ثم قال : البعال : النكاح ، وملاعبة الرجل أهله ، والمباعلة : المباشرة . ويقال لحديث العروسين : بعال ، والبعل ، والتبعل أحسن العشرة . ا.هـ .

(١٨) عزاه فى اللسان للحطيئة ، ويقال للمرأة : هى تباعل زوجها بِعالا ومباعلة ، أى تلاعبه ، وأراد أنك قتلت زوجها أو أسرته.

بالآخر ، ولهذا يستعمل فى الآدميين خاصة ؛ فيقال : صحب زيد عمرا ، وصحبه عمرو ، ولا يقال : صحب النجمُ النجمَ ، أو الكون الكون ، وأصله فى العربية الحفظ ومنه يقال : صحبك الله ، وسِرّ مصاحَبًا أى محفوظًا ، وفى القرآن : ﴿وَلا هُم مِّنَّا يُصْحَبُونَ﴾ [الأنبياء : ٤٣] أى: يُحفظون وقال الشاعر :

* وصَاحِبِى من دَوَاعِى الشَّرِّ مُصْطَحَب[19] *

والمقارنة تفيد قيام أحد القرينين مع الآخر ، ويجرى على طريقته وإن لم ينفعه ، ومن ثم قيل : قران النجوم ، وقيل للبعيرين يشد أحدهما إلى الآخر بحبل : قرينان ، فإذا قام أحدهما مع الآخر لبطش فيهما فهما : قِرْنَانِ فإنما خولف بين المثالين لاختلاف المعنيين والأصل واحد .

الفـرق بين المولى والولى : أن الولى : يجرى فى الصفة على المُعان والمُعين تقول : الله ولى المؤمنين ، أى : مُعينهم ، والمؤمن ولى الله ، أى : المعان بنصر الله عز وجل ، ويقال أيضا : المؤمن ولى الله ، والمراد أنه ناصر لأوليائه ودينه ، ويجوز أن يقال : الله ولى المؤمنين بمعنى أنه يلى حفظهم وكلاءتهم ، كولى الطفل المتولى شأنه ، ويكون الولى على وجوه : منها ولى المرأة القائم بأمرها ، ومنها ولى المقتول الذى هو أحق بالمطالبة بدمه .

وأصل الولى جعل الثانى بعد الأول من غير فصل ، من قولهم هذا يلى ذاك وليًا ، وولاه الله كأنه يلي أمره ولم يكله إلى غيره ، وولاه أمره وكَلَه إليه كأنه جعله بيده ، وتولى أمر نفسه قام به من غير وسيطة ، وولى عنه خلاف ولى إليه ، ووالى بين رَمْيتين : جعل إحداهما تلى الأخرى ، والأَوْلى هو الذى الحكمة إليه أدعى ، ويجوز أن يقال : معنى الولى أنه يحب الخير لوليه ، كما أن معنى العدو أنه يريد الضرر لعدوه .

والمولى على وجوه : هو السيد ، والمملوك والحليف ، وابن العم ، والأَولى بالشىء ، والصاحب ، ومنه قول الشاعر :

(١٩) ذكره فى اللسان دون عزو وتمامه :
جارى ومولاى لا يَزْنِى حريمهما
وصاحبى من دواعى السوء مُصْطَحَبُ

ولستُ بمولى سوأةٍ أُدْعَى لها   فإن لسوآتِ الأُمور مَوَاليا

أى : صاحب سوأة ، وتقول : الله مولى المؤمنين ، بمعنى أنه معينهم ، ولا يقال : إنهم مواليه بمعنى أنهم معينو أوليائه ، كما تقول : إنهم أولياؤه بهذا المعنى .

الفرق بين الخُلّة والصّداقة : أن الصداقةَ اتفاق الضمائر على المودّة ، فإذا أضمر كل واحد من الرجلين مودّة صاحبه ، فصار باطنه فيها كظاهره، سُميا صديقين ولهذا لا يقال : الله صديق المؤمن ، كما أنه وَلِيّه ، **والخُلّة** الاختصاص بالتكريم ، ولهذا قيل : إبراهيم خليل الله لاختصاص الله إياه بالرسالة ، وفيها تكريم له ، ولا يجوز أن يقال : الله خليل إبراهيم ، لأن إبراهيم لا يجوز أن يخص الله بتكريم ، وقال أبو على - رحمه الله تعالى : يقال للمؤمن : إنه خليل الله ، وقال على بن عيسى : لا يقال ذلك إلا لنبى لأن الله - عز وجل - يختصه بوحيه ، ولا يختص به غيره ، قال : والأنبياء كلهم أخلاء الله .

ومما يجرى مع ذلك :

الفرق بين الصّفْوَة والصّفْو : أن الصفو مصدر سمى به الصافى من الأشياء اختصارًا واتساعًا ، والصفوة خالص كل شىء ، ولهذا يقال : محمد - ﷺ - صفوة الله ، ولا تقول : صفو الله . فالصفوة والصفو مختلفان ، وإن كانا من أصل واحد كالخبرة والخبر ، ولو كان الصفوة والصفو لغتين على ماذكر ثعلب فى الفصيح لقيل : محمد ﷺ صفو الله ، كما قيل صفوة الله .

الفرق بين الاصطفاء والاختيار : أن اختيارك الشىء أخذُك خير مافيه فى الحقيقة ، أو خيره عندك ، **والاصطفاء** أخذ ما يصفو منه ، ثم كثر حتى استعمل أحدهما موضع الآخر ، واستعمل الاصطفاء فيما لا صفو له على الحقيقة .

الباب السابع والعشرون

فى الفرق بين الإظهار والإفشاء والجهر

أن **الإفشاء** كثرة الإظهار ، ومنه أفشى القوم إذا كثر مالهم ، مثل أمشوا والفَشَاء كثرة المال ، ومثله المشَاءُ ، وقريب منه النماء ، والصَّباء ، وقد أنمى القوم وأصبوا وأمشوا ، وأفشوا إذا كثر مالهم ، ولهذا يقال : فشى الخير فى القوم ، أو الشر إذا ظهر بكثرة ، وفشا الجرب إذا ظهر وكثر ، **والإظهار** يستعمل فى كل شىء **والإفشاء**[1] لا يصح إلا فيما لا تصح فيه الكثرة ولا يصح فى ذلك ألا ترى أنك تقول : هو ظاهر المروءة ، ولا تقول : كثير المروءة.

الفرق بين الجهر والإظهار : أن الجهر عموم الإظهار والمبالغة فيه ، ألا ترى أنك إذا كشفت الأمر للرَّجُل والرَّجُلين قلت : أظهرته لهما ، ولا تقول : جهرت به إلا إذا أظهرته للجماعة الكثيرة ، فيزول الشك ولهذا قالوا : ﴿أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء : ١٥٣] أى : عياناً لا شك معه ، وأصله رفع الصوت يقال : جهر بالقراءة إذا رفع صوته بها وفى القرآن ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء : ١١٠] أى: بقراءتك فى صلاتك ، وصوت جهير ، رفيع الصوت ، ولهذا يتعدى بالباء فيقال : جهرت به كما تقول: رفع صوته به ، لأنه فى معناه ، وهو فى غير ذلك استعارة ، وأصل الجهر : إظهار المعنى للنفس ، وإذا أُخرج الشىءُ من وعاء أو بيت لم يكن ذلك جهرًا ، وكان إظهارًا ، وقد يحصل الجهر نقيض **الهمس** ، لأن المعنى يظهر للنفس بظهور الصوت .

الفرق بين الجَهر والكَشف : أن الكَشف مضمن بالزوال ، ولهذا يقال لله عزّ وجلّ : كاشف الضر ، ولم يجز فى نقيضه ساتر الضر ، لأن نقيضه من الستر ليس متضمنًا بالثبات فيجرى مجراه فى ثبات الضر ، كما جرى هو فى زوال الضر ، والجهر غير مضمن بالزوال .

---

(١) جاء فى أساس البلاغة «مشى»: ومن المجاز مشت المرأة : كثرت أولادها مَشاء ، وناقة ماشية ولأدة . وإن فلانا لذو مَشاءٍ ، ومال ذومَشاءٍ : ذو نماء . وأصبت المرأة : كثر صبيانها .

الفـرق بين الإعلان والجهـر : أن الإعـلان خـلاف الكتـمـان ، وهـو إظهـار المعنى للنفس ، ولا يقتضى رفع الصوت به ، والجهـر يقتـضى رفع الصـوت به، ومنه يقال : رجل جَهير وجَهْوَرِىّ إذا كان رفيع الصوت .

الفـرق بين البُدُوّ والظهور : أن الظهور يكون بقصد ، وبغيـر قصـد ، تقول : استـتـر فلان ثم ظهـر ، ويدل هذا على قصده للظهور ، ويقال : ظهـر أمـر فـلان وإن لم يقصـد لذلك ، فـأمـا قوله تعـالى : ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الروم : ٤١] فمعنـى ذلك الحدوث وكذلك قولك : ظهـرت فـى وجهه حُمـرة ، أى : حدثت ولم يَعْنِ أنها كانت فيه فظهرت ، والبُدُوّ مـا يكون بغيـر قصـد ، تقـول : بدا البـرق ، وبدا الصـبـح وبدت الشـمس ، وبـدا لى الشىء ، لأنك لم تقـصـد للبُدُوّ ، وقيل فـى هذا بُدُوّ ، وفـى الأول[٢] بَدء وبين المعنيين فرق ، والأصل واحد .

الفـرق بين الكِتمان ، والإخفاء ، والسَّتْر ، والحجاب وما يقرب من ذلك : أن الكتمان هو السكوت عن المعنى ؛ وقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ﴾ [البقرة : ١٥٩] أى : يسكتون عن ذكره ، والإخفاء يكون فـى ذلك وفـى غـيـره ، والشـاهد أنك تقـول : أخـفـيت الدرهم فـى الثـوب ، ولا تقـول : كتمت ذلك ، وتقول : كتمت المعنى وأخفيته ، فالإخفاء أعم من الكتمان .

الفـرق بين قولك : سترتهُ ، وبين قـولك : كنَنْتُه : أن معنى كَنَنْتُه : صُنْته والموضـع الكَنين هـو المصـون ، وذلك أنه يكون كنينًا وإن لم يكن مـسـتـورًا ، وقيل الدر المكنون ، لأنه فـى حُقّ يصان فيه ، وجارية مكنونة فـى الحـجـاب ، أى : مـصـونة قـال الأعـشى :

*** وبيضة فى الدِّعص[٣] مكنونة ***

والبيـضـة ليست بمستورة وإنمـا هـى مصـونـة عن الترجـرج والانكسـار ، واكـتننت الشـىءَ فـى نفسـى إذا صنته عن الأداء ، ودخلت فيـه الألف واللام على معنى جعلت له كذا ، وفـى القرآن ﴿مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ﴾ [النمل : ٧٤].

(٢) جاء فى مفردات الراغب : والبَدء والإبداء تقديم الشىء على غيره .
ويقال بدا الشىء بدوًا وبداء ، أى ظهر ظهورًا بينًا .
(٣) الدِّعْص : – بكسر الدال – رمل مجتمع أقل من الحقف .

الفرق بين الغِشاء والغِطاء : أن الغِشاء قد يكون رقيقا ، يبين ما تحته ، ويتوهم الرائى أنه لا شىء عليه لرقته ، ومن ثَمّ سميت أغشية البدن ، وهى أعصاب رقيقة ، قد غشى بها كثير من أعضاء البدن مثل الكَبد والطِّحال ، **فالغطاء** يقتضى ستر ما تحته ، **والغشاء** لا يقتضى ذلك ؛ ومن ثم قيل : غُشِىَ على الإنسان ؛ لأن ما يعتريه من الغَشْى ليس بشىء بين ، والغِطاء لا يكون إلا كثيفا متلاصقا ، وقيل : الغشاء يكون من جنس الشىء ، والغطاء ما يقتضيه من جنسه كان أو من غير جنسه ، ولذلك تقول : تغطيت بالثياب ولا تقول : تغشيت بها ؛ فإن استعمل الغشاء موضع الغطاء فعلى التوسع(٤).

الفرق بين الغطاء والستر : أن الستر ما يسترك عن غيرك وإن لم يكن مُلاصقًا لك مثل الحائط والجبل ، والغطاء لا يكون إلا ملاصقا ، ألا ترى أنك تقول : تسترت بالحيطان ، ولا تقول : تغطيت بالحيطان وإنما تغطيت بالثياب لأنها ملاصقة لك ، والغِشاء أيضا لا يكون إلا ملاصقا .

الفرق بين السُتر والحِجاب والغِطاء : أنك تقول : حجبنى فلان عن كذا ، ولا تقول : سترنى عنه ، ولا غطانى ، وتقول : احتجبت بشىء ، كما تقول : تسترت به **فالحجاب** هو المانع والممنوع به ، والسِّتر هو المستور به ، ويجوز أن يقال : حجاب الشىء ما قصد ستره ، ألا ترى أنك لا تقول لمن منع غيره من الدخول إلى دار الرئيس من غير قصد المنع له : أنه حجبه ، وإنما يقال : حجبه إذا قصد منعه ، ولا تقول : احتجبت بالبيت إلا إذا قصدت منع غيرك عن مشاهدتك ألا ترى أنك إذا جلست فى البيت ولم تقصد ذلك لم تقل : إنك قد احتجبت . **وفرق آخر** أن الستر لا يمنع من الدخول على المستور والحجاب يمنع .

(٤) وقد جاء فى القرآن الكريم : ﴿ واستغشوا ثيابهم ﴾ [نوح : ٧]. ويقول الراغب فى مفرداته : أى جعلوها غشاوة على أسماعهم ، وذلك عبارة عن الامتناع من الإصغاء ، وقيل : «استغشوا ثيابهم» كناية عن العدو ؛ كقولهم : شمر ذيلا ، وألقى ثوبه ، ويقال : غشيته سوطا أو سيفا ككسوته وعممته .

الباب الثامن والعشرون

فى الفرق بين الطلب والسؤال ، والرَّوْم والاقتضاء ، وما يجرى مع ذلك ، والفرق بين البعث والإنفاذ ، وما يقرب منه

الفـرق بين الطلب والسؤال : أن السـؤال لا يكون إلا كـلامـا ، ويكون الطلب بالسعى وغيره ، وفى مثل : عليك الهرب ، وعلى الطلب .

الفـرق بين الطلب والمحاولة : أن المحاولة الطلب بالحيلة ثم سـمى كل طلب محاولة .

الفرق بين الالتماس والطلب : أن الالتماس طلب باللمس ، ثم سمى كل طلب التماسًا مجازًا .

الفرق بين الطلب والبحث : أن البحث هو طلبُ الشىء مما يخالطهُ ، فأصله أن يبحثَ الترابَ عن شىء يطلبه ، فالطلب يكون لذلك ولغيره ، وقيل : فلان يبحث عن الأمور تشبيها بمن يبحثُ الترابَ لاستخراج الشىء.

الفـرق بين الطلب والاقتضاء : أن الاقتضاء على وجهين : أحدهما اقتضاء الدَّين ، وهو طلب أدائه ، والآخر مطالبة المعنى لغيره كأنه ناطق بأنه لابد منه ، وهو على وجوه : منها الاقتضاء لوجود المعنى كاقتضاء الشكر من حكيم لوجود النعمة ، وكاقتضاء وجود النعمة لصحة الشكر ، وكاقتضاء وجود مثل آخر ، وليس كالضد الذى لا يحتمل ذلك ، وكاقتضاء القادر المقدور ، والمقدور القادر ، وكاقتضاء وجود الحركة للمحل من غير أن يقتضى وجود المحل وجود الحركة ، لأنه قد يكون فيه السكون ، واقتضاء الشىء لغيره قد يكون بجعل جاعل وبغير جعل جاعل وذلك نحو : ضرب يقتضى ذكر الضارب بعده بوضع واضع اللغة له على هذه الجهة ، وضرب لا يقتضى ذلك وكلاهما يدل عليه .

الفرق بين الطلب والروم : أن الروم على ما قال على بن عيسى : طلب الشىء ابتداء ولا يقال : رُمت إلا لما تجده قبل ، ويقال : طلبت فى الأمرين ، ولهذا لا يقال : رُمت الطعام والماء ، وقيل : لا يستعمل الرَّوْم فى الحيوان

أصلا ؛ لا يقال : رمت زيدًا ولا رمت فرسا ، وإنما يقال : رمت أن يفعل زيد كذا ، فيرجع الرَّوْم إلى فعله وهو الروم والمرام .

ومما يجرى مع ذلك :

الفرق بين أوحى ووحى : أن وحى جعله على صفة كقولك : مسفرة ، وأوحى جعل فيها معنى الصفة لأن أفعل أصله التعدية كذا قال على بن عيسى .

فى الفرق بين الكَتْب والنّسخ ، وبين المنشور والكتاب، والدفتر ، والصحيفة وما يقرب من ذلك

الفرق بين الكتب والنسخ : أن النسخ نقل معانى الكتاب ، وأصله الإزالة ومنه نسخَت الشمسُ الظلّ ، وإذا نقلت معانى الكتاب إلى آخر ، فكأنك أسقطت الأول وأبطلته ، والكَتْب قد يكون نقلا وغيره ، وكل نسخ كَتْب ، وليس كل كتب نسخاً .

الفرق بين الزَّبْر والكَتْب : أن الزَّبْرَ الكتابة فى الحَجَر نَقْرًا ، ثم كثر ذلك حتى سمى كل كتابة زبرًا ، وقال أبو بكر : أكثر ما يقال الزَّبْر ، وأعْرَفهُ الكتابة فى الحجر ، قال : وأهل اليمن يسمون كل كتابة زَبْرًا ، وأصل الكلمة الفخامة والغلَظ ، ومنه سميت القطعة من الحديد زُبْرَة ، والشعر المجتمع على كتف الأسد زُبْرة ، وزَبَرت البئر إذا طويتها بالحجارة ، وذلك لغلظ الحجارة ، وإنما قيل للكتابة فى الحجر : زَبْر لأنها كتابة غليظة : ليس كما يكتب فى الرُّقوق ، والكواغد وفى الحديث «**الفقير الذى لا زَبْرَ له**»[1] قالوا : لا مُعْتَمد له ، وهو مثل قولهم : رقيق الحال ، كأن الزَّبر فخامة الحال ، ويجوز أن يقال : الزَّبُورُ كتاب يتضمن الزجر عن خلاف الحق من قولك : زَبَره إذا زجره ، وسمى «زَبُورُ داود» لكثرة مزاجره ، وقال الزجاج : الزبور : كل كتاب ذى حكمة .

الفرق بين المنشور والكتاب : أن قولنا : عند فلان منشور ، يفيد أن

(١) ذكره ابن الأثير فى تذكرته «زبر» نقلا عن الهروى ، فى حديث أهل النار ، وعد منهم «الضعيف الذى لا زبر له» أى : لا عقل له يزبره ، وينهاه عن الإقدام على مالا ينبغى .

عنده مكتوباً يقويه ويؤيده ، والمنشور فى الأصل صفة الكتاب ، وفى القرآن : ﴿ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا ﴾[الإسراء : ١٣] لأنه قد صار اسما للكتاب المفيد الفائدة التى ذكرنا والكتاب لا يفيد ذلك .

الفرق بين الكتاب والدَّفتر : أن الكتاب يفيد أنه مكتوب ، ولا يفيد الدفتر ذلك ألا ترى أنك تقول : عندى دفتر بياض ، ولا تقول عندى كتاب بياض .

الفرق بين الصحيفة والدّفتر : أن الدفتر لا يكون إلا أوراقا مجموعة ، والصحيفة تكون ورقة واحدة تقول : عندى صحيفة بيضاء ، فإذا قلت : صُحُف أفدت أنها مكتوبة ، وقال بعضهم يقال : صحائف بيض ، ولا يقال : صُحُفٌ بيض وإنما يقال : من صحائف إلى صحف ليفيد أنها مكتوبة وفى القرآن :﴿ وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ ﴾ [التكوير : ١٠] وقال أبو بكر : الصحيفة قطعة من أَدَم أبيض ، أو ورق يكتب فيه .

الفرق بين الكتاب والمُصحف : أن الكتاب يكون ورقة واحدة ، ويكون جملة أوراق ، والمصحف لا يكون إلا جماعة أوراق صحفت أى جمع بعضها إلى بعض ، وأهل الحجاز يقولون : مِصْحَف بالكسر أخرجوه مخرج ما يتعاطى باليد ، وأهل نجد يقولون : مُصحف وهو أجود اللغتين ، وأكثر ما يقال المصحف لمصحف القرآن ، والكِتابُ أيضا يكون مصدرًا بمعنى الكتابة؛ تقول : كتبته كتابًا وعلمته الكتابَ والحِسابَ وفى القرآن : ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ ﴾ [الأنعام : ٧] أى : كتابة فى قرطاس ، ولو كان الكتاب هو المكتوب لم يحسن ذكر القرطاس .

الفرق بين الكتاب والسِّفْر : أن السِّفر الكتاب الكبير ، وقال الزجاج : الأسفار الكتب الكبار ، وقال بعضهم : السفر الكتاب يتضمن علوم الديانات خاصة ، والذى يوجبه الاشتقاق أن يكون السفر الواضح الكاشف للمعانى من قولك : أسفر الصبح إذا أضاء ، وسفرت المرأة نقابها إذا ألقته فانكشف وجهها ، وسفرتُ البيت كنسته ، وذلك لإزالتك التراب عنه حتى تنكشف أرضه ، وسفرتِ الريحُ التراب أو السحاب ، إذا قشعته فانكشفت السماء .

الفرق بين الكتاب والمجلة : أن المَجَلّة كتاب يحتوى على أشياء جليلة من الحكم وغيرها قال النابغة :

مَجَلّتهُم ذاتُ الإله ودينُهم — كريمٌ به يرجون حسن العواقب[٢]

ولا يقال للكتاب إذا اشتمل على السُّخْفِ والمُجُون ، وما شاكل ذلك مجلة .

---

(٢) ذكره فى اللسان ورواه بلفظ * قويم فما يرجون غير العواقب * وقال : والمجلة - بالجيم - الصحيفة يكتب فيها ، ويقول ابن سيده : والمجلة الصحيفة فيها الحكمة ، كذا روى بيت النابغة بالجيم . يريد الصحيفة لأنهم كانوا نصارى فعني الإنجيل .
ومن روى محلتهم - بالحاء - أراد الأرض المقدسة ، وناحية الشام ، والبيت المقدس ، وهناك كان بنو جفنة .

الباب التاسع والعشرون

فى الفرق بين غاية الشىء ومَداه ، ونهايته وحده ، وآخره

وما يجرى مع ذلك

الفرق بين غاية الشىء والمَدى : أن أصل الغاية الراية ، وسميت نهاية الشىء غايته ، لأن كل قوم ينتهون إلى غايتهم فى الحرب ، أى : رايتهم ، ثم كثر حتى قيل لكل ما ينتهى إليه : غاية ، ولكل غاية نهاية ، والأصل ما قلناه، ومدى الشىء ما بينه وبين غايته والشاهد قول الشاعر :

ولَمْ نَدْرِ إن خُضْنَا من الموت خَيْضَةً لم العمر باق والمدى متطاول !؟

يعنى مدى العمر ، والمعنى أن الأمل منفسح لما بينه وبين الموت ، ومن ذلك قولهم : هو مِنّى مدَى البصر ، أى : هو حيث يناله بصرى ، كأن بصرى ينفسح بينى وبينه ، ثم كثر ذلك حتى قيل للغاية : مدى ، كما يسمى الشىء باسم ما يقرب منه .

الفرق بين الأمد والغاية : أن الأمد حقيقة ، والغاية مستعارة على ما ذكرنا ، ويكون الأمد ظرفا من الزمان والمكان ، فالزمان قوله تعالى : ﴿ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الأَمَدُ ﴾[الحديد : ١٦] والمكان قوله تعالى : ﴿ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بعيدًا ﴾[آل عمران : ٣٠] .

الفرق بين آخر الشىء ، ونهايته : أن آخر الشىء خلاف أوله وهما اسمان ، والنهاية مصدر مثل الحِماية والكِفاية إلا أنه سمى به مُنْقَطَعُ الشىء فقيل : هو نهايته أى منتهاه ، وخلاف المنتَهَى ، فكما أن قولك : المبتدأ يقتضى ابتداء فعل من جهة اللفظ ، وقد انتهى الشىء إذا بلغ مبلغا لا يزاد عليه ، وليس يقتضى النهاية منتهى إليه ، ولو اقتضى ذلك لم يصح أن يقال : للعالم نهاية ، وقيل : الدار الآخرة لأن الدنيا تؤدى إليها ، والدنيا بمعنى الأولى ، وقيل : الدار الآخرة كما قيل مسجد الجامع ، والمراد مسجد اليوم الجامع ، ودار الساعة الآخرة ، وأما حق اليقين فهو كقولك : محض

(١) قال فى المصباح : أنثى آخِر – بكسر الخاء – آخِرة ، أما الآخَر – بالفتح – بمعنى الواحد فأنثاه أُخرى .

اليقين ، وعين اليقين . وليس قول من يقول : هذه إضافة الشيء إلى نعته بشيء ، لأن الإضافة توجب دخول الأول في الثاني حتى يكون في ضمنه ، والنعت تحلية ، وإنما يحلّى بالشيء الذي هو بالحقيقة ، ويضاف إلى ما هو غيره في الحقيقة تقول : هذا زيدٌ الطويلُ ، فالطويل هو زيد بعينه ، ولو قلت زيد الطويلِ وجب أن يكون زيد غير الطويل ، ولا يجوز إضافة الشيء إلا إلى غيره أو بعضه ، فغيره نحو عبد زيد ، وبعضه نحو ثوب حرير ، وخاتم ذهب ، أي من حرير ، ومن ذهب ، وقال المازني عام الأول إنما هو عام زمن الأول .

الفرق بين الآخَر والآخِر : أن الآخَر بمعنى ثان ، وكل شيء يجوز أن يكون له ثالث وما فوق ذلك يقال فيه : آخَر ، ويقال للمؤنث : أُخْرَى، وما لم يكن له ثالث فما فوق ذلك قيل : الأول والآخِر ، ومن هذا ربيع الأول وربيع الآخِر .

الفرق بين الحدّ والنهاية والعاقبة : أن النهاية ما ذكرناه ، والحدّ يُفيد معنى تمييز المحدود من غيره ، ولهذا قال المتكلمون : حدّ القدرة كذا ، وحَدّ السواد كذا ، وسمى حَدًا لأنه يمنع غيرهِ من المحدود فيما هو حد له ، وفي هذا تمييز له من غيره ، ولهذا قال الشُرُوطيّون اشترى الدار بحدودها ، ولم يقولوا بنهاياتها لأن الحد أجمع للمعنى ، ولهذا يقال : للعالم نهاية ، ولا يقال : للعالم حَدّ ، فإن قيل : فعلى الاستعارة وهو بعيد ، وعندهم أن حد الشيء منه ، فقال أبو يوسف والحسن بن زياد : إذا كتب : حدها الأول دارُ زيد ، دخلت دار زيد في الشراء ، وقال أبو حنيفة : لا تدخل فيه . وإن كتب حدها الأول المسجد ، وأدخله فسد البيع في قولهما ، وقال أبو حنيفة : لا يفسد ، لأن هذا على مقتضى العُرف ، وقصد الناس في ذلك معروف ، وأما العاقبة فهي ما تؤدى إليه التأدية ، والعاقبة هي الكائنة بالسبب الذي من شأنه التأدية ، وذلك أن السبب على وجهين : مولدٌ ومُؤدٌ ، وإنما العاقبة في المؤدى ، فالعاقبة يؤدى إليها السبب المقدم وليس كذلك : الآخرة ، لأنه قد كان يمكن أن تجعل هي الأولى في العدة .

الفرق بين الجانب والناحية والجهة : قال المتكلمون : إن جانب الشيء غيره ، وجهته ليست غيره ، ألا ترى أن الله تعالى لو خلق الجزء الذى لا يتجزأ منفردًا لكانت له جهات ست ، بدلالة أنه يجوز أن تجاوره ستة أجزاء من كل جهة جزء ، ولا يجوز أن يقال : إن له جوانب لأن جانب الشيء ما قرب من بعض جهاته ، ألا ترى أنك تقول للرجل : خذ على جانبك اليمين ، تريد ما يقرب من هذه الجهة لو كان جانبك اليمين أو الشمال منك لم يمكنك الأخذ فيه ، وقال بعضهم : ناحية الشيء كله ، وجهَتُه بعضهُ ، أو ما هو فى حكم البعض ، يقال : ناحية العراق ، أى العراق كَلها وجهة العراق يراد بها بعض أطرافها . وعند أهل العربية أن الوَجه مستقبل كل شيء ، والجهة النحو يقال : كذا على جهة كذا ، قاله الخليل ، قال : ويقال رجل أحمَر من جهة الحمرة ، وأسود من جهة السواد ، والوجهة القبلة قال تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾ [البقرة : ١٤٨] أى فى كل وَجْه استقبلته ، وأخذت فيه ، وتُجاه الشيء ما استقبلته يقال : توجهوا إليكَ ، ووجهوا إليك ، كل يقال ، غير أن قولك : وجَّهُوا إليك على معنى ولَّوا وجوههم ، والتوجه الفعل اللازم ، والناحية فاعلة بمعنى مفعولة ، وذلك أنها مَنْحُوّة ، أى : مقصودة ، كما تقول : راحلة ، وإنما هى مرحولة ، وعيشة راضية ، أى : مرضية .

الفرق بين الجانب والكَنَف : أن الكَنَف هو ما يَسُدّ الشيء من أحد جانبيه ، ولهذا يستعمل فى المعونة ، فيقال : أكْنَفَ الرجُلَ إذا أعانه ، وكنفتُه إذا حُطْته ، وكنفتُ الإبل إذا حُطتها فى حظيرة من الشجر ، ويجوز أن يقال: الفرق بين الجانب والكنف : أن الكَنفَ هو الجانب المعتمد عليه ، وليس كذلك الجانب .

الباب الثلاثون

فى الفرق بين أشياء مختلفة

الفرق بين الهُبوط والنزول : أن الهبوط نزول يعقُبه إقامة ، ومن ثم قيل : هبطنا مكانَ كذا ، أى : نزلناه ، ومنه قوله تعالى : ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا﴾ [البقرة : ٦١] وقوله تعالى : ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [البقرة : ٣٨] ومعناه : انزلوا الأرضَ للإقامة فيها ، ولا يقال : هبط الأرض إلا إذا استقر فيها ، ويقال : نزل وإن لم يستقر .

الفرق بين الظَّعن والرحيل : أن الظَّعْنَ هو الرحيل فى الهوادج ، ومن ثَم سميت المرأة إذا كانت فى هودجها ظَعينة ، ثم كثر ذلك حتى سميت كل امرأة ظعينة ، والظِّعانُ حبل يُشَدُّ به الهَوْدَج قال الشاعر :

* كما حادَ الأَزَبُّ عَنِ الظِّعان(١) *

والمظعون المشدود بالظعان ، ثم كثر الظعن حتى قيل لكل رحل : ظعن ، والأصل ما قلناه .

الفرق بين الهنىء والمرىء : أن الهنىء هو الخالص الذى لا تكدير فيه ويقال ذلك فى الطعام ، وفى كل فائدة لم يَعْتَرِضْ عليها ما يفسدها ، والمَرِىء المحمود العاقبة يقال مَرِىءٌ ما فعلت ، أى : أشرفت على سلامة عاقبته ، وقال الكسائى : تقول : هَنَأنى الطعام ، ومَرانى الطعام بغير ألف ، فإذا أفردت ، قلت : أمرانى بغير همز ، وقال المبرد : هذا الكلام لو كان له وجه لكان قمنًا أن يأتى فيه بعلة ، وهل يكون فعل على شىء إذا كان وحده ، فإذا كان مع غيره انتقل لفظه والمراد واحد ؟! وإنما الصحيح ما أعلمتك وأمرانى بغير همز معناه هَضَمَتْه معدتى .

---

(١) ذكره فى اللسان «ظعن» وهو مما أنشده ابن برِّى للنابغة وتمامه :

أَثَرْت الغَىّ ثم نزعتَ عنه
كما حاد الأَزَبُّ عن الظعانِ

والظعان : الحبل الذى يشد به الهودج ، وفى التهذيب يشد به الحمل .
والزبب فى الإبل كثرة شعر العينين والحاجبين ، ولا يكاد يكون الأَزَبّ إلا نفوراً ، وفى المثل : كل أَزَبٍّ نفورٌ .

الفرق بين النَّبْذ والطَّرْح : أن النبذ اسم لإلقاء الشيء استهانة به ، وإظهارًا للاستغناء عنه ، ولهذا قال تعالى : ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [آل عمران :١٨٧] وقال الشاعر :

نظرتُ إلى عُنْوانِه فنبذتُهُ كنَبْذِك نَعْلاً أخْلَقَتْ مِن نِعَالكا(٢)

والطرح اسم لجنس الفعل ؛ فهو يكون لذلك ، ولغيره .

الفرق بين التنحية والإزالة : أن الإزالة تكون إلى الجهات الست ، والتنحية : الإزالة إلى جانب اليمين أو الشمال ، أو خلف ، أو قدام ، ولا يقال لما صعد به أو سفل به : نُحِّى ، وإنما التنحية فى الأصل تحصيل الشىء فى جانب ، ونحو الشىء جانبه .

الفرق بين قولك : تابعت زيدا ، وقولك : وافقته : أن قولك : تابعته ، يفيد أنه قد تقدم منه شىء اقتديت به فيه ، ووافقته ، يفيد أنكما اتفقتما معا فى شىء من الأشياء ، ومنه سمى التوفيق توفيقا ، ويقول أبو على - رحمه الله عليه - ومن تابعه يريد به أصحابه ، ومنه سمى التابعون التابعين، وقال أبو على - رحمه الله - ومن وافقه يريد من قال بقوله ، وإن لم يكن من أصحابه ، وأيضا فإن النظير لا يقال : إنه تابع لنظيره ، لأن التابع دون المتبوع ، ويحوز أن يوافق النظير النظير .

الفرق بين قولك : اجتزأ به ، وقولك : اكتفى به : أن قولك : اجتزأ يقتضى أنه دون ما يحتاج إليه ، وأصله من الجَزْء ، وهو اجتزاء الإبل بالرُّطْب عن الماء ، وهى وإن اجتزأت به يقتضى أنه دون ما تحتاج إليه عنه ، فهى محتاجة إليه بعض الحاجة ، والاكتفاء يفيد أن ما يكتفى به قدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان ، تقول : فلان فى كفاية ، أى فيما هو وفق حاجته من العيش .

الفرق بين المحْض والخَالص : أن المحض هو الذى يكون على وجهه ، لم يخالطه شىء . والخالص هو المختار من الجملة ، ومنه سمى الذهب

(٢) ذكره فى اللسان «خلق» مما أنشده ابن برّى شاهدا على أخلَق الثوبُ لأبى الأسود الدؤلى .
وهو أيضا مما أنشده سيبويه لأبى الأسود .

النقى عن الغش خالصًا ، ومن الأول قولهم : لبن مَحْض ، أى : لم يخالطه ماء .

الفرق بين العَدْل والفِداء : أن الفِداء ما يجعل بدل الشىء لينزل على حاله التى كان عليها ، وسواء كان مثله أو أنقص منه ، والعدل ما كان من الفداء مِثْلا لما يُفدى ، ومنه قوله تعالى :﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ ﴾ [البقرة : ١٢٣] وقال تعالى : ﴿ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا ﴾ [المائدة : ٩٥] أى مثله .

الفرق بين قولك : تَكَأَّدنى الشىء ، وقولك : شق علىّ : أن معنى قولك : تكأَّدنى (٣) آذانى ، ومعنى قولك : شَقّ على : الأشق الطويل سمى بذلك لبعد أوله من آخره والشُّقة البعد ، والشقة من الثياب ترجع إلى هذا ، وأما قولهم : **بَهَظَنى** الشىء فمعناه شق على حتى غلبنى ، والباهظ الشاق الغالب ، وأما قولهم : **بَهَرَنى الشىءُ** ، فإن الباهر الذى يغلب من غير تكلف، ومنه قيل : القمر الباهر .

الفرق بين الصِّراط ، والطّريق ، والسبيل : أن الصراط هو الطريق السهل قال الشاعر :

حَشونا أرضهم بالخيل حتى تركناهم أذلَّ من الصِّراطِ

وهو من الذل خلاف الصُّعوبة ، وليس من الذّل خلاف العز ، والطريق لا يقتضى السهولة ، والسبيل اسم يقع علي ما يقع عليه الطريق ، وعلي ما لا يقع عليه الطريق تقول : سبيل الله ، وطريق الله ، وتقول : سبيلك أن تفعل كذا ، ولا تقول : طريقك أن تفعل به ، ويراد به سبيل ما يقصده ، فيضاف إلى القاصد ، ويراد به القصد ، وهو كالمحبة فى بابه والطريق كالإرادة .

الفرق بين قولك : عِندى ولَدُنّى : أن لَدُنّى يتمكن تمكن عِنْدَ ، الا ترى أنك تقول : هذا القول عندى صواب ، ولا تقول : لدنى صواب ، وتقول : عندى مال ، ولا تقول : لدنى مال ، ولكن تقول : عندى مال ، إلا أنك تقول ذلك فى المال الحاضر عندك ، ويجوز أن تقول : عندى مال . وإن كان غائبا عنك ؛ لأن لدنى هو لما يليك وقال بعضُهم : لدن لغة فى لَدُنّى .

(٣) قال فى اللسان : تكاءدنى الأمر : شق على . تفاعل وتفعّل بمعنى ، وتكاءدنى كتكأدنى .

الفرق بين قولك : عِندى كذا ، وقولك : قِبَلى كذا ، وقولك فى بيتى كذا: قال الفقهاء : أصل هذا الباب أن المقرَّ مأخوذ بما فى لفظه لا يُسقطه عنه ما يقتضيه ، ولا يزاد ماليس فيه ، فعلى هذا إذا قال : لفلان على ألف درهم ، ثم قال : هى وديعة لم يصدق ، لأن موجب لفظه الدين ، وهو قوله : على ، لأن كلمة على ذمة فليس له إسقاطه ، وكذا إذا قال : له قِبَلى ألف درهم ؛ لأن هذه اللفظة تتوجه إلى الضمان وإلى الأمانة إلا أن الضمان عليها أغلب حتى سمى الكفيل قبيلا ، فإذا أطلق كان على الضمان وأخذ به، إلا أن يقيده بالأمانة ، فيقول : له قِبَلى ألف درهم وديعة وقوله : علىّ لا يتوجه إلى الضمان ، فيلزمه به الدين ، ولا يصدق فى صرفه عند فصل أو وصل ، قوله : وعندى ، وفى منزلى ، وما أشبه ذلك من الأماكن لا يقتضى الضمان ولا الذمة لأنها ألفاظ الأمانة .

الفرق بين قولك : من مالى وقولك : فى مالى : أن قولك : فى مالى إقرار بالشركة ، وقولك : من مالى إقرار بالهبة ، فإذا قال : له من دراهمى درهم ، فهو للهبة وإن قال : له فى دراهمى كان ذلك إقرارًا بالشركة .

الفرق بين مع وعند : أن قولك : مَعَ يفيد الاجتماع فى الفعل ، وقولك : عند يفيد الاجتماع فى المكان ، والذى يدل على أن عند تفيد المكان ، ولا تفيده مع أنه يجوز ذهبت إلى عند زيد ، ولا يجوز ذهبت إلى مع زيد ، ومن ثَمّ يقال : أنا معك فى هذا الأمر ، أى معينك فيه كأنى مشاركك فى فعله ، ولا تقول فى هذا المعنى : أنا عندك .

الفرق بين الرسوخ والثبات والرُّسُوّ: أن الرسوخ كمال الثبات ، والشاهد أنه يقال للشىء المستقر على الأرض : ثابت ، وإن لم يتعلق بها تعلقا شديدًا، ولا يقال : راسخ . ولا يقال : حائط راسخ ؛ لأن الجبل أكمل ثباتا من الحائط وقال الله تعالى : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران : ٧] أى : الثابتون فيه ، وقد تكلمنا فى ذلك قبل ، ويقولون : هو أرسخهم فى المكرمات أى : أكملهم ثباتا فيها ، وأما الرُّسو فلا يستعمل إلا فى الشىء الثقيل نحو : الجبل ، وما شاكله من الأجسام الكبيرة يقال : جبل راس ولا

يقال : حائط راس ، ولا عود راس وفى القرآن : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا ﴾ [هود : ٤١] شبهها بالجبل لعظمها فالرُّسوّ هو الثبات مع العظم ، والثقل ، والعلو ، فإن استعمل فى غير ذلك فعلى التشبيه والمقاربة نحو قولهم : أرسيت العود فى الأرض .

الفرق بين أخمدت النار وأطفأتها : أن الإخماد يستعمل فى الكثير ، والإطفاء فى الكثير والقليل يقال : أخمدت النار ، وأطفأت النار ، ويقال : أطفأت السِّراج ، ولا يقال أخمدت السراج ، وطفئت النار يستعمل فى الخمود مع ذكر النار فيقال خمدت نيران الظلم ، ويستعار الطفى فى غير ذكر النار ؛ فيقال : طفئ غضبه ، ولا يقال : خمد غضبه ؛ وفى الحديث **«الصدقة تطفئ غضب الرب»**(٤) وقيل : الخمود يكون بالغلبة والقهر والإطفاء بالمداراة والرفق ، ولهذا يستعمل الإطفاء فى الغضب لأنه يكون بالمداراة والرفق ، والإخماد يكون بالغلبة ، ولهذا يقال : خمدت نيران الظلم والفتنة .

وأما **الخمود والهمود** : فالفرق بينهما : أن خمود النار أن يسكن لهبها ويبقى جمرها ، وهمودها ذهابها البتة . وأما الوُقود بضم الواو فاشتعال النار ، والوقود بالفتح ما يوقد به .

الفرق بين القَناعة والقَصد : أن القصد هو ترك الإسراف والتقتير جميعًا ، والقناعة الاقتصار على القليل والتقتير ، ألا ترى أنه لا يقال : هو قنوع إلا إذا استعمل دون ما يحتاج إليه ، ومقتصد لمن لا يتجاوز الحاجة ، ولا يقصر دونها ، وترك الاقتصاد مع الغنى ذم ، وترك القناعة معه ليس بذم ، وذلك أن نقيض الاقتصاد الإسراف ، وقيل الاقتصاد من أعمال الجوارح ، لأنه نقيض الإسراف ، وهو من أعمال الجوارح ، والقناعة من أعمال القلوب .

---

(٤) أورده الزرقانى فى مختصر المقاصد الحسنة (برقم ٥٧٧) بلفظ «صدقة السِّر تطفئ غضب الرب» وقال محققه : رواه الترمذى ٢/٢٣ ، عن أنس بلفظ : إنّ الصدقة لتطفئ غضب الرب وتدفع ميتة السوء» وقال : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه . وانظر المقاصد ٢٦٠ ، والدرر ٢٧٩ ، والتمييز ٩٣ ، والكشف ٢/٢٢ ، والفوائد للشوكانى ١٥٨ ، وصحيح الجامع الصغير ٣/٢٤٠ «برقم ٣٦٥٣» .

الفرق بين الوسيلة والذريعة : أن الوسيلة[٥] عند أهل اللغة هى القربة، وأصلها من قولك : سألت أسال ، أى : طلبت ، وهما يتواسلان أى : يطلبان القربة التى ينبغى أن يطلب مثلها ، وتقول : توسلت إليه بكذا فتجعل كذا طريقًا إلى بغيتك عنده ، والذريعة إلى الشىء : هى الطريقة إليه ، ولهذا يقال : جعلت كذا ذريعة إلى كذا فتجعل الذريعة هى الطريقة نفسها ، وليست الوسيلة هى الطريقة ، فالفرق بينهما بيّن .

الفرق بين قولنا : فاض ، وبين قولنا : سال : أنه يقال فاض إذا سال بكثرة ومنه الإفاضة من عرفة ، وهو أن يندفعوا منها بكثرة . وقولنا : سال لا يفيد الكثرة ، ويجوز أن يقال : فاض إذا سال بعد الامتلاء ، وسال على كل وجه .

الفرق بين النجم والكوكب : أن الكوكب اسم للكبير من النجوم ، وكوكب كل شىء معظمه ، والنجم عام فى صغيرها وكبيرها ، ويجوز أن يقال : الكواكب هى الثوابت ، ومنه يقال : فيه كوكب من ذهب أو فضة ، لأنه : ثابت لا يزول ، والنجم الذى يطلع منها ويغرب ، ولهذا قيل للمنجم : منجم لأنه ينظر فيما يطلع منها ، ولا يقال له كوكب .

الفرق بين الأُفوال والغُيوب : أن الأفول هو غيُوبُ الشىء وراء الشىء ولهذا يقال : أفل النجمُ لأنه يغيب وراء جهة الأرض ، والغيوب يكون فى ذلك وفى غيره ؛ ألا ترى أنك تقول : غاب الرَّجُل ، إذا ذهب عن البصر وإن لم يستعمل إلا فى الشمس والقمر والنجوم ، والغُيوبُ يستعمل فى كل شىء وهذا أيضًا فرق بَيِّنٌ .

الفرق بين الزَّلزَلة والرَّجفة : أن الرجفة الزلزلة العظيمة ، ولهذا يقال: زلزلت الأرض زلزلةً خفيفة ، ولا يقال : رَجَفت إلا إذا زلزلت زلزلة شديدة، وسميت زلزلة الساعة رجفة لذلك ، ومنه الإرجاف ، وهو الإخبار باضطراب أمر الرجل ورجف الشىءُ إذا اضطرب ، يقال : رَجَفْتُ منه إذا

(٥) عبارة القاموس المحيط فى «سأل» : ويقال : سَالَ يَسَالُ كخاف يخاف ، وهما يتساولان . أما فى «وسل» فإنه قال الوسيلة والواسلة المنزلة عند الملك والدرجة والقربة .

تقلقلت .

الفـرق بين السَّلْخ والإخـراج : أن السلخ هو إخـراج ظرف أو مـا يكون بمنزلة الظرف له ، والإخراج عام فى كل شىء وهو الإزالة من محيط أو ما يجرى مجرى المحيط .

الفرق بين الخلط واللبس : أن اللبس يستعمل فى الأعراض مثل الحق والباطل وما يجرى مجراهما ، وتقول : فى الكلام لبس ، والخلط يستعمل فى العرض والجسم فتقول : خلطت الأمرين ، ولبستهما وخلطت النوعين من المتاع ، ولا يقال : لبستهما ، وحد اللبس منع النفس من إدراك المعنى بما هو كالستر له ، وقلنا ذلك لأن أصل الكلمة الستر .

الفرق بين الرجوع والفىء : أن الفىء هو الرجوع من قرب ، ومنه قوله تعالى : ﴿فَإِن فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة : ٢٢١] يعنى الرجوع ليس ببعيد ، ومنه سمى مال المشركين فيئًا لذلك ، كأنه فاء من جانب إلى جانب.

الفـرق بين قـولك : هو قـمين بـه ، وقـولك : هو حـرى به ، وخليق به ، وجدير به : أن القمين يقتضى مقاربة الشىء والدنو منه حتى يُرجى تحققه، ولذلك قيل : خبز قمين إذا بدا ينكرج كأنه دنا من الفساد ، ويقال للقودح الذى تتخذ منه الكوامخ : القمن ، وقولك : حَرِىّ به يقتضى أنه مأواه ، فهو أبلغ من القمين ، ومن ثم قيل لمأوى الطير : حَرَاها ، ولموضع بيضها الحَرَى[٦] ، وإذا رجا الإنسان أمرًا وطلبه قيل : تحرّاه كأنه طلب مستقره ومأواه ومنه قول الشاعر :

فإن نُتِجَتْ مُهْرًا كَرِيمًا فبالحرى وإن يك إقراف فمِن قِبَلِ الفَحْلِ[٧]

وأما خليق به بيّن الخلاقة ، فمعناه أن ذلك مقدر فيه ، وأصل الخلق التقدير ، وأما قولهم : جدير به ، فمعناه أن ذلك يرتفع من جهته ، ويظهر

---

(٦) قال فى الوسيط : الحَرَا : مصدر ويوصف به على لفظه بمعنى الحَرِىّ . ويطلق الحَرَى على الناحية والجانب وكناس الظبى ، وموضع البيض .

(٧) ذكر فى اللسان الشطر الثانى فى «قرف» دون عزو ، وقال : والمقرف : النذل ، وعليه وجه قوله : وإن يك إقراف إلخ .

من قولك : جدر الجدار إذا بنى وارتفع ، ومنه سمى الحائط جدَارًا .

الفرق بين اللَّمس والَمسّ : أن اللمسَ يكون باليد خاصة ليعرف اللين من الخشونة ، والحرارة من البرودة ، والمس يكون باليد وبالحَجَر ، وغير ذلك ولا يقتضى أن يكون باليد ، ولهذا قال تعالى : ﴿ مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ ﴾ [البقرة : ٢١٤] وقال: ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ ﴾[الأنعام : ١٧] ولم يقل : يلمسك .

الفرق بين الرجوع والإياب : أن الإياب هو الرجوع إلى منتهى المقصد ، والرجوع يكون لذلك ولغيره ؛ ألا ترى أنه يقال : رجع إلى بعض الطريق ولا يقال آب إلى بعض الطريق ، ولكن يقال إن حصل فى المنزل ، ولهذا قال أهل اللغة : التأويبُ : أن يمضى الرجل فى حاجته ، ثم يعود فيثبت فى منزله ، وقال أبو حاتم - رحمه الله - التأويب أن يسير النهار أجمع ليكون عند الليل فى منزله وأنشد :

البايتون قريبا من بيوتهم ولو يشاءون آبو الحىَّ أو طرقوا

وهذا يدل على أن الإياب الرجوع إلى منتهى القصد ، ولهذا قال تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾ [الغاشية : ٢٥] كأن القيامة منتهى قصدهم ؛ لأنها لا منزلة بعدها .

الفرق بين الرجوع والانقلاب : أن الرجوع هو المصير إلى الموضع الذى قد كان فيه قبل ، والانقلاب المصير إلى نقيض ما كان فيه قبل ، ويوضح ذلك قولك : انقلب الطين خَزَفًا ، فأما رجوعه خزفاً فلا يصح لأنه لم يكن قبل خزفا .

الفرق بين الرجوع والإنابة : أن الإنابة الرجوع إلى الطاعة ، فلا يقال لمن رجع إلى معصية : أنه أناب ، والمنيب اسم مدح كالمؤمن والمتقى .

الفرق بين الهَدْى والبَدَنة : أن البُدْن ما تبدن من الإبل أى تسمن ، يقال : بَدَنَتُ الناقة إذا سمنتها ، وبدَن الرجل سَمِن ، ثم كثر ذلك حتى سميت الإبل بُدْنًا مهزولة كانت أو سمينة فالبَدَنَة اسم يختص به البعير ، إلا أن البقرة لما صارت فى الشريعة فى حكم البَدَنة قامت مقامها ، وذلك أن

النبى ﷺ قال : «البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة»(٨) فصار البقر فى حكم البدن ، ولذلك كان يقلد البقرة كتقليد البدنة فى حال وقوع الإحرام بها لسائقها ، ولا يقلد غيرها ، والهدى يكون من الإبل والبقر والغنم ، ولا تكون البدنة من الغنم والبدنة لا يقتضى إهداؤها إلى موضع ، والهدى يقتضى إهداؤه إلى موضع لقوله تعالى : ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾[المائدة : ٩٥] فجعل بلوغ الكعبة من صفة الهَدى ، فمن قال علىّ بدنة جاز له نحرها بغير مكة ، وهو كقوله علىّ جزور ، ومن قال على هَدْىٌ لم يجز أن يذبحه إلا بمكة ، وهذا قول جماعة من التابعين ، وبه قال أبو حنيفة ومحمد رحمهم الله ، وقال غيرهم: إذا قال : على بدنة أو هدى فبمكة ، وإذا قال : جَزور فحيث يرى ، وهو قول أبى يوسف .

الفرق بين قولك : حاق به ، وقولك : نزل به : أن النزول عام فى كل شىء يقال : نزل بالمكان ، ونزل به الضيف ، ونزل به المكروه ، ولا يقال : حاق إلا فى نزول المكروه فقط ، تقول : حاق به المكروه يحيق حيقا وحيوقا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [هود : ٨] يعنى العذاب ، لأنهم كانوا إذا ذكر لهم العذاب استهزءوا به ، وأراد جزاء استهزائهم ، وقيل : أصل حاق حق ، لأن المضاعف قد يقلب إلى حرف نحو قول الراجز :

* تَقَضِّىَ البازِى إذا البازِى كَسَرَ(٩) *

وهذا حسن فى تأويل هذه الآية لأن فيه معنى الخبر الذى أتت به الرسل.

---

(٨) جاء فى العدة شرح العمدة عن جابر قال : كنا ننحر البدنة عن سبعة ، فقيل له : والبقر ؟ فقال : وهل هى إلا من البدن ؟! . وأحكام الهدىِ والأضاحى سواء . وحديث جابر رواه مسلم (برقم ١٣١٨) .

(٩) اللسان – قضض – تقَضَّض : إذا أسرع فى طيرانه منكدرا على الصيد ، قال : وربما قالوا : تقضى يتقضى ، وكان فى الأصل تقضض ، ولما اجتمعت ثلاث ضادات قلبت إحداهن ياء كما قالوا : تمطى ، وأصله تمطط ، أى تمدد . وقبله للعجاج :

إذا الكرامُ ابتدرُوا السباعَ بَدَرِ
تَقَضِّىَ البارى إذا البازى كَسَرَ

أى كسر جناحيه لشدة طيرانه .

الفرق بين الضَّيِّق والحَرَج : أن الحَرَجَ ضيق لا منفذ فيه ، مأخوذ من الحَرَجَة وهى الشجر الملتف حتى لا يمكن الدخول فيه ولا الخروج منه ، ولهذا جاء بمعنى الشك فى قوله تعالى : ﴿ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ﴾[النساء : ٦٥] أى شكًّا لأن الشاك فى الأمر لا ينفذ فيه ، ومثله : ﴿فَلا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ [الأعراف : ٢] وليس كل ما خاطب به النبىَّ ﷺ والمؤمنين ، أرادهم به ، ألا ترى إلى قوله : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾[البقرة :١٧٨] والقصاص فى العمد ، فكأنه أثبت لهم الإيمان مع قتل العمد ، وقتل العمد يبطل الإيمان ، وإنما أراد أن يُعَلِّمهم الحكم فيمن يستوجب ذلك ، ونحوه قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً﴾[آل عمران : ١٣٠] وقد تكلمنا فى هذا الحرف فى **«كتاب تصحيح الوجوه والنظائر»** بأكثر من هذا ، ومما قلنا : قال بعض المفسرين فى قوله تعالى : ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج : ٧٨] أنه أراد ضيقًا لا مخرجَ منه ، وذلك أنه يتخلص من الذنب بالتوبة ، فالتوبة مخرج ، وترك ما يصعب فعله على الإنسان بالرُّخَص ، ويحتج به فيما اختلف فيه من الحوادث ، فقيل إن ما أدى إلى الضيق فهو منفى ، وما أوجب التوسعة فهو أولى .

الفرق بين المَحْق والإذهاب : أن المحق يكون للأشياء ، ولا يكون فى الشىء الواحد يقال : محَقَ الدنانيرَ ، ولا يقال محق الدينار ؛ إذا أذهبه بعينه ، ولكن تقول : محق الدينار إذا أردت قيمته من الوَرِق ، فأما قوله تعالى : ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ [البقرة : ٢٧٦] فإنه أراد أن ثواب عامله يُمَّحَق . والثواب أشياء كثيرة ، والشاهد قوله تعالى : ﴿وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة : ٢٧٦] ليس أنه يُرَبِّى نفسَها ، وإنما يُرَبِّى ثوابها ، فلذلك يمحق ثواب فاعل الربا ، ونحن نعلم أن المال يزيد بالربا فى العاجل .

الفرق بين الوَضيعة والخسران : أن الوضيعة ذهاب رأس المال ، ولا يقال لمن ذهب رأس ماله كله : قد وُضِع ، والشاهد أنه من الوَضْع خلاف الرَّفْع ، والشىء إذا وُضع لم يذهب ، وإنما قيل : وضع الرجل على

الاختصار، والمعنى أن التجارة وضعت من رأس ماله ، وإذا نفد ماله وضع ، لأن الوَضْع ضد الرفع ، والخُسران ذهاب رأس ماله ، وإذا نقص ماله فقد وضع ، لأن الوضع ضد الرفع والخسران ذهاب رأس ماله كله ، ثم كثر حتى سمى ذهاب بعض رأس المال خسرانا . وقال الله تعالى : ﴿ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ ﴾ [الأنعام : ١٢] لأنهم عدموا الانتفاع بها فكأنها هلكت وذهبت أصلا ، فلم يقدر منها على شىء . وأصل الخسران فى العربية الهلاك .

الفرق بين المُضِىُ والذهاب : أن المُضِىّ خلاف الاستقبال ، ولذا يقال : ماض ومستقبل ، وليس كذلك الذهاب ، ثم كثر حتى استعمل أحدهما فى موضع الآخر ، وقال على بن عيسى : قبلُ نقيضُ بعدُ ونظيرهما من المكان خَلف ، وأمام ، فقيل فيما مضى قَبْلُ ، وفيما يأتى بعدُ ، ويقال : المستقبل والماضى .

الفرق بين الإقبال ، والمضى ، والمجىء : أن الإقبال الإتيان من قبل الوجه والمجىء إتيان من أى وجه كان .

الفرق بين قولك جئته ، وجئت إليه : أن فى قولك : جئت إليه معنى الغاية من أجل دخول إلى ، وجئته قصدته بمجىء ، وإذا لم تعد : لم يكن فيه دلالة على القصد كقولك : جاء المطر .

الفرق بين المقاربة والملاقاة : أن الشيئين يتقاربان وبينهما حاجز ، يقال: التقى الحدان والفارسان ، والملاقاة أيضاً أصلها : أن تكون من قُدّام ، ألا ترى أنه لا يقال : لقيته من خلفه ، وقيل : اللقاء اجتماع الشىء مع الشىء على طريق المقاربة ، وكذلك يصح اجتماع عرضين فى المحل ، ولا يصح التقاؤهما ، وقيل : اللقاء يقتضى الحجاب ، يقال : احتجب عنه ثم لقيه ، وأما المصادفة فأصلها أن تكون من جانب ، والصدفان جانبا الوادى ومنه قوله تعالى : ﴿ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ ﴾ [الكهف : ٩٦] .

الفرق بين النَّدِىّ ، والمجلس ، والمَقَامة : أن النَّدِىّ هو المجلس للأهل ، ومن ثم قيل : هو أنطقهم فى النَّدِىّ ، ولا يقال فى المجلس إذا خلا من أهله: ندى ، وقد تنادى القوم إذا تجالسوا فى الندى ، والمُقامة : - بالضم-

المجلس – يُؤكل – فيه ويُشرب والمَقامة – بالفتح – المجلس الذى يتحدث فيه، والمَقامة بالفتح – أيضا – الجماعة ، وأما المقام فالإقامة ، والمقامُ – بالفتح– مصدر قام يقوم مقاما ، والمقام أيضا موضع القيام .

الفرق بين أقام بالمكان وغَنِيَ بالمكان : أن معنى قولك غَنِيَ بالمكان يَغْنَى غَنْيًا أنه أقام به إقامة مستغنىً به عن غيره ، وليس فى الإقامة هذا المعنى.

الفرق بين العكُوف والإقامة : أن العكوف هو الإقبال على الشىء والاحتباس فيه ، ومنه قول الراجز :

* باتت تبَيًّا حوضَها عكوفا(١٠) *

ومنه الاعتكاف لأن صاحبه مقبل عليه يحبس فيه غير مشتغل بغيره والإقامة لا تقتضى ذلك .

الفرق بين المجلس والمَحْفِل : أن المَحْفِل هو المجلس الممتلئ من الناس من قولهم ضَرْعٌ حَافل إذا كان ممتلئا .

الفرق بين الدّنوّ والقُرب : أن الدُّنُوّ لا يكون إلا فى المسافة بين شيئين تقول : داره دانية ، ومَزاره دان . والقُرب عام فى ذلك وفى غيره تقول : قلوبنا تتقارب ، ولا تقول : تتدانى ، وتقول : هو قريب بقلبه ، ولا يقال : دان بقلبه إلا على بعد .

الفرق بين قولك : طلَّ دَمُه وقولك : أُهْدِرَ دمُه : أن قولك : طُل دَمُه ، معناه أنه بَطَل ولم يطلب به ، ويقال : طَلّ القتيلُ نفسَه ، وطَلّه فلان إذا أبطله ، وأما أهدر فهو أن يُبيحه السلطان أو غيرُه ، وقد هَدَرَ الدمُ هدرًا ، وهو هادر ، كأنه مأخوذ من قولك : هَدَر الشىءُ إذا غلى وفار ، وكذلك هَدْرُ الحمامة ، وهو ما دار ولَجّ فى صوته بمنزلة غليان القِدر ، ويقال للمستقتل من الناس : قد هدَرَ دَمَه .

الفرق بين الظل والفىء : أن الظل يكون ليلا ونهارًا ، ولا يكون الفىء

---

(١٠) مما أنشده ابن قتيبة فى الاقتضاب رقم ٢٨ ، وهو فى إصلاح المنطق ص ٤١٩ ، وقال ابن السكيت . تبَيًّا حوضها : أى تعتمد حوضها . وقد أورده فى اللسان مما أنشده ابن الأعرابى ضمن خمسة أبيات .

إلا بالنهار وهو ما فاء من جانب إلى جانب ، أى : رجع ، والفىء الرجوع ، ويقال : الفىء التبع لأنه يتبع الشمس ، وإذا ارتفعت الشمس إلى موضع المقال من ساق الشجرة قيل قد عقل الظل .

الفرق بين الوَسْط والوَسَط : أن الوَسْطَ لا يكون إلا ظرفاً(١١) ؛ تقول : قعدت وَسْطَ القوم ، وثوبى وَسْطَ الثياب ، وإنما تخبر عن شىء فيه الثوب ، وليس به ، فإذا حركت السين كان اسما ، وكان بمعنى بعض الشىء ، تقول : وسَطُ رأسِه صَلْبٌ ، فترفع لأنك إنما تخبر عن بعض الرأس ، لا عن شىء فيه ، والوَسَطُ اسم الشىء الذى لا ينفك من الشىء المحيط به جوانبه كوَسَط الدار ، وإذا حركت السين دخلت عليه فى ؛ فتقول : احتجم فى وَسَط رأسه ، ووَسَطَ رأسه ؛ بموضع هذا فى وَسْط القوم(١٢) . ولا يقال قعدت فى وَسْط القوم ، كما لا يقال قعدت فى بينَ القوم ، كما أن بين لا يدخل عليه فى فكذلك لا تدخل على ما أدى عنه بين .

الفرق بين قولك : البَيْن والوَسَط : أن الوسط يضاف إلى الشىء الواحد وبين تضاف إلى شيئين فصاعدا لأنه من البينونة : تقول : قعدت وسط الدار ، ولا يقال : قعدت بين الدارين ، أى : حيث تباين إحداهما صاحبتها ، وقعدت بين القوم ، أى : حيث تباينوا من المكان ، والوسط يقتضى اعتدال الأطراف إليه ، ولهذا قيل : الوسط العَدْل فى قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾[البقرة : ١٤٣] .

الفرق بين الطلوع والبزوغ والشروق : أن البزوغ أول الطلوع ، ولهذا قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً ﴾ [الأنعام : ٧٨] أى : لما رآها فى أول أحوال طلوعها تفكر فيها فوقع له أنها ليست بإله ولهذا سمى الشرط تبزيغا ، لأنه شِق خفى ، كأنه أول الشق ، يقال : بزغَ قوائم الدابة ، إذا شرطها ، واسم

(١١) قال فى الوسيط : الوَسَط - بفتح الواو والسين - وسط الشئ : ما بين طرفيه وهو منه .
والوَسْط - بسُكون السين - ظرف بمعنى «بين» يقال : جلس وسْط القوم .

(١٢) قال فى اللسان : واعلم أنه متى دخل على «وَسْط» حرف الوعاء خرج عن الظرفية ، ورجعوا فيه إلى وسَط ، ويكون بمعنى وسْط كقولك : جلست فى وسط القوم وفى وسط رَأسه دهن . والمعنى فيه مع تحركه كمعناه مع سكونه إذا قلت : جلست وسْط القوم ، ووسط رأسه دهن ، ألا ترى أن وسْط القوم بمعنى وسط القوم ؟

ما يبزغ به المبزغ ، وقيل : البزوغ نحو البروز ، وبزغ قوائم الدابة إذا شرطها ليبرز الدم، والشروق : الطلوع تقول : طلعت ، ولا يقال : شرق الرجل ، كما يقال : طلع الرجل ، فالطلوع أعم .

الفرق بين الذوق وإدراك الطعم : أن الذوق ملابسة يحس بها الطعم وإدراك الطعم يتبين به من ذلك الوجه ، وغير تضمين ملابسة الحِسّ ، وكذلك يقال : ذقته فلم أجد له طعما .

الفرق بين قوله : لا يغفر أن يشرك به ، وقوله : لا يغفر الشرك به : فيما قال على بن عيسى : أن لا تدل على الاستقبال ، وتدل على وجه الفعل فى الإرادة ونحوها إذا كان : فقد يريد الإنسان الكفر مع التوهم أنه إيمان ، كما يريد النصرانى عبادة المسيح ، ويجوز إرادته أن يكفر مع التوهم أنه إيمان . والفرق من جهة أخرى أن المصدر لا يدل على زمان ، وأن يفعل يدل على زمان ، ففى قولك : أن مع الفعل زيادة ليست فى المصدر .

الفرق بين الاستقامة والإصابة : أن الإصابة مضمنة بملابسة الغرض وليس كذلك الاستقامة ، لأنه قد يمر على الاستقامة ، ثم ينقطع عن الغرض الذى هو المقصد فى الطلب .

الفرق بين قولك أتى فلان ، وجاء فلان : أن قولك : جاء فلان ، كلام تام ، لا يحتاج إلى صلة ، وقولك : أتى فلان ، يقتضى مجيئه بشىء ، ولهذا يقال : جاء فلان نفسه ولا يقال : أتى فلان نفسه ، ثم كثر ذلك حتى استعمل أحد اللفظين فى موضع الآخر .

الفرق بين أولاء وأولئك : أن أولاء لِمَا قَرُب ، وأولئك لِمَا بَعُد، كما أن ذا لما قرب ، وذلك لما بعد ، وإنما الكاف للخطاب ، ودخلها معنى البعد ، لأن ما بَعُد عن المخاطب يحتاج من إعلامه ، وإنه مخاطب بذكره لما لا يحتاج إليه ما قرب منه لوضوح أمره .

الفرق بين من يأتنى فله درهم ، والذى يأتينى فله درهم : أن جواب الجزاء يدل على أنه يستحق من الفعل الأول ، والفاء فى خبر الذى مُشَبَّهة

بالجزاء ، وليست به ، وإنما دخلت لتدل على أن الدرهم يجب بعد الإتيان .

الفرق بين الجواب بالفاء وبين العطف : أن العطف يوجب الاشتراك فى المعنى ، والجواب يوجب أن الثانى مرتبط بالأول كقوله تعالى : ﴿وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ﴾[هود : ٦٤] .

الفرق بين الركون والسكون : أن الركون السكون إلى الشىء بالحُبِّ له ، والإنصات إليه ، ونقيضه النفور عنه ، **والسكون** خلاف الحركة ، وإنما يستعمل فى غيره مجازًا .

الفرق بين لمَّا ولم : أن لما يوقف عليها نحو : قد جاء زيد ، فتقول : لما ، أى : لما يجىء . ولا يجوز فى ذلك كلامهم : كاد ولَمَّا كاد يفعل ولم يفعل ، ولما جواب قد فعل ، ولم جواب فعل لأن قد للتوقع ، وقال سيبويه : ليست ما فى لما زائدة ، لأن لما تقع فى مواضع لا تقع فيها لم ، فإذا قال القائل : لم يأتنى زيد ، فهو نفى لقوله أتانى زيد ، وإذا قال : لما يأتنى ، فمعناه أنه لم يأت ، وإنما يتوقعه .

الفرق بين التابع والتالى : أن التالى فيما قال على بن عيسى : ثان ، وإن لم يكن يتدبر بتدبر الأول . والتابع إنما هو المتدبر بتدبر الأول ، وقد يكون التابع قبل المتبوع فى المكان ، كتقدم المدلول وتأخر الدليل ، وهو مع ذلك يأمر بالعدول تارة إلى الشمال ، وتارة إلى اليمين كذا قال .

الفرق بين الخالى والماضى : أن الخالى يقتضى خلو المكان منه ، وسواء خلا منه بالغيبة أو بالعدم ، ومنه لا يخلو الجسم من حركة أو سكون . لامتناع خلو المكان منهما ، وأما لا يخلو الشىء من أن يكون موجودًا أو معدومًا ؛ فمعناه أنه لا يخلو من أن يصح له معنى إحدى الصفتين .

الفرق بين سوف والسين فى سيفعل : أن سوف إطماع كقولهم : سوفته أى : أطمعته فيما يكون ، وليس كذلك السين .

الفرق بين قولك : مالك لا تفعل كذا ؟ وقولك لم لا تفعل ؟ أن قولك لم لا تفعل ؟ أعم لأنه قد يكون بحال يرجع إلى غيره ، ومالك لا تفعل ؟

بحال يرجع إليه .

الفرق بين المكان والمكانة : أن المكانة الطريقة ، يقال : هو يعمل على مكانته ومَكِينَته ، أى : على طريقته ، ومنه قوله تعالى : ﴿عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنَّا عَامِلُونَ﴾ [هود : ١٢١] والمكان مَفْعل من يكون ، ويكون مصدراً وموضعا .

الفرق بين قولك : تمامًا له ، وتماما عليه : فى قوله تعالى : ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾[الأنعام : ١٥٤] أن تماما له يدل على نقصانه قبل تكميله ، وتماما عليه يدل على نقصانه فقط لانه يقتضى مضاعفة عليه .

الفرق بين ام واو : أن أَمْ استفهام وفيها ادعاء إذا عادلت الألف ، نحو : أزيد فى الدار ؟ وليس ذلك فى أو ، ولهذا اختلف الجواب فيهما ؟ فكان فى أم بالتعبير ، وأو بنعم أولا .

الفرق بين النار ، والسعير ، والجحيم، والحريق : أن **السعير** هو النار الملتهبة الحرّاقة ، أعنى أنها تسمى حريقا فى حال إحراقها للإحراق ؛ يقال: فى العود نار ، وفى الحجر نار ، ولا يقال فيه سعير ، **والحريق** النار الملتهبة شيئًا وإهلاكها له ، ولهذا يقال وقع الحريق فى موضع كذا ، ولا يقال وقع السعير ، فلا يقتضى قولك : السعير ما يقتضيه الحريق ، ولهذا يقال : فلان مِسْعَرُ حَرْب، كأنه يُشعلها ويُلهبها ، ولا يقال مُحْرِق ، **والجحيم**: نار على نار ، وجمر على جمر ، وجَاحِمَةٌ شديدة تلهبه ، وجَاحِمُ الحرب أشد موضع فيها ، ويقال لعين الأسد جَحْمة لشدة توقدها . وأما جَهَنّم فيفيد بُعدَ القعر من قولك : جهنَّام إذا كانت بعيدة القعر .

الفرق بين النور والضياء : أن الضياء ما يتخلل الهواء من أجزاء النور فيبيضّ بذلك ، **والشاهد** أنهم يقولون : ضياء النهار ، ولا يقولون : نور النهار إلا أن يعنوا الشمس ، فالنور الجملة التى يتشعب منها ، **والضوء** مصدر ضاء يضوء ضوءًا يقال ضاء وأضاء ، أى ضاء هو ، وأضاءَ غيرَه .

الفرق بين النُطفة والمَنِى : أن قولك : النطفة يفيد أنها ماء قليل ، والماء القليل تسميه العرب النطفة ، يقولون : هذه نطفة عذبة ، أى : ماء عذب . ثم كثر استعمال النطفة فى المَنِىّ حتى صار لا يُعرف بإطلاقه غيره ،

وقولنا : المنى يفيد أن الولد يقدّر منه ، وهو من قولك : منى الله له كذا ، أى: قدره ؛ ومنّه المَنَا الذى يوزن به لأنه مقدر تقديراً معلوماً .

الفرق بين قولك : ازاله عن موضعه ، وأزَلّه : أن الإزلال عن الموضع هو الإزالة عنه دفعة واحدة من قولك زَلّت قدمه ، ومنه قيل : أَزَلّ إليه النعمة إذا اصطنعها إليه بسرعة ، ومنه قيل للذنب الذى يقع من الإنسان على غير اعتماد : زَلة ، والصفاء الزُّلال بمعنى المزَلّ .

الفرق بين الضَّيْق والضِّيق : قال المفضل الضَّيّق - بالفتح - فى الصدر والمكان ، والضِّيق - بالكسر - فى البخل ، وعسر الخلق ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ولا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ ﴾ [النحل : ١٢٧] وقال غيره : الضِّيق مصدر ، والضَّيق اسم ضاق الشىء ضَيْقًا وهو الضِّيقُ والضيق ما يلزمه الضيق ، وهذا المثال يكون لما تلزمه الصفة مثل سَيِّد ومَيِّت . والضائق : ما يكون فيه الضِّيق عارضا ومنه قوله تعالى : ﴿ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ ﴾ [هود : ١٢].

الفرق بين الخَلْف والخَلَف : أنه يقال لمن جاء بعد الأول خَلْف ، شرًا(١٣) كان أو خيراً ؛ والدليل على الشر قول لبيد :

* وبقيتُ فى خَلْفٍ كَجلْدِ الأجْرَب *

وعلى الخير قول حسان :

لنا القدمُ الأعلى عليكَ وخَلْفنا ... لأوَّلنا فى طاعةِ اللهِ تابع(١٤)

والخَلَف - بالتحريك - ما أُخْلِفَ عليك بدلا مما أخذ منك .

الفرق بين ما ولا : أن «لا» جواب استفهام كقولك : أتقول كذا ؟ فيكون الجواب لا ، و «ما» جواب عن الدعوى تقول : قلتَ كذا ، فيكون الجواب : ما قلت .

---

(١٣) ذكره فى اللسان خلف . شاهداً للمذموم . وتمامه :

ذهب الذين يعاش فى أكنافهم

وبقيت فى خَلْفٍ كجلد الأجرب .

(١٤) الخَلْف : المتخلفون عن الأولين ، والباقون ، وانظر ديوانه (ص ١٤٧) من قصيدة قالها فى يوم بدر عنوانها : «تذكرت عصرا قد مضى» .

الفرق بين السَّكْب والصَّبّ والسُّفوح والهُمُول والهَطْل : أن السكب هو الصَّب المتتابع ، ولهذا يقال : فرس سَكْبٌ إذا كان يتابع الجرى ، ولا يقطعه ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَمَاءٍ مَّسْكُوبٍ﴾[الواقعة : ٣١] لأنه دائم لا ينقطع ، والصب يكون دفعة واحدة ، ولهذا يقال : صبه فى القالب ، ولا يقال سكبه فيه ، لأن ما يصب فى القالب يصب دفعة واحدة ، والسّفوح اندفاع الشىء السائل وسرعة جَريانه ، ولهذا قيل : دمٌ مَسْفُوح ، لأن الدم يخرج من العرق خروجا سريعا ، ومنه سَفْحُ الجبل ، لأن سيله يندفع إليه بسرعة ، والهُمُول يفيد أن الهامل يذهب كل مذهب من غير مانع ، ولهذا قيل : أَهْمَلْتُ المواشىَ ؛ إذا تركتَها بلا راع فهى تذهب حيث تشاء بلا مانع ، وأما **الهَمْرُ** : فكثرة السيلان فى سهولة ومنه يقال : هَمَر فى كلامه إذا أكثر منه ، ورجل مِهْمَار كثير الكلام، وظَبْية هَمِير بسيطة الجسم ، **والهطل** دوام السَّيَلان فى سكون كذا حكى السكرى ، وقال : **الهطلان** مطر إلى اللين ما هو ، وأما السَّحّ فهو عموم الانصباب ، ومنه يقال شاة ساح ، كأن جسمها أجمع يَصُبُّ وَدَكًا(١٥) .

الفرق بين اللَّمْع واللَّمح : أن اللمع أصله فى البرق ، وهى البرقة ، ثم الأخرى المرة بعد المرة ، واللّمح مثل اللّمع فى ذلك إلا أن اللمع لا يكون إلا من بعيد ، هكذا حكاه السُّكرى فى تفسير قول امرىء القيس :

وتخرجُ منه لامعاتٌ كأنها   أَكُفٌ تَلَقَّى الفوزَ عند المُفيض(١٦)

والبَرْقُ أصله فيما يقع به الرعب ؛ ولهذا استعمل فى التهدد .

الفرق بين التبديل والإبدال : قال الفراء : **التبديل** تغيير الشىء عن حاله ، والإبدال جعل الشىء مكان الشىء .

الفرق بين الدَّلْو والذَّنُوب : أن الدَّلْوَ تكون فارغة ومَلأى ، والذَّنُوب لا

(١٥) الودك الدُّهن ، والمراد : أنها غاية فى السِّمَن .

(١٦) ديوان امرئ القيس (ص ١٢٦) من قصيدة عنوانها : «أعنى عند المفيض» . يقول : كأن هذا البرق فى السحاب لسرعته وانتشاره أكفٌ تتسابق طمعا فى القمر .

والمراد بالفوز هنا : القمر ، والمفيض : الذى يضرب بقداح الميسر ، فالأكف تتلقى إفاضته ، وتتسابق إليها .

تكون إلا مَلأَى ، ولهذا سمى النصيب ذَنُوبًا قال الشاعر[١٧] :

انا إذا ساجَلْنا شَرِيب   لنا ذَنُوب وله ذَنُوب

فإن أبى كان له القليب

فلولا أنها مملوءة ما كان لقوله :

*** لنا ذنوب وله ذنوب ***

معنى .

وكذا قول علقمة :

*** فَحَقَّ لشَأْسٍ مِن نَدَاكَ ذَنُوبُ[١٨] ***

ساجلنا : شاركنا فى الاستقاء بالسجال ، والذَّنُوبُ تذكر وتؤنث . وهكذا .

الفـــرق بين الكأس والقـــدح : وذلك أن الكأس لا تكون إلا مملوءة ، والقَـدَح تكون مملوءة وغـيـر مملوءة . وكـذلك الفـرق بين الخُـوان والمائدة . وذلك أنها لا تسمى مائدة إلا إذا كان عليها طعام ، وإلا فهو خُوان .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

تم الكتاب بحمد الله وعونه وإليك الفهرس التفصيلى .

المحقق

---

(١٧) قال فى اللسان : قال الفراء : الذَّنوب فِي كلام العرب : الدلو العظيمة ، ولكن العرب تذهب به إلى النصيب والحظ وأنشد الفراء :   **لها ذَنوب ولكم ذَنوب   فإن أبيتم فلنا القليب**
والمعنى : إنى أوثر شريبى بالحظ الأوفر والنصيب الأجزل ، فإن لم يرض أوثره بالجميع . والشريب من يشرب معك . وهذا المثل أصله فى السقاة يقتسمون الماء ، فيكون لهذا ذنوب ، ولهذا ذنوب .

(١٨) هذا البيت من شواهد سيبويه (٤٧١/٤) وهو لعلقمة بن عَبَدة . انظر ديوانه ١٣٢ ، والمنصف ٢ :٣٣٢ ، وأمالى ابن الشجرى ١٨١/٢ ، وابن يعيش ٤٨/٥ وشرح شواهد الشافية ٤٩٤ ، والمفضليات ٣٩٦ . يقول للحارث ابن أبى شمر الغسانى وشطره الأول : *** وفى كل حىٍّ قد خَبَطْتَ بنعمة *** خبطت : أسديت وأنعمت . وأصل الخبط : ضرب الشجر بالعصا ليتحات ورقه ، فتعلفه الإبل ، فجعل ذلك مثلا للعطاء . وشأس هو شأس بن عبدة أخوه ، وكان الحارث قد أسره . والذنوب – بالفتح – الدلو الملأى ماء ، فضربه مثلا فى القسم والحظ .

هذا الكتاب

خضعت ظاهرة الترادف اللفظى فى اللغة العربية لكثير من الآراء والنظريات المتعارضة من جانب علماء فقه اللغة القدامى والمحدثين ، فقبل البعض وجود الترادف وأنكر وجود المعانى الفارقة ، بينما أنكر آخرون وجود الترادف التام وعدوه نوعًا من الترف مؤكدين على وجود المعانى الفارقة بين ما يبدو مترادفا من ألفاظ .

وفى هذا الكتاب يتبنى مؤلفه أبو هلال العسكرى القول بوجود المعانى الفارقة الدقيقة بين ما يسمى «بالمترادفات» ، حيث يكشف لنا من خلال ثلاثين بابًا عن تلك الفروق والدقائق متناولا ثلاثة مجالات وهى : ما يعرض منه فى كتاب الله تعالى ، وما يجرى فى ألفاظ الفقهاء والمتكلمين ، وما يدور بين الناس من محاورات ، مما يفيد الباحثين والمدققين وأصحاب الحس الأدبى الدقيق.

إن هذا الكتاب ليهدف إلى إيقاظ الحس اللغوى وتقويته فى عقولنا وأفئدتنا ويدعونا إلى تنمية مهاراتنا فى انتقاء الكلمات ومعرفة مواضعها ، وصولاً إلى تعبير دقيق وعبارة محكمة ، وفكر سليم .

الناشر